د. لطيف حاتم الزامليّ

القرائن وأثرها

في التوجيه النحويّ عند سيبويه



مؤسسة الانتشار العربي

د. لطيف حاتم الزامليّ

القرائن وأثرها في التوجيه النحويّ عند سيب

مباحث أدبي قرآن

٧ ٥ ١٠

لا يخلو أيُّ توجيه نحويّ من ملاحظة القرائن التي تكتنف الكلام موضعَ التوجيه، بل الأمر أعمُّ من ذلك؛ فالقرائن من الوسائل التفسيرية الملاحَظة في توجيهات الفقهاء، واللغويين، والنحويين، والبلاغيين، والمفسّرين، والأصوليين.

ان النحو هو النظام الذي يُعينُ على إدراك الفروق والأسرار بين أنواع الكلام، واستعمالاته في اللغة.

كتاب سيبويه هو النبع الأول، والزاد السخيّ، ومحراب النحو الذي وَقَفَ الدارسون جميعهم أمامه، وهو الكتاب الذي جمع فيه صاحبه ما جادت به قريحة الخليل، وقرائح العلماء الآخرين ممّن عاصروه، وأودع كلَّ هذا العلم في كتابه.

ISBN 978-614-404-578-7

9 786144 045787

د. لطيف حاتم الزامليّ

القرائن وأثرها

في التوجيه النحويّ عند سيبويه

مؤسسة
الانتشار العربي

القرائن وأثرها

في التوجيه النحويّ عند سيبويه

د. لطيف حاتم الزامليّ

الانتشار العربي

ص.ب. 113/5752
E-mail: arabdiffusion@hotmail.com
www.alintishar.com
بيروت - لبنان
هاتف: 9611-659148 فاكس: 9611-659150

ISBN 978-614-404-578-7

الطبعة الأولى 2014

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿نَرْفَعُ دَرَجَٰتٍ مَّن نَّشَآءُ ۗ وَفَوْقَ كُلِّ
ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾

صدق الله العليّ العظيم

[يوسف: 76]

مَسْرَدُ الموضوعات

المقدمة

لا يخلو أيُّ توجيه نحويّ من ملاحظة القرائن التي تكتنف الكلامَ موضعَ التوجيه، بل الأمر أعمّ من ذلك؛ فالقرائن من الوسائل التفسيرية الملاحَظة في توجيهات الفقهاء، واللغويين، والنحويين، والبلاغيين، والمفسّرين، والأصوليين.

وإنّما كان بحثنا هذا في النحو؛ فلأنّ النحو هو النظام الذي يُعينُ على إدراك الفروق والأسرار بين أنواع الكلام، واستعمالاته في اللغة.

وأمّا هو في كتاب سيبويه، فلأنّه النبع الأوّل، والزاد السخيّ، ومحراب النحو الذي وقَفَ الدارسون جميعهم أمامه وقْفَةَ المُتَهَيِّبِ المُجِلِّ، والمُتأمِّل المندهش، والناظر المضطرب من هيبته، والمستحيي الخجول إكبارًا وتعظيمًا لشأنه. كيف لا!! وهو الكتاب الذي جمع فيه صاحبه ما جادت به قريحة الخليل ـ رحمه الله ـ، وقرائح العلماء الآخرين مِمّن عاصروه. وكانوا كلّهم يأتمنون على ثروتهم أمينًا بارعًا، وعالمًا حاذقًا، نَقَلَ فأوفى، ودَرَسَ فأجادَ، ونَقَدَ فأبدَعَ، وتحقّقَ فتوثّقَ وتثبّتَ، واستنبط، وعلّلَ، وبرْهَنَ، وفرّعَ بعقل راجح مستنير. وأودعَ كلَّ هذا العلم في كتابه، فتوشَّحتْ له كتب الدارسين - قدماء ومحدثين - بكلِّ عبارات الثناء والمديح. وما كان ذلك إلّا لِحَقٍّ عرفوه، أو لفضلٍ وفَّوْه.

فإذا كان حال الكتاب، وحال صاحبه مثلما ذكرنا، فلا شكَّ في أنّ الدارسَ المعاصرَ، الذي بينه وبين دارسي سيبويه القدماء، أكثرَ من مائتي سنةٍ وألفِ سنةٍ ستأخذُ الدهشة منه مأخذها، وسيلابسه العجب حقًّا لما سمع وقرأ عن الكتاب وصاحبه.

وبسببٍ من رغبةٍ قديمةٍ، وحاجةٍ في نفسي، قرَّرتُ الخوضَ في خضمِّ هذا البحر الزاخر، لعلّي أحظى بصَدَفَةٍ مباركةٍ من أصداف لآلئه. وقد هوَّنَ

الخطْبَ عليَّ إيماني بالعليّ القدير، ومؤازرة الأخيار من الأساتذة والأصحاب، وأخصّ منهم أخي الدكتور مهدي حارث الغانمي.

وقد بدأتُ رحلة البحث في الكتاب بقراءته المرّة تلو الأُخرى، مطالعًا مرّةً، وفاحصًا مُتأمّلًا ثانيةً، وباحثًا مستقصيًا في أخرى. فأنتَ ما إنْ تقرأ الكتاب، أو تبتدئَ موضوعًا فيه حتّى تجدَ نفسكَ مشدودًا إليه، مندهشًا أمام النظر العميق لصاحبه، تحيطك أفكاره فتهيم بها، وتهشُّ لها، وتفيدُ منها، وتدركُ غايتها إذْ هي تضربُ أطنابها في صفحات الكتاب سالكةً عبر عنوانات الأبواب.

وبعد أنْ يسّرَ الله لي طريق النظر في سيبويه، وأتممتُ عدّة بحثي، وزّعتُ مادته على بابين يسبقهما مدخل ومقدمة، وتتلوهما خاتمة بأهمّ نتائج البحث.

وكان المدخل على قسمين: أوّلهما - ألقيتُ الضوء فيه على القرائن: معناها، وأنواعها، وأثرها في التوجيه النحويّ. والآخر - تناولتُ فيه الوسائل والآليات التي اعتمدها سيبويه في منهجه في التوجيه النحويّ، مع بيان مصطلحات نظريته، وما لذلك من أثرٍ في توجيه الكلام بحسب القرائن النحويّة.

وخَصّصْتُ الباب الأوّل من الأطروحة للقرائن المعنويّة، وهو على فصلين: الأوّل منهما لقرينة الإسناد؛ عرضتُ فيه لمعنى الإسناد ومفهومه عند سيبويه، ودرستُ الإسناد بحسب أصنافه: في الفعل، وفي الاسم، وفي النواسخ. ولا شكّ أنّ الإسناد هو المنطلق نحوَ كلّ التوجيهات النحويّة، ونحوَ النماذج الأُخرى للجملة، فهي جميعها متفرّعة من قرينة الإسناد.

وأمّا الفصل الثاني، فكان لقرينة التخصيص، وهي قرينة كبرى ينضوي تحتها طائفة من القرائن النحويّة المعنويّة، ومن خلالها درستُ المنصوبات، وعلاقتها بقرينة الإسناد. وأمّا القرائن المعنويّة الأُخرى فمتداخلةٌ مع قرائن أُخرى؛ لذا لم أُفردْ لها عنوانات، وإنّما درستها في المواضع التي وردتْ فيها في مواضع متفرقة من فصول البحث تجنّبًا للتكرار، ومراعاةً للمنهج التحليليّ المعتمد في البحث.

وجعلتُ الباب الثاني للقرائن اللفظية «السياقية»، والحالية «المقامية»، وهو على فصلين أيضًا: أحدُهما - لأثرِ القرائن اللفظية في التوجيه النحويّ عند سيبويه، عرضتُ فيه لأهمّ القرائن اللفظية التي تمدّ الكلام بكلّ مقومات

البناء والدلالة. والآخر - للقرائن الحالية، وفيه بيّنتُ أثرَ الملابسات الخارجية، ومقام الكلام وظروفه والحال المشاهدة في توجيه التركيب، والأساليب النحوية، وما يحصل للجملة من تغيرات طارئة تؤثر في شكل الكلام ومعناه.

وأمّا الخاتمة فبيّنتُ فيها ما تمخّض عنه البحث من نتائج عامّة وخاصّة، وما أفضى إليه من مقترحات، ربّما تُفيدُ ملاحظتُها الدرسَ والدارسين.

وقد حاولتُ في هذا البحث - قدر استطاعتي - ألّا أدّخرَ جهدًا، لعلّي أحظى بمنزلةِ دارسي الكتاب. وكان لأستاذي الفاضل المرحوم الأستاذ الدكتور محمود جاسم الدرويش فضل الرعاية التي تستحق الشكر والتقدير.

وفي الختام أسألك اللّهمّ التوفيق لما يرضيكَ، وأوّلُ دعواي وآخرها أنِ الحمدُ لله ربِّ العالمين.

لطيف حاتم الزامليّ

العراق- الديوانية

1424هـ 2003 م

المدخل

أوّلًا: في القرينة - معناها، وأنواعها، وأثرها في التوجيه النحويّ.

ثانيًا: منهج سيبويه في التوجيه النحويّ - الوسائل والآليات.

أوّلًا: في القرينة ـ معناها، وأنواعها، وأثرها في التوجيه النحويّ

1 ـ مصطلح القرينة: لغةً، ومفهومًا، وحدًّا:

القرينةُ في اللغة، صيغةٌ مشتقّةٌ على وزن (فعيلة) بمعنى (مفعولة)، من الاقتران، أ والمقارنة[1]. ولم تردْ (القرينة) في المعجمات، بوصفها مصطلحًا نحويًّا، وإنّما وردت بوصفها مادّةً لغويّةً لها معانيها في الاستعمال اللغويّ من نحو: الربط والمماثلة والمصاحبة والملازمة والاقتران[2].

وقد ذكر القرآن الكريم صيغًا مشتقّةً من هذه المادّة اللغوية من نحو: قرين، وقُرناء، ومُقَرَّن، ومُقْرِن، ومقْتَرِن[3]. وهذه الصيغ لها معانٍ مختلفة في الاستعمال القرآني، منها: الصحبة، والمماثلة، والتقييد، والاقتران، وغيرها بحسب سياق الكلام والحال الدّالّة.

أمّا المعنى الاصطلاحي فقد أجمله الشريف الجرجاني(ت 816هـ) في عبارة موجزة، كما هو شأن عامّة الأصوليين، إذْ قال «**وفي الاصطلاح أمرٌ يشيرُ إلى المطلوب**»[4].

ويبد ولي أنّ الشريف الجرجاني أرادَ بالأمر الدليلَ بأنواعه: المعنويّ، واللفظيّ، والحاليّ. وبالمطلوب: القصد، وكأنّه أرادَ بالقرينة: الدليل الذي

---

(1) ينظر: لسان العرب: 13 / 366 (قرن).

(2) ينظر: العين: 5/ 142.141 (رقن)، ولسان العرب: 13/ 366 (قرن)، ومعجم متن اللغة: 4/ 549-551 (قرن).

(3) ينظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم: 543.

(4) التعريفات: 99.

يُوصِلُ إلى القصد أ والغاية المرادة. وحسبنا في الاستدلال على ما ذهَبَ إليه أنّه بعدَ أنْ فرغَ من حدِّه القرينةَ في اللغة والاصطلاح ذَكَرَ أنواع القرائن المعنويّة، واللفظيّة، والحاليّة، ومَثّلَ لها؛ بما يدُلُ على وضوحها، واستقرار مفهومها في تصوّرِهِ: معنًى واستعمالًا وأنواعًا[1].

وعندما نرجعُ إلى مصنّفات النح ولنتتبّع أصلَ المصطلح واستعماله فيها، ونبدأ بأوّلِ مصنّفٍ نحويٍّ متكامل، وصل إلينا، هو كتاب سيبويه، لا نجدُ ما يشير إلى ورود مصطلح (القرينة) فيه، بلفظه الحالي المستعمل، وإنّما وجدنا ما يقوم مقام القرينة بمعناها الاصطلاحيّ، وهو (الدليل)، قالوا في الدليل: «**والدليلُ: ما يُسْتَدَلُّ به، والدليلُ: الدالُّ**»[2]، والدليلُ «**المُوصِلُ بصحيح النظر فيه إلى العلم بما هو دليل عليه**»[3]. وبحسب هذا المعنى للدليل فإنّهُ يعني الدالّ المعنويّ أو اللفظيّ أو الحاليّ الذي يُوصِلُ إلى المدلول عليه. قال سيبويه: «**فإذا قالَ ذَهَبَ فهو دليلٌ على أنّ الحدثَ فيما مضى من الزمان، وإذا قالَ سَيَذْهَبُ فإنّهُ دليلٌ على أنّه يكونُ فيما يُسْتَقْبَلُ من الزمان، ففيه بيانُ ما مضى وما لم يمضِ منهُ، كما أنّ فيه استدلالًا على وقوع الحدث**»[4]. فالاستدلالُ على زمان الفعل (ذَهَبَ) إنّما يكون بقرينة الصيغة (فَعَلَ)، والاستدلالُ على زمان (سَيَفْعَلُ) سيكون أيضًا بقرينة لفظيّة هي السينُ الداخلةُ على الفعل المضارع لتوجيه زمانه نحو الاستقبال.

وهذا يعني أنّ الدليل عند سيبويه، يقوم مقام القرينة؛ لأنّهما يشتركان في المعنى الاصطلاحي: وهو الدلالة على المراد. وحسْبُنا ما ذكره سيبويه في صرف دلالة (أو) من التخيير لأحد الشيئين إلى الإباحة وجواز الجمع، قال سيبويه: «**تقول: جالِسْ عَمْرًا أو خالدًا أو بشرًا، كأنّكَ قلتَ: جالِسْ أحَدَ هؤلاءِ، ولم تُرِدْ إنسانًا بعينه، ففي هذا دليلٌ أنَّ كلَّهم أهْلٌ أنْ يُجالَسَ، كأنّكَ قلتَ: جالِسْ هذا الضرْبَ من الناسِ**»[5].

(1) ينظر: نفسه: 99.
(2) لسان العرب: 11/ 248 (دلل).
(3) المستصفى من علم الأصول: 1/ 360.
(4) الكتاب: 1/ 35.
(5) الكتاب: 3/ 148.

فإذا اعتمدنا المعنى المعجميّ لـ(أو) فهذا يعني صرفَها إلى دلالتها الأصل، وهي التخيير بين شيئين، واختيار أحدِهما دونَ الآخر[1]. ولكنّ الدليل الحاليّ، أو المقام، صرَفَ دلالتها نحو الإباحة، فجوّزَ الانفراد والاجتماع؛ وذلك لوجود قرينة حاليّة تدلّ على القصد. ويماثل كلامَ سيبويه هذا ما ذكره ابن جنّي، الذي استعمل المعنى الاصطلاحي بلفظه الثاني الذي هو (القرينة)، وهو ما نستعين به على استعمال المصطلح عند سيبويه؛ يقول ابن جنّي: «**فمن ذلك قولهم: جالِسِ الحسنَ أو ابنَ سيرين، ولو جالسهما جميعًا لكان مُصيبًا مُطيعًا لا مُخالِفًا، وإنْ كانت (أو) إنّما هي في أصلِ وضعِها لأحَدِ الشيئين. وإنّما جازَ ذلك في هذا الموضع، لا لشيءٍ رَجَعَ إلى نفسِ (أو)، بل لقرينة انضمّتْ من جهة المعنى إلى (أو). وذلك لأنّه قد عُرِفَ أنّه إنّما رُغِّبَ في مجالسة الحسنِ لما لمجالِسِهِ في ذلك من الحظّ، وهذه الحال موجودةٌ في مجالسةِ ابن سيرين أيضًا، وكأنّه قالَ: جالِسْ هذا الضَّرْبَ من الناس.**»[2]. ولا غروَ أنْ يكون الدليلُ هو القرينة؛ لأنَّ ابنَ جنّي يُبادلُ بين المصطلحين في الاستعمال أحيانًا[3].

وقد تابَعَ سيبويهِ، في استعمال مصطلح (الدليل)، المُبَرِّدُ (ت 285 هـ)[4]، وابنُ السرّاج (ت316هـ)[5]، ولم يردْ في مصنّفاتهم مصطلح (القرينة). وهذا يعني أنّ الدليل يقومُ مقامَ القرينة، كما لاحظنا في توجيه ابنِ جنّي السابق ذكره.

ويبدو أنّ مصطلح(القرينة) كان معروفًا ومستعملًا في حلقات الدرس النحويّ، عند نحويينا القدماء، وأنّ ابنَ جنّي قد سُبِقَ إلى المصطلح، بدليل أنّه لم يُعَرِّفْ به ولم يحدَّهُ، الأمر الذي يشير إلى استقرار المصطلح ونضجه قبل استعمال ابنِ جنّي له.

من هنا لاحظنا أنّ مصطلح (القرينة) قد وَجَدَ سبيلَهُ في الاستعمال عند

---

(1) ينظر: **معاني الحروف**، الرمّاني: 78، ومغني اللبيب: 87.

(2) **الخصائص**: 1/ 348 - 349.

(3) ينظر: **الخصائص**: 1/ 36، 2/ 372.

(4) ينظر: **المقتضب**: 2/ 136، 3/ 56، 4/ 54.

(5) ينظر: **الأصول**: 1/ 41، 93، 2/ 183، 257، 259، 360.

النحويين المتأخرين، بلفظه الصريح ومفهومه، واستقرّ حضوره في مصنّفاتهم[1].

وكذلك استقرّ حضوره عند البلاغيين[2]، المتقدّمين منهم والمتأخرين، وقد سبقهم إليه الأصوليون[3]، والمفسّرون[4]، وغيرهم.

ويمكن القول إنّ مصطلح (القرينة) قد نَشَأَ في أحضان الدرس الفقهيّ، الذي سَبَقَ إلى استعماله، بوصفه وسيلةً من وسائل الفقهاء في استنباط الحكم الشرعيّ[5]، ومنه انسربَ المصطلحُ إلى الدرس النحويّ الذي أفادَ كثيرًا من ثمار العلوم الشرعيّة التي عاش في فيئها.

وينبني على ذلك، أنّ المصطلح قد بقيَ عامًّا لم يُخَصَّصْ في أيِّ علم. أيْ: هو الدالّ اللفظيّ، أو المعنويّ، أو الحاليّ، المُوصِلُ إلى المُراد؛ أَو الدالّ على القصْد، سواءً أكانت هذه الدوالّ علاقةً رابطةً، أم صيغةً، أم معنًى معجميًّا، أم سياقيًّا، أم مقامًا يُلابِسُ الكلامَ وحال المتكلم أو المخاطَب. فهذه الدوالّ تُعينُ على حضور نمطٍ تركيبيٍّ معيّنٍ بحسب مقاصد المتكلم وحال المخاطَب، ومقام الكلام وظروفه الخارجيّة، مع مراعاة نظام اللغة، وقواعدها في التأليف، بما يُضفي على التركيب، أو الأسلوب، تماسُكًا سياقيًّا، يؤدي به إلى تحقيق غاية اللغة في الإفهام والإبلاغ، وتحقيق القصْد؛ بما يُؤَمِّنُ اللبسَ، ويدفعُ الوهمَ والاختلاطَ، فلا ينصَرِفُ الذهنُ نحو دلالةٍ غيرِ مقصودةٍ. وكذلك فائدتها في تحديد مشكل التركيب، أو الأسلوب، ونمطِهِ، ووظيفتِهِ الدلاليّة.

2 ـ أنواع القرائن:

فالقرائن، بكلّ أنواعها، دلائل للكشف، وإيضاح الغاية، وبيان المراد. فإنْ كانت ماديّةً دلّتْ على حقيقة الشيء المراد. وإنْ كانت عقليّة فلا تخلو أنْ

(1) ينظر، على سبيل المثال لا الحصر: شرح المفصّل: 1/ 41، 3/ 23، وشرح الجمل: 1/ 498-499، وشرح الرضي على الكافية: 1/ 190، 270، 274، ومغني اللبيب: 386.

(2) ينظر: مفتاح العلوم: 170، 172.

(3) ينظر: المستصفى من علم الأصول: 1/ 339، وأحكام كلّ وما عليه تدلّ: 41، 70.

(4) ينظر: البحر المحيط: 1/ 30.

(5) ينظر: معجم لغة الفقهاء: 362. والقرينة عندهم على نوعين: قاطعة وغير قاطعة.

تكون: إمّا ذهنية فيعرف السامعُ الأمرَ من خلال المعهود الذهنيّ بينه وبين المتكلم. وإمّا منطقيّة عقليّة فتُعْرَفُ بالقياس المنطقيّ والاستدلال والبرهان، وبها يمكن الوصول إلى القصْد(1).

أمّا القرائن النحويّة، موضع دراستنا، فهي طائفة من القرائن المستنبطة، إمّا من النصّ (المقال)، أو سياق الموقف (الحال)، وهي وسائلُ تفسيرٍ وآلياتُ فَهْم، من خلالها يمكن تفسير وظيفة التراكيب اللغويّة من الناحيتين التركيبيّة والدلاليّة.

وهذه القرائنُ سنعتمدُ، في تقسيمِها، التقسيمَ الذي وضعَهُ الدكتور تمام حسّان للقرائن النحويّة، وبحسبِهِ فالقرائن على قسمين(2):

1 ـ **القرائن المستنبطة من المقال:** وهي على قسمين أيضًا هما:

أ ـ القرائن المعنويّة:

ويستعمل هذا النوع من القرائن في الاستدلال على الباب النحويّ الخاصّ: من نحو الفاعل، والمبتدأ، والخبر، والمفعول به، والمنصوبات بأنواعها، أيْ: دراسة العلاقات الرابطة بين أجزاء الكلام. وهذه القرائن على أنواع هي:

1 ـ قرينة الإسناد.

2 ـ قرائن التخصيص، وتضمّ: (قرينة التعدية، والغائيّة، والمعيّة، والظرفيّة، والتحديد والتوكيد، والملابسة، والتفسير، والإخراج، والمخالفة).

3 ـ قرينة النسبة.

4 ـ قرينة التبعيّة.

ب ـ القرائن اللفظيّة:

وهي طائفة من القرائن السياقيّة الدالّة المتضافرة مع القرائن المعنويّة التي تُفيدُ في إيضاح دلالات التراكيب النحويّة، وأنواعها هي:

(1) ينظر: المستصفى من علم الأصول: 1/ 339.

(2) ينظر: اللغة العربيّة معناها ومبناها: 190.

1 ـ العلامة الإعرابيّة.

2 ـ قرينة الرتبة .

3 ـ قرينة الصيغة.

4 ـ قرينة المطابقة.

5 ـ قرينة الربط.

6 ـ قرينة التّضامّ.

7 ـ قرينة الأداة.

8 ـ قرينة التنغيم.

2 ـ القرائن الحاليّة، أو (المقاميّة):

وهي قرائنُ مستنبطةٌ من خارج النصّ اللغويّ. والحال المشاهدة قرينةٌ مُلاحظةٌ في توجيهات النحويين، منذ أوّل مُصَنَّفٍ نحويٍّ متكامل، هو كتاب سيبويه، والمصنّفات التي جاءت بعده[1].

وهذا النوع من القرائن ذو أثرٍ كبيرٍ في التحليل النحويّ. فقرينة الحال، بتضافرها مع غيرها من القرائن الأخرى، تُرشِدُ إلى تبيين المجمل، وتعيين المحتمل، والقطع بعدم احتمال غير المراد، وتخصيص العامّ، وتقييد المطلق، وتنوُّعِ الدلالة، وهي من أعظم القرائن الدالّة على مراد المتكلم، فمَن أهملها غلِطَ في نظرِهِ، وغالَطَ في مناظرتهِ[2]. لذلك أكّدت الاتجاهات الحديثة في دراسة النحو مراعاةَ هذه القرينة في التوجيه النحويّ[3].

3 ـ أثر القرائن في التوجيه النحويّ:

يمكن تَلَمُّسُ هذا الأثرِ من ملاحظة طائفة من الأمور التي سأُجمِلُها بالآتي:

(1) ينظر: الكتاب: 1/ 128، 130، 172، والمقتضب: 2/ 79، 81، 4/ 429، والأصول: 2/ 257، والخصائص: 1/ 36، 2/ 373.

(2) ينظر: بدائع الفوائد: 4/ 9.

(3) ينظر: نظريّة النحو العربيّ في ضوء مناهج النظر اللغويّ الحديث: 85 - 87.

أ ـ الأثر السياقيّ:

فللقرائن أثرٌ ملحوظٌ يتجلّى في التراكيبِ النحويّةِ الضّامّةِ الوحداتِ اللغويّةَ (المفرداتِ)؛ لأنّ هذه المفردات لم تكنْ خارج التركيب إلّا أصنافًا معجميّةً دالّةً على معانٍ مفردةٍ، وأنّها إنّما تكتسب وظيفتَها النحويّةَ وموقعَها بعد انتظامها في تراكيب، أو أساليب نحويّة معينة، تجمعها علاقات معنويّة أو لفظيّة أو مقاميّة، تضفي عليها سماتٍ نحويّةٍ متميزةٍ، فتخضع لنظام اللغة وقواعدها، في التأليف والتصنيف والاختيار. ويعتمد التوجه النحوي للتراكيب النحوية على القرائن بوصفها علاقات سياقية معنوية من النص، أو لفظية كائنة في النص، أو حالته (مضامينه) تؤثر في توجيه وبناء النص أو دلالته؛ باعتبار أن الحقائق الخارجية لا يمكن تجاهلها في التوجيه النحوي.

ب ـ الأثر التحليليّ:

فالقرائن عناصرُ تحليليّةٌ، تُفيدُ في الكشف عن مكونات التركيب اللغويّ وأجزائهِ، من بنيةٍ، وعلامةٍ إعرابيّةٍ، ورتبةٍ، وتعريفٍ وتنكيرٍ، أو أدواتِ ربطٍ، وغيرها. إذْ يتحدّدُ ، من خلال هذه العناصر، الموقعُ الوظيفيّ للوحدات اللغويّة، ومدى صلاحيّةِ مفردةٍ ما للائتلاف مع مفردةٍ أخرى؛ لإظهار بنيةٍ تركيبيّةٍ معيّنةٍ، أو قدرتها على إشغال موقعٍ وظيفيٍّ معيّنٍ في الجملة. وكذلك الكشف عن المظاهر التي تطرأ على الكلام من تقديم أو تأخيرٍ، أو حذفٍ، أو زيادةٍ، تؤثّرُ في شكلِ التركيب ودلالته. والسبيل إلى الوقوف على ذلك كلّه ملاحظةُ القرائن التي تكتنف الكلام، والاستعانة بها في تحليل بنية التراكيب النحويّة.

ج ـ الأثر الدلاليّ:

لا شكّ في أنّ القرائن لا تقف عند حدود النظر الشكليّ، وإنّما يبلغ أثرُها في التوجيه النحويّ الحكمَ على صواب مستوًى تركيبيٍّ معيّنٍ أو خطئه، أو قبوله أو رفضه. ويدخل في هذا الأثر إفادتها في أمن اللبس ودفع الوهم والاختلاط في التراكيب المتقاربة سياقيًّا. وبهذا تكون القرائن دلائل سياقية بملاحظتها يمكن الوقوف على طريقة بناء الجملة وتوجيه دلالتها بحسب تلك القرائن.

د ـ الأثر التعليميّ:

إنّ للقرائن أثرها التعليميّ الواضح؛ إذْ إنّ اتّباعَ منهجِها في التحليل يقود

إلى نتائجَ ملحوظةٍ ـ فيما أحسبُ ـ في دراسة قواعد اللغة وطريقة بنائها، وتحليل أجزاء تراكيبها، والوقوف على عناصرها وعلاقاتها، فهي وسيلة من وسائل التفسير اللغويّ وآلياته، التي تدلّ على وضوح المقاصد وتحديد المراد.

ويبدو أن هذا الأمر هو الذي دفع الدكتور تمام حسان في دعوته إلى اعتماد نظريّة القرائن النحويّة المتضافرة بوصفها بديلًا للعامل النحويّ، فضلًا عن أثرها في التيسير النحويّ[1]. وهو أمرٌ، في نظرنا، لا يمكن الانقياد له بسهولة، بل يحتاج إلى طول أناةٍ وتقليب فكرٍ، إذْ لا يمكن الاستعجال في الحكم على صواب نظريّة الدكتور تمام، من عدمه قبل أنْ يكون الردّ مبنيًّا على أسسٍ صحيحةٍ مستندةٍ على قراءةٍ عميقةٍ لفكرنا اللغويّ. وهو ما نسعى إلى فعلِهِ في بحثنا هذا.

(1) ينظر: القرائن النحويّة واطّراح العامل والإعرابين التقديريّ والمحلّيّ، **مجلة اللسان العربيّ**، مج: 11، ج: 1، 1974: 24 -63.

ثانيًا: منهج سيبويه في التوجيه النحويّ - الوسائل والآليات

عندما نقف بإزاء أوّلِ منهجٍ نحويٍّ، يُعدُّ كلُّ ما قام به صاحبُهُ ريادةً في فهم الكلام وتوجيهِهِ، فلا بدّ من معرفة الطرائق التي اعتمدها في توجيهه النحويّ، فأرسَتْ أسسَ منهجه، وبنَتْ قواعد ذلك المنهج، ومن خلالها يمكن الوصول إلى آليات فهمه، ووسائل تلك الآليات، وذلك على النحو الآتي:

1 ـ الفهم المبكّر لغاية النحو عند سيبويه. ولا شكّ في أنّ هذا الفهم يستند على مقَدِّماتٍ أصَّلَتْ هذا الفهم من خلال وسائلَ وآلياتٍ، مثَّلها منهجٌ علميٌّ في الوصف والتحليل، لاكتناه حقيقة اللغة، ووصف طبيعة تراكيبها، والعلاقات الرابطة لعناصر هذه التراكيب .«**والدراسات اللغويّة الحديثة تفهم مهمّة النحو على أنّه البحث في خواصّ الجملة من كيفيّة تأليف كلماتها، وموقف كلِّ كلمةٍ فيها من الأخرى، من حيث الموقع، وعلاقة كلٍّ منهما بالأخرى من حيث الوظيفة**»[1].

فإذا كان فهم النحو بهذه الطريقة، فإنّنا نجدُ أنّ هذا المنهج قد وَجَدَ سبيله عند سيبويه، إذْ نظرَ في الكلام، ونظام تأليفه، وأنماطه الاسميّة والفعليّة، وعلاقاته الرابطة، وما يطرأ عليه من تحويل، أو امتداد، وذلك بدءًا من الباب الثالث من أبواب الكتاب[2].

إنّ هذا المنهج في التحليل له أصوله التي تحكمه من جانبي اللغة والعقل. فأمّا جانب اللغة فيُعَدّ مقدمة واعية لأصول فهمه النحويّ من خلال أمرين:

---

(1) **أصول النحو العربيّ في نظر النحاة** ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث: 266.

(2) ينظر: **الكتاب**: 1/ 23.

أوّلهما: نماذج من الأداء اللغويّ أقَرَّها المجتمع بطريق العرف[1]، وأعانت على استخلاص الأحكام النحويّة عن طريق الاستقراء. والآخر: الاعتماد على اللغة المنطوقة؛ لأنّ الكلام المنطوق أكثر إفادةً في التفريق الدلاليّ بين التراكيب اللغويّة، أو على رأي دي سوسير أنّ التغييرات اللغويّة تظهر على اللغة المنطوقة بشكلٍ أدقّ[2].

وأمّا الجانب العقليّ فهو المفهوم المبنيّ على المفهوم السابق، والذي يتداخل معه، لأنّه مقدمة له، فلا يمكن فصل الجانبين عن بعضهما. فوضع التركيب على نسقٍ مخصوصٍ بإزاء دلالةٍ وضعيّةٍ مخصوصةٍ إنّما يكون بعلاقةٍ يقيمها العقل[3]. ولا يمكن فصلُ اللغةِ في دلالاتها التركيبيّة عن نسقها العقليّ.

وقد لاحظ الدكتور محمد كاظم البكّاء أنّ تصنيف سيبويه للأبواب النحويّة، وترتيب موضوعاتها، كان على وفق استدلالٍ منطقيّ وأسسٍ عقليّةٍ، وكانت هذه الملاحظة إحدى نتائج بحثه في منهج كتاب سيبويه، إذْ قال: «**توخّى البحثُ الكشفَ عن منهج الكتاب لوجوه تأليف الكلام، فاتَّضحَ أنّ ثَمَّ منهجًا منطقيًّا جرى عليه صاحب الكتاب في تصنيف الأبواب وترتيبها**»[4].

2 ـ يقوم منهج سيبويه في التوجيه النحويّ على فكرةٍ تحليليّةٍ مؤدّاها أنّ عمليّة فهم الكلام، أو أيّة ظاهرةٍ لغويّةٍ، لا تتمّ إلّا بإدراك خصائصها وعلاقاتها من جهتي الشكل والمعنى. وهذا النوع من التحليل ملحظٌ مهمٌّ في الدلالة على المعنى النحويّ، وتصنيف الكلام، ومعرفة الضوابط التي تفسِّرُ نظام الإعراب. وأوّلُ ملامح هذا المنهج تظهر في تقسيمه الكلامَ إلى: «**اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعلٍ**»[5]. جاء في الكلّيّات: «**كلُّ لفظٍ جُعِلَ اسمًا، أو فعلًا، أو حرفًا فهو باعتبارِ المعنى**»[6]. والمعنى عنصرٌ غايةٌ في الأهميّة في التوجيه النحويّ؛ لأنّ الصيغَ وحدها لا تكفي للدلالة على

(1) ينظر: اللغة بين المعياريّة والوصفيّة: 16.

(2) ينظر: علم اللغة العامّ: 43.

(3) ينظر: النحو والدلالة: 32.

(4) منهج كتاب سيبويه في التقويم النحويّ: 450

(5) الكتاب: 1/ 12.

(6) الكلّيّات: 5/ 143.

المعنى النحويّ، ما لم يحكمْها سياقٌ، وتكتنفْها قرائنُ، فيتحدّدُ معناها المسند إليها من خلالها، ويمتنع اللبس الذي يحصلُ بين أقسام الكلام، بوصفها أصنافًا معجميّةً قبلَ أنْ ينتظمها سياقُ تركيبٍ معيّنٍ.

وبحسب هذه الرؤية المتقدّمة لصاحب الكتاب، يستصفي المستشرق الإنكليزيّ مايكل جي كارتر[1] في دراسته لمنهج سيبويه في التحليل النحويّ رأيًا قال فيه: «**إنّ أوّلَ عملٍ منهجيّ في النحو العربيّ، وهو كتاب سيبويه، يمثّلُ نوعًا من التحليل البنيويّ لم يصبح معروفًا عند الغرب حتّى القرن العشرين... ولا زال هناك الذي ينبغي أنْ يُقالَ عن سيبويه، ومكانته في تأريخ اللسانيات... لو أنّ سيبويه وُلِدَ في عصرنا هذا لَوَجَدَ لِنفسِهِ مكانًا بين دو سوسور** De Saussure ، وبلومفيلد «Bloomfield»[2]. والبنيويّة كما يشيرُ دارسوها، تُعنى بالعلاقات الرابطة بين الأشياء لا بالأشياء لِذاتها[3].

وفي اعتقادي أنّ هذا المنهج في توجيه سيبويه النحويّ قد أفادَ منه عبد القاهر الجرجانيّ في نظريّته (النظم)؛ إذْ قالَ: «**واعلمْ أنّكَ إذا رجعتَ إلى نفسكَ علمتَ علمًا لا يعترضُهُ الشّكُّ، أنْ لا نظْمَ في الكلم ولا ترتيبَ، حتّى يُعَلَّقَ بعضها ببعضٍ، ويُبنى بعضُها على بعضٍ، وتُجْعَلَ هذه بسببٍ من تلك**»[4].

وقد عَدَّ الدكتور تمام حسّان مصطلح (التعليق) أذكى محاولةٍ لتفسير العلاقات السياقيّة في تأريخ التراثِ العربيّ[5]. وكانت منطلَقَهُ نحو نشوء فكرة القرائن النحويّة لتكونَ بديلًا للعامل النحويّ[6].

ولكنّنا لو تأمّلْنا فكرةَ التعليق الجرجانيّة، أو فكرةَ تضافر القرائن عند تمام حسّان، لوجَدْنا ما يدلُّ على أصولهما في أوّلِ منهجٍ نحويّ عربيّ، هو منهج

(1) من المهتمين بالتراث العربيّ، كانت أطروحته للدكتوراه، في جامعة أكسفورد عام 1968، بعنوان (منهج سيبويه في التحليل النحويّ)، ينظر: **نحويّ عربيّ من القرن الثامن للميلاد**، مايكل جي كارتر، مقدمة المترجم عبد المنعم آل ناصر، **مجلة المورد**، مج: 20، عدد: 1، 1992م: 30، 39.

(2) **نحويّ عربيّ**: 30، 39.

(3) ينظر: **عصر البنيويّة من ليفي شتراوس إلى فوكو**: 244.

(4) **دلائل الإعجاز**: 55.

(5) ينظر: **اللغة العربيّة معناها ومبناها**: 189 وما بعدها.

(6) المصدر نفسه: 186.

كتاب سيبويه، وهو ما سيكشف عنه البحثُ في فصوله القادمة إنْ شاءَ الله.

3 ـ ومن وسائل فهم الكلام، وتفسيره، عند سيبويه، فكرة «**العمل النحويّ**». **ويُقْصَدُ بالعمل «عمل العناصر اللغويّة بعضُها في بعضٍ، لا على وجه الحقيقة، بلْ على وجه العلاقات المُطّرِدَةِ الثابتةِ بينها في تلازمِها. والقول بالعمل افتراضٌ في التحليل الداخليّ أعانهم على تفسير الكثير من الظواهر في الإعراب، وما يتعلّقُ به»**[1]. وقد نظّمَ سيبويه العلاقات بين عناصر التركيب اللغويّ في هَدْيِ العلاقات بين العامل والمعمول[2].

ويُعَدُّ العملُ النحويّ مقدمةً منطقيّةً لقواعد سيبويه جميعها، كما وصفها الأستاذ كارتر بقوله: «**كلمات لها القوّة للتأثير على كلماتٍ أخرى. إنّ هذه مقدمةٌ أساسٌ لنحو سيبويه كلّه، والذي يهتمُّ الكثيرُ منه بتحليل تأثير عمَلِ كلمةٍ ما (العامل) على كلمةٍ أخرى ـ المعمول فيه**»[3].

فالعمل النحويّ عند سيبويه ـ بحسب هذا الفهم الواعي ـ نظريّةٌ لتفسير الكلام، والوقوف على علاقاته. وتُلْحَظُ جذورُ نظريّة العمل عند شيخه الخليل ـ رحمه الله ـ كما يظهر من نقلِهِ عنه في : (هذا باب الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده)، إذْ قال: «**وزعَمَ الخليل أنّها عمِلَتْ عَمَلينِ: الرَّفْعَ والنَّصْبَ، كما عمِلَتْ كان الرّفْعَ والنَّصْبَ حينَ قلْتَ: كانَ أخاكَ زيدٌ. إلّا أنّهُ لَيْسَ لَكَ أنْ تقولَ: كأنَّ أخوكَ عبدَ اللهِ، تُريدُ: كأنَّ عبدَ اللهِ أخوكَ؛ لأنّها لا تَصَرَّفُ تَصَرُّفَ الأفعال، ولا يُضْمرُ فيها المرفوعُ كما يُضْمرُ في كانَ. فمِنْ ثَمَّ فَرَّقوا بينهما كما فَرَّقوا بينَ لَيْسَ وما، فلم يُجْروها مجْراها، ولكنْ قيلَ هي بمنزلة الأفعال فيما بعدها، وليْسَتْ بأفعال. وتقولُ: إنَّ زيدًا الظريفَ منطلقٌ، فإنْ لم يُذْكَر المنطلقُ صارَ الظريفُ في موضع الخبر كما قلْتَ: كان زيدٌ الظريفُ ذاهبًا، فلمّا لم تَجِئ بالذاهب قلْتَ: كان زيدٌ الظريفَ، فنَصْبُ هذا بمنزلة رفْعِ الأوّلِ في إنَّ وأخواتها**»[4].

---

(1) نظريّة النحو العربيّ: 34.

(2) ينظر: منهج كتاب سيبويه في التقويم النحويّ: 250.

(3) عشرون درهماً في كتاب سيبويه، كارتر، مجلة المورد، مج: 16، عدد: 1، 1987: 21.

(4) الكتاب: 2/ 131 - 132.

ونظرةٌ متأمّلةٌ في أبواب الكتاب تدلُّنا على مراعاة سيبويه لمبدأ التدريج في قوّة العوامل؛ إذْ بدأ بأقواها في العمل، وانتهى بأضعفها حدثًا، حاملًا النظير على النظير، والشبيه على الشبيه ـ كما هو معروف ـ من منهجه «**فالعوامل من الأفعال أوّلها الفعلُ، ثُمَّ ما يعملُ عملَ الفعل من أسماء الفاعلين والمفعولين، والمصادر، والصفة المشبّهة، وما أُجْرِيَ مجرى الفعل، ولم يتمكّن تمكُّنَهُ نحو: ما، ولاتَ، ولا، وأفعل التعجّب، وأسماء الأفعالِ، وقد أجريَتْ بعضُ أنواعِ الكلم مجْرى الصفة المشبّهة في عملها، وهي: التفضيل نحو: هو خيْرٌ عملًا، والفعل اللازم الذي أنْفِذَ إلى نكرةٍ نحو: امْتَلأتْ ماءً، وأسماء العدد نحو: عشرينَ درهمًا**»[1].

إنّ نظريّة العمل النحويّ عند الخليل وسيبويه ذاتُ طبيعةٍ لغويّةٍ تفسيريّةٍ، لِتبْيينِ قدرةِ بنيةٍ معيّنةٍ على تكوين علاقةٍ مع بنيةٍ أخرى، فتنتظم البنيتان في نسقٍ معيّنٍ له شكلٌ ومعنًى، ويقوم بوظيفة الإبلاغ التي هي غاية اللغة، بشرط أنْ يتساوق هذا مع الواقع اللغويّ، والمعايير اللغويّة التي أقرّها المجتمع بطريق العرف، وهو ما ثبّتَهُ سيبويه في كتابه، أقصدُ «باب الاستقامة من الكلام والإحالة»[2]. فالبنى المتناقضة لا يحصلُ بينها أدنى حدٍّ من العلاقة. وينقلُ لنا سيبويه رأيَ الخليل في هذا المُحالِ، يقول: «**وإنّما ذكَرَ الخليلُ ـ رحمه الله ـ هذا لِتعرفَ ما يُحالُ منه وما يحسُنُ. فإنّ النحويِّين ممّا يتهافتونَ بالخَلْفِ إذا عرفوا الإعراب. وذلك أنّ رجلًا من إخوانك ومعرفتكَ لو أرادَ أنْ يُخْبرَكَ عن نفْسه، أو عن غيره بأمرٍ، فقالَ: أنا عبدُ اللهِ منطلقًا، وهو زيدٌ منطلقًا، كانَ مُحالًا؛ لأنّهُ إنّما أرادَ أنْ يُخبرَكَ بالانطلاق، ولم يقُلْ هو ولا أنا حتّى استغنيتَ أنتَ عن التسمية؛ لأنّ هو وأنا علامتان للمُضْمَرِ، وإنّما يُضْمِرُ إذا عَلِمَ أنّكَ قد عرَفْتَ من يعني. إلّا أنّ رجُلًا لو كانَ خلْفَ حائطٍ، أو في موضعٍ تجهلُهُ فيه، فقلْتَ مَنْ أنتَ؟ فقالَ: أنا عبدُ اللهِ منطلقًا في حاجتك، كانَ حَسَنًا**»[3].

ويعلّقُ المبرّدُ على هذا الباب بقولِهِ: «**هذا بابٌ إنّما يُصْلِحُهُ ويُفْسِدُهُ**

(1) منهج كتاب سيبويه في التقويم النحويّ: 249، وينظر: عشرون درهماً في كتاب سيبويه: 121، وينظر: الكتاب: 1/ 33، 1/ 203-206، 2/ 131.

(2) الكتاب: 1/ 25.

(3) الكتاب: 2/ 80-81.

معناهُ، فكلُّ ما صَلُحَ به المعنى فهو جيّدٌ، وكلُّ ما فسَدَ به المعنى فمردودٌ»(1).

ويظهرُ مع المُحالِ مصطلحُ النقض عند سيبويه، قالَ: «وتقول: واللهِ ما أعدو أنْ جالسْتُكَ، أيْ: إنْ كنتُ فعلتُ ذلك، أيْ: ما أجاوزُ مجالسَتَكَ فيما مضى. ولو ما أرادَ ما أعدو أنْ جالسْتُكَ غدًا، كانَ مُحالًا ونقضًا، كما أنّه لو قالَ: ما أعدو أنْ أجالِسَكَ أمسِ، كانَ مُحالًا. وإنّما ذكرْتُ هذا لتَصَرُّفِ وجوهه ومعانيه، وأنْ لا تستحيلَ منه مستقيمًا؛ فإنّه كلامٌ يستعمله النّاسُ»(2).

فمفهوم النقض أو المُحال ـ كما بدا لنا ـ لا يرجعُ إلى العامل، ولا إلى الإعراب؛ وإنّما يرجعُ إلى المعنى المرتبط، أصْلًا، بأذهان النّاس، وإلى ما يسمحُ به العقلُ في تكوينه الفطريّ والبيئيّ. وكما لاحظنا في النصّينِ السابقي الذِّكْرِ.

وأحسبُ أنّ القولَ بنظريّة العمل عند الخليل، وعند سيبويه خاصّةً؛ لأنّ النظريّة قد استوت مفهومًا ملحوظًا في الكتاب؛ إنّما كان لغايتين مقصودتينِ، إحداهما: تعليميّة، والأخرى: علميّة. فأمّا التعليميّة فأرادَ بها تعليم العرب، وغير العرب، نظام هذه اللغة للوصول إلى تعلُّم القرآن، وفهم نصوصه. وأمّا العلميّة فإنّه أرادَ بها ربط الظواهر اللغويّة المُلاحَظةِ بقوانين ذات نظام خاصٍّ، وأسسٍ متّسقةٍ، من خلالها يمكن إظهار صورةٍ منطقيّةٍ للتراكيب اللغويّةِ، تمثّلُ صورة المستعمل في النظام اللغويّ، بما يمدّهُ بالاستمرارية والخلود.

من هنا يمكن القول بأنّ نظريّة العمل النحويّ، عند الخليل وسيبويه، نظريّة لغويّة بحتة ذات طبيعة تكوينيّة إنشائيّة، تقوم بربط مكوّنات الكلام بعضها ببعض، ويستدعي بعضها الآخر(3). إلّا أنّ النظريّة بعد سيبويه انحرفتْ عن مسارها الطبيعيّ، بتأثيرٍ من علوم أخرى، كالمنطق والفلسفة، وتحوّلتْ إلى نزعةٍ شكليّةٍ فلسفيّةٍ، انشغلتْ بعلامات الإعراب(4). الأمر الذي دعا إلى

(1) المقتضب: 4/ 311.

(2) الكتاب: 3/ 55-56.

(3) ينظر: المفهوم التكويني للعامل النحوي عند سيبويه، الدكتور غالب المطّلبي والدكتور حسن عبد الغني، مجلة المورد، مج: 27، عدد: 3، 1999م: 10.

(4) يمكن الرجوع إلى كتب الخلاف النحوي لملاحظة ذلك.

مواجهتها بالنقد والرفض من قسم من النحويّين القدماء والمحدَثين، منهم: ابنُ مضاء القرطبيّ[1]، وهو أوّلُ مَنّ اعترض عليها، ومن المحدَثين: الأستاذ إبراهيم مصطفى[2]، والدكتور مهدي المخزوميّ[3]. أمّا الدكتور تمام حسّان فاقْتَرَحَ نظامًا بديلًا للعامل هو تضافر القرائن النحويّة، وتابعه في ذلك طائفةٌ من الدارسين المحدَثين[4].

أقولُ ـ من غير قدْح ـ إنّ هؤلاءِ النحويّين والدارسين، بغَضِّ النظر عن دوافعهم، لو أنعموا النظَر جليًّا في قضيّة العمل النحويّ لَبانَ لهم نظامانِ في العمل النحويّ، أحدُهما: النظام اللغويّ الذي اتَّبَعَهُ الخليل وسيبويه، وهو نظامٌ تفسيريّ يبحثُ في الكلام، وبيان وجوهه، وتحديد مقاصده، والكشف عن علاقاته، ومقاماته، وهو نظرٌ مختلفٌ عمّا جاء بعده، وهو النظام الثاني الذي انشغل بالإعراب وتأويله. إلّا أنّه ممّا يؤسفُ له أنّهم رفضوا النظامين من غير تحديد لمجرّد القول بالعامل.

وإنّ ما يدعونا إلى التشبّث بطريقة نحويّينا القدماء في التوجيه النحويّ هو أنّ أفكارهم تلتقي مع أحدث المناهج والنظريات في التحليل كالبنيويّة، والتحليليّة، بل إنّ جذور تلك الأفكار في النحو العربيّ، وفي نحو سيبويه خاصّةً [5].

4 ـ النظرة الشاملة مبدأ من مبادئ سيبويه في التحليل النحويّ، بلْ هو أهمُّ مبدأ في التوجيه النحويّ عنده؛ لأنّه بإزاء إنشاء نظامٍ متّسقٍ للدرس النحويّ الذي هو نظام اللغة التي من خلاله تحقّقُ غايتها. لهذا لا نجد التحليل النحويّ عنده يقتصر على جانبٍ دون آخرٍ، وإنّما تنتظمُ فيه كلّ المستويات، من صيغةٍ وإعرابٍ ومقامٍ وغيرها ممّا سنلاحظ في فصول البحث القادمة .

---

(1) ينظر: الردّ على النحاة: 87 وما بعدها، وينظر: أصول النحو العربي: 262،251.

(2) ينظر: إحياء النحو: 42،22.

(3) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: 65 وما بعدها، ومدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: 260 ـ 265.

(4) ينظر: أصول النحو العربي: 271، وأقسام الكلام العربي: 179، والعلامة الإعرابية: 289، والجواز النحوي: 542، والقرينة النحوية (رسالة ماجستير): 12.

(5) نظريّة النحو العربيّ: 63.

وقد وَظَّفَ سيبويه للتعبير عن هذه الفكرة أكثرَ من مصطلح. وهذه المصطلحات هي علاقات العناصر التي تمدُّ الجملة وعناصرها، بالمعاني النحويّة المنشودة. وسأتناول عددًا من هذه المصطلحات، وعلى النحو الآتي:

أ ـ الأصل:

لاحظ سيبويه أنّ للكلام أصولًا تُعينُ على تفسير الكلام والوقوف على طريقة بنائه المثلى، وبملاحظة هذا الأصل يمكن معرفة ما يدخله من تغييرات، أو توَسُّع في الاستعمال اللغويّ. وسأذكرُ أمثلةً لذلك من أقوال سيبويه، على سبيل الإشارة لا الحصر، وكذلك مع جميع المصطلحات التي سأذكرها:

قالَ سيبويه: **«وأحسنهُ إذا اجتمعَ نكرةٌ ومعرفةٌ أنْ يبْتَدِئَ بالأعرف؛ وهو أصلُ الكلام»**(1). وقالَ: **«ولمْ تُجْعَلْ قلْتُ كظننتُ؛ لأنّها إنّما أصلُها عندهم أنْ يكون ما بعدها محْكيًّا، فلم تُدْخَلْ في باب ظننتُ بأكثرَ من هذا، كما أنّ (ما) لمْ تَقْوَ قوّةَ ليْسَ، ولمْ تقعْ في كلّ مواضعها؛ لأنّ أصلها عندهم أنْ يكونَ ما بعدها مبتدأً»**(2). ومنه أيضًا قوله: **«وإنّما الأصلُ في الظروف الموضعُ والمستقرُّ من الأرض، ولكنّه جاز في هذا (يُريدُ: دونكَ) كما تقول: إنّه لَصُلْبُ القناة، وإنّه لَمِنْ شجَرَةٍ صالحةٍ، ولكنّه على السّعةِ»**(3).

ب ـ حَدُّ الكلام:

وحدُّ الكلام واحدٌ من مصطلحات سيبويه في توجيه الكلام نحو صورته الأصل، أو البنية التركيبيّة الأصل، وتحديد أسبقيّة العامل للمعمول، أيْ أنّ التغيير الطارىء على الأصل خروجٌ على الحدّ. فالمبتدأ المعرفة هو الأوّل في بناء الجملة الاسميّة، وهو الحدّ فيه، قالَ: **«وزَعَمَ الخليل ـ رحمه الله ـ أنّه يُسْتَقْبَحُ أنْ يقول: قائمٌ زيدٌ، وذاك إذا لم تجعل قائمًا مُقدَّمًا مبنيًّا على المبتدأ، كما تؤخّر وتُقَدّم فتقول: ضربَ زيدًا عمرٌو، وعمرٌو على ضَرَبَ مرتفعٌ. وكان الحدّ أنْ يكون مُقَدّمًا، وأنْ يكون زيدٌ مؤخّرًا. وكذلك هذا الحدّ أنْ يكون الابتداء فيه مُقَدّمًا. وهذا عربيٌّ جيّدٌ»**(4).

---

(1) الكتاب: 1/ 328.
(2) الكتاب: 1/ 122.
(3) الكتاب: 1/ 110.
(4) الكتاب: 2/ 127.

وأمّا نظام الجملة الفعليّة، فالحدُّ فيه أنْ يكونَ الفعلُ مُقَدّمًا، قالَ سيبويه: **«لأنّ الحدّ أنْ يكونَ الفعلُ مبتدأً إذا عَمِلَ»**[1]. وقالَ: **«فإذا بنيتَ الاسمَ عليه، قلْتَ: ضربْتُ زيدًا، وهو الحدُّ؛ لأنّكَ تريدُ أنْ تُعْمِلَهُ، وتَحْمِلَ عليه الاسمَ، كما كان الحدُّ ضَرَبَ زيدٌ عمرًا حيثُ كانَ زيدٌ أوّلَ ما تشغلُ به الفعلَ، وكذلك هذا إذا كانَ يعملُ فيه»**[2].

ج ـ الوجه، ووجه الكلام:

ويُفَسِّرُ لنا مصطلح الوجه، ووجه الكلام، في أغلب جهات وروده، الوجه الإعرابيّ المطابق للمعنى المراد إبلاغه للسامع، ومن أقوال سيبويه في ذلك قوله: **«وتقولُ: مررتُ برجُلٍ معهُ كيسٌ مختومٌ عليه، الرفعُ الوجهُ؛ لأنّه صفةٌ للكيس»**[3]، ثُمَّ يذكُرُ وجهًا آخرَ، هو وجهٌ احتماليٌّ، فيقول: **«والنّصْبُ جائزٌ على قوله: فيها رجُلٌ قائمًا، وهذا رجُلٌ ذاهبًا»**[4]. ومنه أيضًا قوله: **«وتقولُ: ما زيدٌ كعمرٍو ولا شبيهًا به، وما عمرٌو كخالدٍ ولا مُفْلِحًا، النَّصْبُ في هذا جيّدٌ؛ لأنّكَ إنّما تريدُ: ما هو مثلُ فُلانٍ ولا مُفْلِحًا. هذا وجه الكلام. فإنْ أردْتَ أنْ تقولَ: ولا بمنزلة مَنْ يُشْبِهُهُ جَرَرْتَ، وذلك قولُكَ: ما أنتَ كزيدٍ ولا شبيهٍ به، فإنّما أردْتَ ولا كشبيهٍ بهِ»**[5].

وأوَدُّ أنْ أشيرَ إلى أنّ الدكتور كريم حسين ناصح، في أطروحته للدكتوراه، قد عقَدَ فصلًا لاختلاف أوجه الإعراب لاختلاف المعنى، قال في مقدّمته: **«وقد أدّى هذا النمط من التفكير النحويّ إلى الكشف عن قدرة العربيّة على التعبير الدقيق عن المعنى بنَظْمٍ دقيقٍ تتَّسِعُ فيه اللغةُ لِتُعَبِّرَ عن أكثر من معنى في التركيب الواحد، وذلك بتغيير العلامة فقط دون المساس بأركان التركيب وأجزائه الأخرى»**[6].

---

(1) الكتاب: 1/ 120.

(2) الكتاب: 1/ 80.

(3) الكتاب: 2/ 52.

(4) الكتاب: 2/ 52.

(5) الكتاب: 1/ 69.

(6) أثر المعنى في الدراسات النحويّة: 252.

د ـ الطريقة في الكلام:

وهو من مصطلحات أصول النظريّة النحويّة؛ لأنّ المنحى التعليميّ واضحٌ فيه. والطريقة في الكلام تعني «المنهج الواضح الذي يجب اتّباعُهُ، وعدم الخروج عنه؛ لأنّه به يتمّ معرفة الأصول والقواعد التي أقرُّوها في كلامهم»[1]. قال سيبويه: «هذا بابُ ما لا يعْملُ في المعروف إلّا مُضْمَرًا، وذلك؛ لأنّهم بدأوا بالإضمار؛ لأنّهم شرطوا التفسيرَ وذلك نَوَوا، فجَرى ذلك في كلامهم هكذا كما جرَتْ (إنّ) بمنزلة الفعل الذي تقدَّمَ مفعولُهُ قبل الفاعل، فَلَزِمَ هذا هذه الطريقةَ في كلامهم، كما لَزِمَتْ إنَّ هذه الطريقةَ في كلامهم ... وذلك قولهم: نِعْمَ رجُلًا عبدُ اللهِ»[2].

فعندما أرادَ أنْ يُفَسِّرَ نظام جملة المدح، حَمَلَها على جملة (إنّ)؛ لأنّ منصوبَها يتقدَمُ على المرفوع بما يُشْبِهُ الجملة الفعليّة التي تقدَّمَ مفعولُها على الفاعل، وكأنّه يُعَلِّمُ قواعدَ بناء التراكيب النحويّة بحَمْلِها على الشبيه المستَعمَلِ في اللغة، وهو معنى قوله: «الطريقة في كلامهم».

هـ ـ تمثيلٌ ولم يُتَكَلَّمْ بِهِ:

من الأسس التي اعتمدها سيبويه في تفسير الظاهرة النحويّة، مبدأُ التمثيل. والتمثيل في اللغة «مِنْ مَثَّلْتُ الشيء بالشيء إذا قَدَّرْتُهُ على قَدْرِهِ، ويكون تمثيل الشيء بالشيء تشبيهًا له»[3].

وهذا المنهج في التحليل «يقوم على افتراضِ أصلٍ مُقَدَّرٍ، وتركيبٍ ظاهرٍ منطوقٍ، أو مكتوبٍ، يُحاكَمُ إلى ذلك الأصلِ المُقَدَّرِ»[4]. وبواكير هذا المنهج عند شيخه الخليل ـ رحمه الله ـ كما يُشيرُ سيبويه نفسُهُ إلى ذلك، وهو الآن من أهمّ مبادئ المنهج التحويليّ التوليديّ عند تشومسكي في قوله بالبنية العميقة والبنية السطحيّة[5]. فسيبويه عندما ينقلُ عن الخليل رأيَهُ في باب

---

(1) المعجم الفلسفي: 20، (نقلاً عن: المصطلح النحوي في كتاب سيبويه، رسالة ماجستير: 27).

(2) الكتاب: 2/ 157.

(3) التهذيب: 15/ 98.

(4) من الأنماط التحويلية في النحو العربي: 5، وينظر: المصطلح النحوي في كتاب سيبويه: 28.

(5) ينظر: جوانب من نظرية النحو: 197-199. والبنى النحويّة: 113.

التعجّب، نحو: ما أحسنَ عبدَ الله، يقول: «**زَعَمَ الخليل أنّهُ بمنزلة قولكَ: شيءٌ أحسنَ عبدَ اللهِ، ودخلَهُ معنى التعجُّب. وهذا تمثيلٌ ولم يُتَكَلَّمْ به**»(1). فهو يشيرُ إلى الأصل المفترض، ويُفَسِّرُ به الكلام المستعمَل، بنوعٍ من الاستدلال الذهنيّ المستند على نظام اللغة وغايتها؛ لأنّ هذا التحويل من البناء العميق إلى البناء الظاهر، وحذْفَ بعضِ أجزاء الكلام، مِمّا يقتضيه المعنى الذي هو التعجُّب. وإلى هذا أشار ابنُ يعيش (ت 643هـ) بقوله: «**لو قيلَ شيءٌ أحسَنَ، لم يُفْهَمْ منه التعجُّب؛ لأنّ شيئًا، وإنْ كان فيه إبهام، إلّا أنّ (ما) أشدُّ إبهامًا، والمتعجِّبُ مُعَظِّمٌ للأمر، فإذا قال: ما أحسَنَ عبدَ اللهِ كان قد قصَرَ حُسْنَهُ على جهةٍ دونَ سائر جهات الحسْنِ؛ لأنّ الشيء قد يُستَعْمَلُ للقليل**»(2).

ومنه ما قاله سيبويه في (باب الاشتغال): «**فإنْ قلْتَ: زيدٌ مررتُ به، فهو من النّصْبِ أبعدَ من ذلك؛ لأنّ المضْمَرَ قد خرجَ من الفعل، وأضيفَ إليه الفعل بالباء، ولم يوصلْ إليه الفعلُ في اللفظ، فصار كقولك: زيدًا مررتُ به، تريدُ أنْ تُفَسِّرَ به مُضْمَرًا، كأنّكَ قلْتَ: إذا مثّلْتَ ذلك: جعلْتُ زيدًا على طريقي مررْتُ به. ولكنّكَ لا تُظهِرُ هذا الأوّلَ لما ذكرْتُ لكَ**»(3). وهذا يعني أنّ معظمَ الكلام لا يتوقّفُ على الشكل الخارجيّ للتركيب، وإنّما هناك في التصوُّر أو العمق ما يتحَدَّدُ من خلاله المعنى، وهو ـ فيما أحسب ـ ما أراده الخليلُ وسيبويهِ بمبدأ التمثيل.

وثَمَّ مصطلحاتٌ أخرى وظّفَها سيبويه في منهجه النحويّ سنجدُها في مواضعها المناسبة من البحث.

وأحسَبُ أنّ هذه الأسس أو الركائز، التي لخّصْتُها في هذا القسم من المدخل، تكشف عن منهج سيبويه في التوجيه النحويّ، وهي وسائلُ وآلياتُ فهْم تُعينُ على معرفة أنماط التراكيب النحويّة، وموقع مكوناتها، وصيغها، وأقسامها، وعلاقاتها، ودلالاتها، فضلًا عمّا تحدِّدُهُ دلالة التراكيب النحويّة من قرائن معنويّةٍ، أو لفظيّةٍ، أو حاليّةٍ، يكتملُ بها المعنى التركيبيّ والدلاليّ.

(1) **الكتاب**: 1/ 72.

(2) **شرح المفصّل**: 7/ 143.

(3) **الكتاب**: 1/ 83.

الباب الأوّل

أثَر القرائن المعنويّة في التوجيه النحويّ عند سيبويه

الفصل الأوّل «قرينة الإسناد»

- توطئة
- معنى الإسناد، وأصله، وأثره في التوجيه النحويّ.
- الكلام والجملة.
- تصنيف الكلام عند سيبويه بحسب قرينة الإسناد:

أوّلًا: إسناد الفعل (الفعل والاسم المبنيّ عليه).

ثانيًا: إسناد الاسم (الاسم المبتدأ والمبنيّ عليه).

ثالثًا: الإسناد في النواسخ.

يمثّل الإسناد المنطلق الأساسي نحو كلّ التفسيرات والملاحظات والاتجاهات في توجيه ظاهرة الكلام في النحو، والنظر في مختلف وجوهها.

ففائدة الكلام لا تتحقّقُ مِنْ خلال كلماتٍ متتابعةٍ تتابعًا أُفُقيًّا، بلْ لابدّ من أنْ يربطَها رابطٌ، وتنتظمها علاقةٌ، ويؤطّرها نظامٌ له قواعدُهُ وأسسُهُ ومقدماتُهُ التي توجِّهُهُ الاتِّجاه الصحيح، الذي يحقِّقُ غاية اللغة في الإبلاغ والبيان.

وإنَّ تلك العلاقات، وذلك النظام، هما اللّذانِ يَؤولانِ بالمفرداتِ إلى نسَقٍ شكْليٍّ ذي دلالةٍ تتواءمُ مع نظام اللغة، ومع ما هو مُتعارفٌ عند أهلِها مِنْ قواعد.

وبحسب هذا الفهم فإنّ الكلام الذي تُجْنى منه الفائدة، ويَحْسُنُ السكوت عليه «**نسَقٌ منظومٌ على نحو مخصوصٍ**»[1].

ويَتَعَيَّنُ هذا النسَقُ بمعرفة عناصره المتواشجة في نسيج التركيب بانتظامها في صورةٍ معيَّنةٍ، أو في سلسلةٍ منتظمةٍ يشغلُ فيها كلُّ عنصرٍ موقعَهَ المناسبَ الدالَّ على المعنى النحويّ الخاصّ به.

ولا يمكن فهم المعنى النحويّ الخاصّ إلّا بإدراك العلاقة الرابطة بين أجزاء التركيب، أيْ: الإسناد.

والإسناد قرينةٌ معنويّةٌ بين جزأينِ من أجزاء الكلام هما: المسند والمسند إليه، ومنهما تنطلقُ كلُّ صُوَرِ النماذج الأخرى للكلام وأنماطه. ومن خلالها يتمُّ إدراكُ الصورة الأصلية التي ينعقد بها التركيبُ، وفَهْمُ علاقاتِه، وأنماطِه الاسميّة والفعليّة، وعملِ عناصره، وما يترتَّبُ على هذا العمل مِنْ حركةٍ إعرابيّةٍ، وما يؤولُ إليه مِنْ دلالةٍ نحويّةٍ على الأبواب الخاصّة كالمبتدأ والخبر، والفاعل، ونائب الفاعل.

---

(1) **نظريّة النحو العربيّ**: 25.

ولقد كان المنطلقُ الأوّلُ نحو التوجيه النحويّ، عند سيبويه، يقوم على قرينة الإسناد.

ـ معنى الإسناد، وأصله، وأثره في التوجيه النحويّ:

حريٌّ بنا أنْ نقفَ على فكرة الإسناد في التوجيه النحويّ؛ لأنّها مفتاح إلى دراسة بنية التراكيب النحويّة، وتفسيرها، وفَهْمِ علاقاتها، ثُمَّ الوصول إلى أحكامها ودلالاتها.

ولعلّنا نجدُ في كتاب (العين) ما نستنجدُ به على أصول الفكرة؛ بوصفه أقدمَ معجم لغويّ في العربيّة، فضلًا عن الأثر الملموس لمؤلِّفِهِ على فكر سيبويه النحويّ.

فالسَّنَدُ كما أشار الخليل ـ رحمه الله ـ : «**ما ارْتفَعَ من الأرضِ في قُبُلِ جَبَلٍ، أو وادٍ، وكُلُّ شيءٍ أسْنَدْتَ إليه شيئًا فهو مُسْنَدٌ، والكلامُ سَنَدٌ ومُسْنَدٌ، كقولِكَ: عبدُ اللهِ رجُلٌ صالحٌ. فعبدُ اللهِ سَنَدٌ، ورجُلٌ صالحٌ مُسْنَدٌ إليه ... والمُسْنَدُ الدَّهْرُ؛ لأنَّ الأشياءَ تُسْنَدُ إليه. وتقولُ: كان كذا في زمان كذا**»[1].

فالدلالة اللغويّة لمادّة (سَنَدَ) ـ كما لاحظنا في نصّ الخليل السابق ـ تشيرُ إلى أمرينِ ملحوظينِ، يرتبط أحدُهما بالآخر، ويقوم عليه، وهما: الاعتمادُ والارتفاعُ، وكأنَّ الأشياء إذا أسْنِدَ بعضُها إلى بعضِها الآخر عَلَتْ وارْتَفَعَتْ. وهذا المعنى ـ في أغلب ظنّي ـ يُلابِسُ دلالة المصطلح إذا ما جَعَلْناهُ يَفَسِّرُ بنية الكلام مِنْ ما جاءَ في مجرى حديث الخليل عن مادّة (سَنَدَ)، وقوله: «**والكلام سَنَدٌ ومُسْنَدٌ إليه**»، وكما مثَّلَ له.

وهنا يغلبُ عليَّ الظّنُّ بأنَّ مصطلح (الإسناد) إمّا أنْ يكونَ مِنْ وحي أفكار الخليل، وإمّا أنّه كان معروفًا في حلقات الدرْسِ أيّامَ الخليل، ومنه أخَذَهُ سيبويه، وليس لنا دليلٌ على ذلك، سوى ما ذَكَرَهُ لنا الخليلُ في (العين) في نَصِّهِ السابق الذي ذكَرْناهُ.

فإذا زَعَمْنا ذلك، فقد نذْهبُ مع ظنٍّ آخرَ هو معرفةُ ما الذي أضافَهُ سيبويهِ إلى مصطلح شيْخِهِ ؟. وهذا الاستفهام تقودنا إجابتُهُ إلى استنتاجٍ ذَهَبَ إليه غيْرُ

---

(1) العين: 7/ 228 - 229 (سند).

باحثٍ أرْجَعَ الأمرَ فيه إلى اختلافِ طريقتينِ في دراسة اللغة. فالشيْخُ كانتْ غايتُهُ ـ في الأعَمِّ الأغْلَبِ ـ وضْعَ نظام للمفردات على مستويات الصوْتِ والصرْفِ والدلالة. وأمّا التلميذُ فكانت غَايتُهُ ـ في الأعَمِّ الأغْلَبِ ـ وضْعَ نظامٍ للتراكيب اللغويّة تشْغَلُ فيه المفْردات محلَّ الأعضاء في جسَدِ التركيب[1].

وأحسبُ أنَّ وضْعَ نظام، أو نظريّةٍ لا يتمُّ إلّا بحسَبِ منهجٍ له مقدماتٌ ويَؤولُ إلى نتائج؛ لكي يتَّسقَ النظامُ على أسسٍ صحيحةٍ، ويسيرَ التحليلُ على وفْقِ خطوطٍ متَّسقةٍ اتِّساقًا ملحوظًا.

من هنا بدأ فهْمُ سيبويهِ للنظام النحويّ بوجود بنيةٍ أصْلٍ يُحْمَلُ عليها الكلامُ المنطوقُ، ويتمُّ تفسيرُهُ من خلالها.

وهذه البنية الأصلُ تتألفُ من (المسند والمسند إليه). وقد ذكَرَهما سيبويه في أربعة مواضعَ من كتابه[2]، وكان أوّلُ ذِكْرٍ لهما في ضمن أبواب المقدمة من الكتاب قال: «**هذا باب المسند والمسند إليه، وهما ما لا يُغْني واحدٌ منهما عن الآخَر، ولا يجِدُ المتكلِّمُ منه بدًّا. فمِنْ ذلك الاسمُ المبتدأُ، والمبنيُّ عليه، وهو قولك: عبدُ اللهِ أخوكَ، وهذا أخوكَ. ومثْلُ ذلك: يذهبُ عبدُ اللهِ، فلا بُدَّ للفعلِ من الاسمِ، كما لم يكُنْ للاسمِ الأوَّلِ بُدٌّ من الآخَرِ في الابتداء. ومِمَّا يكون بمنزلة الابتداء قولكَ: كان عبدُ اللهِ منطلقًا، ولَيْتَ زيدًا منطلقٌ؛ لأنَّ هذا يحتاجُ إلى ما بعده كاحتياج المبتدأ إلى ما بعده...**»[3].

ويقدِّمُ لنا سيبويه، في هذا النّصِّ، ما يجبُ أنْ يُعقَدَ به الكلامُ التّامُّ الذي يحْسُنُ السكوتُ عليه؛ إذْ لا بُدَّ من توافُرِ عنصرينِ هما: المسندُ والمسندُ إليه، وبينهما علاقةٌ، تربطُهما رابطةٌ هي رابطةُ (الإسناد) الذي استقرَّ مفهومُهُ في عرْفِ النحويّين «**بأنّه «تركيبُ الكلمةِ مع الكلمةِ؛ إذا كان لإحداهما تعلُّقٌ بالأخرى على السبيل الذي به يحسُنُ موقعُ الخبرِ، وتمام الفائدة**»[4].

لقد كان استعمالُ سيبويهِ لمصطلح (الإسناد) ـ في اعتقادي ـ استعمالًا

(1) ينظر: عشرون درهماً في كتاب سيبويهِ: 127.126.

(2) ينظر الكتاب: 1/ 23، 2/ 78، 126، 3/ 328.

(3) الكتاب: 1/ 23.

(4) شرح المفصّل: 1/ 20، وينظر: التعريفات: 20.

موفَّقًا؛ لأنّه مبنيٌّ على وصْفٍ واستقراءٍ دقيقين؛ إذْ لم تخرجْ كُلُّ المحاولاتِ التي درستِ الجملةَ عمَّا أقَرَّهُ سيبويهِ في كتابِهِ عن الإسناد [1]. فضلًا عن أنّه لو اختيرَ مصطلحٌ آخَرُ ليَحُلَّ محلَّ(الإسناد)، بالمفهوم الذي أراده له سيبويهِ، لَمَا كان شاملًا في تفسير بنية الكلام، ووصْفِ أجزائهِ، والعلاقات الرابطة بينها، والوقوف على أغراضه ودلالاته. وهذا يعني أنَّ مصطلح الإسناد عامٌّ وشاملٌ، كما يتبيَّنُ لنا مِمَّا يأتي:

1 ـ يفيدُ الإسنادُ منهجَ التحليلِ النحويِّ في تفسير نظام تأليف الجملة، والوقوف على دلالاتها، وذلك نحو:

أ ـ الجملة الاسميّة والجملة الفعليّة:

لقد أفادَ النحويّون من نصِّ سيبويه، وتمثيله لأنواع الجُمَلِ الأصْلِ التي يتألّفُ منها الكلام بأنّها نوعان: اسميّة وفعليّة، «**فالاسميّة: هي التي صدْرُها اسمٌ ... والفعليّة: هي التي صدْرُها فِعْلٌ**»[2]. وأضافَ بعضُهم نوعًا ثالثًا هو الجملة الظرفيّة [3]. وأمّا الكوفيون فيُجَوِّزون تقديم الفاعل في الجملة الفعليّة[4]، وهو ممتنعٌ عند سيبويه وعموم البصريين.

ويُوَضِّحُ لنا ابن هشام (ت 761 هـ) المراد بصدْرِ الجملة، قال: «**مرادُنا بصدْرِ الجملة المسندُ والمسندُ إليه، فلا عبرةَ بما تقدَّمَ عليها من الحروف، فالجملة من نحو: أقائمٌ الزيدانِ، وأزيدٌ أخوكَ، ولعلَّ أباكَ منطلقٌ، وما زيدٌ قائمًا، اسميّة. ومن نحو: أقامَ زيدٌ، وإنْ قامَ زيدٌ، وقد قامَ زيدٌ، وهلَّا قُمْتَ، فعليّة**»[5]. فكأنّ مرادَ ابنِ هشامٍ في قوله السابقِ أنَّ الأصْلَ في بناء الجملة (**المسندُ والمسندُ إليه**)، وما زِيدَ عليهما إنّما جيءَ به لأغراضٍ دلاليّة. وهذا هو مرادُ سيبويهِ الذي أقَرَّهُ في باب (المسند والمسند إليه)؛ وذلك برجوع كُلِّ امتدادٍ في بنية التراكيب اللغويّة إلى أصولِهِ، وهو الإسناد.

---

(1) ينظر، على سبيل المثال: **المسائل العسكريات في النحو العربي**: 81، فأبو عليّ الفارسيّ أوّلُ من أفْردَ باباً لدراسة الجملة، وكذلك فعل ابن هشام في: **مغني اللبيب**: 490 وما بعدها، **والإعراب عن قواعد الإعراب**: 2.

(2) **مغني اللبيب**: 492.

(3) ينظر: **المسائل العسكريات**: 81، **ومغني اللبيب**: 492.

(4) ينظر: **مدرسة الكوفة**: 277.

(5) **مغني اللبيب**: 492.

ب ـ الجملة الكبرى والجملة الصغرى:

إنَّ ما جاءَ في اصطلاحات النحويّين المتأخرين، من (**جملةٍ كبرى**) أو (**جملةٍ صغرى**) لم يخرجْ في مفهومه عمّا أقرَّهُ سيبويهِ في توجيهاته النحويّة، في باب المسند والمسند إليه. فالكبرى عندهم ما كان «**خبرُها جملةً نحو: زيدٌ قامَ أبوهُ، وزيدٌ أبوهُ قائمٌ، والصغرى: هي المبنيّةُ على المبتدإ، كالجملةِ المُخْبَرِ بها في المثالين**»[1]. وهذا المعنى إنّما يُلْحَظُ في مباحث سيبويهِ في الكلام، قالَ: «**فإذا بنيْتَ الفعلَ على الاسم قُلْتَ: زيدٌ ضَرَبْتُهُ، فلزِمَتْهُ الهاءُ. وإنّما تريدُ بقولكَ: مبْنيٌّ عليه الفعلُ أنّهُ في موضعِ منطلقٍ إذا قُلْتَ: عبدُ اللهِ منطلقٌ، فهو في موضع هذا الذي بُنِيَ على الأوَّلِ، وارْتَفَعَ به، فإنّما قُلْتَ: عبدُ اللهِ فنَسَبْتَهُ له، ثُمَّ بنيتَ عليه الفعلَ، ورفعْتَهُ بالابتداء**»[2].

ج ـ يَضُمُّ الإسنادُ النسْبةَ الخبريّةَ والإنشائيّةَ في الكلام، فهو أعَمُّ من الإخبار[3]. وقد فرَّقَ سيبويهِ بين النسبتينِ، قالَ: «**هذا بابٌ من الابتداءِ يُضْمَرُ فيه ما يُبْنى على الابتداء، وذلك قولكَ: لولا عبدُ اللهِ لكانَ كذا وكذا. أمّا لكانَ كذا وكذا فحديثٌ مُعَلَّقٌ بحديثِ لولا. وأمّا عبدُ اللهِ فإنّهُ من حديثِ لولا، وارتَفَعَ بالابتداء كما يرْتَفِعُ بالابتداء بعد ألف الاستفهام كقولكَ: أزيدٌ أخوكَ، إنّما رفَعْتَهُ على ما رَفَعْتَ عليه زيدٌ أخوكَ. غيرَ أنّ ذلكَ استخبارٌ، وهذا خَبَرٌ.**»[4]. فقد رَبَطَ سيبويهِ ـ كما لاحظنا ـ الخبرَ والإنشاءَ بالإسناد. وهذا يعني أنَّ الإسنادَ يشتملُ على الخبرِ والإنشاءِ، وإلى ذلكَ أشارَ ابنُ يعيش في قوله: «**وإنّما عبَّرَ بالإسناد، ولم يُعَبِّرْ بالخبر، وذلكَ من قِبَلِ أنَّ الإسناد أعَمُّ من الخبر؛ لأنَّ الإسناد يشملُ الخبرَ، وغيرَهُ من الأمْرِ، والنهيِ، والاستفهام. فكُلُّ خبرٍ مسندٌ، وليْسَ كُلُّ مسندٍ خبرًا، وإنْ كان مرجعُ الجميعِ إلى الخبرِ من جهة المعنى، ألا ترى أنَّ معنى قولِنا: قُمْ ـ أطْلُبُ قيامَكَ، وكذلكَ الاستفهامُ والنهيُ فاعْرِفْهُ**»[5].

---

(1) مغني اللبيب: 497.

(2) الكتاب: 1/ 81.

(3) ينظر: شرح الرضيّ على الكافية: 1/ 33.

(4) الكتاب: 2/ 129.

(5) شرح المفصّل: 1/ 20.

وهنا تُلْحَظُ الصّلَةُ بين ما أَقَرَّهُ سيبويهِ من دلالتينِ للجملةِ، هما: الخبرُ والإنشاءُ، وبين ما أُقِرَّ في علم المعاني، ويبقى فضْلُ السبقِ، في ذلكَ كُلِّه، لسيبويهِ.

2 ـ فضلًا عن أهميّة الإسناد في تفسير نظام الجملة، فلَهُ في البحث النظريّ مزيَّةٌ منهجيَّةٌ، أفادَ منها سيبويهِ في تصنيف الأبواب النحويّة، وإظهار خصائص العامل النحويّ، «**فقد صَنَّفَ سيبويهِ الأبوابَ النحويّةَ التي تَضُمُّها أبوابُ الإسنادِ بِلِحاظِ أثَرِ العامل في صورة التركيب اللغويّ لوجوه التأليف من رفْعٍ، ونصْبٍ، ونحوه**»[1].وكذلكَ «**الإفادةُ منهُ في أكثر من جانبٍ منهجيٍّ، كترتيب الأبواب والمباحث ترتيبًا منهجيًّا من البساطة إلى التركيب، وخدمة الغاية التعليميّة المبتغاة من القاعدة النحويّة، وهو ما يمنحُ الأصولَ النحويّةَ انتظامًا داخليًّا ومعياريّةً تقْرُبُ من القياس النظريّ**»[2].

من هنا جَعَلَ النحويّونَ المسندَ والمسندَ إليه (**عمدةَ الكلام**)[3]، وما عداهما عناصر غير ركنيّةٍ اصطلحَ عليها القدماءُ بـ (**الفَضْلَةِ**)[4]، والمُحْدَثونَ بـ (**التكملة**)[5].

وقول النحويّين بالفضلة، أو التكملة ـ فيما أحسَبُ ـ لم يكُنْ إلّا مصطلحًا لغرض التحليل النحويّ والغاية التعليميّة؛ لأنَّ ما جِيْءَ به بعد تمام الإسنادِ لم ينفكّ، في معناهُ العامِّ، عن الإسناد، وإنّما معنى كُلِّ كلمةٍ يتحدَّدُ من خلال علاقتها بسياقٍ عامٍّ لغويٍّ، أوغير لغويٍّ ، كما سنلاحظُ في فصول البحث القادمة.

ـ الكلامُ والجملةُ:

ممّا تجدرُ الإشارة إليه هنا أنَّ سيبويهِ لم يستعمل مصطلح (**جملة**) للدلالة على تأليف التركيب، وإنَّما استعمل مصطلح (**الكلام**)، والكلام عنده هو الجملة في معناها الاصطلاحيّ.

---

(1) منهج كتاب سيبويه في التقويم النحويّ: 250.

(2) جملة النسخ في السور القصار، مهدي حارث الغانميّ (رسالة ماجستير): 20.

(3) شرح الرضيّ على الكافية: 1/ 62.

(4) المقتضب: 3/ 116.

(5) في النحو العربيّ نقد وتوجيه: 99.

وهذا لا يعني أنّهُ لم يستعمل لفظ (**جملة، وجمل**)، وإنّما وردتْ هذه الألفاظ في مواضع عدّة من كتابه [1]. ولكنّهُ لم يُرِدْ بذلكَ المعنى الاصطلاحيّ الذي استقرَّ فيما بعد، بل استعملها بمعناها اللغويّ الذي أثْبَتَتْهُ لها معجمات اللغة، وهو معنى (**الجمع**)[2]. ويعلّقُ صاحب (مفهوم الجملة عند سيبويه) على ذلك بقوله: «**فالجملة في الاستعمال عند سيبويه تعني الشيء الجامع لأفراده، الضّامَّ لهم، وكذلك استعملها في معنى الإجمال المقابل للتفصيل، فكأنَّهُ ضمّ الفروع، أو التفصيلات في أصولٍ جامعةٍ لها، والمعنيانِ موافقانِ لما جاء في معجمات اللغة**»[3].

ويُلْحَظُ أنَّ مصطلح الكلام عند سيبويه هو الجملة بمعناها الذي استقرَّ عند النحويّين من بعده، قال المبرّد: «**وإنّما كان الفاعلُ رفْعًا؛ لأنّهُ هو والفعلُ جملةٌ يحسُنُ عليها السكوتُ، وتجبُ بها الفائدةُ للمخاطب. فالفاعلُ والفعلُ بمنزلة الابتداء والخبر إذا قُلْتَ: قامَ زيدٌ، فهو بمنزلة قولكَ: القائمُ زيدٌ**»[4]. ألا ترى أنَّ هذا الكلامَ هو عينُ المعنى الذي أوردَهُ سيبويهِ في باب المسند والمسند إليه؟. ولم يخرج عنه أيضًا حدُّ ابنِ جنّي للكلام في قوله: «**أمّا الكلامُ فكُلُّ لفظٍ مستقلٌّ بنفسِهِ، مفيدٍ لمعناهُ، وهو الذي يُسَمِّيه النحويّونَ الجُمَلِ نحو: زيدٌ أخوكَ، وقامَ محمّدٌ، وضُرِبَ سعيدٌ ... فكُلُّ لفظٍ مستقلٌّ بنفسِهِ، وجنيْتَ منه ثمرةَ معناهُ فهو كلامٌ**»[5].

وهذا المفهوم للكلام يسجِّلُ حضورَهُ عند سيبويهِ ، وقد تبعَهُ في ذلك جُلُّ النحويّين البصريّين [6]، والفرّاءُ من الكوفيّين[7].

وقد فرَّقَ العلّامةُ الرضيُّ بين الكلام والجملة، بحسب الإسناد: إنْ كان هو

---

(1) ينظر، على سبيل المثال: **الكتاب**: 1/ 217، 3/ 208، 4/ 20.

(2) ينظر: **العين**: 6/ 143 (جلم)، و**مقاييس اللغة**: 1/ 481 (جمل).

(3) **مفهوم الجملة عند سيبويه**، حسن عبد الغني الأسدي (أطروحة دكتوراه): 19.

(4) **المقتضب**: 1/ 8.

(5) **الخصائص**: 1/ 17.

(6) ينظر: **المقتضب**: 1/ 8، و**الأصول**: 1/ 58، 63، و**الخصائص**: 1/ 18، و**شرح المفصّل**: 1/ 20.

(7) ينظر: **معاني القرآن**، الفرّاء: 2/ 15، 24، 26، 41، فقد استعمل الفرّاء، في هذه المواضع وغيرها، مصطلح الكلام بمعنى الجملة في أماكن متفرقة من كتابه.

التركيبَ الأصلَ أو فرعًا منه، فقال: «**والفرقُ بين الجملة والكلام، أنّ الجملةَ ما تضَمَّنَ الإسنادَ الأصليَّ، سواء كانت مقصودة لذاتها أو لا، كالجملة التي هي خبر المبتدأ، وسائر ما ذُكِرَ من الجمل، فيخرجُ المصدرُ، وأسماءُ الأفعال والمفعول، والصفة المشبّهة، والظرف مع ما أسْنِدَتْ إليه. والكلام ما تضَمَّنَ الإسنادَ الأصليَّ، وكان مقصودًا لذاته، فكُلُّ كلامٍ جملةٌ، ولا ينعكسُ**»[1].

وأمّا ابنُ هشامٍ فأكثرُ النحويّين عنايةً بالجملةِ، إذْ أفردَ لدراستها بابًا في كتابه مغني اللبيب، وعرَّفَ بها، وذَكَرَ أقسامَها، وأحكامَها، وفرّقَ بينها وبين الكلام[2]. فاشترطَ للكلام الإفادةَ، ولم يشترطْ ذلكَ في الجملة؛ لأنّها أعمُّ من الكلام عنده، قال: «**والصّوابُ أنَّها أعَمُّ منه، إذْ شرْطُهُ الإفادةُ، بخلافِها، ولهذا تسمعُهم يقولون: جملة الشّرْطِ، جملة الجواب، جملة الصّلَةِ، وكُلُّ ذلكَ ليْسَ مفيدًا، فليْسَ بكلامٍ**»[3].

ومهما يكُنْ من أمر التفريق، أو التفريعات التي تحصلُ من توسُّعِ الدّرسِ، ومقتضياته؛ فإنَّ سيبويهِ يُعَدُّ بِحَقٍّ رائدًا في فهم الكلام، وتوجيهه، وتلَمُّسِ العلاقات الرابطة بين أجزائه، والدلالة على وظائف هذه الأجزاء.

ـ تصنيف الكلام عند سيبويهِ بحسب قرينة الإسناد:

صنَّفَ سيبويه الكلامَ بحسب قرينة الإسناد إلى صنفين: أحدُهما: إسناد الاسم والمبنيّ عليه، والآخرُ: إسناد الفعل والاسم المبنيّ عليه. وأمّا الصنف الثالث، وهو الإسناد في النواسخ، فمحمولٌ على الإسنادين الاسميّ والفعليّ، كما سنلاحظ في مبحث هذا النوع من الإسناد.

وقد ابتدأ سيبويه مباحثَهُ في الإسناد بإسناد الفعل قَبْلَ إسناد الاسم، وهو أمرٌ ـ في اعتقادي ـ يرجِعُ إلى ارتباطِ الإسناد بنظريّة العمل النحويّ، ونظرةِ سيبويهِ إلى العوامل من جهة القوّة والضعْف والأصْل والفرْع، كما أشرْنا في المدخل من هذا البحث، ولأنّ «**الأصْلَ في العمل للأفعال**»[4] عنده.

(1) شرح الرضيّ على الكافية: 1/ 33.

(2) ينظر: مغني اللبيب، الباب الثاني: 490 وما بعدها.

(3) مغني اللبيب: 490.

(4) الإنصاف في مسائل الخلاف: 1/ 162، (المسألة 18).

ولهذا نظّمَ سيبويه العلاقة بين عناصر التركيب اللغويّ بحسب العلاقة بين العامل وما يقتضيه من معمولٍ، وما يترتَّبُ على هذه العلاقة من معانٍ، وأحكامٍ نحويّةٍ. وسأتَّبعُ طريقة سيبويه في التصنيف، فأبدأ بدراسة الإسناد في الفعل.

ـ أوّلًا: إسناد الفعل: «الفعل والاسم المبنيّ عليه»:

يُقْصَدُ بإسناد الفعل بناءُ نسَقٍ منتظَمٍ من كلمتين إحداهما تنتمي إلى مبنى الأفعال، والأخرى تنتمي إلى مبنىً الأسماء، تربطُهما رابطةٌ معنويّةٌ تُهَيِّىءُ الأولى لتُبْنى عليها الثانية، مظهرةً صورةً منطقيّةً ذاتَ دلالةٍ مخصوصةٍ أصْطُلِحَ عليها فيما بعد بـ«الجملة الفعليّة».

ولها في البناء صورتان، هما:

أ ـ [الفعل (مبنيٌّ للمعلوم) مع المبنيّ عليه (اسم مرفوع هو: الفاعل)]

ب ـ [الفعل(مبنيٌّ للمجهول) مع المبنيّ عليه (اسمٌ مرفوعٌ هو: نائب الفاعل)]

وتُفيدُ قرينة الإسناد تركيب الجملة الفعليّة في أمرينِ هما:

1 ـ ربطُ المسند بالمسند إليه، وإظهار صورةٍ منطقيّةٍ متماسكةٍ من جهتي الشكل والمعنى، وتمييز المسند من المسند إليه؛ قال الرضيُّ: «**وذلكَ؛ لأنَّ أحَدَ أجزاءِ الكلامِ هو الحكم، أيْ: الإسناد الذي هو رابطةٌ، ولا بدَّ له من طرفين: مسندٍ ومسنَدٍ إليه، والاسم بحسب الوضْع يصْلُحُ لأنْ يكون مسندًا ومسندًا إليه، والفعلُ يصْلُحُ لكونه مسندًا لا مسندًا إليه**»[1]. فالرضيُّ في قوله هذا يُحَدِّدُ لنا نظام بناء الجملة الفعليّة، وهو النظام الذي أشارَ إليه سيبويهِ في باب المسند والمسند إليه.

2 ـ ومن خلال قرينة الإسناد يمكن الاستدلال على المعنى النحويّ الخاصِّ الذي هو الفاعليّة و«**إنَّ ذلك يُفْهَمُ من شيئين: أحدُهما ـ يخْتصُّ بالكلمة، وهو صيغَتُها، والآخرُ ـ يخْتصُّ بوجودها في الجملة، وهو**

(1) شرح الرضيّ على الكافية: 1/ 33.

موقِعُها»[1]. ولا شكَّ في أنَّ صورة الفاعل أو نائب الفاعل، في التركيب، تتَّخِذُ شكلًا وموقِعًا يُعَبّران عنها، وعن وظيفتها في سياق التركيب.

وبحسب ذلك فإنَّ قرينة الإسناد تمنحُ التركيب انتظامًا ملحوظًا في الشكل والمعنى. وهذا الانتظام ممّا يتطلَّبُهُ بناءُ الجملة لتؤدي وظيفتَها في الإفهام.

وبناءُ جملةٍ نواتُها الفعلُ إنّما يتطلَّبُ تساوقَ طائفةٍ من العلاقات في سياق تركيبيّ تتطلَّبُهُ طبيعةُ هذا النوعِ من الإسناد، بوصفِهِ بنيةً ذاتَ حيويّةٍ، وحركةٍ، وتجديدٍ، تدورُ كُلُّ المحاولاتِ التفسيريّة بحسب تلك الحركة أو الطبيعة.

وقد لاحظَ سيبويه خصوصيّة الإسناد في النمط الفعليّ فتناولَهُ من جانبين هما: الحدَثُ والعمَلُ. فأمّا الحدَثُ فهو المُحَرِّكُ لبنية الجملة الفعليّة، لأنَّ وجودَهُ يستلزمُ حضور الفاعل، وعدم الاستغناء عنه، فهو يطْلُبُه ليقومَ بالحدث، أو يتّصِفَ به، أو يتلبّسَ به، بل أحيانًا يتجاوز الفاعلَ إلى غيره فيطلبُ مفعولًا أو غيره بحسب دلالة الحدَث، وقدْرتِهِ على التّعدّي، وهو أمرٌ يتوقّفُ على قرينة المعنى المعْجَميّ.

وأمّا العمَلُ فلا نقصدُ به الأثَرَ، أو الحركة الإعرابيّة، وإنّما هو المفهوم الرابط لمكونات الجملة، أيْ: قُدْرةُ العامل على تكوين علاقة مع عاملٍ آخرَ، يصيرُ معمولًا للأوّل، أو بمعنًى آخَرَ إفراغُ مجالٍ لعاملٍ يشغلُ محلَّ الفاعل، ويقوم بوظيفته الدلاليّة[2].

وبحسب هذا الفهم لاحظَ سيبويه أنَّ علاقةَ الفعل بالفاعل علاقةُ مضامّةٍ واستلزام «**ولا يجوز إخلاء الفعل عن فاعلٍ**»[3]، ظاهرٍ أو مُقَدَّرٍ، أو على حدِّ قولِ سيبويه: «**لأنّه لا يخلو الفعلُ من مُضْمَرٍ، أو مُظْهَرٍ مرفوعٍ من الأسماء**»[4]. وقوله: «**لأنّ الفعل قد يكون بغير مفعولٍ، ولا يكون الفعلُ بغير فاعلٍ**»[5].

(1) أصول النحو العربيّ: 270.
(2) ينظر: الكتاب: 1/ 34، 42.41، والمفهوم التكوينيّ للعامل النحويّ عند سيبويه: 9.
(3) الكتاب: 1/ 75.
(4) الكتاب: 1/ 80.
(5) الكتاب: 1/ 79.

وهذا يعني أنَّ حضور الفاعل مع الفعل ضرورةٌ تركيبيّةٌ لازمةٌ في عمل الفعل، فضلًا عن أنَّه يشغَلُ موقِعًا في الإسناد الفعليّ هو موقعُ المسند إليه ليستغني به الكلام.

من هنا رَبَطَ سيبويه الحدَثَ بالفاعليّة، فلا يوصَفُ الاسمُ المرفوعُ المُرَكَّبُ مع الفعل بالفاعليّة دون ملاحظة دلالة بنية الفعل على حدَثٍ مُعيَّنٍ، وهذا يعني أنّ الفاعل في تصوّر سيبويه «**مصطلحٌ وظيفيّ للاسم الذي يقوم بالحدَثِ**»[1]، على وجه الحقيقة أو المجاز، وليْسَ على وجه الحقيقة فحسب، كما ظنَّ بعضُ الدارسين[2].

فالقول بالإسناد الحقيقيّ ـ فيما أحسبُ ـ يرجعُ إلى أمْرٍ اعتقاديٍّ لا لغويٍّ، أيْ: إنَّ الموجِدَ للأشياء، وفاعلها الحقيقيّ هو الله سبحانه وتعالى.

وقد وردَ الفاعلُ غيرُ الحقيقيّ في أفصح النصوص، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَخْرَجَتِ ٱلْأَرْضُ أَثْقَالَهَا ۝٢﴾[3]، وقوله تعالى: ﴿وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا﴾[4].

فالإخراجُ ليْسَ من خصائص الأرْضِ، والاشتعال ليْسَ من خصائص الرأس، ومع هذا أسْنِدا إلى فاعلينِ غير حقيقيّين[5]. وهذا يعني أنّ ملاحظة علم البيان في التوجيه النحويّ أمْرٌ ضروريٌّ، وعند سيبويه خاصّة؛ لأنّه يهدفُ إلى بناء نظامٍ يستند إلى وصفٍ واستقراءٍ لغويَّينِ، فضلًا عن بناء القاعدة النحويّة التعليميّة.

وقد تناولَ سيبويه المجازَ في دراسة التراكيب التي يوحي ظاهرُها بعدم الانتظام الدلاليّ، وذلك من خلال الأبواب التي وردتْ في الكتاب تحت عنوانات الاتّساع والإيجاز والاختصار[6]. و«**أمثلةُ سيبويه عن اتّساع الكلام هي التي تكتملُ بها نظريّتُهُ أو أصولُ نظريّتِهِ عن المعنى النحويّ الدلاليّ**»[7].

(1) **مفهوم الجملة عند سيبويه**: 118.
(2) ينظر: **مفهوم الجملة عند سيبويه**: 118.
(3) سورة الزلزلة، الآية: 4.
(4) سورة مريم، الآية: 4.
(5) ينظر: **النحو والدلالة**: 94.
(6) ينظر: **الكتاب**: 1/ 211، وما بعدها، و1/ 222، وما بعدها.
(7) **النحو والدلالة**: 85.

وأمّا ما يتعلَّقُ بالفاعل الحقيقيّ، والفاعل غير الحقيقيّ فأمْرٌ يتباينُ بين التحليل النحويّ والتحليل الدلاليّ.

فالأوّل هو الفاعلُ النحويّ، أيْ: قدْرةُ بنيةٍ فعليّةٍ معيّنةٍ على إقامةِ علاقةٍ معيّنةٍ مع بنيةٍ أخرى من مبنى الأسماء بحيث تشغل الكلمة الثانية موقع المسند إليه فيصِحُّ التركيب نحويًّا ودلاليًّا؛ لأنّ الفاعل فيه هو الموجِدُ للأثَرِ، والمتَّصِفُ بالحدَثِ، وذلك نحو: يذهبُ عبدُ اللهِ، وجلسْتُ مجلِسًا حَسَنًا، وأتيْتُكَ أمْسِ، وغيرها[1].

وأمّا الفاعلُ غيرُ الحقيقيّ، أو المجازيّ، فهو ما يُسْنَدُ فيه الفعلُ إلى اسم هو ليْسَ بفاعلِ الحدَثِ الحقيقيّ، وإنّما على سبيل المجاز، فيَصِحُّ التركيب نحويًّا، وتبقى صحَّتُهُ الدلاليّةُ محكومةً بسياق التركيب وقرائنه القوليّة والحاليّة التي تُسوِّغُ ذلك. ومن ذلك «**بنو فُلانٍ يَطَؤهُمْ الطَّريقُ، يُريدُ: يَطَؤهُمْ أهْلُ الطَّريقِ**»[2].

من هنا نلْحَظُ أنَّ معنى الحدَثِ، وارتباطَهُ بفاعلِهِ محكومٌ بقواعدَ كائنةٍ في أذهان أبناء اللغة، ومتكلِّميها وتتَعلّقُ هذه القواعدُ بخصائص الفعلِ، وطريقة انتظامه في علاقة الإسناد، بحيث يشغل المجالَ المرفوعَ الواقِعَ بعد الفعل، ليقومَ بوظيفة الفاعل، فتتحقَّقُ الفائدةُ من التركيب.

أمّا إذا ضَعُفَ الحدَثُ، أو انعدَمَ في بعض البنيات المحمولة على الفعليّة بسبب صيغتها، أو عدَم تصَرُّفِها، أو اشتمالها على زمان وقوع الفعل، فكان سيبويهِ يتعامَلُ معها بحَسب قدْرة الحدَثِ، وقوَّتِهِ فيها على طَلَبِ الفاعل. ويُلْحَظُ هذا الأمْرُ عنده عندما يتناول (كانَ) بنوعيها التامّة والناقصة، فتراه يستعمل مصطلحَ (اسم الفاعل) مع الاسم المرفوع في (كانَ) الناقصة[3]، ويستعمل مصطلحَ (الفاعل) مع الاسم المرفوع في (كانَ) التامّة، يقول: «وقد يكون لكانَ موضِعٌ آخَرُ يُقْتَصَرُ على الفاعلِ فيه، تقول: «**قد كانَ عبدُ اللهِ، أيْ: قد خُلِقَ عبدُ اللهِ، وقد كانَ الأمْرُ، أيْ: وقَعَ..**»[4]، وكذلك مع بقيّة أخوات (كانَ) التي تُسْتَعْمَلُ ناقصةً وتامَّةً.

---

(1) تنظر الأمثلة في: الكتاب: 1/ 23، 25، 35.

(2) الكتاب: 1/ 213.

(3) ينظر: الكتاب: 1/ 45، ومفهوم الجملة عند سيبويه: 118.

(4) الكتاب: 1/ 46، وينظر: مفهوم الجملة عند سيبويه: 119.

ويُلْحظُ الأمْرُ عند سيبويه مع بنياتٍ أخرى افْتقَرَتْ إلى الحدَثِ، وإنْ عمِلَتْ عمَلَ الفعلِ، أو كانَ معناها معنى الفعل، فلم يجعلِ الإسنادَ فيها كإسناد الفعل، وإنّما عالجها في موضعٍ آخَرَ وفقًا لدلالتها اللغويّة، قال: **«وهذا بابٌ من الفعل سُمِّيَ الفعلُ فيه بأسماءٍ مُضافةٍ ليْسَتْ من أمثلةِ الفعلِ الحادثِ، ولكنّها بمنزلةِ الأسماءِ المفردةِ التي كانَتْ للفعلِ، نحو: رُوَيْدَ وحَيَّهَلْ، ومجراهُنَّ واحِدٌ، وموضِعُهُنَّ من الكلامِ الأمْرُ والنهْيُ إذا كان للمُخاطَبِ المأمورِ والمنهيِّ.**

وإنّما اسْتَوَتْ هي ورُوَيْدَ وما أشبَهَ رُوَيْدَ كما اسْتَوَى المفردُ والمُضافُ إذا كانا اسمينِ، نحو عبدِ اللهِ وزيدٍ، مجراهُما في العربيّةِ سواءٌ»[1].

وبسببٍ من حاجة الحدَثِ إلى ما يشغلُ مجالَ المسند إليه لاحظَ سيبويه أنَّ الفعلَ إذا لم يجِدْ ما يشغلُ مجالَ الفاعلِ يدفَعُهُ الحدَثُ إلى البحْثِ عن علاقاتٍ أخرى لإتمام التركيب، وانتظام دلالته. وفي هذه الحال يكوِّنُ الفعلُ مع المفعولِ به جملةَ إسنادٍ أصْليّةً ينتقل فيها المفعولُ من مجالِهِ المنصوبِ إلى مجال الفاعل المرفوع، فيُسْنَدُ إلى الفعل لأنّه فاعلُ الفعلِ، ويرتفِعُ ارتفاعَ الفاعلِ. وقد عبَّرَ سيبويه عن هذه العلاقة بـ (الإشغال والتفريغ)، قال: **«هذا بابُ الفاعل الذي لم يتعدَّهُ فعلُهُ إلى مفعولٍ، والمفعول الذي لم يتعدَّ إليه فعلُ فاعلٍ، ولم يتعدَّهُ فعلُهُ إلى مفعولٍ آخَرَ، والفاعلُ والمفعولُ في هذا سَواءٌ، يرتفعُ المفعولُ كما يرتفعُ الفاعلُ؛ لأنّكَ لم تشغلِ الفعلَ بغيرِهِ، وفرَّغْتَهُ له، كما فعلْتَ ذلكَ بالفاعلِ ... والمفعول الذي لم يتعدَّهُ فعلُهُ، ولم يتعدَّ إليه فعلُ فاعلٍ، فقولُكَ: ضُرِبَ زيدٌ، ويُضْرَبُ عمرٌو»**[2].

ويُلْحَظُ أنَّ مجالَ المسندِ إليه لا يبقى فارغًا، وإنّما يُشْغَلُ بما يقومُ مقامَ الفاعلِ: من اسمٍ، أو ظرْفٍ، أو مصْدَرٍ، أو غيره، وذلك نحو:

أ ـ **«فتقولُ: صِيْدَ عليه يومانِ، وإنّما المعنى صِيْدَ عليه الوحْشُ في يومينِ، ولكنَّه اتَّسَعَ واخْتَصَرَ»**[3].

(1) الكتاب: 1/ 248.

(2) الكتاب: 1/ 33-34.

(3) الكتاب: 1/ 211.

ب ـ «وتقولُ: سِيْرَ عليه فرْسخانِ يومينِ؛ لأنّكَ شغلْتَ الفعلَ بالفرسخينِ فصارَ كقولك: سِيْرَ عليه بَعِيْرُكَ يومينِ»(1).

ج ـ «هذا بابُ ما يكون من المصادر مفعولًا فيرْتفِعُ كما ينتصِبُ إذا شغلْتَ الفعلَ به، وينتصِبُ إذا شغلْتَ الفعلَ بغيره ... فمن ذلكَ قولك على قولِ السائلِ: أيُّ سيْرٍ سِيْرَ عليه ؟ فتقول: سِيْرَ عليه سَيْرٌ شديدٌ، وضُرِبَ به ضَرْبٌ ضعيفٌ، فأجريْتَهُ مفعولًا، والفعلُ له»(2).

ويرى المحْدَثونَ أنَّ جُمَلَ الإسنادِ الفعليِّ الضّامَّةِ الفعلَ المبنيَّ للمجهولِ ونائبَ الفاعلِ جُمَلٌ مُحَوَّلةٌ غيرُ أصْليَّةٍ؛ لأنَّ التلازمَ فيها قُرِّرَ في البنية العميقة للتركيب(3). فإذا كانت رؤيةُ المُحْدَثينَ هذه، فإنّنا نرى ذلك الفهْمَ المُبَكِّرَ شاخصًا في توجيه سيبويه النحويّ. فهو إذْ يوجِّهُ المثالينِ: كُسِيَ عبدُ اللهِ الثوْبَ، وأعْطِيَ عبدُ اللهِ المالَ، يقولُ: «رفَعْتَ عبدَ اللهِ ههنا كما رفَعْتَهُ في ضُرِبَ حين قلْتَ: ضُرِبَ عبدُ اللهِ، وشغلْتَ به كُسِيَ، وأعْطِيَ كما شغلْتَ به ضُرِبَ، وانْتصَبَ الثوْبُ والمالُ؛ لأنّهما مفعولانِ تعَدّى إليهما فعلُ مفعولٍ هو بمنزلة الفاعلِ»(4).

فقد أخضَعَ سيبويه الفاعلَ في النّصِّ السابقِ للتحليل الدلاليّ؛ لأنّ عبدَ اللهِ في المثالينِ السابقي الذكْر هو الفاعلُ الحقيقيُّ في المعنى، فهو القائمُ بالاكتساء، وهو الآخِذُ للدراهم(5). وهذا يعني أنّ الفاعليّةَ وظيفةٌ في التركيب تُحدِّدُها علاقاته الإسناديّة، وقرائنه اللفظيّة والحاليّة.

ـ القرائن اللفظيّة المتضافرة مع قرينة الإسناد الفعليّ:

لا تكفي قرينة الإسناد بمفردها لبناء النمطِ الفعليّ شكْلًا ومعنًى، وإنّما يُعينُها على ذلك طائفةٌ من القرائن اللفظيّة المُتعلِّقة بعناصر التركيب التي تُهَيِّىءُ المفردات لعلاقة الإسناد، وهي على النحو الآتي:

---

(1) الكتاب: 1/ 223.

(2) الكتاب: 1/ 288-289.

(3) ينظر: جوانب من نظريّة النحو: 169، والنحو والدلالة: 134، والمفهوم التكوينيّ للعامل النحويّ: 13.

(4) الكتاب: 1/ 41-42.

(5) ينظر: شرح جمل الزجاجي: 1/ 304.

1 ـ قرينة الصيغة:

وتكون في الفعل والفاعل:

أ ـ في الفعل:

يُشترَطُ في الفعل المرادِ إسنادُهُ إلى الفاعل أنْ يكون مبنيًّا للمعلوم، وفي الفعل المرادِ إسنادُهُ إلى نائب الفاعل أنْ يكون مبنيًّا للمجهول. وهذا يعني أنّ هناك صيغةً فعليّةً أصلًا، وأخرى محَوَّلةً من الأصْل، بتغيير حروفٍ أو حركاتٍ. فالأولى تضامُّ مع الفاعل ليشغلَ موقع المسند إليه، والثانية تضامُّ مع المفعول ليشغلَ موقع الفاعل ويؤدي وظيفتَهُ. وقد أشار سيبويه إلى الصيغتينِ، ومثَّلَ لهما[1].

ب ـ في الفاعل:

فلا بدَّ أنْ يكون الفاعلُ اسمًا، أو ما كان بمنزلة الاسم كالضمير، أو المصدر المؤول، قال سيبويه: «**ألا ترى أنَّ الفعلَ لا بدَّ له من الاسمِ، وإلّا لم يكنْ كلامًا**»[2].

2 ـ قرينة الرتبة:

فرتبةُ الفعلِ التقدُّمُ، ورتبةُ الفاعلِ التأخُّرُ عن فعلِهِ، هذا عند سيبويه وعموم النحويّين البصريّين، ويعود الأمرُ في اعتقادي إلى نظريّة العمل النحويّ التي وجّهَ سيبويه من خلالها أنماطَ الجملة القائمة على فكرة الإسناد. فالفعلُ عنده عاملٌ، بل هو أقوى العوامل، كما ذكرْنا فيما سبقَ من كلام، «**ورتبة العامل أنْ يكونَ قبْلَ المعمولِ**»[3]. ولهذا يرى سيبويه أنّ رتبة الفاعل بعد الفعل مباشرةً، وهذه الرتبة ملحوظةٌ حتّى في التراكيب التي يتأخّرُ فيها الفاعلُ عن فعلِهِ، ويتقدَّمُ المفعولُ عليه عندما يؤمَنُ اللبسُ وتتوافر القرينة، وذلك نحو: ضَرَبَ عبدَ اللهِ زيدٌ، قال سيبويه: «**لأنّكَ إنّما أردْتَ به مؤخَّرًا ما أردْتَ به مُقدَّمًا، ولم تُردْ أنْ تشغلَ الفعلَ بأوَّلَ منه، وإنْ كان مؤخَّرًا في اللفظِ. فمن**

(1) ينظر: الكتاب: 1/ 34، 41، 42، 211.

(2) الكتاب: 1/ 21.

(3) شرح المفصّل: 1/ 74.

ثَمَّ كان حدُّ اللفظ أنْ يكونَ فيه مُقَدَّمًا»[1].

فالرتبة في النمط الفعليّ تُفيدُ في الدلالة على موقع الفاعل من الفعل، والدلالة على معنى الفعل الذي يقوم به الفاعل.

3 ـ العلامة الإعرابيّة:

وهي قرينةٌ دالّةٌ على الفاعل، أو نائب الفاعل، للزومِهما الرفعَ بعد إسناد الأفعال إليهما، ووقوعِهما بعد الأفعال، قال سيبويه في رفْعِ الفاعلِ في (ضَرَبَ عبدُ اللهِ زيدًا): «**فعبدُ اللهِ ارْتفَعَ ههنا كما ارْتفَعَ في ذَهَبَ، وشغَلْتَ ضَرَبَ به، كما شغلْتَ به ذَهَبَ**»[2]، **وقال في رفْعِ نائب الفاعل**: «**يرتفِعُ المفعولُ كما يرتَفِعُ الفاعلُ؛ لأنّكَ لم تشغَلْ الفعلَ بغيره، وفرَّغْتَهُ له، كما فعلْتَ ذلكَ بالفاعلِ**»[3].

ـ ثانيًا: إسناد الاسم (الاسم المبتدأ والمبنيّ عليه):

وهو النوعُ الثاني من أنواعِ الإسناد في الكلام. وفي هذا الإسناد ينتظمُ الاسمُ الذي يبتدئ به الكلامُ في علاقةٍ معنويّةٍ تربطُهُ مع ما يُبنى عليه من اسم، أو جملةٍ. يستغني الكلامُ بهذا المبنيّ على المبتدأ، وبه تتُمُّ الفائدةُ، ويحْسُنُ السكوتُ. وهو النسَقُ الذي اصْطُلِحَ عليه فيما بعد بـ(الجملة الإسميّة).

وتتجلّى صورة هذا الإسناد في نمطٍ تركيبيٍّ يشغَلُ جميعَ المواضعِ التي تناول فيها سيبويه هذا النوعَ من الإسناد، وتركيبُهُ هو:

[الاسم (المبتدأ) مع المبنيّ عليه (اسم، أو جملة)]

ويعرضُ سيبويه لهذا النمط الإسناديّ في نصٍّ اخْتصَرَ فيه مباحثَ طويلةً اخْتلَفَ فيها النحويّون من بعده، وقد ضمَّنَهُ نظامًا نحويًّا متكاملًا لتوجيه إسناد الاسم، وما يُبْنى عليه: صيغةً، وموقعًا، وإعرابًا، وتعليقًا، ومعنًى، ونوعًا، ومطابقةً، ومقامًا.

وهذا التصوُّرُ الدقيقُ ـ فيما أحسبُ ـ يخدِمُ البحثَ النظريَّ، وكذلك يخدِمُ

(1) الكتاب: 1/ 34.

(2) الكتاب: 1/ 34.

(3) الكتاب/ 33.

الغاية التعليميّة المبتغاة. وقد حاولْتُ ألّا أجتزئَ النّصَّ لعلَّه يفقِدُ شيئًا من خصائصِهِ، وكذلك لاحظْتُ تعالُقَ النَّصِّ مع نصوصٍ أخرى في الكتاب، ولربَّما مردُّهُ الاستطرادُ، أو البحثُ في قضيّةٍ جزئيّةٍ معيّنةٍ، وسأوظّفُها لخدمة التحليل في مجريات عرض الأفكار الخاصّة بهذا المبحث.

قال سيبويه: «**هذا بابُ الابتداء. فالمبتدأُ كُلُّ اسم ابْتُدِئَ لِيُبْنى عليه كلامٌ. والمبتدأُ والمبنيُّ عليه رفْعٌ، فالابتداء لا يكون إلّا بمبنِيٍّ عليه. فالمبتدأُ الأوّلُ، والمبنيُّ ما بعده عليه، فهو مُسْنَدٌ ومُسْنَدٌ إليه. واعْلَمْ أنَّ المبتدأَ لا بُدَّ له من أنْ يكونَ المبنيُّ عليه شيئًا هو هو، أو يكون في مكانٍ، أو زمانٍ. وهذه الثلاثةُ يُذْكَرُ كُلُّ واحِدٍ منها بَعْدَما يُبْتَدأُ.**

فأمّا الذي يُبنى عليه شيءٌ هو هو؛ فإنّ المبنيَّ عليه يرتفعُ به كما ارتفَعَ هو بالابتداء، وذلك قولك: عبدُ اللهِ منطلقٌ، ارتفعَ عبدُ اللهِ؛لأنّه ذُكِرَ ليُبنى عليه المنطلقُ؛ لأنّ المبنيَّ على المبتدأ بمنزلَتِهِ.

وزعَمَ الخليلُ ـ رحمَهُ اللهُ ـ أنّه يُسْتَقْبَحُ أنْ يقولَ: قائمٌ زيدٌ، وذاك إذا لم تجعلْ قائمًا مُقدَّمًا مبنيًّا على المبتدأ، كما تؤخِّرُ وتُقَدِّمُ فتقول: ضرَبَ زيدًا عمرٌو، وعمرو على ضرَبَ مرتَفِعٌ. وكانَ الحدُّ أنْ يكونَ مُقدَّمًا، ويكونَ زيدٌ مؤخَّرًا. وكذلك هذا، الحدُّ فيه أنْ يكونَ الابتداءُ فيه مُقدَّمًا، وهذا عربيٌّ جيِّدٌ. وذلك قولكَ: تميميٌّ أنا، ومشنوءٌ مَنْ يشنؤكَ، ورَجُلٌ عبدُ اللهِ، وخزٌّ صُفَّتُكَ. فإذا لم يريدوا هذا المعنى، وأرادوا أنْ يجعلوه فعلًا كقوله: يقوم زيدٌ، وقامَ زيدٌ، قَبُحَ؛لأنّه اسمٌ. وإنّما حَسُنَ عندهم أنْ يجري مجرى الفعلِ إذا كانَ صِفةً جرى على موصوفٍ، أو جرى على اسمٍ قد عَمِلَ فيه»(1).

فالابتداءُ في منظور سيبويه ـ كما لاحظنا في النّصّ السابق ـ دلالةٌ ومقامٌ للاسم الواقع في أوّل الكلام، ومن خلالها يتحدّدُ موقعُ الاسمِ وعلاقتُهُ مع ما يُبنى عليه.

والاسمُ المبتدأُ به في الكلام يرتفعُ بحسب مكانته، أو منزلته إذا ما رُتِّبَتْ الأشياءُ بحسب أولوياتها، ويرتفعُ معهُ ما يُبنى عليه للعلاقة التي بين الاثنينِ.

---

(1) الكتاب: 1/ 126 ـ 127.

وهذا التصوُّرُ في التوجيه النحويّ ـ فيما أحسَبُ ـ محكومٌ بمنظورٍ اجتماعيٍّ؛ لأنّه ليْسَ غريبًا على سيبويه النظَرُ إلى اللغة بوصفِها نشاطًا اجتماعيًّا. وقد تنبَّهَ إلى ذلك غيرُ باحثٍ، يقول الأستاذ كارتر: «**ويبني جميع تحليلاته على افتراض أنّ الكلامَ نشاطٌ اجتماعيٌّ يقَعُ في أقلِّ سياق حديثٍ يكون من اثنين بمتكلِّمٍ ومُخاطَبٍ. يعدُّ ذلك مُهمًّا لسببين: أوّلهما: أنّ الكلام يُعاملُ على أنّه شكْلٌ من السلوكِ والعرْفِ الاجتماعيّينِ، وثانيهما: وهو نتيجةٌ منطقيّةٌ لذلك، أنَّ المُخاطَبَ له دورُهُ الخاصُّ في تحديد الشكْل اللغويّ الذي يستعملُهُ المتكلِّمُ**»[1]. وهذا يعني أنّ الكلام، في تصوُّرِ سيبويه، خطٌّ، أو نظامٌ، أو نسَقٌ، تُرَتَّبُ الأشياءُ بحسبِهِ، وعلى وفقِ أهميّتها في إبلاغ القصْد، ولسياق الحال أثَرٌ في توجيه نمطِهِ التركيبيّ، ودلالتِهِ.

ولكي لا يكون ما ذهبْنا إليه تخمينًا أو حدْسًا، نستعين له بما يُعضِّدُهُ من أقوال سيبويه في هذا الباب، منها ما يأتي:

أ ـ الابتداء لتعريف المبتدأ، وتنبيه المخاطَب، قال سيبويه: «**وذلك قولكَ: عبدُ اللهِ اضْرِبْهُ، ابْتدأتَ عبدَ اللهِ فرفعْتَهُ بالابتداء، ونبَّهْتَ المُخاطَبَ له لِتُعَرِّفَهُ باسْمِهِ، ثُمَّ بنيتَ الفعلَ عليه كما فعلْتَ ذلك في الخبر**»[2].

ب ـ يرتفعُ المبتدأُ بسببٍ من كينونتِهِ في الابتداء، أيْ: يرتفعُ بمقامه وموقعه في أوّل الكلام، وإلى ذلك أشارَ سيبويه عند توجيهِهِ رفْعَ الأفعالِ المضارعةِ الأسماءَ، قال: «**وكينونتُها في موضعِ الأسماءِ ترفَعُها، كما يرفَعُ الاسمَ كينونتُهُ مبتدأً**»[3]. وقال: «**والمبتدأُ أوّلُ جُزْءٍ كما كانَ الواحِدُ أوّلَ العدَدِ**»[4].

من هنا يتبيَّنُ لنا وجاهةُ رأيِ سيبويه بأنَّ المبتدأَ مرفوعٌ بالابتداءِ، والابتداءُ معنًى[5]. قال الحيدرةُ اليمنيُّ في تعريف الابتداء: «**والابتداءُ اهْتمامُكَ بالشيءِ**

---

(1) نحويّ عربيّ من القرن الثامن للميلاد: 30، وينظر: علم اللغة الاجتماعي: 185.

(2) الكتاب: 1/ 138.

(3) الكتاب: 3/ 10.

(4) الكتاب: 1/ 24.

(5) أفردَ الأنباري مسألةً لهذا الأمر، ينظر: **الإنصاف في مسائل الخلاف**: 1/ 44 ـ 51، (المسألة 5).

قبلَ ذكْرِهِ، وجعْلُكَ له أوّلاً لثانٍ، ذلك الثاني حديثٌ عنه»[1]. وهذا القول لا يعدو أنْ يكونَ تفسيرًا لقول سيبويه في باب الابتداء، وكما أشرْنا إلى ذلكَ في الفقرة (أ) السابقة.

أمّا الإسناد في الاسم (المبتدأ والمبنيّ عليه) فيظهرُ لي أنَّ سيبويه وجَّهَ هذا الإسناد من خلال أمرينِ، هما:

أ ـ النظرُ في الاسم الواقع موقعَ المبتدأ، وملاحظةُ القرائن التي تؤهِّلُهُ للوقوع في هذا الموضع من جهة الصيغة، أو التعريف، أو التنكير، أو النوع، أو المعنى المعجميّ.

ب ـ قدْرةُ هذا الاسم، أو ما هو بمنزلته، على بناء علاقةٍ نحويّةٍ تُظهِرُ صورةً تركيبيّةً بها تَتِمُّ الفائدة. وهذا الأمْرُ من متطلَّبات السياق وقرائنه المعنويّة واللفظيّة والحاليّة.

من هنا «**ينبغي النظرُ دائمًا إلى المعنى النحويِّ بوصْفِهِ الجديلةَ المزدوجةَ المفتولةَ بإحكامٍ من المفردات والنظامِ النحويِّ معًا**»[2].

وأحسبُ أنَّ النظرَ في بابِ الابتداء في كتاب سيبويه المتمثِّلِ بالنَّصِّ الذي ذكرْناهُ، والموَزَّعِ قسْمٌ منه في أبوابٍ أخْرى، يدُلُّنا على الطريقة التي وجَّهَ سيبويه فيها هذا النمطَ من الإسناد من خلال طائفةٍ من القرائن المعنويّة واللفظيّة والحاليّة، وعلى النحو الآتي:

أ ـ قرينة الصيغة:

وذلك في قوله: «**فالمبتدأُ كُلُّ اسم**». فأوّلُ خطوةٍ في التوجيه المتكامل في الجملة هو اختيارُ المفردة التي تشغَلُ موقعَها في التركيب. وهذا يعني أنَّ المفرداتِ مصنَّفةٌ في أذهان متكلِّمي اللغة، وتكتسبُ معنًى جديدًا من علاقاتِها النحويّةِ مع غيرِها بحسب الخطاب الذي يريدُ المتكلِّمُ إبلاغَهُ السامعَ.

ب ـ يشيرُ سيبويه في قوله «**كُلُّ اسم ابْتُدِئَ ليُبْنى عليه**» إلى علاقةٍ تُعْرَفُ في الدرسِ النحويِّ الحديثِ بـ(قواعد بنية العبارة[3] Phrase Structure

(1) كشف المشكل في النحو: 1/ 313.

(2) النحو والدلالة: 173.

(3) جوانب من نظريّة النحو: 9.

(Grammar) أيْ: إنَّ ظهور بعض الأجزاء في الكلام يقتضي ظهورَ أجزاءٍ أخرى، فظهور المبتدأ مثلًا يقتضي ظهورَ ما يُبنى عليه، وهو نوعٌ من التعليق، أو الاستلزام، أو التّضامّ»[1].

ج ـ العلامة الإعرابيّة:

وذلك في قوله: «**والمبتدأُ والمبنيُّ عليه رفْعٌ**». والرفْعُ عَلَمُ الإسناد؛ لأنّ الإسنادَ معنًى يُوجِبُ الرفْعَ، قال سيبويه في (باب لا يكون فيه إلّا الرفْعُ): «**فالذي يُبنى على الابتداء بمنزلة الابتداء. ألا ترى أنَّكَ تقول زيدٌ أخوكَ ؟، فارتفاعُهُ كارتِفاعِ زيدٍ أبَدًا**»[2]. ويعلِّلُ ابنُ كيسان ذلك بقوله: «**وهما جميعًا مسْتَحِقّانِ للرفْعِ؛ لأنَّ كُلَّ واحِدٍ منهما متعلِّقٌ بصاحبِهِ مُسْنَدٌ إليه، لا يُقتَصَرُ على أحَدِهما دونَ الآخر**»[3].

د ـ قرينة التّضامّ أو التّلازُم:

ويظهرُ أثَرُ هذه القرينة في قول سيبويه: «**فالابتداءُ لا يكونُ إلّا بمبنيٍّ عليه**». وتتعالق هذه القرينة مع الفقرة (ب) المارَّةِ الذكْرِ؛لأنَّ التّضامَّ هنا إلزاميٌّ يستوجبُهُ نظامُ التركيبِ ومعناهُ بدليل قول سيبويه في باب (المسند والمسند إليه): «**وهما ما لا يُغني واحدٌ منهما عن الآخر، ولا يجدُ المتكلِّمُ منه بدًّا**»[4]. فسيبويه يكشفُ لنا في هذه القرينة عن نظام ائتلاف الجملة، وعلاقاتها الأساسية.

هـ ـ قرينة الرتبة:

وذلك في قوله: «**فالمبتدأُ الأوّلُ والمبنيُّ ما بعده**» .ويريد هنا: أنَّ معنى الباب النحويّ (الابتداء والخبر) يرتبط بنظامِ الجملة وترتيبِها، فضلًا عن ارتباطِ دلالةِ الجملة بهذا الترتيبِ، أو بهذا النظام.

و ـ قرينة التعليق:

وذلك في قوله: «**فهو مُسْنَدٌ ومُسْنَدٌ إليه**»، أيْ: إنّ الكلامَ التّامَّ الفائدةِ لا

(1) ينظر: المنهج الوصفيّ في كتاب سيبويه: 267.
(2) الكتاب: 1/ 366.
(3) الموفّقيّ: 123.
(4) الكتاب: 1/ 23.

يخلو من الإسناد الذي هو قرينةٌ رابطةٌ، والربطُ لا يكون إلّا بطرفينِ يُعلَّقُ أحدُهما بالآخر.

ز ـ الخلاف والتطابُق:

وهما علاقتانِ معنويّتانِ من علاقات نظريّة العمل النحويّ عند سيبويه. وقد وجَّهَ سيبويه بموجبِهما صوَرَ التراكيب النحويّة في الإسناد الاسميّ بتطابُقِ العلامة الإعرابيّة أو اختلافِها، والأمرُ يتعلّقُ بالمبنيّ على المبتدأ وعلاقتِهِ بالمبتدأ: أهو بمنزلتِهِ، أم هو غيرُهُ ؟؛فإذا كان بمنزلتِهِ طابَقَهُ في العلامةِ الإعرابيّةِ، وإذا لم يكنْ بمنزلتِهِ تعلَّقَ الأمرُ بالقصْدِ: فيطابِقُهُ إذا أُريدَ بالمبنيّ عليه معنى الاسميّة، ويخالِفُهُ إذا أُريدَ بالمبنيّ عليه معنى الظرفيّة. وفي اعتقادي أنّ جوازَ الرفْعِ والنّصْبِ في علاقة الخلاف يعودُ إلى مفهوم سيبويه للظرف بأنّه قسْمٌ من الاسم لا قسيمٌ لهُ[1]. بخلاف ما ذهَبَ إليه قسْمٌ من الدارسين المُحْدَثين بأنْ عدّوا الظرفَ واحدًا من أقسام الكلام التي توسَّعوا فيها[2].

ويعرضُ لنا سيبويه ثلاثةَ أنماطٍ تتحقَّقُ فيها علاقتا التطابُقِ والخلاف، منها نمطٌ تتحقَّقُ فيه هذه العلاقةُ وجوبًا، ونمَطانِ يجوز فيهما التطابُقُ والخلافُ بحسبِ مقاصد المتكلِّم ومقتضيات القول. قال سيبويه: «**واعْلَمْ أنَّ المبتدأَ لا بُدَّ له من أنْ يكونَ المبنيُّ عليه شيئًا هو هو، أو يكونَ في مكانٍ، أو زمانٍ، وهذه الثلاثةُ يُذْكَرُ كلٌّ واحدٍ منها بعدما يُبْتَدأُ. فأمّا الذي يُبنى عليه شيءٌ هو هو فإنّ المبنيَّ عليه يرتفعُ به كما ارتفعَ هو بالابتداء، وذلك قولك: عبدُ اللهِ منطلقٌ، ارتفعَ عبدُ اللهِ؛ لأنّهُ ذُكِرَ لِيُبْنى عليه المنطلقُ، وارتفعَ المنطلقُ؛ لأنَّ المبنيَّ على المبتدأ بمنزلتِهِ**»[3].

وهذه الأنماطُ الثلاثةُ، التي ذكَرَها سيبويه، وصوَرُها، هي:

1 ـ [المبتدأ مع المبنيّ عليه (هو هو)]

وذلك نحو: زيدٌ منطلقٌ، وزيدٌ أخوكَ. فالمبنيُّ على المبتدأ مرفوعٌ؛ لأنّه

---

(1) ينظر: الكتاب: 1/ 37.36، 407، والمقتصد في شرح الإيضاح: 1/ 652.633.

(2) ينظر: اللغة العربيّة معناها ومبناها: 119.

(3) الكتاب: 2/ 126.

بمنزلة المبتدأ، وهي العلاقة التي عبَّرَ عنها سيبويه بـ (هو هو). ويشرح السيرافيّ لنا معنى (هو هو) بقوله: «الاسم الذي هو هو اسمانِ أحدُهما هو الآخرُ، ولو عبَّرْنا عن كُلٍّ واحدٍ بالآخرِ كانَ له اسمًا، والذي هو من اسمِهِ أنْ يكونَ محمولًا على إعرابِهِ»[1].

2 ـ [المبتدأ مع المبنيّ عليه (ظرف زمان)]

وهو على صورتينِ:

أ ـ علاقة الخلاف:

[المبتدأ (مرفوع) مع المبنيّ عليه (ظرف زمان / مرفوع)]

وذلك نحو: الهلالُ الليلةَ، والقتالُ يومَ الجمعةِ. فالمبنيُّ على المبتدأ منصوبٌ؛ لأنّه (غيرُهُ)، قال سيبويه: «وإنّما انْتصَبا؛ لأنّكَ جعلْتَهما ظرْفًا، وجعلْتَ القتالَ في يوم الجمعة، والهلالَ في الليلة»[2].

ب ـ علاقة التطابُق:

[المبتدأ (مرفوع) مع المبنيّ عليه (ظرف زمان / مرفوع)]

وذلك نحو: الهلالُ الليلةُ، والقتالُ يومُ الجمعةِ، قال سيبويه: «**وإنْ قلْتَ: الليلةَ الهلالُ، واليومَ القتالُ نصبْتَ، التقديمُ والتأخيرُ في ذلك سواءٌ، وإنْ شئْتَ رفعْتَ فجعلْتَ الآخِرَ الأوّلَ**»[3].

وقال: «**وتقول: عهدي بِهِ قَريبًا وحَديثًا؛ إذا لم تجْعَلِ الآخِرَ هو الأوّلَ. فإنْ جعلْتَ الآخرَ هو الأوّلَ رفعْتَ ... واعْلمْ أنَّ ظروفَ الدّهر أشَدُّ تمكُّنًا في الأسماء؛ لأنّها تكون فاعلةً ومفعولةً، تقول: أهلَكَكَ الليلُ والنهارُ، واسْتوفَيْتَ أيّامَكَ، فأُجْرِيَ الدّهرُ هذا المجرى، فَأَجْرِ الأشياءَ كما أجْروها**»[4].

يُلْحَظُ أنّ سيبويه قد فسَّرَ النصْبَ والرفْعَ في المبنيّ على المبتدأ بحسب علاقَتَي الخلاف والتطابُق، فإنْ كان المبنيُّ على المبتدأ ظرفًا له انْتصَبَ، وإنْ

(1) شرح السيرافيّ على هامش الكتاب: 2/ 120.

(2) الكتاب: 1/ 418.

(3) الكتاب: 1/ 418.

(4) الكتاب: 1/ 419.

كان اسمًا مثله ارْتَفَعَ، فضلًا عن قدرة ظرف الزمان على التصرُّف، كما لاحظنا في النصّ السابق.

وهذا التوجيه بحسب المعنى تحوَّلَ عند المتأخرين إلى قاعدةٍ معياريّةٍ لَخَّصَها ابنُ مالكٍ ببيتٍ من الشعْرِ، قال[1]:

ولا يكونُ اسمُ زمانٍ خَبَرًا عن جُثَّةٍ، وإنْ يُفِدْ فأخْبِرا

وذهبَ آخرون إلى التأويل بتقديرِ مصدرٍ محذوفٍ، ويكون الإخبارُ عن وقت وقوع المصدر لتستقيم القاعدة[2]. ولو اعْتمدَ هؤلاءِ توجيهَ سيبويهِ بحسب علاقَتَي الخلاف والتطابُق، لكانَ أجْدى وأيْسرَ دونَ الحاجة إلى التقدير أو غيره.

3 ـ [المبتدأ مع المبنيّ عليه (ظرف مكان)]

وهو على صورتين أيضًا:

أ ـ النصب:

[المبتدأ (مرفوع) مع المبنيّ عليه (ظرف مكان / منصوب)]

وذلك نحو: هو خَلْفَكَ، وزيدٌ خَلْفَكَ، قال سيبويه: «**فهذا كُلُّه انْتصَبَ على ما هو فيه، وهو غيرُهُ، فصارَ بمنزلة المُنوَّنِ الذي يعملُ فيما بعده نحو العشرين، ونحو قوله: هو خيرٌ منكَ عملًا، فصارَ هو خلْفَكَ، وزيدٌ خلْفَكَ بمنزلة ذلكَ**»[3]. فقوله: «**انْتصَبَ على ما هو فيه، وهو غيره**» إشارةٌ إلى علاقة الخلاف، ولكنّه مع ملاحظة هذه العلاقة اسْتعانَ بالعاملِ لتفسيرِ النصْبِ في (خلْفَ)، قال: «**والعاملُ في خَلْفٍ الذي هو موضعٌ له والذي هو في موضعِ خبرِهِ، كما أنّكَ إذا قلْتَ: عبدُ اللهِ أخوكَ، فالآخرُ قد رفعَهُ الأوَّلُ وعَمِلَ فيه، وبه اسْتغْنى الكلامُ، وهو منفصلٌ منه. ومن ذلك قول العرب: هو موضِعَهُ، وهو مكانَهُ ... واعْلَمْ أنّ هذه الأشياءَ كُلَّها انْتصابُها من وجْهٍ واحدٍ**»[4].

(1) شرح ابن عقيل: 1/ 213.

(2) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح: 1/ 290،289، وشرح جمل الزجاجيّ: 1/ 349، وشرح ابن عقيل: 1/ 214.

(3) الكتاب: 1/ 406

(4) الكتاب: 1/ 406 - 407.

والوجه الواحد هنا ـ فيما أحسبُ ـ هو معنى الظرفيّة المكانيّة، بدليل قوله: «**واعْلَمْ أنَّ هذه الأشياءَ كُلَّها قد تكونُ أسماءً غيرَ ظروفٍ، بمنزلة زيدٍ أو عمرٍو. وسمعْنا من العرب مَنْ يقول: دارُكَ ذاتُ اليمينِ**»[1] .

ويبدو لي أنَّ اسْتعانةَ سيبويه بالعامل لغرض توجيه مسألةٍ تعليميّةٍ، وإلّا فإنّه وجَّهَ النصْبَ والرفْعَ في هذه التراكيب توجيهًا معنويًّا دونَ أنْ يُلْحَظَ أثرٌ للعامل في توجيهه.

ب ـ الرفع:

[المبتدأ (مرفوع) مع المبنيّ عليه (ظرف مكان / مرفوع)]

وذلك نحو: عبدُ اللهِ خَلْفُكَ، وزيدٌ قَصْدُكَ، وأنتَ منّي مرأًى ومَسْمَعٌ. قال سيبويه: «**وأمّا قول العرب: أنتَ منّي مرأًى ومَسْمَعٌ ، فإنّما رفعوهُ لأنّهم جعلوهُ هو الأوّلَ حتّى صارَ بمنزلة قولهم أنتَ منّي قريبٌ. وزعَمَ يونُسُ أنّ ناسًا من العرب يقولون:**

أَنُصْبٌ للمنيّةِ تَعْتَرِيْهمْ رِجالي أمْ هُمُ دَرَجُ السّيولِ

فجعَلَهم همْ الدّرَجَ، كما تقول: زيدٌ قَصْدُكَ، إذا جَعَلْتَ القَصْدَ زيدًا، وكما يجوز لكَ أنْ تقولَ: عبدُ اللهِ خَلْفُكَ، إذا جَعَلْتَهُ هو الخَلْفَ»[2].

فهذه الظروف إنّما ارتفَعَتْ؛ لأنّ المتكلِّمَ لم يَقْصِدِ الظرفيّةَ بها، وإنّما أرادَ بها وَجْهَها الآخرَ، الذي تكون فيه أسماءً بمنزلة المبتدأ، والعلاقةُ بين المبتدأ وما يُبنى عليه علاقة التطابُق. ولا يخفى ما لقرينة الحال من أثرٍ في ذلك؛ لأنّ سيبويه أخْضَعَ الأمْرَ في توجيهِهِ لمشيئةِ المتكلِّم، وكما لاحظنا في أقواله السابقة الذكْر. وسنوضِّحُ الأمرَ بتفصيلٍ أكثَرَ في دراستنا قضايا الفصل الثاني من هذا الباب.

ح ـ قرينة التعيين:

يظهر أثَرُ هذه القرينة عند النظر في مكونات جملة الإسناد الاسميّ (المبتدأ والمبنيّ عليه) لأنّ إهمالَها يؤدي إلى اللبس وعدم تحقُّقِ المعنى المراد .

(1) الكتاب: 1/ 407.

(2) الكتاب: 1/ 415 - 416.

فالمتكلِّمُ يبدأُ كلامَهُ بالمفردةِ المعلومةِ عند المخاطَبِ، ثُمَّ يُخبِرُ عنها بما هو ليْسَ معلومًا عنده فينعقِدُ الكلامُ وتُتِمُّ الفائدة.

وينقلُ لنا سيبويه نصًّا عن الخليل ـ رحمه الله ـ يبيّنُ فيه أهميّةَ هذه القرينة في بناء نمط الجملة الاسميّ، قال: «**وزعَمَ الخليلُ ـ رحمه الله ـ أنّه يُسْتَقْبَحُ أنْ يقول: قائمٌ زيدٌ، وذاك إذا لم تجعلْ قائمًا مُقدَّمًا مبنيًّا على المبتدأ، كما تُؤخِّرُ وتُقدِّمُ فتقول: ضَرَبَ زيدًا عمرٌو، وعمرو على ضرَبَ مرتفعٌ. وكانَ الحدُّ أنْ يكونَ مُقدَّمًا، ويكونَ زيدٌ مُؤخَّرًا، وكذلك هذا، الحدُّ فيه أنْ يكونَ الابتداءُ فيه مُقدَّمًا. وهذا عربيٌّ جيِّدٌ...**»[1]. ولم يخرجْ أحَدٌ من النحويّين عن هذا الرأيِ؛ إذْ لاحَظوا أهميّةَ اختيارِ المفردةِ التي تشغلُ موقِعَ المبتدأ أو الخبَرِ، وأثَرَها في بناء الجملة وتحديد دلالاتها ووظيفتها في الإبلاغ. وإنّما توسَّعوا في ذلك فقسَّموا المعارفَ إلى أقسامٍ ومراتبَ، وكذلك النكرات[2]، وبحثوا عمّا هو أخَصُّ في التعريف والتنكير[3]، وعن مسوِّغاتِ الابتداء بالنكرة وتوسَّعوا فيها[4].

ويوضِّحُ لنا عبد القاهر الجرجانيّ المفهومَ الوظيفيَّ المتعلِّقَ بتعريف المبتدأ، وتنكير الخبَرِ، وذلك بقوله: «**فإنْ جعَلْتَ النكرةَ مبتدأً، والمعرفةَ خبَرًا لم يَجُزْ؛ لأجْلِ أنَّ الإخبارَ بما يُعْرَفُ عمّا لا يُعْرَفُ عكسُ العادةِ. ألا ترى أنَّكَ إذا ذكَرْتَ للمُخاطَبِ نكرةً لم يعْرفْ شيئًا؛ فإذا أتيْتَ بمعرفةٍ كنتَ ذاكرًا ما يعرفُهُ، وذلك أنْ تقولَ: منطلقٌ زيدٌ، فتزعُمُ أنَّ منطلقًا مخْبَرٌ عَنْهُ، وزيدٌ خبَرٌ، فتجعل ما يعرفُهُ خبَرًا عمّا لا يعرفُهُ، وهذا مُحالٌ لا يُتَصَوَّرُ، وإنّما الصحيحُ أنْ تُخبِرَهُ بما لا يعرِفُهُ، وهو منطلقٌ عمّا يعرِفُهُ وهو زيدٌ فاعْرِفْهُ**»[5].

من هنا نلْحَظُ أنَّ سيبويهِ قد أولى عنايةً كافيةً للقرائن النحويّة بأنواعِها: المعنويّة واللفظيّة والحاليّة، بوصْفِها عناصرَ تحليليّةً تُعينُ على فهْمِ بناء التراكيب النحويّة ودلالتها.

---

(1) الكتاب: 2/ 127.

(2) ينظر: الكتاب: 2/ 5، والمقتضب: 4/ 276، 280، وشرح جمل الزجاجي: 2/ 134.

(3) ينظر: جمل الزجاجي: 178 - 179.

(4) ينظر مثلاً: شرح المفصل: 1/ 68، وشرح الرضي على الكافية: 1/ 236،230، وشرح ابن عقيل: 1/ 251، وما بعدها.

(5) المقتصد في شرح الإيضاح: 1/ 305 - 306.

وأحسَبُ أنَّ هذا التصوُّرَ في توجيه سيبويه يخدمُ النظرَ النحويَّ، والغايةَ التعليميّةَ كما سنلاحِظُ في توجيهِهِ الأنماطَ الآتيةَ:

1 ـ [المبتدأ مع المبنيّ عليه (الظرف، أو ما أشبهَ الظرف)]

وذلك نحو: فيها عبدُ الله، وأينَ زيدٌ ؟ وغيرها.

قال سيبويه: «**هذا بابُ ما يَقَعُ موقِعَ الاسمِ المبتدأ، ويسدُّ مَسَدَّهُ؛ لأنّه مُستقَرٌّ لما بعده وموضِعٌ ، والذي عَمِلَ فيما بعده حتَّى رفعَهُ هو الذي عَمِلَ فيه حينَ كانَ قبْلَهُ، ولكنَّ كُلَّ واحدٍ منهما لا يُسْتغْنى به عن صاحبِهِ، فلمّا جُمِعا اسْتغنى عليهما السكوتُ، حتّى صارا في الاستغناء كقولك: هذا عبدُ اللهِ. وذلك قولك: فيها عبدُ اللهِ. ومثلُهُ: ثَمَّ زيدٌ، وههنا عمرٌو، وأينَ زيدٌ ؟، وكيفَ عبدُ اللهِ ؟، وما أشبَهَ ذلك.**

فمعنى أينَ في أيِّ مكانٍ، وكيفَ على أيَّةِ حالةٍ. وهذا لا يكون إلّا مبدوءًا به قبْلَ الاسمِ؛ لأنّهنَّ يستغْنينَ عن الألف، ولا يَكُنَّ كذا إلّا اسْتفْهامًا»[1].

يكشفُ لنا قول سيبويه عن طائفةٍ من القرائن المُلاحَظةِ بدءًا بقرينة الإسناد الرابطة بين المبتدأ وما بُنِيَ عليه بدليل قوله: «**فلما جُمِعا استغْنى عليهما السكوتُ**»، وكذلك ما حصَلَ لهذا التركيب من تغييرٍ طارئ في بنيتِهِ بتقديم الخبَرِ النكرةِ على المبتدأ المعرفةِ، وهو تقديمٌ جائزٌ بسببٍ من قرينة الصيغة ونوع المفردة ومعناها المعجميّ؛ إذْ إنّ هذه الظروفَ المبتدأَ بها إنّما محلُّها التصدُّرُ في الكلام، ولهذا قُدِّمَتْ، قال ابنُ يعيش: «**فقدَّموها لتضمُّنِها الاستفهام لا لكونها خبرًا**»[2].

2 ـ [المبتدأ (معرفة) مع المبنيّ عليه (جار ومجرور)]

وذلك نحو: الحمدُ للهِ، والعجَبُ للهِ، والويلُ لكَ، وغيرُها.

قال سيبويه: «**وإنّما اسْتَحَبُّوا الرّفْعَ فيه؛ لأنّه صارَ معرفةً، وهو خَبرٌ فقَوِيَ في الابتداء بمنزلةِ عبدِ اللهِ والرّجُلِ، والذي تعلم؛ لأنَّ الابتداءَ إنّما هوخَبرٌ، وأحْسَنُهُ إذا اجتمعَ نكرةٌ ومعرفةٌ أنْ يبْتَدِئَ بالأعرفِ، وهو أصْلُ الكلام**»[3].

---

(1) الكتاب: 2/ 128.

(2) شرح المفصل: 1/ 94.

(3) الكتاب: 1/ 328.

وأوّلُ ما يلفتُ النظرَ، استغرابًا، في النّصِّ السابقِ هو استعمال سيبويه لمصطلح (الخبر) مع المصدر المعرفة مع أنّه مبتدأٌ، والسببُ في هذا الاستغراب أنَّ سيبويه يستعمل مصطلح (المبنيّ عليه) مع النمط الاسميّ للإشارة إلى مصطلح (الخبَر) الذي استقرَّ عندنا في الدراسات النحويّة. وهو يستعمل مصطلح (الخبر) مع الحال أيضًا، كما سنلاحِظُ ذلك في أثناء حديثنا عن قرينة الملابسة.

ويبدو لي أنَّ سيبويه إنّما قَصَدَ التفريقَ بين المصطلحينِ من جهتَي بناء التركيب، ودلالة المفردة التي تَؤولُ بالتركيب إلى دلالةٍ معيّنةٍ قد يتجاوز بها التركيب الخطَّ البنائيَّ للإسناد كما سنلاحِظُ في دراسة الحال.

وأمّا النمطُ الإسناديُّ في الأمثلة المارّة الذكْر فتكْتَنِفُهُ طائفةٌ من القرائن منها: تعريف المصدر، وإشغالُهُ موقعَ المبتدأ، فضلًا عن أثَرِ قرينة المقام في اختيار المفردة المناسبة للتعبير عن القصْد المُراد. ولهذا اخْتِيْرَ المصدرُ ليشغلَ موقِعَ المبتدأ؛ وذلك لإثبات المعاني التي هي في الأصْلِ أحداثٌ، بدليل قول سيبويه: «**واعْلَمْ أنَّ الحمد لله وإنْ ابْتدأتَهُ ففيه معنى المنصوب، وهو بدلٌ من اللفظ بقولك: أحمدُ اللهَ**»(1). وفي ذلك إشارةٌ إلى الحدَثِ المتضمَّنِ في بنية المصدر، وإنَّ الاستعمال هو الذي يُوَجِّهُ دلالتَهُ نحو الاسميّة أو المصدريّة.

وهذا يعني أنَّ المبنى الواحدَ لصيغةٍ ما قد يُضبَطُ بمعنىً واحدٍ بعينه إذا ما ضُبِطَ بسياقٍ ما(2). والعلامة الإعرابيّة قرينةٌ على تحديد ذلك المعنى. فالرفْعُ قرينةٌ على توجيه المعنى نحو الاسميّة، والنصْبُ قرينةٌ على توجيه المعنى نحو الفعليّة، والإشارة إلى أنَّ المُرادَ هو الحدَثُ لا الاسمُ.

3 ـ [المبتدأ (بمنزلة المعرفة) مع المبنيّ عليه (جار ومجرور)]

وذلك نحو: سلامٌ عليكَ، ووَيْلٌ لَكَ، وغيرُها.

قال سيبويه: «**فهذه الحروف كلّها مبتدأةٌ مبنيٌّ عليها ما بعدها، والمعنى فيهنَّ أنَّكَ ابْتدأتَ شيئًا قد ثبَتَ عندكَ، ولسْتَ في حالِ حديثِكَ تعملُ في إثباتِها**

---

(1) **الكتاب**: 1/ 329.

(2) ينظر: **اللغة العربية معناها ومبناها**: 163.

وتزجيتِها، وفيها ذلك المعنى، كما أنَّ حسْبُكَ فيها معنى النهي، وكما أنّ رحمةَ اللهِ عليه فيها معنى رحمَهُ الله»[1].

فسيبويه لم يكتفِ بالنظرة الشكليّة للحكم على صحّة تركيبٍ ما، وإنّما جاوزَ هذه النظرةَ الشكليّةَ إلى ما بعدها، وما هو أعمقُ منها، فاسْتعانَ بحالِ المُخاطَبِ ومعرفتِهِ بالمعنى قبلَ الاستعمال اللغويّ، فهو يمنحُ الكلمةَ تسويغًا معيّنًا ليَصحَّ الابتداءُ بها مع أنَّها نكرةٌ. وهذا يعني أنَّ قرينةَ الحالِ واحدةٌ من وسائل سيبويهِ في التوجيه النحويّ.

4 ـ [المبتدأ مع المبنيّ عليه (جملة)]

وذلك نحو: زيدٌ ضرَبْتُهُ، وقولُهُ تعالى: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ﴾[2].

يكشفُ لنا سيبويه عن نمطٍ إسناديٍّ آخَرَ، هو صورةٌ ثانيةٌ لنمطِ الإسناد الاسميّ، وذلك حين تقعُ الجملةُ موقِعَ المفردِ فيَفْرِضُ عليها هذا البناءُ علاقةً نحويّةً تربطُ هذه الجملة المبنيّة على المبتدأ برابطٍ مع المبتدأ، وإلى ذلكَ يُشيرُ بقولِهِ: «**فإذا بنيْتَ الفعلَ على الاسمِ قلْتَ: زيدٌ ضرَبْتَهُ، فلَزِمَتْهُ الهاءُ. وإنّما تريدُ بقولِكَ مبنيٌّ عليه الفعلُ أنّه في موضعِ منطلقٍ إذا قلْتَ: عبدُ اللهِ منطلقٌ، فهو في موضعِ هذا الذي بُنِيَ على الأوّلِ وارتفَعَ به، فإنّما قلْتَ: عبدُ اللهِ فنسبْتَهُ له ثُمَّ بنيْتَ عليه الفعلَ ورفعْتَهُ بالابتداء**»[3].

ولم يذْكُرْ سيبويه هذه الصورةَ من الإسنادِ إلّا في باب الاشتغالِ؛ لاحْتماليّةِ الوجهِ الآخرِ للجملة، وهو الفعليّة، في حال عدم الربط بالمبتدأ. فهذه الصورةُ لم تتحقَّقْ لولا إشغال الجملة المبنيّة على المبتدأ بالضمير الرابط، ولولا هذا الاشتغال لَبَحَثَ الفعلُ عن علاقةٍ أخرى ينتَصِبُ بها بعد الاسم المقدَّم؛ لهذا قال سيبويه في الآية الكريمة: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ﴾: «**وإنّما حَسُنَ أنْ يُبْنى الفعلُ على الاسم حيْثُ كانَ مُعْمَلًا في المضْمَرِ وشَغَلْتَهُ به، ولولا ذلكَ لم يَحْسُنْ؛ لأنّكَ لم تَشْغَلْهُ بشيءٍ**»[4].

---

(1) الكتاب: 1/ 330.

(2) سورة فصلت، الآية: 17.

(3) الكتاب: 1/ 81.

(4) الكتاب: 1/ 81.

ـ ثالثًا: الإسناد في النواسخ:

الإسناد في النواسخ قرينةٌ معنويّةٌ مُلاحَظةٌ من جهة التحليل النحويّ عند سيبويه؛ إذْ هي فرْعُ الإسنادينِ: الفعليّ والاسميّ، في تركيب الإسناد الأصْليّ. وقد أشارَ سيبويه إلى هذا النوع من الإسناد في باب (المسند والمسند إليه)، قال: «**وممّا يكونُ بمنزلةِ الابتداءِ قولك: كان عبدُ اللهِ منطلقًا، وليتَ زيدًا منطلقٌ؛ لأنّ هذا يحتاج إلى ما بعده كاحْتياجِ المبتدأ إلى ما بعده**»[1].

ويمكن الاستدلالُ على هذا النوع من الإسناد من خلال أمرينِ ملحوظينِ في التحليل النحويّ هما[2]:

أ ـ جملة الإسناد الأصْليّ (المسند والمسند إليه)، وما يتضافر معها من قرائنَ لفظيّةٍ كالتعريف والتنكير، والرتبة، والعلامة الإعرابيّة، وغيرها.

ب ـ العامل الناسخ الداخل على جملة الإسناد الأصْليّ، وما يتعلَّقُ به من قرائن الصيغة، والمعنى المعجميّ، وما يترتَّبُ على هذه العلاقة من نقصٍ أو تمامٍ، أو إعمالٍ أو إهمالٍ، وما إلى ذلك.

ويتمثَّلُ كُلُّ تركيبٍ نسخيٍّ بالنمطِ التركيبيِّ الآتي:

[الناسخ (فعل أو حرف) مع جملة الإسناد الأصْليّ (المسند والمسند إليه)].

ولا شكَّ في أنَّ تحليلَ هذا النمط، ومعرفة مكوناته المؤلِّفة له، وعلاقاتها، مع ملاحَظة حضورِهِ في الاستعمال اللغويّ، يُعدُّ مدخلًا مناسبًا للوقوف على هذا النوع من الإسناد.

ـ تصنيف النواسخ في كتاب سيبويه:

النواسخ في كتاب سيبويه على صنفينِ، هما:

أ ـ صنفٌ ألحقَهُ بباب (ما يرتفعُ وينتصبُ بالفعل المُظهَرِ وما يعمل

---

(1) الكتاب: 1/ 23.

(2) ينظر: جملة النسخ: 26، وينظر: الكتاب: 1/ 23، 24، 45، وما بعدها، و2/ 131، وما بعدها، و3/ 153، وما بعدها.

عمله)، ويضمُّ: كانَ وأخواتها، وكادَ وأخواتها، وظنَّ وأخواتها. وأُلْحقَ بهذه الأفعال ما أُجْرِيَ مجراها في العمل نحو: ما، ولا، ولاتَ[1].

ب ـ أمّا الصنف الآخر فألْحقَهُ بـ(الإسناد الذي يعتمدُ الأداةَ ويجري مجرى الفعل، وما كان في منزلته)، ويضمُّ: إنَّ وأخواتها، ولا النافية للجنس العاملة عمل إنَّ[2].

ويُلحَظُ أنَّ النحويّين بعد سيبويه لم يلتزموا هذا التقسيمَ، بل خالفوه؛ والسبب في ذلك ـ فيما يبدو ـ نظامُ الإعراب الذي سيطرَ على مناهجهم في التأليف، وعند المتأخِّرين منهم خاصّةً[3]. ولكي يكونَ التوجيهُ متَّسِقًا في النظر النحويّ، أو الغاية التعليمية لا بدَّ من دراسة العلاقات والخصائص المشتركة بين التراكيب النحويّة، مع ملاحظة فارق العمل، ونوع الناسخ، والغاية التي بنيت لها هذه التراكيب، وهو ما عُنِيَ به سيبويه عند تصنيفه النواسخَ.

وسنتناول الطريقة التي وجَّهَ بها سيبويه الإسنادَ في النواسخ بحسب القرائن، وعلى النحو الآتي:

1 ـ ما يرتفِعُ وينتصِبُ بالفعل المُظهَرِ، وما يعمَلُ عَمَلَهُ:

إنَّ طائفةَ الأفعالِ التي انتظمت في هذا الباب النحويّ، وما أُجْرِيَ مجراها في العمل، ممّا ليْسَ هو بفعلٍ، تجْمَعُها صورةٌ تركيبيّةٌ واحدةٌ هي:

[**الفعل الناسخ** (أو ما أُجْرِيَ مجْراه) **مع اسم مرفوع مع اسم منصوب** (صريحًا أو مؤولًا)].

ولا شكَّ في أنَّ القرائنَ المُلاحَظةَ في هذا النمطِ لها أثَرُها في توجيه الإسناد في تراكيب هذا النمط، مع بيان سماته التركيبيّة، وعلاقاته النحويّة شكْلًا ومضمونًا، وكما سنلاحِظُ في الآتي:

أ ـ كانَ وأخواتها والمحمول عليها في العمل:

لاحَظَ سيبويه أثَرَ المبنى في توجيه نوع الإسناد في كانَ وأخواتها،

---

(1) ينظر: منهج كتاب سيبويه: 102،98، وهي في الكتاب على أبوابٍ متفرقة: 1/ 45 - 73، 3/ 157 - 161.

(2) ينظر منهج كتاب سيبويه: 132، وينظر الكتاب: 2/ 131، 156، 274، 3/ 119، 146.

(3) ينظر على سبيل المثال مصنّفات ابن مالك وشروحها وحواشيها.

والمحمول عليها في العمل، وهو أمرٌ يتعلّقُ بقوّة العامل وضعْفِهِ، وأثَرِ هذه القوّة أو الضعف في تحديد شكل التركيب ودلالتِهِ.

فـ (كانَ) فعلٌ متصرِّفٌ، والفعلُ أقوى العوامل، وبسببٍ من هذه القوّة، وهذا التصرُّف تَبايَنَ تركيبُها بين النقْصِ والتمام.

والنقْصُ في (كانَ) يعني الافتقار الإسناديّ إلى الخبَر الذي تتُمُّ به الفائدة، ويتحقَّقُ به المعنى المراد. فوظيفتُها في تركيب النقْصِ لا تعدو أنْ تكونَ إضافةَ معنى الزمن إلى الجملة الاسميّة، وبمجرد إبعاد (كان) من التركيب يرجِعُ التركيبُ إلى صورتِهِ الأصْلِ: (المسند والمسند إليه). قال سيبويه: «**وذلكَ قولُكَ: كانَ ويكونُ، وصارَ، وما دامَ، وليْسَ، وما كانَ نحوهنَّ من الفعلِ ممّا لا يستغْني عنِ الخبَر. تقولُ: كانَ عبدُ اللهِ أخاكَ، فإنّما أردْتَ أنْ تُخْبِرَ عن الأُخُوَّةِ، وأدْخَلْتَ كانَ لِتَجْعَلَ ذلكَ فيما مضى**»[1].

أمّا (كانَ) التامّةُ الحدَثِ فتجري في الإسناد مجرى الأفعال المستغنية بفاعلها، أيْ أنَّ إسنادَها من نمط الإسناد الفعليّ، وكذلكَ اختلافُ دلالتها إذا اسْتُعْمِلَتْ تامّةً عن دلالتها فيما لو اسْتُعْمِلَتْ ناقصةً. قال سيبويه: «**وقد يكونُ لكانَ موضِعٌ آخَرُ يُقْتَصَرُ على الفاعلِ فيه، تقولُ: قد كانَ عبدُ اللهِ، أيْ قد خُلِقَ عبدُ اللهِ. وقد كانَ الأمرُ، أيْ وَقَعَ الأمرُ. وقد دامَ فلانٌ، أيْ ثَبَتَ ...، كما يكونُ أصبَحَ وأمسى مرَّةً بمنزلة كانَ، ومرَّةً بمنزلة قولِكَ: اسْتيقَظوا وناموا**»[2]. وممّا جاءَ منه بمعنى وقَعَ قول الشاعر مَقَّاسٍ العائذيِّ[3]:

فِدًى لِبَني ذُهْلِ بْنِ شَيْبانَ ناقتي إذا كانَ يومٌ ذو كواكبَ أشْهَبُ

«أرادَ وقَعَ يومٌ أو حَضَرَ يومٌ، ونحو ذلكَ ممّا يُقْتَصَرُ فيه على الفاعل»[4].

فقد فرَّقَ سيبويه بين إسنادينِ تشْغَلُ (كانَ) العنصرَ الأهمَّ في بنائهما، ولا يتمُّ الكشفُ عن الإسنادينِ إلّا من خلال السياق وقرائنه.

---

(1) الكتاب: 1/ 45.

(2) الكتاب: 1/ 46.

(3) الشاهد في: الكتاب: 1/ 47، وتحصيل عين الذهب: 71.

(4) تحصيل عين الذهب: 71.

ويكشفُ لنا سيبويه عن نمط بناء تركيب النقص في (كانَ وأخواتها) بما يدلُّ على أنَّ الإسنادَ فيها يخضعُ لنوع الإسناد الاسميّ وضوابطِهِ مع التركيز على خصوصيّة تركيب النسخ، والعلاقة بين عناصره. قال: «**واعْلَمْ أنَّهُ إذا وقَعَ في هذا البابِ نكرةٌ ومعرفةٌ، فالذي تشْغَلُ به كانَ المعرفةُ؛ لأنّه حدُّ الكلام؛ لأنَّهما شيءٌ واحدٌ، وليْسَ بمنزلة قولِكَ: ضَرَبَ رَجُلٌ زيدًا؛ لأنَّهما شيئانِ مختلفانِ، وهما في كانَ بمنزلتهما في الابتداء إذا قلْتَ: عبدُ اللهِ منطلِقٌ. تبْتَدِئُ بالأعرَفِ ثُمَّ تذْكُرُ الخبَرَ، وذلكَ قولُكَ: كانَ زيدٌ حليمًا، وكانَ حليمًا زيدٌ، لا عليكَ أقَدَّمْتَ أم أخَّرْتَ؛ إلّا أنَّه على ما وصَفْتُ لكَ في قولِكَ: ضَرَبَ زيدًا عبدُ اللهِ. فإذا قلْتَ: كانَ زيدٌ فقد ابْتَدَأْتَ بما هو معروفٌ عنده مثله عندكَ فإنَّما ينتظرُ الخبَرَ. فإذا قلْتَ: حليمًا فقد أعلَمْتَهُ مثلَ ما علِمْتَ. فإذا قلْتَ: كانَ حليمًا فإنّما ينتظِرُ أنْ تُعَرِّفَهُ صاحبَ الصّفةِ، فهو مبدوءٌ به في الفعل، وإنْ كانَ مؤخَّرًا في اللفظِ. فإنْ قلْتَ: كانَ حليمٌ، أو رَجُلٌ فقد بدأتَ بنكرةٍ، ولا يستقيمُ أنْ تُخْبِرَ المُخاطَبَ عن المنكور، وليْسَ هذا بالذي يَنْزِلُ به المُخاطَبُ منزلتَكَ في المعرفة، فكرهوا أنْ يقْرَبوا بابَ لَبْسٍ**»[1].

فالنصُّ السابقُ يكشفُ لنا نظامَ إسناد (كانَ وأخواتها) في حال النقص، أو الافتقار الإسناديّ إلى الخبَر، وخضوع هذا النظام لضوابط الإسناد الاسميّ من حيثُ التعريف والتنكير، والتقديم والتأخير؛ إلّا أنَّ سيبويه عندما يحملُ (كانَ) على (ضَرَبَ) لم يقصِدِ التعديةَ، وإنَّما أرادَ توضيحَ الصورة الشكليّة للتركيب بأنَّه يشبِهُ تركيبَ الفعل المتعدي (فعل مع مرفوع مع منصوب)، ولكنَّه لم يُغْفِلْ خصوصيّةَ الناسخ في أنَّ المرفوع والمنصوب فيه شيءٌ واحدٌ، وفي (ضَرَبَ) شيئانِ مختلفانِ، وكذلكَ المفرداتُ المختارةُ لإشْغالِ اسم (كانَ) وخبَرِها تخضعُ لضوابط المبتدأ وما يُبْنى عليه، وليْسَ الأمْرُ كذلكَ في (ضَرَبَ).

من هنا نلحظُ أنَّ سيبويه يقْرِنُ الغايةَ التعليميَّةَ بالنظام النحويِّ عند تفْسيرِهِ لنظامٍ نحويٍّ معيَّنٍ سعيًا إلى بناء قاعدةٍ عامّةٍ تقرب من القيَاس أحيانًا.

وأمّا (ليْسَ) فلم يكُنْ لها إلّا وجْهٌ واحدٌ هو النقصُ، وذلكَ بسببٍ من جمودِها وعدمِ تصَرُّفِها، قالَ سيبويه: «**فأمّا ليْسَ فلا يكونُ فيها ذلكَ** (يريد:

(1) الكتاب: 1/ 47 - 48.

التمام)؛ **لأنَّها وضِعَتْ موضِعًا واحدًا، ومن ثَمَّ لم تصرَّفْ تَصَرُّفَ الفعلِ الآخَرِ»**[1].

وألْحقَ سيبويه (ما، ولاتَ) بلَيْسَ لمشابهتِها لها في العمل، والدلالة على النفي، مستثمِرًا الاختلافَ اللهجيَّ في توجيه الإسناد فيها، فضلًا عن ضعْفِها، لكونها حروفًا، والحرفُ أضعَفُ من الفعل الجامد، والفعلُ الجامدُ أضعَفُ من الفعلِ المتصرِّفِ. قال سيبويه: «**هذا بابُ ما أُجْرِيَ مجرى ليْسَ في بعض المواضع بلُغةِ أهل الحجاز، ثُمَّ يصيرُ إلى أصلِهِ، وذلكَ الحرفُ (ما). تقول: ما عبدُ اللهِ أخاكَ، وما زيدٌ منطلِقًا. وأمّا بنو تميم فيُجْرونَها مجرى أمّا وهلْ، أيْ لا يُعْمِلونَها في شيءٍ، وهو القياس؛ لأنّه ليْسَ بفعلٍ وليْسَ ما كليْسَ، ولا يكون فيها إضمارٌ. وأمّا أهلُ الحجاز فيُشَبِّهونَها بليْسَ إذا كان معناها كمعناها، كما شبَّهوا بها لاتَ في بعض المواضع، وذلكَ مع الحين خاصّةً، لا تكون لاتَ إلّا مع الحين، تُضمِرُ فيها مرفوعًا وتنصِبُ الحينَ؛ لأنّه مفعولٌ به. ولم تُمكَّنْ تَمَكُّنَها ولم تستعملْ إلّا مضمرًا فيها؛ لأنَها ليسَتْ كليْسَ في المخاطبةِ والإخبار عن غائبٍ...**»[2].

فالصيغة أو المبنى ـ كما لاحظنا ـ قرينةٌ على نوع الإسناد في هذه التراكيب؛ إذْ إنَّ ضعفَ المبنى يحكمُها بتركيبٍ معيّنٍ؛ لأنَّ وظيفةَ هذه الحروفِ النفيُ أو المبالغةُ في النفيِ كما في لاتَ، وعند رفعِها من التركيب يرجعُ التركيبُ إلى بنائهِ الأصْلِ، وهو جملةُ الإسنادِ الاسميِّ، فضلًا عمّا يكشِفُهُ إهمالُها من دلالةٍ على هذا الأصلِ. وقد قيَّدَ النحويّونَ[3] إعمالَها بضوابطَ وشروطٍ يرجعُ الإسنادُ إلى أصلِهِ عند عدم توافرها أو إهمالها.

ب ـ كادَ وأخواتها:

تدخلُ (كاد وأخواتها) على الجملة الاسميّة، بحسب تركيبٍ مخصوصٍ؛ لإضافةِ معانٍ مخصوصةٍ إلى الجملة، كالمقارَبَة، والشّروع، والرّجاء[4].

(1) **الكتاب**: 1/ 46.

(2) **الكتاب**: 1/ 57.

(3) ينظر: **الكتاب**: 1/ 59، **والمقتصد في شرح الإيضاح**: 1/ 433،429، **وارتشاف الضرب**: 2/ 152.

(4) تنظر معانيها في: **شرح الرضي على الكافية**: 4/ 211 ـ 212.

وهذه الأفعالُ تُسْتَعْمَلُ استعمالَ (كانَ) الناقصة، إلّا (عسى) فتُستعمَلُ ناقصةً وتامّةً.

ويرى سيبويهِ أنَّ نوعَ الإسناد في هذه الأفعال إسنادٌ اسميٌّ؛ وذلكَ لأنّهم اسْتغْنوا عن الاسم في خبرها، فاسْتعمَلوا الفعلَ موضِعَهُ لأداءِ دلالةٍ مخصوصةٍ لا تحصَلُ بالاسم، أو بالمصدر الصريح، وإنّما بالفعل، أو بالفعل مع ضميمةٍ. قال سيبويه: «**واعْلَمْ أنّهم لم يستعملوا عسى فعلُكَ، اسْتغنوا بأنْ تَفْعَلَ عن ذلكَ، كما اسْتغنى أكثرُ العربِ بعَسَى عن أنْ يقولوا: عَسَيا وعَسَوا، وبلَو أنّهُ ذاهبٌ عن لَو ذَهابُهُ. ومع هذا إنّهم لم يستعملوا المصدرَ في هذا الباب، كما لم يستعملوا الاسمَ الذي موضعُهُ يفعلُ في عَسَى وكادَ، فتُرِكَ هذا؛ لأنَّ من كلامهم الاستغناءُ بالشيءِ عن الشيءِ.**

واعْلَمْ أنَّ من العربِ مَنْ يقول: عَسَى يفعلُ، يُشبِّهُها بكادَ يفعلُ، فيفعلُ حينئذٍ في موضعِ الاسمِ المنصوبِ في قولِهِ: (عَسَى الغُوَيْرُ أبْؤُسًا). فهذا مثَلٌ من أمثال العربِ أجروا فيه عَسَى مجرى كانَ»[1]. وقال في توجيه (جَعَلَ يقولُ، وأخَذَ يقولُ): «**فالفعلُ ههنا بمنزلة الفعلِ في كانَ إذا قلْتَ: كانَ يقولُ، وهو في موضع اسم منصوبٍ بمنزلةِ ثَمَّ، وهو ثَمَّ خبَرٌ كما أنَّ ههنا خبَرٌ، إلّا أنَّكَ لا تَسْتعْمَلُ الاسمَ، فأخلَصوا هذه الحروفَ للأفعال كما خلُصَتْ حروفُ الاستفهام للأفعال**»[2]. وأشار إلى خصوصيّة تركيب هذه الأفعال نحو: يوشكُ في المقارَبَةِ، قال: «**وهذه الحروف التي هي لتقريب الأمور شبيهةٌ بعضها ببعضٍ، ولها نحو ليْسَ لغيرها من الأفعال**»[3].

ج ـ ظنَّ وأخواتُها:

أمّا ظنَّ وأخواتُها فألْحقَها سيبويهِ بـ(كانَ) في العمل؛ وذلكَ بمُلاحَظَةِ افتقارِها الإسناديّ؛ إذْ لا يمكنُ الاقتصارُ على أحدِ المفعولين دونَ الآخر لحاجة التركيب والدلالة إليهما معًا؛ لأنَّ تضامَّهما قرينةٌ دالّةٌ على الإسناد في هذه الأفعال؛ ولأنَّ الفائدةَ في المفعول الثاني الذي هو خبَرُ المبتدأ في

(1) الكتاب: 3/ 158، والمثل في: مجمع الأمثال للميداني: 2/ 17.
(2) الكتاب: 3/ 160.
(3) الكتاب: 3/ 161.

الأصْلِ، قبلَ دخول (ظنَّ) أو أحد أخواتها عليه[1] .

يقول الأعلمُ الشنتمريُّ: «**الاعتمادُ بهذه الأفعال على المفعول الثاني؛ وإنّما كانَ كذلكَ؛ لأنّكَ إذا قلْتَ: زيدٌ منطلِقٌ؛ فإنّما تُفيدُ المخاطَبَ انطلاقَهُ الذي لا يعرفُهُ لا ذاته التي قد عرَفها. فكذلكَ إذا قلْتَ: حسِبْتُ زيدًا منطلِقًا، فالشّكُّ في انطلاقِهِ لا في ذاته. وهذانِ الاسمانِ، وإنْ كانَ الاعتمادُ على الثاني فلا بُدَّ من ذكْرِ الأوّلِ لِيُعلَمَ صاحبُ القصّةِ المشكوك فيها، أو المنفيّة، ولا بُدَّ من ذكْرِ الثاني؛ لأنّه المُعْتَمَدُ عليه في اليقين أو الشّكّ، فقد صحَّ أنَّه لا يجوز الاقتصارُ على أحدِهما دونَ الآخرِ**»[2].

ويُلحَظُ أنَّ المظاهرَ الطارئةَ على بنية تراكيب (ظنَّ وأخواتها) كالإلغاء[3]: وهو ترك العمل لفظًا ومعنًى لغير مانعٍ، من الوسائل التركيبيّة الملاحَظَةِ والدالّة على أصْلِ الجملةِ التي تدخلُ عليها هَذه الأفعال.

2 ـ الإسناد الذي يعتمد الأداةَ ويجري مجرى الفعل:

أ ـ إنَّ وأخواتُها:

تدخل إنَّ وأخواتها على جملةٍ اسميّةٍ لتضفي عليها معانيَ دلاليّةً كالتأكيد، أو الترجّي، أو التمنّي، أو التشبيه، أو الاستدراك[4]. قال سيبويه: «**لأنَّ معنى إنَّ زيدًا منطلِقٌ، زيدٌ منطلِقٌ، وإنَّ دخلَتْ توكيدًا**»[5].

وأمّا حمْلُها على الأفعال في العمل فلأنَّها على ثلاثة أحرفٍ، والحرفُ الأوَّلُ منها مفتوحٌ، ولتأديتِها معاني الأفعال[6]. إلاّ أنّها لم تَلتَزِم الترتيبَ المعهودَ بتقدُّمِ المرفوعِ وتأخُّرِ المنصوبِ، وإنَّما أشبَهَتْ في نمطِها التركيبيِّ ما يتقدَّمُ منصوبُهُ على مرفوعِهِ؛ لئلا يلتبسَ تركيبُها مع تركيب (كانَ) الناقصة، قالَ سيبويهِ، وهو ينقلُ رأيَ الخليلِ : « **ليْسَ لكَ أنْ تقولَ: كأنَّ أخوكَ عبدَ اللهِ،**

(1) ينظر: الكتاب: 1/ 40.

(2) **النكت في تفسير كتاب سيبويه**: 1/ 174، وينظر: **شرح المفصل**: 7/ 78.

(3) ينظر: **الكتاب**: 1/ 124 - 125، وينظر: **المقتضد**: 1/ 297 ـ 298.

(4) تنظر معانيها في: **مغني اللبيب**: 55، 253، 375، 379، 385.

(5) **الكتاب**: 2/ 144.

(6) ينظر: **الإنصاف في مسائل الخلاف**: 1/ 178، مسألة (22).

تريدُ: كأنَّ عبدَ اللهِ أخوكَ؛ لأنّها لا تَصَرَّفُ تَصَرُّفَ الأفعال، ولا يُضْمَرُ فيها المرفوعُ كما يُضْمَرُ في كانَ. فمن ثَمَّ فرَّقوا بينهما كما فرَّقوا بين ليْسَ وما، فلم يُجْروها مجراها، ولكنْ قيلَ: هي بمنزلة الأفعال فيما بعدها، وليْسَتْ بأفعالٍ»[1].

وإنَّ هذا الترتيب لجملتِها: **(إنَّ أو إحدى أخواتها مع اسمٍ منصوبٍ مع اسمٍ مرفوعٍ)**

يُعضِّدُهُ الدرسُ المقارن؛ لأنَّه يعودُ إلى أصْلٍ جزريٍّ ذكرَهُ المستشرقُ الألمانيُّ برجشستراسر بقوله: «**ومبتدأُ الجملةِ الاسميّةِ منصوبٌ بعد إنَّ وأخواتها، وكثرةُ ذلكَ من خصائص العربيّة، مع كونه أصلًا ساميًّا شائعًا في غير العربيّة أيضًا، ممّا يدلُّ على أنَّ إنَّ، وهي أقدمُ الكلِّ، كانت تعملُ النصبَ في الأصلِ كما تعملُهُ في العربيّة**»[2].

وما ذكرَهُ برجشستراسر يحلُّ لنا مشكلَ الاختلافِ في تفسير عمل إنَّ وأخواتها عند المُحْدَثينَ، حين حملَهُ بعضُهم على التوهُّم[3]، وحملَهُ آخرونَ على التركيب مع اسمها[4].ولو نظر هؤلاء إلى أصْلِ الاستعمال لما اختلفوا، ولهذا كان من الأفضل لهم الرجوع إلى رأي الخليل، وما أقرَّهُ البحثُ المقارنُ، وهو منهجٌ وصفيٌّ بيِّنٌ يصِفُ التراكيب بحسب استعمالها عند أهلِ اللغة الأوائل[5].

ومن القرائن الملاحَظَة التي تشير إلى إسنادها الاسميّ أيضًا، الكفُّ عن العمل، وهو نوعٌ من الإلغاء يُرْجِعُ الجملةَ إلى أصلِها في الابتداء[6].

ب ـ لا النافية للجنس:

وقد أفردَ لها سيبويه بابًا برأسِهِ، والسببُ يعود ـ في أغلب ظنّي ـ إلى

(1) الكتاب: 2/ 131.
(2) التطور النحوي: 140.
(3) ينظر: إحياء النحو: 68.
(4) ينظر: في النحو العربي، نقد وتوجيه: 87.
(5) ينظر: جملة النسخ: 56.
(6) ينظر: الكتاب: 3/ 130.

خصوصيّة عملها، وألْحقَها سيبويه بـ(إنّ) لمشابهتها إيّاها في العمل، ولأنَّ الإسنادَ فيها إسنادٌ اسميٌّ. وأمّا خصوصيّةُ تركيبها فتعود إلى تنكير اسمها، وتركُّبِها مع هذا الاسم النكرة حتّى يضّامَّ معها فيصيران كالاسم الواحد الذي يمثّلُ الطرفَ الأوّلَ لركنَي الإسناد، وهو المبتدأُ. قال سيبويه: «**هذا بابُ النفي بلا، و(لا) تعملُ فيما بعدها فتنصبُهُ بغير تنوينٍ، ونصبُها لما بعدها كنصبِ إنَّ لما بعدها. وترْكُ التنوينِ لما تعملُ فيه لازِمٌ؛ لأنَّها جُعِلَتْ وما عمِلَتْ فيه بمنزلة اسمٍ واحدٍ نحوَ: خمسةَ عشرَ، وذلكَ (...) لأنَّها لا تعملُ إلّا في نكرةٍ، ولا وما تعمَلُ فيه في موضعِ ابتداءٍ ... فلا لا تعملُ إلّا في نكرةٍ (...) من قِبَلِ أنّها جوابٌ، فيما زَعَمَ الخَليلُ ـ رحمه الله ـ في قولكَ: هل من عبدٍ أو جاريةٍ؟فصار الجوابُ نكرةً كما لا يقعُ في هذه المسألة إلّا نكرةً.**

واعْلَمْ أنَّ لا وما عمِلَت فيه في موضعِ ابتداءٍ، كما أنّكَ إذا قلْتَ: هل من رجُلٍ فالكلامُ بمنزلة اسمِ مرفوعٍ مبتدأ»[1]. وقال في توجيه (لا رجُلَ، وما من رجُلٍ): «**والدليلُ على أنَّ لا رَجُلَ في موضِعِ اسمِ مبتدأ، وما من رجُلٍ في موضِعِ اسمِ مبتدأ في لغة بني تميم، قولُ العربِ من أهل الحجاز: لا رَجُلَ أفضلُ منكَ**»[2].

وفي نهاية مبحث (الإسناد في النواسخ) أخلُصُ إلى أنَّ الإسنادَ في النواسخ إسنادٌ اسميٌّ، وأمّا الإسنادُ الفعليُّ فيها فهو ليْسَ من النسخ؛ وإنّما يُحقِّقُ وجهَها الذي تكون فيه أفعالًا تامّةَ الحدَثِ، وذلك يتوقّفُ على مبنى الناسخ، وقوّته أو ضعفه، وقدرته على التصرُّف في تركيبه، وإنَّ السياقَ وقرائنَهُ المعنويّةَ، أو اللفظيّةَ له أثرُهُ في تحديد نوع الإسناد؛ لأنَّ الصيغة بمفردها لا تكفي لوصف التركيب بنقصٍ أو تمام. وكذلك يُلْحَظُ أنَّ لجملةِ الإسناد النسخيِّ ما لجملة الإسناد المحمولةِ عليه من أحكامٍ نحويّةٍ مع ملاحَظَة خصوصيّة الفعل الناسخ، وأثره في تركيب الكلام ودلالته.

(1) الكتاب: 2/ 274 ـ 275.

(2) الكتاب: 2/ 275 ـ 276.

الفصل الثاني: قرائن التخصيص

أوّلًا: قرينة التعدية. والمعنى الذي تدلّ عليه (المفعول به).

ثانيًا: قرينة الغائبة أو السببية، وهي على قسمين: غائبة العلة الدالة على المفعول لأجله، وغائبة المدى الدالة على نصب الفعل المضارع بعد حتى واللام والفاء وأو.

ثالثًا: قرينة المعيّة، وتدل على معنى (المفعول معه، ومعنى المضارع المنصوب بعد الواو).

رابعًا: قرينة الظرفية، وتدل على (المفعول فيه).

خامسًا: قرينة التوكيد والبيان، وتدل على معنى (المفعول المطلق).

سادسًا: قرينة الملابسة لهيئات، وتدل على معنى (الحال).

سابعًا: قرينة التفسير والتبيين، وتدل على معنى (التمييز).

ثامنًا: قرينة الإخراج، وتدل على معنى (الاستثناء).

قرائن التخصيص

يقصد بقرائن التخصيص تلك العلاقات النحوية الرابطة بين المعنى النحوي الحاصل من الإسناد التام، وما انتصب بعد هذا الإسناد من الأسماء، أو المصادر، أو الأفعال.

فهذه المنصوبات قرائن معنوية لتقييد الإسناد وتخصيصه، وحضورها بعد تمام الإسناد حضور تكميلي من جهة تبيان القصد[1]. وهذا الأمر ـ فيما أحسب ـ هو الذي دعا النحويين إلى إطلاق مصطلح (الفضلة) على هذه المنصوبات.

والتخصيص قرينة معنوية كبرى ينضوي تحت مفهومها قرائن أخصّ منها، يعبّر معنى كلّ قرينة منها عن فهم خاص للعلاقة التي تربطها بما قبلها[2].

وقد تناول سيبويه هذه القرائن في مواضع مختلفة من كتابه، ودرس أثرها في توجيه الباب النحوي الخاص واصفًا مرّة، ومحللًا ما يستوجب التحليل في أخرى، ومعللًا ما يحتاج إلى تعليل في أحيان كثيرة، منطلقًا في كلّ ذلك من نظر عميق وفهم واعٍ لطبيعة بناء وتأليف التراكيب النحوية في العربية وظواهرها.

وبسبب من هذا الفهم العميق والنظر الواعي انطلق سيبويه في تبيين الوظائف الدلالية لهذه المنصوبات، وربطها بما قبلها؛ بوصفها قرائن تفيد في فهم العلاقات الرابطة وتوجيهها بين هذه المنصوبات وقرينة الإسناد من جهة وقوع الحدث، أو زمانه، أو مكان وقوعه، أو حاله، أو سبب وقوعه، أو توكيده، أو اقترانه بما قبله، وغيره مما سنطلّع عليه في مباحث هذا الفصل.

---

(1) ينظر: **جملة النسخ**: 73.

(2) ينظر: **اللغة العربية، معناها ومبناها**: 195.

أوّلًا: قرينة التَّعدية:

التعدّي في اصطلاح النحويين يعني التجاوز[1]، والوقوع[2]، والتعليق[3]. ولا شك أنّ جميع هذه المصطلحات تدخل في مفهوم التعليق والربط المعنويين.

والتعدية ـ كما يبدو ـ من توجيه سيبويه لأبواب تعدّي الأفعال أعم مما ذكره النحويون؛ إذ قصروه على باب المفعول به. إنما سيبويه فقد لاحظ حاجة الحدث واقتضائه لما يشغل المجالات التي يولدها الإسناد الفعلي التام، فتُشغل هذه المجالات بالاسم، أو بالمصدر، أو بالظرف[4]. «**وهذا يعني أنّ تعدّي الفعل عند سيبويه على خلاف ما نجده عند النحويين**»[5]. قال سيبويه: «**واعلم أنّ الفعل الذي لا يتعدّى الفاعل يتعدى إلى اسم الحدثان الذي أُخذ منه؛ لأنّه انما يذكر ليدلّ على الحدث.. ويتعدّى إلى الزّمان، نحو قولك: ذهبَ؛ لأنّه إنّما بُني لما مضى منه، وما لم يمضِ...، ويتعدّى إلى ما اشتق من لفظه اسمًا للمكان وإلى المكان؛ لأنه إذا قال: ذهبَ، أو قعدَ فقد علم أنّ للحدث مكانًا، وإن لم يذكره كما علم أنه قد كان ذهابٌ، وذلك قولك: ذهبتُ المذهب البعيد، وجلستُ مجلسًا حسنًا..، ويتعدى إلى ما كان وقتًا في الأمكنة، كما يتعدى إلى ما كان وقتًا في الأزمنة؛ لأنه وقت يقع في المكان، ولا يختص به مكان واحد..**»[6].

فالتعدية بحسب توجيه سيبويه النحوي قرينة معنوية تضم جميع الأفعال، وعلاقة ربط بين كلّ فعل، أو ما يتعدى إليه.

وأحسب أن فهم هذا التصوّر يستوجب منّا تسجيل طائفة من الأمور التي لاحظها سيبويه عند توجيهه لهذه القرينة، ومن أهمها:

1 ـ **الدلالة المعجمية للمفردة الشاغلة لموقع الفعل**؛ لأنّها تمثل حدثًا

(1) ينظر: شرح المفصل: 7/ 62.
(2) شرح الرضي على الكافية: 1/ 333.
(3) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل: 1/ 244.
(4) ينظر: الكتاب: 1/ 34 - 36، والمفهوم التكويني للعامل النحوي: 11.
(5) منهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي: 252.
(6) الكتاب: 1/ 34 - 36.

معينًا، وهذا الحدث هو الذي يحدد المجال الذي تشغله المفردة الواقعة بعد تمام الإسناد، ثم يأتي أثر السياق اللفظي والحالي فيوجه التركيب نحو دلالة معينة. إنما إذا لم يحصل الربط الدلالي بين الحدث وما يشغل مجال المنصوب بعد الإسناد الفعلي فلا يستقيم الكلام دلاليًا وإن استقام شكلًا، قال سيبويه: «**وأما المستقيم الكذب فقولك: حَمَلْتُ الجبل، وشربت ماء البحر، ونحوه**»[1]. فالجملتان سليمتان من جهة التركيب لتضمنهما (فعلًا وفاعلًا ومفعولًا به)؛ إلّا أنهما غير مستقيمين من جهة الدلالة التي توافق الاستعمال اللغوي، ولو استبدلنا مفردتي الجبل وماء البحر بما يناسب الدلالة المعجمية للفعلين حمل وشرب نحو: حملت الكتاب، وشربت قدح ماء لكانت الجملتان صحيحتين ومقبولتين.

من هنا تتضح سمة الارتباط الدلالي بين الفعل المتعدي وما يتعدى إليه.

2 ـ الاقتضاء والاستغناء:

فالفعل بحسب دلالته المعجمية، ونوع الحدث قد يستغني بالفاعل وبه يتم الكلام نحو: ذَهَبَ زيدٌ، وقد لا يكتفي بالفاعل لحاجة الدلالة إلى غيره فيقتضي مفعولًا، أو زمانًا، أو مكانًا نحو: ضربَ زيدٌ عمرًا، وذهبتُ أمسِ، وجلستُ مجلسًا حسنًا، أو يقتضي مصدرًا يؤكد به الحدث لحاجته إلى التوكيد نحو: ذهبتُ ذهابًا[2].

فهذه المكوّنات التي تعدّى إليها فعل الفاعل إنما اقتضتها طبيعة الحدث ونوعه لتكون قرائن معنوية مقيّدة للإسناد وموجهة له نحو باب نحوي معيّن.

3 ـ العمل:

فقد ربط سيبويه بين التعديّة والعمل، وهذا ما يظهر من خلال تصنيفه لأبواب الفعل المتعدّي في الكتاب، فاعتمد مبدأ التدريج؛ إذ بدأ بالفعل المتعدّي إلى مفعول واحد، ثم إلى مفعولين، ثم إلى ثلاثة مفاعيل، ثم ما يعمل عمل الفعل المتعدي من اسم الفاعل، أو المفعول، أو المصدر، أو

(1) الكتاب: 1/ 26.

(2) ينظر: الكتاب: 1/ 33 - 35.

الصفة المشبهة باسم الفاعل[1].

ويلحظ أنّ محور التعدي والعمل عند سيبويه هو الفعل، وإنما ما حُمل على الفعل في عمله فوظيفته في الكلام فرعية لا أصلية لازدواج عمله بين الاسمية والفعلية. وأمّا الفعل فوظيفته الأساس هي التعدّي، وقد دلّ عليها بمادته وصيغته وعمله. وهذا الفعل المتعدّي هو الذي يطلب الفاعل، ويطلب المفعول، ويعمل الرَّفع في الفاعل، والنَّصب في المفعول، وغيره مما يقتضيه الارتباط الدلالي بين العامل والمعمول، فضلًا عن السياق اللغوي، وسياق الحال.

من هنا نلحظ أنّ سيبويه لم يستعمل مصطلح التعدّي مع الصيغ المحمولة في عملها على الأفعال، وإنّما خصّها بمصطلح العمل[2]. وهذا الأمر يدعونا إلى القول بأن سيبويه في توجيهه النحوي لم يقتصر على الجانب الشكلي للتراكيب النحوية فحسب، وإنَّما جاوزه إلى الجانب الدلالي. وكذلك يدعونا إلى القول بأنه نظر إلى التراكيب النحوية من خلال علاقاتها، وارتباطها ببعضها، وهو المفهوم الذي يتناسب مع ما سنقوم بدراسته؛ لأنّ القرائن النحوية تتجلّى في هذه العلاقات الرابطة.

4 ـ مصطلحات التعدّية:

لم يقتصر سيبويه على مصطلح واحد عند توجيهه لقرينة التعدية، وإنّما استعمل طائفة من المصطلحات لكلٍّ منها دلالته الخاصة، واستعماله الخاص، حتى صار التعدّي عنده أشبه بحقل دلالي عند أصحاب معجمات المعاني.

ومن هذه المصطلحات: التجاوز، والإنفاذ، والاقتصار، والإيصال، والإضافة، والانتهاء، وغيرها مما سنلاحظه في هذا المبحث.

وتعدّ هذه المصطلحات قرائن مميّزة لكلٍّ حالة من حالات تعدّي الفعل، وتجاوزه فاعله إلى ما بعده، فهي ـ فيما أحسب ـ أدلّة تخصيص وتقييد.

امّا حالات هذا التعدّي فسأعرض لها على النحو الآتي:

---

(1) ينظر: **أبواب الفعل المتعدي وما يعمل عمله في الكتاب**: 1/ 34، 37، 39، 41، 43، 164، 175، 189، 194.

(2) ينظر: **الكتاب**: 1/ 33.

1 ـ التعدية إلى مفعول به واحد:

وهو أوّل باب من أبواب تعدية الفعل في الكتاب، وبه ابتدأ سيبويه دراسته للتركيب النحوي الخاص بتعدية الفعل. قال: «**هذا باب الفاعل الذي يتعدّاه فعله إلى مفعول، وذلك قولك: ضَرَبَ عبدُ اللهِ زيدًا. فعبد الله ارتفع ههنا كما ارتفع في ذهبَ، وانتصبَ زيدٌ؛ لأنّه مفعول تعدّى إليه فعل الفاعل**»[(1)].

يلحظ أنّ دلالة الحدث في الفعل (ضَرَبَ) اقتضت مفعولًا واحدًا، ولم تستغنِ بالفاعل كما هو الحال في (ذَهَبَ)؛ وذلك؛ لأنّ الحدث في (ضربَ) يحتاج إلى بيان جهة صدوره، وبيان جهة وقوعه.

والتعدية هنا قرينة معنوية خصصت التباس الضرب بعبد الله، ووقوعه على زيد، فضلًا عن أنّ معتمد الفائدة في التركيب هو المفعول لا الفاعل. قال عبد القاهر الجرجاني: «**إذا عدَّيت الفعل إلى المفعول فقلت: ضربَ زيدٌ عمرًا، كان غرضك أن تفيد التباس الضرب الواقع من الأول بالثاني ووقوعه عليه، فقد اجتمع الفاعل والمفعول في أنّ عمل الفعل فيهما إنّما كان من أجل أن يعلم التباس المعنى الذي اشتق منه بهما، فعمل الرفع في الفاعل، ليعلم التباس الضرب به من جهة وقوعه منه، والنَّصْبَ في المفعول، ليُعْلم التباسه من جهة وقوعه عليه**»[(2)]. ويرى الدكتور تمام حسان عند تعليقه على قول عبد القاهر الجرجاني «**أنّ التباس الضرب بالثاني جهة في إسناد الضرب إلى الأول**»[(3)]. يريد أن المفعول به قد خصّص الإسناد وقيّده بفاعله.

2 ـ التعديّة إلى مفعولين، وهو على صورتين:

(أ) التعدية إلى مفعولين يجوز الاقتصار على أحدهما:

فالاقتصار هنا يعني حضور المعنى المرتبط بإرادة المتكلم، وحال السامع. ومبدأ الاختيار في هذا النوع من التعدية لا يعني الاختيار المطلق، وإنّما الاختيار المحكوم بالسياق، وقرائنه اللفظية والحالية. وعبارة سيبويه في ذلك بيّنة «فإن شئت اقتصرت» حين قال: «**هذا باب الفاعل الذي يتعدّاه فعله إلى**

(1) الكتاب: 1/ 34.

(2) دلائل الإعجاز: 153.

(3) اللغة العربية، معناها ومبناها: 195.

مفعولين، فإن شئت اقتصرت على المفعول الأوّل، وإن شِئْتَ تعدّى إلى الثاني كما تعدّى إلى الأوّل، وذلك قولك: أعطى عبد الله زيدًا درهمًا، وكسوتُ بِشرًا الثِّيابَ الجِيادَ»(1).

وإنّما جاز الاقتصار على مفعولٍ واحد في هذا النوع من التعدية؛ لأنّ سياق الكلام يدلّ على المفعول المستغنى عنه، فهو ملاحظ في الكلام ويتطلبه الحدث؛ لأنّه مفعول وإن شغل محلّ الفاعل، قال سيبويه: «**وتقول: كسوتُ زيدًا ثوبًا فتجاوز إلى مفعولٍ آخر، وتقول: كُسِيَ زيدٌ ثوبًا، فلا تُجاوِزُ الثوبَ؛ لأنَّ الأوّل بمنزلة المنصوب، وإن كان لفظه لفظ الفاعل**»(2).

ويبدو لي أن لقرينة المقام أثرًا في هذا الجواز؛ لأنّ إخفاء جنس المعطى، أو المكسو ربّما يكون مراعاة لحاجة اجتماعية، أو نفسية، وفي اعتقادي أنّ معطًى قرآنيًّا قد حضر في توجيه سيبويه لهذه المسألة، وهو قوله تعالى: ﴿إِن تُبْدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِيَۖ وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا ٱلْفُقَرَآءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْۚ﴾(3). فلا شك في أنَّ إبداءَ الصدقاتِ أو إخفاءها مراعاة لحاجة فنية واجتماعية وأخلاقية وليس غريبًا على توجيهات سيبويه أن ينظر إلى الكلام وملابساته الخارجية، وقد أفردت لهذه القرينة فصلًا في الباب الثاني من هذا البحث.

ومن الأفعال ما يضعف فيه الحدث فلا يتعدى إلى مفعولين إلّا بوساطة حرف الجر، وذلك نحو: اختار، واستغفرَ، وكنّى وأمرَ. ويرى بعض النحويين أنّها مقصورة على السَّماع لا يقاس عليها(4). ولكنَّ سيبويه حاول توجيهها من خلال أمرين هما: الحدث، والدلالة السياقية.

فأما الحدث فضعيف في هذه الأفعال، فلم تتعد إلى مفعولاتها بنفسها، وإنّما بوساطة حرف الجر، قال ابن يعيش: «**فهذه الحروف إنّما دخلت الاسم للتعدية، وإيصال معنى الفعل إلى الاسم؛ لأنّ الفعل قبلها لا يصل إلى**

(1) الكتاب: 1/ 37.

(2) الكتاب: 1/ 43.

(3) سورة البقرة، الآية: 271.

(4) ينظر: شرح جمل الزجاجي: 1/ 305.

الاسم بنفسه؛ **لأنّها أفعالٌ ضعُفَت عُرفًا واستعمالًا، فوجب تقويتها بالحروف الجارّة، فيكون لفظه مجرورًا، وموضعه منصوبًا بأنّه مفعول**»[1]. لهذا استعمل سيبويه مع هذه الأفعال مصطلحي الإيصال والإضافة، ولم يستعمل معها مصطلح التعدية، وذلك ـ بحسب اعتقادي ـ مراعاة للدّقة والتخصيص في استعمال المصطلح، قال: «**ومن ذلك اخترت الرِّجالَ عبدَ الله، ومثل ذلك قوله عز وجلّ: ﴿وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ سَبۡعِينَ رَجُلٗا﴾[2]، وسمَّيتُه زيدًا، وكَنَّيتُ زيدًا أبا عبدِ الله، ودعوتُه زيدًا؛ إذا أردت دعوتُه التي تجري مجرى سَمَّيتُه، وإن عنيتَ الدّعاء إلى أمر لم يجاوز مفعولًا واحدًا..، وإنما فُصِلَ هذا أنَّها أفعالٌ توصَلُ بحروفِ الإضافةِ، اخترتُ فلانًا من الرِّجالِ، وسَمَّيتُه بفلان، كما تقول: عرَّفتُه بهذه العلامة وأوضحته بها، وأستغفر الله من ذلك، فلمّا حذفوا حرف الجر عملَ الفعلُ**»[3].

وأما سياق الحال فقرينة بيّنة في توجيهه لهذا النمط من التراكيب، وكما لاحظنا في نصّه السابق عند توجيهه للفعل (دعا)؛ فإذا كان بمعنى سمّى يتعدى إلى مفعولين نحو دعوته زيدًا، وإذا كان بمعنى الدعاء إلى أمر لم يجاوز مفعولًا واحدًا.

ب ـ التعدية إلى مفعولين، ولا يجوز الاقتصار على أحدهما:

وهذه الأفعال هي: حَسِبَ، وظَنَّ، وخال، ورأى، ووجَدَ، وعَلِمَ، وزَعَمَ[4].

وإنَّ ضَعْفَ الحدث في هذه الأفعال، وعدم إنبائها بحركة ملاحظة في الخارج جعلها أحوج إلى ما يكمل دلالة التركيب، وهو التلازم بين ما تتعدى إليه، وتضامّ المفعولين إلى بعضهما كما تضامّا في أصلهما في الابتداء. قال سيبويه: «**ألا ترى أنَّك لا تقتصر على الاسم الذي يقع بعدهما كما لا تنتصر عليه مبتدأ. والمنصوبان بعد حَسِبْتُ بمنزلة المرفوع والمنصوب بعد ليس وكان،**

---

(1) شرح المفصل: 7/ 65.

(2) سورة الأعراف، الآية: 155.

(3) الكتاب: 1/ 37.

(4) ينظر: الكتاب: 1/ 39 وما بعدها.

وكذلك الحروف التي بمنزلة حَسِبتُ وكان؛ لأنهما إنما يجعلان المبتدأ والمبني عليه فيما مضى يقينًا، أو شكًا، أو علمًا، وليس بفعلٍ أحدثته منك إلى غيرك كضربتُ وأعطيتُ، إنّما يجعلان الأمر في علمك يقينًا أو شكًا فيما مضى»[1]. ويعللّ الشيخ الرَّضي سبب عدم الاقتصار على أحد المفعولين بأنَّ «**المفعولين معًا كاسم واحد؛ إذ مضمونهما معًا هو المفعول به في الحقيقة.. فلو حذفت أحدهما كان كحذف بعض أجزاء الكلمة الواحدة..**»[2].

ويربط سيبويه السياق اللفظي بالسياق الخارجي فيوجّه التعدية في طائفة من هذه الأفعال من خلال قرينة المقام أو الحال مستثمرًا طائفة من النصوص اللغوية التي تؤكد حقيقة اللغة الاجتماعية، ومن هذه الأفعال: رأى، ووَجَدَ، وعَلِمَ، قال: «**وإنْ قلتَ: رأيتُ فأردْتَ رؤيةَ العين، أو وجدتُ فأردْتَ وجدانَ الضالة، فهو بمنزلة ضربْتُ، ولكنَّك إنّما تريد بوجدت عَلِمْتُ، وبرأيت ذلك أيضًا. ألا ترى أنّه يجوز للأعمى أن يقول: رأيتُ زيدًا الصالحَ؟**

وقد يكون علمتُ بمنزلة عرفتُ لا تريد إلّا عِلْمَ الأوّل. فمن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ ٱلَّذِينَ ٱعْتَدَوْا۟ مِنكُمْ فِى ٱلسَّبْتِ﴾[3]، وقال سبحانه: ﴿وَأَعِدُّوا۟ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ ٱلْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِۦ عَدُوَّ ٱللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَءَاخَرِينَ مِن دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ﴾[4]، **فهي ههنا بمنزلة عرفت كما كانت رأيت على وجهين**»[5].

جـ ـ التعدية إلى ثلاثة مفاعيل يقتضيهم الفعل جميعًا:

وهذه الأفعال: أرى، ونَبَّأَ، وأعْلَمَ[6]. وهي محوّلة من صيغها الأصلية بزيادة الهمزة أو بالتضعيف. وهذه الحالة من حالات تعدّي الأفعال أقصى ما يتعدى إليه الفعل، لذلك عبّر عنها سيبويه بمصطلح (الانتهاء). قال سيبويه:

(1) الكتاب: 2/ 365 - 366.
(2) شرح الرضي على الكافية: 4/ 155.
(3) سورة البقرة، الآية: 65.
(4) سورة الأنفال، الآية: 60.
(5) الكتاب: 1/ 40.
(6) الكتاب: 1/ 41.

«هذا باب الفاعل الذي يتعدّاه فعله إلى ثلاثة مفعولين، ولا يجوز أن تقتصر على مفعولٍ منهم واحدٍ دون الثلاثة؛ لأنَّ المفعول ههنا كالفاعل في الباب الأوّل الذي قبله في المعنى. وذلك قولك: أرى اللهُ بشرًا زيدًا أباكَ، ونَبَّأتُ زيدًا عمرًا أبا فلان، وأَعْلَمَ اللهُ زيدًا عمرًا خيرًا منك.

واعلم أنّ هذه الأفعال إذا انتهت إلى ما ذكرت لك من المفعولين فلم يكن بعد ذلك متعدًى، تعدّت إلى جميع ما يتعدى إليه الفعل الذي لا يتعدى الفاعل، وذلك قولك: أعطى عبد اللهِ زيدًا المالَ إعطاءً جميلًا...؛ لأنَّها لما انتهت صارت بمنزلة مالا يتعدّى»(1).

وحكم هذه الأفعال في التعدي كحكم الأفعال التي سبقتها؛ فهي تتعدى إلى مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر، وأما المفعول الثالث فهو ما كان فاعلها قبل تعديتها.

ويلحظ أنّ الأمثلة التي ذكرها سيبويه لهذه الحالة من حالات التعدية، وتلقّاها النحويون من بعده ما هي إلّا صفة نحوية استعملها سيبويه لغاية تعليمية ـ فيما أحسب ـ إذ لم نجد لها أثرًا يعضدها من المسموع من كلام العرب، لا في شعر، ولا في قرآن.

أخلص من ذلك كله إلى أن التعدية قرينة معنوية رابطة لما ينتصب بعد تمام الكلام بما قبله من إسناد فعلي تام، وكذلك قرينة موجهة لباب نحوي معيّن هو باب المفعول به دون أن يلتبس المعنى بباب نحوي آخر.

ـ ما يعمل عمل الفعل المتعدي:

هناك طائفة من الصيغ سلكت في الكلام مسلك الأفعال المتعدية؛ فدلّت على الحدث وصاحبه، ووقوعه، وزمانه. وبسبب من ازدواج وظيفة هذه الصيغ بين الاسمية والفعلية؛ فانَّ عملها عمل الأفعال لا يظهر إلّا من خلال السياق وقرائنه اللفظية والحالية. ومن أهم هذه الصيغ: اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة باسم الفاعل، والمصدر.

(1) الكتاب: 1/ 41.

1 ـ اسم الفاعل واسم المفعول:

فاسم الفاعل أقوى الأسماء العاملة قياسًا، ويعمل عمل الفعل المضارع إذا كان نكرةً منوّنًا دالًّا على الحال أو الاستقبال، وهذه الضوابط تعدّ أدلّة، أو قرائن على عمله عمل الفعل المتعدّي إلى مفعوله. قال سيبويه: «**هذا باب من اسم الفاعل الذي جرى مجرى الفعل المضارع في المفعول في المعنى، فإذا أردت فيه من المعنى ما أردت في يَفْعَلُ كان نكرةً منوّنًا، وذلك قولك: هذا ضاربٌ زيْدًا غدًا. فمعناه وعمله مثل هذا يَضْرِبُ زيدًا غدًا. فإذا حدّثت عن فعلٍ في حين وقوعه غير منقطع كان كذلك.**

وتقول: هذا ضاربٌ عبدَ الله الساعةَ، فمعناه وعمله مثل هذا يَضربُ زيدًا الساعة. وكان زيدٌ ضاربًا أباكَ، فإنّما تُحدِّثُ أيضًا عن اتصال فعلٍ في حال وقوعه. وكان موافقًا زيدًا، فمعناه وعمله كقولك: كان يضربُ أباكَ، ويوافق زيدًا. فهذا جرى مجرى الفعل المضارع في العمل والمعنى منوّنًا»[1].

فالتنوين قرينة مانعة للإضافة[2]، ودليلٌ على تنكير الاسم[3]، وصرف دلالة الوصف المشتق نحو الحال أو الاستقبال في وجهه الذي يستعمل فيه فعلًا[4]. وقد يحذف هذا التنوين من اسم الفاعل للتخفيف فلا يؤثر على عمله؛ لأن سياق الحال يدل عليه، وكذلك مشابهة الفعل في المعنى، أو ارتباطهما بسبب هو كون المضاف إلى الوصف مفعوله أو فاعله؛ لذلك كانت الإضافة في هذه التراكيب من جهة اللفظ لا المعنى، قال الرّضي: «**إمّا إضافة اسم الفاعل والمفعول إضافة لفظية فنقول: كون إضافة الصفة إضافة لفظية مبنيٌّ على كونها عاملة في المضاف إليه رفعًا أو نصبًا، وذلك؛ لأنّه إذا كان كذا، فالذي هو مجرور في الظاهر ليس مجرورًا في الحقيقة، والتنوين المحذوف في اللفظ مقدّر منويّ، فتكون الإضافة كلا إضافة، وهو المراد بالإضافة اللفظية**»[5]. وإلى هذا يشير سيبويه بقوله: «**وليس يغيّر كفُّ التنوين، إذا حذفته**

(1) الكتاب: 1/ 164.

(2) ينظر: شرح المفصل: 6/ 68.

(3) ينظر: الخصائص: 3/ 243، والتطور النحوي: 118.

(4) ينظر: معاني القرآن، الفرّاء: 2/ 203.

(5) شرح الرضي على الكافية: 2/ 220.

مستخفًا، شيئًا من المعنى، ولا يجعله معرفة. فمن ذلك قوله عز وجل: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ﴾(1)**، و: ﴿إِنَّا مُرْسِلُواْ ٱلنَّاقَةِ﴾**(2)**، .. فالمعنى معنى ﴿وَلَآ ءَآمِّينَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ﴾**(3). فهذا النوع من الإضافة مبنيٌّ على العمل لا الإضافة كما لاحظنا. والسبب ـ فيما يبدو ـ هو كون المضاف إليه لا تصحّ ملابسته للمضاف فيصيرا كالكلمة الواحدة كما هو شأن الإضافة؛ وإنما هو معمولٌ للمضاف وجهة لوقوعه.

وأما دخول (أل) التعريف على اسم الفاعل فقرينة مانعة من الإضافة أيضًا، ودليل على العمل؛ لأنها بمنزلة التنوين، قال سيبويه: «**هذا بابٌ صار الفاعل فيه بمنزلة الذي فعل في المعنى، وما يعمل فيه، وذلك قولك: هذا الضاربُ زيدًا فصار في معنى هذا الذي ضربَ زيدًا وعمل عمله؛ لأن الألف واللام منعتا الإضافة، وصارتا بمنزلة التنوين، وكذلك هذا الضاربُ الرَّجلَ، وهوَ وجهُ الكلام**»(4).

وقد أجرت العرب مجرى اسم الفاعل في العمل صيغًا أرادت بها الكثرة، أو المبالغة، وهذه الصيغ تعمل النصب في الاسم الذي بعدها في حالة تنكيرها وتنوينها، وأمّا زمنها فهو الزمن المستمر، قال الرضي: «**وأبنية المبالغة، لمّا كانت للاستمرار، لا، لأحد الأزمنة عمِلَت**»(5).

فهذه الصيغ أجريت في العمل مجرى اسم الفاعل، قال سيبويه: «**ومما يُجرى مجرى فاعلٍ من أسماء الفاعلين فواعِلُ، أجروه مجرى فاعلةٍ حيث كانوا جمعوه وكسَّروه عليه، كما فعلوا ذلك بفاعلينَ وفاعلاتٍ. فمن ذلك قولهم: هُنَّ حواجُ البيْتَ... وقد جعل بعضهم فُعالًا بمنزلة فواعِلَ، فقالوا: قُطّان مكّةَ، وسكانُ البلد الحرامَ؛ لأنّه جمعٌ كفواعل. وأجروا اسم الفاعل، إذا أرادوا أن يبالغوا في الأمر، مجراه إذا كان على بناء فاعل؛ لأنّه يريد به ما أراد بفاعل من إيقاع الفعل؛ إلّا أنّه يريد أنْ يحدِّث عن المبالغة. فما هو**

---

(1) سورة آل عمران، الآية: 185، وسورة الانبياء، الآية: 35، وسورة العنكبوت، الآية: 57.

(2) سورة القمر، الآية: 27.

(3) **الكتاب**: 1/ 166، والآية من المائدة: 2.

(4) **الكتاب**: 1/ 181 - 182.

(5) **شرح الرضي على الكافية**: 2/ 222.

الأصل الذي عليه أكثر هذا المعنى: فَعولٌ، وفعّالٌ، ومِفْعالٌ، وفَعِلٌ..»[1].

وهذه الصيغ قليلة الاستعمال، وعملها محدود يتعلق باستعمالها للمبالغة؛ فإن لم تكن للمبالغة فلا تعمل ولا تجري مجرى اسم الفاعل، قال سيبويه: **«وليست بالأبنية التي هي في الأصل أنْ تجريَ مجرى الفعل، يَدلّك على ذلك أنها قليلة. فإذا لم يكن فيها مبالغة الفعل فإنّما هي بمنزلة غلامٍ وعبدٍ؛ لأنّ الاسم على فَعَلَ يَفْعَلُ فاعِلٌ، وعلى فُعِلَ يُفْعَلُ مَفْعولٌ؛ فإذا لَمْ يكن واحدٌ منهما ولا الذي لمبالغة الفاعل لم يكن فيه إلّا الرفع»**[2].

من هنا يمكن القول إن اسم الفاعل العامل عمل الفعل المضارع، وما حُمل عليه بدلالة القرائن اللفظية أو السياقية إنما هو فعلٌ من جهة وقوعه لا من جهة بنائه.

وأمّا اسم المفعول فيعمل عمل الفعل المضارع المبني للمجهول؛ لأنّه محمولٌ عليه، كما حُمل عليه اسم الفاعل في العمل، ويخضع اسم المفعول في عمله للشروط التي يخضع لها اسم الفاعل، قال سيبويه: «**فمفعول مثل يُفعَلُ، وفاعِلٌ مثل يَفْعَلُ**»[3].

2 ـ الصفة المشبّهة باسم الفاعل العاملة عمله:

فالصفة المشبهة محمولة في عملها على اسم الفاعل لا على الفعل، وهو ما يشير إلى ضعف الحدث فيها. وأمّا عملها فمحدود ومشروط بضوابط؛ لأنّها محمولة في العمل على فرع لا أصل.

ومبدأ القوة والضعف والأصل والفرع من الأمور التي بنى عليها سيبويه أغلب توجيهاته النحوية، وبحسبها وضع الكثير من ملاحظاته التفسيرية في توجيه التراكيب النحوية. ويدلّ على ذلك قول سيبويه: «**وما يجري من الصفات التي لم تبلغ أن تكون في القوة كأسماء الفاعلين والمفعولين التي تجري مجرى الفعل المتعدي إلى مفعول مجراها. .**»[4].

(1) الكتاب: 1/ 109 - 110.

(2) الكتاب: 1/ 117.

(3) الكتاب: 1/ 109.

(4) الكتاب: 1/ 33.

ومما يشير إلى ضعف عملها أيضًا قوله: «**ولم تَقْوَ أَنْ تَعملَ عَمَلَ الفاعل؛ لأنَّها ليست في معنى الفِعل المضارع، فإنَّما شُبِّهتْ بالفاعل فيما عَمِلَتْ فيه. وما تَعْمَلُ فيه معلومٌ، إنَّما تعمل فيما كان من سببها معرَّفًا بالألف واللام، أو نكرة، لا تُجاوز هذا؛ لأنَّه ليس بفعلٍ، ولا اسمٍ هو في معناه. والإضافة فيه أحسنُ وأكثر؛ لأنَّه ليس كما جرى مَجرى الفعْل، ولا في معناه**»(1). وهذا يعني أنّ فرقًا معنويًا بين اسم الفاعل والصفّة المشبَّهة، وهو فرق ـ في اعتقادي ـ يعود إلى الحركة في اسم الفاعل، والثبوت في الصفة، فضلًا عن أنّ الصفة المشبهة لا تؤخذ إلّا من فعل قاصر.

وقد أشار سيبويه إلى وجهها الذي تعمل فيه بقوله السابق الذكر: «**إنّما تعملُ فيما كان من سببها مُعرَّفًا بالألف واللام، أو نكرة، لا تجاوز هذا**»، وذلك نحو: الحَسَنُ وجهًا، قال: «**فأمَّا النكرة فلا يكون فيها إلّا الحَسَنُ وجهًا، تكون الألف واللام بدلًا من التنوين**»(2). فانتصب الوجه بالصفة المشبهة؛ لأن الألف واللام منعت الإضافة فانتصب ما بعدها حملًا له على اسم الفاعل العامل عمل فعله؛ إلّا أنّ المنصوب بعد الصفة المشبهة على التشبيه بالمفعول به لا لكونه مفعولًا به، قال سيبويه: «**فإنَّما أُدخلت الألف واللام في الحسن ثم أعملته، كما قال: الضاربُ زيدًا، وعلى هذا الوجه تقول: هو الحسنُ الوجهَ، وهي عربية جيدة**»(3). وهو في التثنية والجمع مثله في المفرد، قال: «**فإذا ثنَّيتَ أو جمعتَ فأثبتَّ النون فليس إلّا النصبُ، وذلك قولهم: هُم الطيّبون الأخيارَ، وهما الحسنانِ الوُجوهَ، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَٰلًا﴾**»(4).

ومن أعمالها ما نقله سيبويه عن أبي الخطاب: «**أنَّه سمع قومًا من العرب يُنشدون هذا البيت للحارث بن ظالم:**

فما قَوْمي بِثَعْلَبَةَ بنِ سَعْدٍ ولا بِفَزارةَ الشُّعْرى رِقابا»(5).

---

(1) الكتاب: 1/ 194، وينظر: شرح السيرافي على هامش الكتاب: 1/ 194.

(2) الكتاب: 1/ 200.

(3) الكتاب: 1/ 201.

(4) الكتاب: 1/ 201، والآية من الكهف: 103.

(5) الكتاب: 1/ 201، وينظر: الشاهد في المقتضب: 4/ 161.

قال الأعلم الشنتمري: «**الشاهدُ فيه نَصْبُ الرِّقاب بـ(الشُّعْرى) على حدِّ قولك: الحَسَنُ وجهًا، ويجوز فيه (الشُّعْرِ الرِقابا) على ما أنشدهُ بَعْدُ، وهو كقولك: الحسنُ الوَجْهَ بالنَّصْبِ على التَشْبيهِ بالمفعول به**»(1).

من هنا نلحظ أنّ عمل الصفة المشبهة باسم الفاعل النصب فيما بعدها مقيّد بقرائن لفظية ومعنوية، وهو عمل قليل ومحدود، وإنما عملت فيما يبدو؛ لأنّها في وجه من وجوهها تمتلك القوة التي تساعدها على هذا العمل؛ لا لأنها عاملة عمل الفعل.

3 ـ إعمال المصدر عمل الفعل المتعدّي

يجري المصدر في بعض أوجه استعماله مجرى الفعل المضارع في العمل والمعنى، وذلك عندما يكون نكرةً منوّنًا، أو معرَّفًا بأل. وفي هذه الحال يقوم المصدر بالوظيفة ذاتها التي يقوم بها الفعل المضارع؛ إذ يخضع لعلاقتي الإسناد والتعدية. وقد حاول سيبويه أن ينظر في العلاقات الداخلية للتراكيب النحوية، فيبني توجيهه على التشابه الوظيفي والدلالي بين المكوّنات النحوية. وكأنّه في عمق التركيب بنية مقترنة بحدث وزمان تكتمل بهما دلالة الفعل، فضلًا عن الصيغة؛ لهذا فسرّ سيبويه المصدر العامل عمل الفعل المضارع مع تباينهما خارج السياق بـ(أن والفعل المضارع)، والذي استقر فيما بعد عند النحويين بالمصدر المؤول.

قال سيبويه: «**هذا بابٌ من المصادر جَرَى مجرى الفعل المضارع في عمله ومعناه، وذلك قولك: عَجِبْتُ من ضَرْبٍ زيدًا، فمعناه أنَّه يضربُ زيدًا، وتقول: عجبتُ من ضَرْبٍ زيدًا بكرٌ، ومن ضَرْبٍ زيدٌ عمرًا، إذا كان هو الفاعل، كأنَّه قال: عجبتُ من أنَّه يَضربُ زيدٌ عمرًا، يضرِبُ عمرًا زيدٌ**»(2).

ويبدو أن عمل المصدر في هذا الموضع إنما هو بفعل الحدث الذي هو أحد مقومات الفعلية أعني أنّه يفارق الاسمية في هذا الموضع فيحتاج الحدث فيه إلى فاعل ومفعول كما يحتاج إليه الفعل، ولهذا خالف اسم الفاعل الذي يجري مجرى الفعل المضارع. قال سيبويه: «**وإنَّما خالفَ هذا الاسمَ الذي**

(1) تحصيل عين الذهب: 161.
(2) الكتاب: 1/ 189.

جرى مجرى الفعل المضارع في أنَّ فيه فاعلًا ومفعولًا؛ لأنَّك إذا قلت: هذا ضاربٌ زيدًا إلى فاعل ماهر؛ لأنّ المضمر في ضارب هو الفاعل»[1]. وهذا يعني ان اسم الفاعل يشتمل على الفاعل في بنيته، وأمّا المصدر فهو كالفعل يقتضي الفاعل كما يقتضيه الفعل، ويقتضي المفعول بحسب مادته المعجمية، كما اقتضاها الفعل بحسب مادته المعجمية.

وتجدر الإشارة هنا أن المصدر لا يعمل عمل الفعل في التعدية في كلّ وجوهه، قال ابن يعيش: «**فأما إذا كان مؤكِّدًا لفعله، أو عاملًا فيه الفعل الذي أخذ منه على وجهٍ من الوجوه لم يعمل؛ لأنَّه لا يقدّر بأن والفعل**»[2]. ومن إعمال المصدر إذا كان منوّنًا قوله تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَـٰمٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ ﴿١٥﴾﴾[3].

وأما إعماله معرّفًا بأل فقول الشاعر المرار الأسدي[4]:

لَقَدْ عَلِمَتْ أُولى المُغِيرَةِ أَنَّني ... لحِقْتُ فَلَمْ أَنْكُلْ عن الضَّرْبِ مِسْمَعا

ويبدو أن استبدال البنى الداخلة في بناء التراكيب النحوية بغيرها؛ لأداء نفس الوظيفة النحوية وسيلة من وسائل التوجيه النحوي عند سيبويه، ووسيلة تُنبئ بعمق التحليل النحوي عنده أيضًا.

ثانيًا: قرينة الغائية أو السببية:

فالغائية أو السببية قرينة معنوية، وفرعٌ من قرينة التخصيص الكبرى. وهي تقتضي ارتباطًا بين طرفين (مسبِّب مع مسبَّب) تجمعهما علّة أو غاية معينة[5].

وتفيد هذه القرينة التوجيه النحوي في الأمور الآتية[6]:

1 ـ الدلالة على باب نحوي معين هو باب المفعول لأجله، والدلالة على

(1) **الكتاب**: 1/ 189.

(2) **شرح المفصل**: 6/ 59.

(3) سورة البلد، الآيتان: 14، 15.

(4) الشاهد في **الكتاب**: 1/ 193، و**تحصيل عين الذهب**: 156.

(5) ينظر: **المقتصد في شرح الإيضاح**: 1/ 666، و**شرح المفصل**: 2/ 53، و**شرح الرضي على الكافية**: 1/ 507.

(6) ينظر: **اللغة العربية، معناها ومبناها**: 195 - 196.

معنى المضارع المنصوب بعد بعض الحروف نحو: حتى، والفاء، واللام، وأو.

2 ـ دفع الوهم أو اللَّبس الذي يحصل مع أبواب نحوية أخرى تشابه في بناء تراكيبها بناء التركيب في المفعول لأجله كالحال والمفعول المطلق.

3 ـ تخصيص الإسناد الفعلي وتقييده بسبب خاص بعد أن يكون عامًّا.

4 ـ جهة في فهم الحدث الذي يشير إليه مضمون الفعل المسبَّب لأجل المصدر.

وتتمثل هذه القرينة بنمط تركيبي له صورتان:

(أ) مسند (فعل) مع مسند إليه(اسم أو ما هو بمنزلته) مع مصدر منصوب.

(ب) مسند (فعل) مع مسند إليه(اسم، أو ما هو بمنزلته مع حرف مع أن (مضمرة وجوبًا) مع فعل مضارع منصوب).

وهذه القرينة على قسمين هما:

(أ) غائية العلّة:

وهي القرينة الدّالة على المفعول لأجله، أو، لَهُ، وتتمثل بالصورة التركيبية الأولى من النمط التركيبي الذي ذكرناه، وقد أجمل لنا سيبويه هذه القرينة بنصٍّ تجلّت فيه غايته العلمية والتعليمية في وضع الأحكام النحوية لهذا الباب، وبحسب ما تفرضه عليه طبيعة التراكيب النحوية، ووظيفتها في أداء المراد، وعدم التباسه مع غيره، مع ملاحظة القرائن التي تعين على الفهم وبيان القصد. قال سيبويه: «**هذا بابُ ما ينتصب من المصادر؛ لأنَّه عُذْرٌ لوقوع الأمر، فانتصب؛ لأنَّه موقوعٌ له؛ ولأنَّه تفسيرٌ لما قبله لِمَ كان؟ وليس بصفةٍ لما قبله ولا منه، فانتصب كما انتصبَ الدرهم في قولك: عِشْرونَ دِرْهَمًا. وذلك قولك: فعلتُ ذاكَ حِذارَ الشرّ، وفعلتُ ذلك مخافةَ فُلانٍ، وادّخارَ فُلانٍ، قال الشاعر، وهو حاتم بن عبد الله الطائيّ**:[1].

وأَغْـفِـرُ عَـوراءَ الـكـريـم ادِّخـاره وأعـرضُ عـن شَـتْـمِ الـلَّـئـيـم تَـكَـرُّمـا

(1) ديوانه: 111، والكتاب: 1/ 368.

... وقال آخر، وهو الحارث بن هشام[1]:

فَصَفَحْتُ عَنْهُمْ والأحبَّةُ فيهم طَمَعًا بعقابِ يومِ مُفْسِدِ

... **وفعلت ذاك أجل كذا وكذا. فهذا كلّه ينتصب، لأنّه مفعولٌ له. كأنّه قيل: لِمَ فَعَلْتَ كذا وكذا؟ فقال: لكذا وكذا، ولكنّه لمّا طرَحَ اللامَ عَمِلَ فيه ما قبله كما عمل في (دَأْبَ بِكارٍ) ما قبله حين طرح مثل وكان حالًا، وحَسُنَ فيه الألف واللام؛ لأنّه ليس بحال، فيكون في موضع فاعل حالًا. ولا يشبَّه بما مضى من المصادر في الأمر والنهي ونحوهما؛ لأنّه ليس في موضع ابتداءٍ، ولا موضعًا يُبْنى على مبتدأ فيبنى معه على المبتدأ. فمن ثَمَّ خالف باب رحمةُ الله عليه، وسَقْيًا لك، وحمدًا لَكَ»**[2].

فالغائبة أو السببية ـ كما يفهم من نص سيبويه السابق هي القرينة المعنوية الرابطة بين المصدر المنصوب وجملة الإسناد الفعلي؛ إذ قيّدت الإسناد بسبب أو علّة أفضت إلى بناء التركيب على شكل (سؤال وجواب)، وهو ما يفهم من قوله: «**كأنّه قيل: لِمَ فعلتَ كذا وكذا؟ فقال: لكذا وكذا**».

وأمّا انتصاب المصدر فلأنّه موقوع له، أي: أن الفعل معلَّلٌ لأجله، فصار المصدر المنصوب قرينة على فهم الحدث المشار إليه بالفعل.

وقد اختير المصدر ليعبّر عن هذه العلاقة «**لأنّه علّةً وسببٌ لوقوع الفعل، وداعٍ له، والداعي إنَّما يكون حدثًا لا عينًا**»[3].

ولمّا كان المصدر هو الصيغة المشتركة بين عددٍ من المنصوبات كالحال والمفعول المطلق مثلًا، فقد فرّق سيبويه بين هذه الأبواب النحوية من خلال السياق وقرائنه، وأثر تلك القرائن السياقية في الدلالة على نوع المنصوب، وعدم التباسه مع غيره من المنصوبات، قال سيبويه في باب الحال: «**واعلم أنَّ هذا الباب أتاه النَّصبُ كما أتى البابَ جوابًا لقوله: لِمَهْ؟**»[4]. فالأداة قرينة لفظية سياقية وظَّفها سيبويه لإزالة اللبس بين الحال والمفعول لأجله. وكذلك

(1) الشاهد في الكتاب: 1/ 369، وشرح المفصل: 2/ 54.

(2) الكتاب: 1/ 367 - 370.

(3) شرح المفصل: 2/ 52.

(4) الكتاب: 1/ 372.

اللام التي تفيد في بيان العلّية أو الغائبة قرينة على هذا الباب، لهذا يقترن بها الجواب لفظًا أو تقديرًا؛ لأنَّ المصدر الذي يحتمل تقدير اللام مفعولٌ لأجله، قال الرّضي في حدّه: «**فحدّه الصحيح هو: المصدر المقدّر باللام المعلَّل به حدث شاركه في الفاعل والزّمان**»[1].

ويلحظ أن المشاركة بينه وبين فعله في الزّمان لم يشترطها سيبويه، كما اشترطها المتأخرون[2].

وكذلك يلحظ في نصّ سيبويه طائفة من القرائن الأخرى التي تعين على التفريق بين المفعول لأجله وغيره، ومنها دخول الألف واللام على المفعول لأجله، وأنّه ليس صفة لما قبله، ولا يشبه غيره من المصادر المنصوبة.

وتبقى الغائبة القرينة الأصل في بيان هذا الباب النحوي، وبتضافرها مع قرائن الأداة والصيغة وغيرها يمكن الدلالة على باب المفعول لأجله، والوصول إلى أمن اللبس في التراكيب المتناظرة شكلًا لا معنى. وأخلص إلى أن حاجة الفعل إلى ما يبيّن علَّته أقوى من حاجته إلى غيره، قال ابن يعيش: «**لا بُدَّ لكلِّ فعلٍ من مفعول لهُ سواء ذكرته أم لم تذكره؛ إذ العاقل لا يفعل فعلًا إلّا لغرض وعلّة**»[3].

2 ـ غائبة المدى:

وهي القرينة الدالّة على معنى الفعل المضارع المنصوب بعد حتّى، واللام، والفاء، وأو[4]. ومن أهم مواردها في كتاب سيبويه هي:

أ ـ الفعل المضارع بعد حتّى:

لم تكن وظيفة حتّى في أصل وضعها لنصب الأفعال، وإنّما لها في الاستعمال وظائف أخرى كالجر والعطف[5]. وهي استعمالات لا تظهر إلّا من خلال السياق وقرائنه اللفظية، أو المعنوية، أو الحالية.

---

(1) شرح الرضي على الكافية: 1/ 510.

(2) ينظر: ارتشاف الضرب: 2/ 221.

(3) شرح المفصل: 2/ 53.

(4) ينظر: اللغة العربية، معناها ومبناها: 194.

(5) ينظر: معاني الحروف، الرُّماني: 115 - 120، ومغني اللبيب: 166 وما بعدها.

وينتصب الفعل المضارعُ بعد حتّى بـ (أنْ) مضمرة وجوبًا عند سيبويه[1]، وعامّة البصريين[2]. وأمّا الكوفيون فيَرونَ أنَّها النّاصبة للفعلِ بنفسها[3].

وكان السبب وراء تقديرهم لـ(أنْ) بعدها يرجع إلى أصل استعمالها، فهي عاملة ـ في الأصل ـ في الأسماء، وتقدير (أن) بعدها يفيد في التحليل النحوي بإظهار بنية منسجمة مع الأصل الذي تكون فيه حرفَ جرّ؛ لأن أن والفعل المضارع يقدّران بالمصدر المؤول الذي هو اسم، والجرّ من خصائص الأسماء لا الأفعال، وإلى هذا أشار سيبويه بقوله: «**فإذا أضمرتَ أَنْ حَسُنَ الكلامُ؛ لأنَّ أَنْ وتَفْعَلَ بمنزلة اسم واحد، كما أنّ الذي وصلته بمنزلة اسم واحد.. فلما أضمرت أنْ كُنْتَ قد وضعتَ هذين الحرفين مواضعهما؛ لأنَّهما لا يعملان إلّا في الأسماء، ولا يضافانِ إلّا إليها، وأَنْ وتَفْعَلَ بمنزلة الفِعْل**»[4].

و(حتى) الناصبة للفعل قرينة معنوية في توجيه زمنه نحو الغاية التي يؤول إليها الحدث في الفعل الذي قبلها، وارتباطه بما بعده؛ لأنه غايته ومنتهاه، أو سبب وقوعه، قال الرضي: «**فما بعدها إمّا مسبَّب عما قبلها، أو انتهاء له، والمسبَّب بعد السبب، والنهاية بعد البداية، فالأولى أن يُجعلَ كون ما بعدها مستقبلًا بالنظر إلى ما قبلها**»[5]. وحتى الناصبة للمضارع إمّا تكون بمعنى (إلى أن)، أو بمعنى (كي)، قال سيبويه: «**اعلم أنَّ حتى تنصب على وجهين: فأحدُهما: أن تَجعلَ الدخول غايةً لِمَسيرك، وذلك قولك: سِرْتُ حتّى أدخلها، كأنَّك قلت: سرتُ إلى أن أدخلها، فالناصب للفعل ههنا هو الجارُّ للاسم إذا كان غايةً. فالفعل إذا كان غايةً نصبٌ، والاسمُ إذا كان غايةً جرٌّ. وهذا قول الخليل.**

وأمّا الوجه الآخر فأن يكون السَّير قد كان والدخول لم يكن، وذلك إذا جاءت مثل كي التي فيها إضمار أنْ وفي معناها، وذلك قولك: كلَّمتُه حتّى يأمَر لي»[6].

---

(1) الكتاب: 3/ 6.

(2) ينظر: شرح الرضي على الكافية: 4/ 53، وارتشاف الضرب: 2/ 403.

(3) ينظر: شرح المفصل: 7/ 19.

(4) الكتاب: 3/ 6.

(5) شرح الرضي على الكافية: 4/ 56 – 57.

(6) الكتاب: 3/ 16 – 17.

فالزمان المستقبل في المعنيين مترقَّب «**بالنظر إلى مضمون الفعل الذي قبلها كالدخول بالنظر إلى السير، فإنّ الدخول، كان عند السير مترقبًا بلا رَيب، فيجوز النصب، سواء كان الدخول وقت الإخبار ماضيًا، أو حالًا، أو مستقبلًا، أو لم يكن على أحد الأوجه الثلاثة، وذلك بأن يكون منك السير، إمّا للدخول، على أن حتّى بمعنى كي، أو إلى الدخول، على أنّ حتى بمعنى إلى، ثم عرض مانع منع من حصول الدخول، فلم يكن الدخول في أحد الأزمنة**»[1].

وهذا يعني أنَّ الفعل المضارع بعد حتى منصوب؛ لأنّه صار غاية مترقبة ووقوعها في المستقبل عند لحظة الشروع بالفعل المتقدّم لا في لحظة التكلّم سواء كان الفعل المتقدم وقع في أحد الأزمنة، أو حصل له عارض، أو مانع منع من تحققّه.

وإنّ لقرينة الحال أثرًا في توجيه الفعل المضارع بعد حتّى نحو النَّصب؛ لأن المتكلّم إذا جعل ما بعد حتى غايةً نصب الفعل المضارع بعدها. يقول سيبويه في نحو: سرتُ حتى أدخلَها، وأدخلُها: «**فإن جعلت الدخولَ في كلِّ ذا غايةً نصبتَ**»[2].

ب ـ الفعل المضارع المنصوب بعد اللام:

ينتصب الفعل المضارع بعد اللام بـ(أن) مضمرة كما انتصب بعد حتى بأن مضمرة «**وذلك اللام التي في قولك: جئتُكَ لِتَفْعَلَ**»[3]. وهذه اللام «**من حروف الجر، ومعناها: الغرض، وأنّ ما قبلها من الفعل علّة لوجود الفعل بعدها كما كانت كي كذلك**»[4]. وهذه اللام على قسمين: أحدهما ـ لام (كي) التي ذكرناها، وهي بمنزلة أنّ؛ لارتباط ما بعدها بما قبلها كالجزاء، والمتكلّم في ذلك مخيَّرٌ بين إضمار أن، أو إظهارها[5].

---

(1) شرح الرضي على الكافية: 4/ 56 - 57.

(2) الكتاب: 3/ 20.

(3) الكتاب: 3/ 5.

(4) شرح المفصل: 7/ 21.

(5) ينظر: الكتاب: 3/ 7.

والآخر: لام الجحود المؤكدة للنفي، والمختصَّة بخبر كان المنفية في حال المضي، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾ (الأنفال: من الآية33). قال سيبويه: «**واعلم أنّ اللام قد تجيء في موضع لا يجوز فيه الإظهار، وذلك: ما كانَ ليفعَلَ، فصارت بمنزلة الفعل في قولك: إيّاكَ وزيدًا، وكأنَّك إذا مثَّلت قلتَ: ما كان زيدٌ لأنْ يَفْعَلَ، أي: ما كان زيدٌ لهذا الفعل**»[1]. وهذه اللام لتأكيد فعل الكون بعد النفي.

وأمّا لام كَيْ فلا شك أنها غائبة وتربط بين فعلين بزمانين مختلفين، وذلك نحو: أسلَمْتُ لأدخلَ الجنةَ، فزمن الإسلام غير زمن الدخول؛ وإنما صار الدخول غاية وعلّةً لما قبله، وما بينهما المدى الموصل لهذه الغاية، وكأنّ المعنى أسلمتُ إلى أن أدخل الجنة، فصار ما بعدها مستقبلًا بالنظر إلى ما قبلها. قال سيبويه: «**فالناصبُ للفعل ههنا هو الجارُّ للاسم إذ كان غايةً. فالفعل إذا كان غايةً نصبٌ، والاسم إذا كان غايةً جرٌّ، وهذا قول الخليل**»[2].

3 ـ الفعل المضارع المنصوب بعد الفاء:

ينتصب الفعل المضارع بعد الفاء بأن مضمرة وجوبًا عند سيبويه[3]، بخلاف الكوفيين والفراء الَّذين يرون أنها الناصبةُ للفعل بنفسها[4]. والفاء في هذا الموضع حرفٌ خُلِقَت منه دلالته الأصلية التي هي العطف[5]، وصُرِفَت دلالته نحو السببية، قال الرَّضي: «**وإنَّما صرفوا ما بعد فاء السببية من الرّفع إلى النَّصب؛ لأنَّهم قصدوا التنصيص على كونها سببية، والمضارع المرتفع، بلا قرينة مُخلِّصةٍ للحال، أو الاستقبال ظاهر في معنى الحال كما تقدّم في باب المضارع، فلو أبقوه مرفوعًا، لسبق إلى الذهن أنّ الفاء لعطف جملة حاليَّة الفعل على الجملة التي قبل الفاء، فَصَرفه إلى النصب مُنبِّهٌ في الظاهر على أنّه ليس معطوفًا؛ إذ المضارع المنصوب بأن ـ مفرد، وقبل الفاء المذكورة جملة، ومخلِّص المضارع للاستقبال اللائق بالجزائية.. فكان فيه شيئان: دفع**

(1) الكتاب: 3/ 7.
(2) الكتاب: 3/ 17.
(3) ينظر: الكتاب: 3/ 28.
(4) ينظر: شرح المفصل: 7/ 21.
(5) ينظر: الخصائص: 2/ 198.

كون الفاء للعطف، وتقوية كونه للجزاء، فيكون إذن ما بعد الفاء مبتدأ محذوف الخبر وجوبًا»[1].

ويُشترط لنصب المضارع بعدها فضلًا عن السببية وقوعه جوابًا لأمر، أو نهي، أو استفهام، أو تمنٍّ، أو نفي، أو تخصيص، أو دعاء[2]. والسبب في «**كون ما قبلها أحد الأشياء المذكورة؛ لأنَّها غير حاصلة المصادر فتكون كالشرط الذي ليس بمتحقق الوقوع، ويكون ما بعد الفاء كجزائها**»[3].

وإنّما ينتصب المضارع بعدها عند سيبويه؛ لأنه صار غايةً لغيره، قال سيبويه: «**ولكنَّها كحتى في الإضمار والبدل، فشبّهت بها لما كان النَّصبُ فيها الوجهَ؛ لأنَّهم جعلوا الموضع الذي يستعملون فيه إضمارَ أنْ بعد الفاء كما جعلوه في حتّى؛ إنما يُضمر إذا أراد معنى الغاية**»[4].

ويرى سيبويه أنّ نصب المضارع بعد الفاء «**على وجهين من المعاني: أحدهما: ما تأتيني فكيف تُحدِّثُني، أي: لو أتيتَني لحدَّثتني.**

وأمّا الآخر: فما تأتيني أبدًا إلّا لم تحدِّثني، أي: منك إتيان كثيرٌ ولا حديثٌ منك»[5].

فالوجه الأول معناه: «**لو زرتنا لحدثتنا فأنت الآن نافٍ للزيارة، ومُعْلِم أنّ الزيارة لو كانت لكان الحديث**»[6]. والآخر معناه: «**قد يكون منك إتيان ولا يكون منك حديث**»[7].

ويرى عبد القاهر الجرجاني علّة تقدير المصدر هنا وتقديرهم أن مضمرة بعد الفاء صفة نحوية؛ لإظهار بنية تنسجم مع القاعدة التي تجيز عطف اسم على اسم، فنزلوا الفعل منزلة المصدر، قال: «**وفي تنزيل الفعل منزلة المصدر وضوحٌ ليس في المصدر نفسِهِ**»[8].

---

(1) شرح الرضي على الكافية: 4/ 67.
(2) ينظر: شرح المفصل: 7/ 26.
(3) شرح الرضي على الكافية: 4/ 68.
(4) الكتاب: 3/ 41.
(5) الكتاب: 3/ 30.
(6) شرح المفصل: 7/ 28.
(7) شرح المفصل: 7/ 28.
(8) المقتصد: 2/ 1063.

ومهما يكن من أمر التقدير فإنّ توجيه سيبويه لهذه المسألة يدلّ على أنّ السببية، أو الغائبة قرينة موجهة لمعنى الفعل المضارع المنتصب بعد الفاء، وذلك لما قبل الفاء من قرائن مانعة من عطف ما بعدها عليه، فيصرف معنى ما بعدها نحو المستقبل المترقَّب كما صُرف في حتّى واللام، وذلك أن حصول الثاني مرتبط بحصول الأول بسببٍ مترقَّب وقوعه من جهة المعنى.

4 ـ المضارع المنصوب بعد (أَوْ):

ينتصب المضارع بعد (أو) عند سيبويه إذا كانت بمعنى (إلّا أَنْ)، وهو معنى «**يصلح للتعليل وللغاية وللاستثناء من الأزمان**»[1]. قال سيبويه: «**واعلم أنّ معنى النّصب بعد أَوْ على (إلّا أن)، كما كان معنى ما انتصب بعد الفاء على غير معنى التمثيل تقول: لألزمنَّك أو تقضيني، ولأضربنَّكَ أو تسبقني. هذا معنى النصب**»[2]. ومنه قول امرئ القيس[3]:

فقُلْتُ لَهُ لا تَبْكِ عينكَ إنَّما نُحاولُ ملكًا أو نموتُ فَنُعْذرا

قال سيبويه: «**والمعنى على إلّا أن نموتَ فنعذرا**»[4]. ويقدّر بعضهم أَوْ في هذا الموضع بـ (إلى)، قال الرضي: «**والمعنيان يرجعان إلى شيء واحد؛ فإن فسَّرته بإلّا، فالمضاف بعده محذوف وهو الظرف، (أو)، وعند من فسّره بإلى: ما بعده بتأويل مصدر مجرور بأو التي بمعنى إلى**»[5]. وقال ابن يعيش: «**والوجه الأول وهو اختيار سيبويه؛ لأنّ قولك: لألزمنك يقتضي التأييد في جميع الأوقات فوجب أن يستثني الوقتَ الذي يقع فيه انتهاؤه؛ فلذلك قدّروه بإلّا، فيكون المعنى أن الفعل الأول يقع ثم يرتفع بوجود الفعل الواقع بعد أو فيكون سببًا لارتفاعه، وعلى قيلهم يكون ممتدًا إلى غاية وقوع الثاني**»[6]. واستشهد لذلك ببيت امرئ القيس السابق.

(1) ارتشاف الضرب: 2/ 416

(2) الكتاب: 3/ 47.

(3) ديوانه: 66، وينظر: الكتاب: 3/ 47.

(4) الكتاب: 3/ 47، وينظر: تحصيل عين الذهب: 396.

(5) شرح الرضي على الكافية: 4/ 75.

(6) شرح المفصل: 7/ 22.

فتقدير سيبويه لـ (أو) في هذا الموضع بـ (إلّا أن) إنما هو بملاحظة الغائية، وهي امتداد زمن الفعل الأول إلى حصول غاية الفعل الثاني ووقوعه، فصار الفعل الثاني الذي بعد (أو) مقيدًا لما قبله بعد أن كان عامًا في كلّ الأزمنة.

ثالثًا: قرينة المعيَّة:

وتفيد هذه القرينة في التنصيص على المصاحبة بوساطة الواو التي تتوسط بين جملة الإسناد الفعلي، والاسم أو الفعل الذي يقع بعدها.

فهذه الواو إنّما أصلها العطف؛ إلّا أنها اكتسبت دلالة الجمع في تراكيب مخصوصة معينة خضعت لضوابط السياق وقرائنه. قال ابن جنّي في باب خلع الادلّة: «**ومن ذلك واو العطف؛ فيها معنيان: العطف، ومعنى الجمع. فإذا وُضعت موضع (مَعَ) خلصت للاجتماع، وخُلعت عنها دلالة العطف، نحو قولهم: استوى الماءُ والخشبةَ، وجاءَ البردُ والطيالسةَ**»[1].

وتكشف هذه القرينة عن باب نحوي معيّن هو باب (المفعول معهُ)، وعن معنى الفعل المضارع المنصوب بعد الواو. وإنّما وضعنا الفعل المضارع المنصوب بعد الواو في هذا الموضع مع المفعول معه بالنظر إلى المعنى، وهو ملحظ مهم في الدرس اللغوي الحديث يجب مراعاته. يقول الدكتور تمام حسان: «**معنى الواو هنا هو نفسه معنى الواو التي في المفعول معه، كما يتشابه المعنى هنا، والمعنى هناك أحبّ النحاة أن يفرقوا بين معنيين متشابهين بسبب الاختلاف في التضامّ بين الواو وما يتبعها، فالذي يضام الواو في المعية اسم منصوب، والذي يضام الواو في المصاحبة مضارع منصوب. ومن هنا يتضح أنّ نصب المضارع بعد الواو على المعية من نوع نصب المفعول معه بعد الواو ذاتها**»[2].

ويجمع البابين نمط تركيبي واحد هو:

---

(1) **الخصائص**: 2/ 198.

(2) **اللغة العربية، معناها ومبناها**: 196، وتجدر الإشارة إلى أن ابن هشام قد جمعها في كتابه مغني اللبيب في موضع واحد؛ لانّهما يدلّان على معنًى واحد، ينظر: **مغني اللبيب**: 471 - 472.

[مسند (فعل) مع مسند إليه (اسم، أو ما هو بمنزلته) مع الواو مع اسم منصوب، أو فعل مضارع منصوب]

وقد لاحظ سيبويه هذه القرينة المعنوية في البابين النحويين اللّذين أشرنا إليهما، كما لاحظ القرائن اللفظية والحالية المتضافرة معها، وعلى النحو الآتي:

1ـ المفعول مَعَهُ:

وهو «**المذكور بعد الواو لمصاحبة معمول الفعل لفظًا أو معنًى**»[1]. وهو عند سيبويه على قسمين:

أ ـ ما كان لقرينة الحال، ومقاصد المتكلم أثر في تحديد شكله ومعناه، ومن ذلك ما جاء في باب (الأمر والتحذير) نحو: «إيّاك والأسدَ، وإيّايَ والشرَّ، كأنّه قال: إيّاكَ فاتّقِيَنَّ والأسدَ، وكأنّه قال: إيّايَ لأَتَّقِيَنَّ والشرَّ، فإياكَ مُتَّقًى، والأسدُ والشرُّ مُتَّقَيانِ، فكلاهما مفعولٌ معه..، ومن ذلك قولهم: شأنَكَ والحجَّ، كأنَّه قال: عليك شأنَكَ مع الحجّ. ومن ذلك امرأً ونفسه، كأنَّه قال: دَع امرًا مع نفسه، فصارت الواو في معنى: مع، كما صارتْ في معنى مَعَ في قولهم: ما صنعتَ وأخاكَ. وإنْ شِئْتَ لم يكن فيه ذلك المعنى، فهو عربيّ جيّد، كأنه قال: عليكَ رأسَك، وعليكَ الحائطَ، وكأَنَّه قال: دَع امرأً ودَعْ نفسَه، فليس يَنْقُضُ هذا ما أردت في معنى مه من الحديث»[2] ففي هذه التراكيب أخضع سيبويه الدلالة نحو المفعول به، أو المفعول مَعَهُ لسياق الحال، واختيار المتكلّم.

ب ـ النَّص على المصاحبة، وفيه ينتصب الاسم الواقع بعد الواو على المعية وبالفعل الذي قبل الواو، وليس على إضمار فعل هو (لابستُ) كما يرى الزّجاج[3]، أو على الخلاف كما يرى الكوفيون[4]. والنصب عند سيبويه هنا أشبه بتعدية الفعل إلى مفعوله بالحرف، ومصطلحه في ذلك الذي أشرنا إليه

(1) **شرح الرضي على الكافية**: 1/ 515.

(2) **الكتاب**: 1/ 273 - 275.

(3) ينظر: **شرح السيرافي على هامش الكتاب**: 1/ 297، **وشرح المفصل**: 2/ 49.

(4) ينظر: **شرح الرضي على الكافية**: 1/ 518، **وارتشاف الضرب**: 2/ 286.

في باب التعدية (الإيصال والإضافة)، قال سيبويه: «هذا باب ما يَظْهَرُ فيه الفعل، وينتصب فيه الاسمُ؛ لأنَّه مفعولٌ مَعَهُ ومفعولٌ به، كما انتصب نفسه في قولك: امرأً ونَفْسَهُ. وذلك قولك: ما صَنَعْتَ وأباكَ، ولَوْ تُرِكت النّاقَةُ وفَصيلَها لَرَضِعَها، إنّما أردتَ: ما صنعتَ مع أبيكَ، ولو تُرِكت النّاقَةُ مع فصيلِها. فالفصيلُ مفعولٌ معهُ، والأبُ كذلك، والواو لم تُغيّر المعنى، ولكنَّها تُعمِلُ في الاسم ما قبلها»[1].

2 ـ المضارع المنصوب بعد الواو:

للسياق أثرٌ في صرف دلالة الواو التي ينتصب بعدها الفعل المضارع من العطف إلى الجمع، قال الرَّضي: «إنَّهم لما قصدوا فيه معنى الجمعية، نصبوا المضارع بعدها؛ ليكون الصرف عن سنن الكلام المتقدّم مُرشدًا من أوّل الأمر إلى أنها ليست للعطف»[2].

والفعل المضارع بعد الواو، إنَّما ينتصب بأن مضمرة وجوبًا عند سيبويه، وحكمها في النّصب حكم الفاء؛ إلّا أنَّ معناهما مختلف. قال سيبويه: «اعلم أنّ الواو يَنتصب ما بعدها في غير الواجب من حيث انتصب ما بعد الفاء، وأنَّها قد تُشرِك بين الأوّل والآخر كما تشرك الفاء، وأنَّها يُستقبَحَ فيها أنْ تُشرِكَ بين الأوّل والآخر، كما استقبح ذلك في الفاء، وأنَّها يجيء ما بعدها مرتفعًا منقطعًا من الأوّل كما جاء ما بعد الفاء.

واعلم أنَّ الواو وإنْ جرت هذا المجرى فإنَّ معناها ومعنى الفاء مختلفان. ألا ترى الأخطل قال:[3].

لا تَـنْـهَ عَـنْ خُـلُـقٍ وتَـأْتِـيَ مِـثْـلَـهُ　　　عـارٌ عـلـيـكَ إذا فَـعَـلْـتَ عَـظـيـمُ

فلو دخلت الفاء ههنا لأفسدتِ المعنى، وإنَّما أراد لا يجتَمِعَنَّ النهيُ والإتيانُ، فصار تأتي على إضمار أنْ...، وتقول: لا تأكل السَّمَكَ وتشربَ

(1) الكتاب: 1/ 297، وينظر: الأصول: 1/ 254.

(2) شرح الرضي على الكافية: 4/ 67.

(3) نسب سيبويه البيت للأخطل في الكتاب: 3/ 40، ونسبه النحاس للأعشى في شرح أبيات سيبويه: 216، والبيت في ديوان أبي الأسود الدؤلي: 233.

اللَّبَنَ، فلو أدخلتَ الفاءَ ههنا فَسَدَ المعنى»[1].

يلحظ في النَّص السابق أثر القرائن المعنوية واللفظية الموجِّهة لقرينة المعيّة في هذه الصورة التركيبية؛ إذ يوظّف سيبويه من خلال نمط من التحليل كلّ العوامل التي من شأنها أن تخدم الدلالة التركيبية؛ لانصراف الفعل المضارع المنتصب بعد الواو نحو الجمع. فقد استعمل مصطلح غير الواجب للإشارة إلى الفعل المنتصب الواقع بعد الواو. والفعل غير الواجب في مفهوم سيبويه هو الفعل غير المنجز، وغير الواقع بدليل قوله في موضع آخر: «**فالنونُ لا تدخلُ على فعلٍ قد وقع، إنَّما تدخلُ على غيرِ الواجب**»[2].

ولمّا كان الفعل الذي بعد الواو غير منجز، أي مترقَّب الحصول في المستقبل اقتضت دلالته تقدير (أن) مضمرة بعد الواو لصرف المعنى نحو المستقبل.

وأما الواو التي بمعنى (مع) متصرف الدلالة إلى الاجتماع، أو الاقتران الحدثي والزماني بين ما بعدها وما قبلها؛ إلّا أنّ النَّص قد تكتنفه قرائن لفظية نحو: النهي أو الطلب فتصرف دلالة التركيب إلى عدم الاجتماع كما لاحظنا في البيت الشاهد والمثال الشاهد اللَّذين ذكرهما سيبويه. ويوضّح لنا ابن يعيش مقصد ذلك بقوله: «**فالمرادُ لا تجمع بين أكل السمك وشرب اللبن، ولا تجمع بين نهيك عن شيء وإتيانك مثله، والنصبُ من ذلك بإضمار أنْ بعد الواو عندنا كما كان بعد أو. ألا ترى أنَّهم لم يريدوا بقولهم: لا تأكل السّمك وتشربَ اللّبن النهي عن أكل السمك منفردًا، وشرب اللبن منفردًا، وإنَّما المراد أن ينهاه عن الجمع بينهما لما في ذلك من الفساد والضرر، ولو جزمه بالعطف على ما تقدم لكان داخلًا في حكم الأول، وكان التقدير: لا تنه عن خلقٍ ولا تأتِ مثله**»[3].

من هنا يتضح لنا أثر القرائن في خدمة الدلالة ومقاصد التركيب، فلم يكن المعنى وحده فيصلًا في الدلالة على قرينة المعية.

---

(1) الكتاب: 3/ 41 - 42.

(2) الكتاب: 3/ 105.

(3) شرح المفصل: 7/ 24.

ـ القرائن اللفظية المتضافرة مع قرينة المعيّة:

هناك طائفة من القرائن التي تتضافر مع قرينة المعيّة تعين على تثبيت معنى المعية دون صرف التركيب إلى معنى آخر، ومن أهمها:

أ ـ قرينة الأداة: فمعنى المعية يستوجب حضور الواو الناصّة على معنى المعيّة؛ وذلك «**إن المفعول معهُ قد تعلق بالفعل من جهة المعنى بتوسط الواو فينبغي أن يعمل بوجودها**»[1]. قال ابن السراج: «**وحذف الواو يلبس. ألا ترى أنّك لو قلت: ما صنعتُ أباك صار الأب مفعولًا به**»[2].

ب ـ قرينة الرتبة: فالرتبة من هذا الباب النحوي رتبة محفوظة، فلم يجز تقديم مكوّنات التركيب على بعضها، قال الرضي: «**لا يتقدّم المفعول معه على ما عمل في صاحبه اتفاقًا... كما تقدّم سائر المفاعيل على عاملها**»[3].

جـ ـ شرط الواو في المعيّة أن تكون بمعنى (مع). قال ابن السراج: «وهي هنا لا تكون إذا عمل الفعل فيما بعدها إلا بمعنى (مع) ألزمت ذلك»[4].

د ـ العلامة الإعرابية: فالنصب بعد الواو وقرينة صرفه للمعنى نحو المعيّة، وقرينة مانعه لإدارة العطف، لأن نظام الجملة العربية لا يسمح بعطف منصوب على حركة مغايرة.

رابعًا: قرينة الظرفية:

فالظرفية قرينة معنوية تساعد على فهم المعاني النحوية المستفادة من استعمال الظروف والأسماء في سياق نحوي معيّن تكتنفه قرائن، وتعينه وسائل ملاحظة من جهة التحليل النحويّ بعد النظر في مكونات التراكيب الخاصة بهذا الباب من المنصوبات، وإدراك علاقاتها، وما يلابسها من أمور جميعها توظف لغرض التوجيه النحوي، والإفادة منها في تحديد مقاصد ودلالات هذه التراكيب، وإزالة اللبس الذي قد يعتورها إذا ما نظر إلى هذه التراكيب من

(1) شرح المفصل: 2/ 49.
(2) الأصول: 1/ 257.
(3) شرح الرضي على الكافية: 1/ 517.
(4) الأصول: 1/ 253.

خلال سياق تركيبي تام يقود إلى الدلالة على تلك المعاني، وتحديد تلك الدلالات، وبشكل يتساوق مع واقع الاستعمال اللغوي، والطريقة التي وجه سيبويه هذا الباب من خلالها.

والمعاني النحوية التي ترتبط بالظرفية لا تعدو الأمور الآتية:[(1)]

1 ـ إرادة معنى المفعول فيه، ووسائل الوصول إلى هذا المعنى وتحديده.

2 ـ تخصيص زمان الإسناد ومكانه.

3 ـ نسبة الحدث إلى ظرف زمان أو مكان يحتويه.

وهذه الأمور الثلاثة إنما ذكرناها قبل العرض، لا لأنها نتائج، وإنما؛ لأنها المحاور التي يوظف لأجلها التحليل النحوي في هذا الباب، ولأجلها استعمل سيبويه ملاحظاته التفسيرية التي توجه معنى الظرفية.

فالباب النحويّ المتعلّق بهذه القرينة هو باب (المفعول فيه) بقسميه: ظرف الزمان، وظرف المكان، قال ابن يعيش: «**فإنَّ الظرفيةَ مفهومةٌ من تقدير في**»[(2)]. وفي هذا التقدير دلالة على الاحتواء، أو التضمن، وهو معنى زائد على معنى الاسم، وبسبب من هذا المعنى الزائد احتاج المعنى إلى حرفٍ يفيده، فجاء التقدير بـ (في)؛ لأنه الأنسب لهذه الدلالة كما أشار سيبويه إلى معناه، قال: «**وأمّا في فهي للوعاء**»[(3)] .لذلك «**قيل للأزمنة والأمكنة ظروف: لأنّ الأفعال توجد فيها فصارت كالأوعية لها**»[(4)].

من هنا صارت القرينة على المفعول فيه قبول التقدير بـ (في) وكلّ ظرف لا يمكن الحكم على ظرفيته إلّا إذا كان منصبًا على تقدير (في). وبحسب تلك الدلالة وجّه سيبويه هذه القرينة، قال: «**هذا باب ما ينتصبُ من الأماكن والوقت، وذاك؛ لأنّها ظروف تقع فيها الأشياء، وتكون فيها، فانتصب؛ لأنَّه موقوعٌ فيه، ومكونٌ فيها، وعَمِل فيها ما قبلها، كما أنّ العِلْمَ إذا قلت أنتَ**

(1) ينظر: اللغة العربية، معناها ومبناها: 197.

(2) شرح المفصل: 2/ 41.

(3) الكتاب: 4/ 226.

(4) شرح المفصل: 2/ 41.

الرّجلُ علْمًا عَملَ فيه ما قبله، وكما عَمل في الدرهم عشرون إذ قلت: عشرون درهمًا. وكذلك يعمل فيها ما بعدها وما قبلها.

فالمكان قولك: هو خلفك، وهو قدامك وأَمامَك، وهو تحتَكَ وقُبالتَك، وما أشبه ذلك»[1]. وقال: «**وأمّا الوقت والساعات، والأيامُ والشهورُ، والسّنون، وما أشبه ذلك من الأزمنة والأحيان التي تكون في الدهر، فهو قولك: القتال يوم الجمعةِ، إذا جعلت يوم الجمعةِ ظرفًا، والهلال الليلةَ،** وإنَّما انتصبا؛ لأنّك جعلتهما ظرفًا، وجعلت القتال في بوم الجمعةِ، والهلال في الليلة»[2].

والتقدير بـ (في) لا يكفي وحده لاتساق التوجيه النحويّ دون النظر في أنواع الظروف، وقدرتها على التصرف، والدلالة على الأحداث التي تتضمنها الأفعال المتعدية إليها، وكذلك مراعاة مقاصد التركيب وملابساته الخارجية، كاختيار المتكلّم بحسب ما يقتضيه القصد، وغيرها مما سنلاحظه في هذا المبحث.

فالظروف سواء أكانت للزمان أم للمكان فهي على ثلاثة أقسام: المبهم والمختص والمعدود. فالمبهم من الزّمان غير المعيّن نحو: وقت وزمان وحين. والمختص ما دلّ على زمان مخصوص نحو: أسماء الشهور، وما تعرف بالألف واللام نحو: اليوم والليلة والسنة وغيرها، والمعدود ما له مقدار معلوم نحو: سنة، شهر، يوم الجمعة.

وأمّا المبهم من المكان فما ليس له أقطار تحدّه نحو: خلف، وقدّام، وغيرها. والمختص منه ما كانت له أقطار تحدّه نحو الدار والمسجد وغيرها، وأمّا المعدود فما له مقدار من المسافة نحو: ميل وفرسخ وأشباه ذلك[3].

وظروف الزمان بأنواعها الثلاثة أشدّ تصرّفًا من ظروف المكان، قال سيبويه: «**وإنَّما الدّهر مضيُّ الليل والنهار فهو إلى الفعل أقرب**»[4]؛ لهذا نجد

---

(1) الكتاب: 1/ 403 - 404.

(2) الكتاب: 1/ 418.

(3) ينظر: شرح جمل الزجاجي: 1/ 327.

(4) الكتاب: 1/ 37.

أن الفعل يتعدى بنفسه إلى جميع ضروب الزمان، وقد علّل النحويون ذلك بأمرين: أحدهما ـ أنّ الزمان هو مدلول الفعل، فدلالته عليه دلالة لفظية من اصل وضعه[1]، والآخر: أن الزمان اللغوي هو الليل والنهار، وهما كائنان عن حركة الفلك[2].

فظرف الزمان يشبه المصدر من هذين الوجهين، أي أن دلالته على الفعل دلالة مطابقة، ودلالته على كلّ واحدٍ من أزمنته دلالة تضمن.

من هنا كانت تعديته إلى الزمان بفعل الحدث وحركته؛ لأن ظرف الزمان متضمن لهذا الحدث، ولهذه الحركة، بل متلبّس بهما.

وبلحاظ الاستعمال اللغوي لهذا النوع من الظروف لاحظ سيبويه تمكّن ظرف الزمان في التصرّف، وامتلاكه في بعض أحواله لنوع من (الازدواج الوظيفي)، فالمتمكن من ظروف الزمان يستعمل ظرفًا واسمًا، قال سيبويه: «**واعلم أنّ ظروف الدهر أشدُّ تمكّنًا في الأسماء؛ لأنها تكون فاعلة ومفعولةً، نقول: أهلكك الليلُ والنهارُ، واستوفيت أيّامك، فأجريَ الدهرُ هذا المجرى. فأجرِ الأشياء كما أجروها**»[3].

وبسببٍ من عدم التمكّن لبعض الظروف لا يمكن التصرف بها، بل لزمت وجهًا واحدًا هو النصب على الظرفية، قال سيبويه: «**ومما لا يحسُن فيه إلّا النَّصبُ قولهم: سيرَ عليه سحرَ، لا يكون فيه إلّا أن يكون ظرفًا ... ومثل ذلك: صيدَ عليه صباحًا، ومساءً، وعشيّة؛ إذا أردت عشاءَ يومِك، ومساءَ ليلتكَ؛ لأنَّهم لم يستعملوه على هذا إلّا ظرفًا**»[4]. ومنه صفات الأحيان، قال سيبويه: «**وممّا يختار فيه أن يكون ظرفًا، ويقبح أن يكون غيرَ ظرف، صفةُ الأحيان، تقول: سيرَ عليه طويلًا، وسيرَ عليه حديثًا، وسيرَ عليه كثيرًا، وسير عليه قليلًا، وسير عليه قديمًا، وإنّما نُصبَ صفةُ الأحيان على الظرف ولم يجز الرفعُ؛ لأنّ الصفةَ لا تقع مواقع الاسم**»[5].

---

(1) ينظر: شرح الرضي على الكافية: 1/ 491.

(2) ينظر: شرح جمل الزجاجي: 1/ 332.

(3) الكتاب: 1/ 419.

(4) الكتاب: 1/ 225.

(5) الكتاب: 1/ 227.

وأما ظرف المكان فالأمر فيه مختلف «**فلمّا لم يكن لفظ الفعل دالًّا على شيءٍ منه، بل دلالته عليه عقلية لا لفظية؛ لأن كلّ فعل لا بدّ له من مكان، نصب من المكان ما شابه الزمان الذي هو مدلول الفعل، أي الأزمنة الثلاثة، وهو غير المحصور منه، والمعدود، ووجه الشبه: التغير والتبدل في نوعي المكان، كما في الأزمنة الثلاثة**»[1].

وبسبب من تلك الدلالة وعدم تمكن ظرف المكان تقيد استعماله؛ إذ لا يتعدى الفعل إلّا إلى ما كان منه مبهمًا، أو معدودًا، وقد أشرنا إلى معنى المبهم من الأمكنة، وكذلك المعدود، قال سيبويه: «**ويتعدّى إلى ما اشتقّ من لفظه اسمًا للمكان وإلى المكان؛ لأنّه إذا قال ذهب أو قعد فقد علم أنّ للحدث مكانًا وإن لم يذكره كما علم أنّه قد كان ذهابٌ، وذلك قولك: ذهبتُ المذهبَ البعيدَ، وجلستُ مجلسًا حسنًا، وقعدتُ مقعدًا كريمًا، وقعدت المكان الذي رأيت، وذهبتُ وجهًا من الوجوه. وقد قال بعضهم: ذهبتُ الشام يشبهه بالمبهم إذ كان مكانًا يقع عليه المكان والمذهب. وهذا شاذٌّ؛ لأنه ليس في ذهب دليل على الشام، وفيه دليل على المذهب والمكان. ومثلُ ذهبت الشام: دخلتُ البيتَ**»[2]. ومثال المعدود: «**قولك: ذهبتُ فرسخين، وسرت الميلين**»[3]، ومثله: «**تقول أنت منّي فرسخين، أي أنت منّي ما دمنا نسيرُ فرسخينِ، فيكون كما كان قبله مما شبّه بالمكان**»[4]. وقد لاحظ الشيخ الرضي أنّ هذه المقادير الممسوحة ليس لها أقطار تحدها فحملها على المبهم أولى، قال: «**وينبغي على قول هؤلاء الأكثرين أن تحمل المقادير الممسوحة على الجهات الست، لمشابهتها لها في الانتقال فإنَّ تعيين ابتداء الفرسخ مثلًا لا يختص موضعًا دون موضع، بل يتحوّل ابتداؤه وانتهاؤه كتحول الخلف قدّامًا، واليمين شمالًا**»[5].

وهذه الظروف إنّما انتصبت لما فيها من معنى الموضع والاستقرار، قال

---

(1) شرح الرضي على الكافية: 1/ 491.

(2) الكتاب: 1/ 35.

(3) الكتاب: 1/ 36.

(4) الكتاب: 1/ 417.

(5) شرح الرضي على الكافية: 1/ 491.

سيبويه: «**وإنّما الأصل في الظروف الموضعُ والمستقَرُّ من الأرض**»[1].

وهذا يعني أن الظروف المبهمة تتضمن حدثًا هو معنى الاستقرار والموضع؛ لهذا لا تتعدّى الأفعال إلى الظروف المكانية المختصّة إلّا بحرف جر؛ لأنّ هذه الظروف أسماءٌ في وجهٍ من وجوهها، قال سيبويه: «**واعلم أَنّه ليس كلُّ موضع، ولا كلُّ مكانٍ يحسن أن يكون ظرفًا. فممّا لا يحسن أن يكونَ ظرفًا أَنَّ العربَ لا تقول هو جَوْفَ المسجد، ولا هو داخِلَ الدّار، ولا هو خارجَ الدار، حتى تقول: هو في جوفها، وفي داخل الدار، ومن خارجها. وإنَّما فرّق بين خلف وما أشبهها وبين هذه الظروف؛ لأنّ خلف وما أشبهها للأماكن التي تلي الأسماء من أقطارها. على هذا جرتْ عندهم. والجوفُ والخارجُ عندهم بمنزلة الظهر والبطن والرأس واليد، وصارت خلف وما أشبهها تدخل على كلّ اسم فتصير أمكنةً تلي الاسم من نواحيه وأقطاره، ومن أعلاه وأسفله، وتكون ظروفًا كما وصفت لك، وتكون أسماء كقولك: هو ناحية الدار، إذا أردت الناحية بعينها، وهو في ناحية الدار، فتصير بمنزلة قولك: هو في بيتك وفي دارك**»[2]. وهذا يعني أنّ الظرفية تخضع لاختيار المتكلم ومقاصده ومتطلبات السياق اللفظي وقرائنة.

ويستعمل سيبويه أدوات الاستفهام نحو: كَمْ، ومتى، وأيْنَ قرائن لتحديد المعاني الخاصة المرتبطة بهذه القرينة، ولها عنده أحكام ودلالات يمكن إجمالها على النحو الآتي:

1 ـ كَمْ:

وتفيد في الدلالة على الظرف الذي يستغرق الحدث كلّه، قال سيبويه: «**وممّا لا يكون العمل فيه من الظروف إلّا متَّصلًا في الظرف كلِّه، قولك: سِيَر عليه الليلَ والنهارَ، والدَّهرَ؛ والأبدَ. وهذا جوابٌ لقوله: كَمْ سِيرَ عليه؟ إذا جعله ظرفًا؛ لأنّه يريد: في كم سِيرَ عليه. فتقول مجيبًا له: الليلَ، والنهارَ، والدَّهرَ، والأبدَ، على معنى في الليلِ والنهارِ وفي الأبد**»[3]. وإنّما جاز السؤال

(1) الكتاب: 1/ 491.

(2) الكتاب: 1/ 410 - 411.

(3) الكتاب: 1/ 216.

بكم وهي للعدد «**لأنّه جعله على عدة الأيّام واللّيالي، فجرى على جواب ما هو العدد، كأنّه قال: سِيرَ عليه عدة الأيّام، أو عدّة الليالي**»[1]. وكَمْ هنا نُقلت إلى الظرفية فأفادت معنى المفعول فيه فتخصص زمان الحدث على معنى الاقتران[2].

2 ـ متى:

وتفيد معنى المفعول فيه بتخصيص الحدث بظرفٍ يحتويه، ولا يكون في جوابها إلّا المخصوص من الزمان «**فمن ذلك قولك: متى يُسارُ عليه؟ وهو يجعله ظرفًا. فيقول: اليومَ أو غدًا، أو بعدَ غدٍ، أو يوم الجمعة. وتقول: متى سِيرَ عليه؟ فيقول: أمسِ، أو أوّلَ من أمسِ، فيكون ظرفًا، على أنّه كان السَّيْرُ في ساعةٍ دونَ سائرِ ساعات اليوم، أو حينٍ دون سائرِ أحيان اليوم. ويكون أيضًا على أنّه يكون السَّيرُ في اليوم كلِّه؛ لأنَّك قد تقول: سير عليه في اليوم ويُسارُ عليه في يوم الجمعة، والسَّيرُ كان فيه كلِّه**»[3].

ويفرّق سيبويه بين استعمال كم واستعمال متى، قال: «**وأمّا متى فإنّما تريد بها أن يُوقِّتَ لك وقتًا ولا تريد بها عددًا، فإنّما الجواب فيه: اليوم، أو يوم كذا، أو شهر كذا، أو سنة كذا، أو الآن، أو حينئذٍ وأشباهُ هذا**»[4].

3 ـ أيْنَ:

واستعمالها في تخصيص الحدث بمكانٍ يحتويه كاستعمال متى في الزمان، قال سيبويه: «**ونظيرُ متى من الأماكن (أيْنَ). ولا يكون أيْنَ إلّا للأماكن، كما لا يكون متى إلّا للأيام والليالي، فإن قلت: أيْنَ سِيرَ عليه؟ قال: سِيرَ عليه مكانُ كذا وكذا، وسِيرَ عليه المكان الذي تَعلم، فهو بمنزلة قوله: يومُ كذا وكذا، واليوم الذي تعلم، فأجرِ (كم) مجراها في الأيّام والليالي، وأجْرِ أيْنَ في الأماكن مجرى متى في الأيام**»[5].

---

(1) الكتاب: 1/ 217.
(2) ينظر: اللغة العربية، معناها ومبناها: 196 - 197.
(3) الكتاب: 1/ 216.
(4) الكتاب: 1/ 217.
(5) الكتاب: 1/ 219 - 220.

من هنا ندرك أهمية تلك القرينة المعنوية في توجيه أو تخصيص أو نسبة الحدث إلى ظرفٍ زماني أو مكاني يقترن به أو يحتويه، وكذلك ندرك أهمية القرائن التي تتضافر مع قرينة الظرفية للدلالة على باب نحوي معين هو باب (المفعول فيه). ولا شك أن العلامة الإعرابية (النصب) في هذا الباب النحوي قرينة لفظية دالّة على الظرفية، وفي الظروف ذات الازدواج الوظيفي خاصةً.

ـ خامسًا: قرينة التوكيد والبيان:

وهي قرينة معنوية تفيد في الدلالة على المصدر المنصوب بعد جملة الإسناد الفعلي، إمّا لتأكيد الحدث، أو لبيان نوعه، أو عدده، أو لبيان معنى الوصف. وقد اصطلح على هذا الباب فيما بعد بـ (المفعول المطلق)[1].

ولم يكن مصطلح المفعول المطلق معروفًا عند سيبويه، وإنّما له عنده صورة الأصل، أي: الحدث[2]، واسم الحدثان[3]، والصنف[4]. وجميعها مصطلحات دلالة؛ لأن الحدثَ واحدٌ من أهمّ العناصر المكوّنة لدلالة الفعل؛ لذا فإنَّ مجيء المصدر منصوبًا بعد إسناد فعلي تام تخصيص للحدث فائدته التوكيد أو البيان.

وبسبب من تلك الدلالة المعنوية فإنّ «**المصدر أوْلى الأشياءِ أن يطلق عليه لفظ المفعول**»[5]؛ لأنّه «**لا فعل إلّا ولَهُ مفعولٌ مطلق**»[6]. قال سيبويه: «**واعلم أنّ الفعل لا يتعدّى الفاعل يتعدّى إلى اسم الحدثان الذي أُخذ منه؛ لأنّه إنّما يُذْكَر ليدلّ على الحدث. ألا ترى أنّ قولك: قد ذهبَ بمنزلة قولك: قد كان منه ذَهابٌ. وإذا قلت: ضربَ عبدُ الله لم يستَبِن أنّ المفعول زيدٌ أو عمرٌو، ولا يدلُّ على صنفٍ كما أنّ ذهبَ قد دلّ على صنف، وهو الذهاب، وذلك قولك: ذهبَ عبدُ الله الذهابَ الشديدَ، وقَعَدَ قِعدةَ سوءٍ، وقَعَدَ قعدتينِ، لمّا عملَ في الحدث**

(1) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح: 1/ 579.
(2) الكتاب: 1/ 34.
(3) الكتاب: 1/ 34.
(4) الكتاب: 1/ 34، والصنف: النوع.
(5) المقتصد في شرح الإيضاح: 1/ 580.
(6) شرح الرضي على الكافية: 1/ 296.

عَمِلَ المّرة منه والمرّتين، وما يكون ضربًا منه. فمن ذلك قَعَد القرفُصاءَ، واشتَملَ الصَّمَّاءَ، ورَجَعَ القهقرى؛ لأنه ضربٌ من فعله الذي أُخِذَ مِنْهُ»[1].

وهذا يعني أنّ دلالة الفعل على مصدره أبين من دلالته على مفعوله؛ وإن لم يُذكر المصدر؛ لأنّ دلالته عليه دلالة مطابقة، وليس كذلك المفعول به؛ فإنّ عدم ذكره بعد الفعل المتعدّي يوقع في اللبس فلم يستبن المفعول.

وقد تناول سيبويه هذا الباب النحوي من خلال إدراك الخصائص التحليلية للتراكيب الخاصة بهذا الباب، من جهة الصيغة والموقع في التركيب، والعلاقة بين عناصر التركيب، وما تؤول إليه المصادر المنصوبة في هذا الباب من دلالات تجسِّد وظيفتها النحوية، وهي على نوعين:

أ ـ قرينة التوكيد:

وتفيد في توكيد الحدث وتقويته وتثبيته، وهذا لا يتم إلّا بحسب تركيب مخصوص يكون فيه الفعل من نفس لفظ المصدر، ويكون المصدر نكرة منوّنة منصوبة بعد إسناد تام، وليس فيه زيادة في المعنى؛ وإنّما هو إعادة للحدث وتكرار بما يشبه التوكيد اللفظي. قال الرضي: «**المراد بالتأكيد المصدر الذي هو مضمون الفعل بلا زيادة شيء عليه من وصف، أو عدد، وهو في الحقيقة تأكيد لذلك المصدر المضمون، لكنَّهم سمّوه تأكيدًا للفعلِ توسُّعًا، فقولك: ضربْتُ بمعنى: أحدثتُ ضربًا، فظهر أنّه تأكيد للمصدر المضمون وحده، لا للإخبار والزمان اللّذين تضمنهما الفعل**»[2]. ومنه قولنا: قمتُ قيامًا، وجلستُ جلوسًا، وقول سيبويه: «**ويقولون: حَلَبْتُ حَلبًا يريدون الفعل الذي هو مصدر**»[3].

ويمكن أن ندخل في هذه القرينة المصادر المؤكدة لنفسها، والمصادر المؤكدة لغيرها، ويفرّق سيبويه بين دلالتيهما؛ لأنّ التأكيد في الأول تأكيد خاص، وفي الآخر عام[4]. وكلاهما ينتصب على إضمار فعلٍ وجوبًا. قال

(1) الكتاب: 1/ 34 - 35.

(2) شرح الرضي على الكافية: 1/ 298.

(3) الكتاب: 4/ 42.

(4) ينظر: الكتاب: 1/ 383.

سيبويه: «**هذا باب ما ينتصب من المصادر توكيدًا لما قبله، وذلك قولك: هذا عبدُ اللهِ حقًّا، وهذا زيدٌ الحقَّ لا الباطلَ، وهذا زيدٌ غيرَ ما تقول. وزعم الخليل ـ رحمه الله ـ أنّ قوله هذا القول لا قولك، إنّما نصبه كنصب غيرَ ما تقول؛ لأنَّ (لا قولك) في ذلك المعنى. ألا ترى أنَّك تقول: هذا القولُ لا ما تقول، فهذا في موضع نصب. فإذا قلت: لا قولك فهو في موضع لا ما تقول. ومثل ذلك في الاستفهام: أجدَّك لا تفعل كذا وكذا؟ لأنّه قال: أحقًّا لا تفعل كذا وكذا، وأصله من الجدّ كأنّه قال: أجدًّا، ولكنّه لا يتصرف ولا يفارقه الإضافة**»[1].

وأمّا في المصدر المنصوب المؤكّد لنفسه فقال سيبويه: «**هذا باب ما يكون المصدرُ فيه توكيدًا لنفسه نصبًا، وذلك قولك: له عليَّ ألفَ درهَمٍ عُرفًا. ومثل ذلك قولُ الأحوص:**[2]

إنّـي لأمـنـحُـكَ الـصُّـدودَ وإنَّـنـي ... قـسـمًـا إلـيـكَ مـع الـصُّـدودِ لأَمْـيَـلُ

وإنّما صار توكيدًا لنفسه؛ لأنّه حين قال: له عليَّ، فقد أقرَّ واعترفَ، وحينَ قال: لأَمْيَلُ، عُلِمَ أنّه بعد حلفٍ، ولكنَّه قال: عُرْفًا وقسمًا توكيدًا كما أنّه إذا قال: سِيرَ عليه فقد عُلِمَ أنّه كان سيرٌ، ثم قال: سيرًا توكيدًا»[3].

ويلحظ أن التوكيدين هنا ينتسبان إلى قرينة التوكيد التي ذكرناها؛ لأنّ فيهما توكيدًا لمضمون جملة التي قبلهما، فإذا قلت: إنك أردت بالتوكيد توكيدَ مضمون الحدث الذي في الفعل، وما سبقهما ليس بأفعال؟ أقول: إنّ المصدر ناب عن فعلٍ مفهوم من لفظ المصدر فصار المصدر بدلًا منه، والحذف لدليل أمرٌ مُسوّغٌ في التوجيه النحوي. ويؤكد الرضي هذه الحقيقة بقوله: «**واعلم أنّ المؤكّد لغيره في الحقيقة مؤكّد لنفسه، وإلّا فليس بمؤكّد؛ لأنّ معنى التأكيد تقوية الثابت بأن تكرره، وإذا لم يكن شيئًا ثابتًا فكيف يقوّى؟ وإذا كان ثابتًا فمكرره إنّما يؤكّد نفسه**»[4]. ويلحظ المفهوم نفسه عند سيبويه؛ إذ يفسّر نصب

(1) الكتاب: 1/ 378 - 379.

(2) شعره: 166، وينظر: الكتاب: 1/ 380.

(3) الكتاب: 1/ 380.

(4) شرح الرضي على الكافية: 1/ 325.

المصدر المؤكد لنفسه أو لغيره بفعلٍ لم يظهر، قال: «**واعلم أنّ نصب هذا الباب المؤكّد به العام، وما وكّد به نفسه، ينصب على إضمار فعلٍ غير كلامك الأوّل؛ لأنّه ليس في معنى كيفَ، ولا لِمَ، كأنّه قال: أحُقُّ حقًّا، فجعله بدلًا كظنًّا من أظُنُّ، ولا أقولُ قولك، وأقول غير ما تقول، وأتَجدُّ جِدّكَ، وكتب الله تبارك وتعالى كتابه... ولكن لا يظهر الفعلُ؛ لأنّه صارَ بدلًا منه بمنزلة سقيًا. وكذلك توجّه سائر الحروف من هذا الباب، كما فعلت ذلك في باب سقيًا له وحمدًا لك**»[1].

ب ـ قرينة البيان:

وهي النوع الثاني من القرائن المعنوية الدالّة على باب المفعول المطلق، ولكن بملاحظة زيادة في المعنى؛ إذ يخرج المصدر من معنى التوكيد إلى معنى البيان والتخصيص. وهذا بحسب مقاصد التركيب، وحاجة الحدث إلى ما يدلّ على نوعه، أو عدد مرّات وقوعه، وذلك يحصل بوسائل من نحو: الوصف، أو الإضافة، أو التعريف، أو التمييز بمصدر المرّة. وقد أشرنا إلى أمثلتها في بداية المبحث، وذلك نحو: ذهبَ عبدُ الله الذهاب الشديدَ، وقَعَدَ قعدةَ سوءٍ، وقَعَدَ قعدتين. ومنه المصدر الدّال على نوع الفعل نحو: رَجَعَ القهقرى. واختلف النحويون في المصادر المنصوبة الدالة على نوع الفعل، فمنهم من يرى أنها صفات لمصادر محذوفة تقدير الكلام فيها: رجعَ الرجعةَ القهقرى[2]، ويرى بعض الكوفيين ولم يحدّدهم الرضي أنها منصوبة بفعل مشتق من لفظها، وإن لم يستعمل، والتقدير: تقهقر القهقرى[3]. ويرى الرضي ضعف المذهبين؛ لأنهما «إثباتُ حكم بلا دليل»[4]. وهذا ما يثبت صحّة مذهب سيبويه الذي يرى أنها أسماء لنوع الأفعال لبيان نوع الحدث الواقع[5].

أخلص من ذلك إلى أنّ التوكيد والبيان قرينة معنوية لإرادة معنى المفعول المطلق، وإفادة التوكيد والبيان لمعنى الحدث الذي يتضمنه الفعل المشترك في

(1) الكتاب: 1/ 383 - 384، وينظر: شرح السيرافي على حاشية الكتاب: 1/ 383.

(2) ينظر: شرح المفصل: 1/ 112.

(3) ينظر: شرح الرضي على الكافية: 1/ 300.

(4) شرح الرضي على الكافية: 1/ 300.

(5) ينظر: الكتاب: 1/ 35، والأصول: 1/ 191، وشرح المفصل: 1/ 112.

مادته مع المصدر، وهي قرينة ملاحظة في التوجيه النحوي عند سيبويه.

ـ سادسًا: القرينة الملابسة للهيئات:

فالملابسة للهيئات قرينة معنوية تفيد في الدلالة على باب (الحال)، أو أنّ ما يُفهم منها بأنّ المتلبس بالحال هو وصف من أوصاف الفاعل، أو المفعول في وقت وقوع الفعل لا في وقت الإخبار عنه. قال ابن السراج: «**والحال إنّما هي هيئة الفاعل أو المفعول أو صفته في وقت ذلك الفعل المخبر به عنه**»[1]، أي: «**إذا قلت جاءني زيدٌ أمسِ راكبًا، فالركوب في حال مجيئه لا في حال إخبارك**»[2].

وهذا يعني أنّ الحال معنًى، والمعنى زيادة في الفائدة، ويتطلب فهمه، وتمييزه عن غيره من المنصوبات النظر في أنماطه التركيبية، والعلاقات الرابطة بين أجزاء هذه التراكيب، وما يلابسها من قرائن نحوية معنوية أو لفظية أو حالية تعين على استخلاص الدلالات النحوية الخاصة بهذا الباب.

والحال على قسمين: مفردة وجملة. فأما المفردة فعلى قسمين أيضًا هما: المشتقة والجامدة.

1 ـ إفادة معنى الملابسة بالحال المفردة:

أ ـ الحال المفردة المشتقة المنصوبة بعد إسناد تام:

وهي القرينة المبيِّنة لهيئة الفاعل، أو المفعول، أي: أنها هي الفاعل أو المفعول في المعنى، أو هي صفتهما، وليست مفعولًا، ولا صفة؛ لأنها لو كانت مفعولًا لوقعت نكرة ومعرفة، والحال لا تقع إلّا نكرة، ولو كانت صفةً لكان لها متعلق موصوف تتبعه في حركته الإعرابية، وليس كذلك الحال؛ لأنّ تنكيرها مما يقتضيه معناها، قال الرضي: «**إنّما كان شرطها أن تكون نكرة؛ لأنّ النكرة أصل، والمقصود بالحال تقييد الحدث المذكور. فلو عُرِّفت وقع التعريف ضائعًا**»[3]، ولهذا كان شرطها عند سيبويه التنكير؛ لأنها قرينة تعيين؛

(1) الأصول في النحو: 1/ 258.

(2) شرح السيرافي على هامش الكتاب: 1/ 44.

(3) شرح الرضي على الكافية: 2/ 15.

إذ تصرف المعنى نحو الحال دون غيره من المنصوبات؛ لأنّ الحال كالخبر فيها زيادة في الفائدة، وهذا المعنى لا يحصل إلّا بتنكيرها. قال سيبويه: «**هذا باب ما يعمل فيه الفعل فينصب وهو حالٌ وقع فيه الفعل، وليس بمفعولٍ كالثَّوب في قولك: كسوتُ الثوبَ، وفي قولك: كسوتُ زيدًا الثوبَ، لأنّ الثوبَ ليس بحالٍ وقع فيها الفعل، ولكنّه مفعولٌ كالأوّل. ألا ترى أنّه يكون معرفةً، ويكون معناه ثانيًا كمعناه أوّلًا إذا قلت: كسوتُ الثوبَ، وكمعناه إذا كان بمنزلة الفاعل إذا قلت: كُسِيَ الثوبُ.**

وذلك قولك: ضربتُ عبدَ اللهِ قائِمًا، وذَهَبَ زيدٌ راكبًا. فلو كان بمنزلة المفعول الذي يتعدّى إليه فعلُ الفاعِلِ نحو عبد الله وزيدٌ ما جاز في ذهبْتُ، ولجاز أن تقول: ضربْتُ زيدًا أباكَ، وضربتُ زيدًا القائِمَ، لا تريد بالأب، ولا بالقائم الصفة ولا البدلَ، فالاسم الأوّل المفعول في ضربْتُ قد حال بينه وبين الفعل أن يكون فيه بمنزلته، كما حال الفاعل بينه وبين الفعل في ذهب أن يكون فاعلًا، وكما حالت الأسماء المجرورة بين ما بعدها وبين الجارّ في قولك: لي مثلهُ رَجلًا، ولي ملؤه عَسَلًا، وكذلك ويحه فارسًا، وكما مُنِعت النُّونُ في عشرين أن يكون ما بعدها جرًّا إذا قلتَ: له عشرون درهمًا. فعملُ الفعلُ هنا فيما يكون حالًا كعمل مثله فيما بعده، ألا ترى أنّه لا يكون إلّا نكرة؟، كما أنّ هذا لا يكون إلّا نكرة ولو كان هذا بمنزلة الثوب وزيدٍ في كسوتُ لما جاز ذهبتُ راكبًا؛ لأنّه لا يتعدّى إلى مفعولٍ كزيدٍ وعمرٍو. وإنَّما جاز هذا؛ لأنّه حالٌ، وليس معناه كمعنى الثوبِ وزيدٍ، فعمل كعمل غير الفعلِ، ولم يكن أضعَفَ منه؛ إذ كان يتعدّى إلى ما ذكرتُ من الأزمنة والمصادر ونحوه»[1]. فإنّما انتصب راكبٌ بعد فعلٍ وفاعلٍ هما: ذهبَ زيدٌ؛ لأنها نكرة مشتقة جاءت بعد أن استغنى الفعل بفاعله، وتمّ الكلامُ، فجاء الحال ليلابس هيئة الفاعل ويخصصّ الحدث في الفعل؛ لأن الراكب هو زيد، فصار الحال جهة مخصِّصة للحدث ومعيّنة لنوع المنصوب.

وقد تأتي الحال مصدرًا بمعنى فاعل، فإن لم يكن بمعنى فاعل فلا يمكن الحكم بحاليته: «**وذلك قولك: قَتَلْتُهُ صَبْرًا، ولقَيتُهُ فُجاءَةً ومفاجأةً، وكفاحًا**

(1) الكتاب: 1/ 44.

ومُكافحةً، ولقيتُه عِيانًا، وكلّمتُه مشافَهَةً، وأتيته ركضًا وعدوًا ومشيًا، وأخذتُ ذلك عنه سمعًا وسَماعًا. وليس كلُّ مصدر وإنْ كان في القياس مثل ما مضى من هذا الباب يُوضَعُ هذا الموضعَ؛ لأنَّ المصدرَ ههنا في موضع فاعلٍ إذا كان حالًا. ألا ترى أنّه لا يحسن أتانا سُرعةً، ولا أتانا رُجْلَةً، كما أنّه ليس كلّ مصدر يُستعمل في باب سقيًا وحمدًا.. واعلم أنّ هذا الباب أتاه النصبُ كما أتى الباب الأوّل «يريد: المفعول له»، **ولكنَّ هذا جوابٌ لقوله: كيف لقيتَه؟ كما كان الأوّل جوابًا لقوله لِمَهْ**»[1].

فقد كان لقرينتي الصيغة والأداة أثر في توجيه دلالة الحال في المصادر؛ وذلك ـ فيما أظن ـ لإزالة الالتباس مع أبواب أخرى من المنصوبات؛ لأنّ المصدر صيغة مشتركة بين أبواب نحوية مختلفة كالمفعول لأجله مثلًا.

وأمّا التنكير فقرينة ملاحظة في باب الحال كما أشرنا من قبل، قال سيبويه في المفعول لأجله: «**وحسُن فيه الألف واللام؛ لأنّه ليس بحال**»[2].

وأمّا إذا ورد الحال معرفة فيؤولونه بالنكرة، وذلك نحو: أرسلها العراكَ، وطلبتَهُ جهدك، ومررتُ به وَحْدَهُ، ومررت بهم الجمّاءَ الغفيرَ، وغيرها[3]. فقد أوّل سيبويه هذه المعارف بمصادر نكرة نذكرها بحسب ترتيب الأمثلة: اعتراكًا، واجتهادًا، ومنفردًا، وقاطبةً[4].

وقد جعل النحويون من هذه الأمثلة موضعًا لخلاف طويل يحتجون به لجواز مجيء الحال معرفة[5]. وفي أغلب الظّن أنّ سيبويه إنّما جاء بهذه الأمثلة لا؛ لأنها واقع لغوي، فهو قد أشار في آخر الباب الخاص بها إلى أنها «**تمثيل وإن لم يتكلّم به**»[6]؛ ولكنّه أراد أن يكشف عن قواعد النظام اللغوي للعربية وإمكانية تفسير البنى غير المستعملة ببنيات تركيبية مستعملة، وهو ما يشير إلى عمق التحليل النحوي عنده وملاحظة ما وراء النصّ، وما لا يظهره إلّا التحليل النحوي.

---

(1) الكتاب: 1/ 370 - 372.

(2) الكتاب: 1/ 370.

(3) ينظر: الكتاب: 1/ 372 - 375.

(4) ينظر: الكتاب: 1/ 372 - 376.

(5) ينظر: ارتشاف الضرب: 2/ 337 - 341.

(6) الكتاب: 1/ 376.

ويواجهنا في كتاب سيبويه نوعٌ آخر من التحليل يستثمر فيه سيبويه السياقين: اللغوي وغير اللغوي في توجيه دلالة الحال، وذلك في النكرات المنتصبة بعد إسناد اسمي تام فيعاملها معاملة ما ينتصب بعد إسناد فعلي، مع ملاحظة ما يكتنف التركيب من ملابسات خارجية، وذلك نحو: «**هذا عبدُ الله معروفًا..، والمعنى أنّك تريد أن تنبّهه له منطلقًا، لا تريد أن تعرِّفهُ عبد الله؛ لأنَّك ظننت أنّه يجهله، فكأنّك قلت: انظر إليه منطلقًا، فمنطلقٌ حالٌ قد صار فيها عبدُ الله وحال بين منطلق وهذا، كما حال بين راكب والفعلِ حين قلت: جاء عبد اللهِ راكبًا، صارَ جاءَ لعبد الله، وصار الراكبُ حالًا، فكذلك هذا**»[1].

وأما «**قولك: هو زيدٌ معروفًا، فصارَ المعروف حالًا. وذلك أنَّك ذكرتَ للمخاطبِ إنسانًا كان يجهله، أو ظننتَ أنّه يَجهله، فكأنَّك قلت: اثبته، أو الزمه معروفًا، فصار المعروف حالًا حين قلت: هذا زيدٌ منطلقًا. والمعنى أنّك أردت أن توضِّح أنّ المذكور زيدٌ حين قلت: معروفًا**»[2].

ويفرّق سيبويه بين «هذا زيدٌ منطلقًا» و«هو زيدٌ معروفًا» على الرغم من التناظر الشكلي بين التركيبين؛ لأنّ وجه النصب فيهما مختلف، قال: «**ولا يجوز أن تذكر في هذا الموضع إلّا ما أشبه المعروف؛ لأنّه يعرِّف ويؤكِّد. ولا يؤكِّده ومعنى قوله معروفًا: لا شكَّ، وليس ذا في منطلق. وكذلك هو الحقُّ بيِّنًا، ومعلومًا؛ لأنّ ذا مما يوضِّح ويؤكد به الحقُّ**»[3].

وهذا يعني أن مقاصد التركيب وعلاقاته هي التي تتحكم في التركيب، واختيار المفردة الواقعة موقع الحال، وكما لاحظنا في توجيه سيبويه السابق.

ويظهر عند سيبويه مصطلح الخبر، ويريد به (الحال)؛ لأنّ الكلام لا يستغني إلّا به. وهنا تجدر الإشارة إلى أن سيبويه لم يستعمل الخبر للدلالة على ما يبنى على المبتدأ، بل يستعمل مع المبتدأ (المبني عليه)، وأمّا الخبر ـ فيما احسب ـ فيستعمله بوصفه مصطلحًا دلاليًا لا مصطلح بناء، ويلحظ ذلك في بابين من أبواب الكتاب النحوية هما: «**هذا بابُ ما يرتفع فيه الخبرُ؛ لأنهُ**

(1) الكتاب: 2/ 78.

(2) الكتاب: 2/ 78 - 79، وينظر: شرح السيرافي على هامش الكتاب: 2/ 79.

(3) الكتاب: 2/ 79.

مبني على مبتدأ، أو ينتصب فيه الخبرُ؛ لأنّه حال لمعروف مبنيٍّ على مبتدأ. فأمّا الرَّفع فقولك: هذا الرّجل منطلقٌ، فالرّجل صفة هنا وهما بمنزلة اسم واحد. . .، وإنما النصب فقولك: هذا الرّجل متكلقًا، جعلتَ الرجّل مبنيًا على هذا، وجعلت الخبرَ حالًا قد صار فيها، فصار كقولك: هذا عبد اللهِ منطلقًا. وإنَّما يريد في هذا الموضع أن يذكّر المخاطب برجلٍ قد عرفه قبل ذلك، وهو في الرفع لا يريد أن يذكّره بأحدٍ، وإنَّما أشارَ فقالَ هذا منطلقٌ، فكأنّ ما ينتصب من أخبار المعرفة ينتصب على أنّه حالٌ مفعولٌ فيها. .»[1].

وأما البابُ الآخر فقوله: «**هذا بابُ ما ينتصب فيه الخبرُ؛ لأنّه خبرٌ لمعروف يرتفع على الابتداء، قدَّمتَه أو أخرته، وذلك قولك: فيها عبدُ الله قائمًا ..، فصارَ قولك: فيها كقولك استقرَّ عبدُ اللهِ، ثمَّ أردت أن تخبرَ على أيّة حالٍ استقرّ فقلت قائمًا، فقائمٌ حالٌ مستقرٌّ فيها، وإن شئت ألغيت فيها فقلت: فيها عبدُ اللهِ قائمٌ**»[2].

وهنا أود أن أسجل ما خطر ببالي من ملاحظات تتعلق بتفسير سيبويه للحال في هذين البابين، أحدهما ـ أن نعته الحال بالخبر من هذا الموضع إشارة إلى الازدواج الوظيفي كالنصب والرفع، والإعمال والإلغاء في بنية تركيبة واحدة تبعًا لقصد واختيار المتكلم، والثانية ـ إن مفهوم الحال عنده يشبه مفهوم الظرفية؛ لذلك يكون النصب فيه معنًى لا بتأثر عامل، وقد تنبه الأستاذ كارتر على ذلك، قال في «فيها عبد الله قائمًا»: «**إن وجود فعل كما يؤكد سيبويه الإشارة هنا ليس ضروريًا لوضع (قائمًا) في حالة النصب. إنّ علاقتها ببقية الجملة كافية للقيام بذلك**»[3]. ويقصد كارتر قول سيبويه: «.. **فيصيرُ الخبرُ حالًا قد ثبت فيها وصار فيها كما كان الظرف موضعًا قد صيّر فيه بالنيّة وإن لم يذكر فعلًا**»[4]. وأمّا الملاحظة الأخيرة فملاحظته للسياق بنوعيه: اللغوي وغير اللغوي، وقد أفاد سيبويه من السياق في بناء ملاحظاته الخاصة بهذا الباب النحوي.

(1) الكتاب: 2/ 86 - 87.

(2) الكتاب: 2/ 88.

(3) عشرون درهمًا في كتاب سيبويه: 125.

(4) الكتاب: 2/ 87.

ب ـ الملابسة في الحال الجامدة:

وقد تلابس الحال الجامدة صاحب الحال مبيّنةً لهيئته. هذا ما أقرّه سيبويه وخالفه المبرد[1]. ويصطلح على هذا الحال بـ «**الحال الموطئة، وهي اسم جامد موصوف بصفة هي الحال في الحقيقة، فكأنّ الاسم الجامد وطّأ الطريق لما هو حال في الحقيقة، لمجيئه قبلها موصوفًا بها، وذلك نحو قوله تعالى:** ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾[2]، وقولك: جاءني زيدٌ رجلًا بهيًّا»[3].

ويرى الرضي أنّ هذا الحال مبيّنة للهيئة كالحال المشتقة، فلا داعي لتأويلها بالمشتق، فهذا التأويل محض صناعة نحوية لا أكثر، ويوافق في ذلك رأي ابن الحاجب، قال: «**هذا ردٌّ على النحاة، فإنّ جمهورهم اشترطوا اشتقاق الحال، وإن كان جامدًا ردّهُ بالتأويل إلى المشتق.. قال المصنّف وهو الحق، لا حاجة إلى هذا التكلّف؛ لأن الحال هو المبيّن للهيئة، كما ذكر في حدّه، وكلّ ما قام بهذه الفائدة فقد حصل فيه المطلوب من الحال، فلا يتكلف تأويله بالمشتق**»[4]. وهذا في اعتقادي تأييد لرأي سيبويه الذي يجيز مجيء الحال جامدة.

وقد حدّد سيبويه الأبواب التي تقع فيها هذا النوع من الحال، وسأذكر منها:

أ ـ وقوعها في التعسير، وذلك في قوله: «**هذا باب ما ينتصب فيه الاسم؛ لأنّه حال وقع فيه أمرٌ في الموضعين سواءٌ، وذلك قولك: لك الشاءُ شاةٌ بدرهم شاةً بدرهم**»[5]. قال السيرافي: «**كأنك قلت: وجب لك الشاء مسعرًا هذا السعر**»[6].

ب ـ ما دل على المفاعلة، «**وذلك قولك: كلمته فاهُ إلى فيّ، وبايعتهُ يدًا بيدٍ، كأنّه قال: كلمتُه مشافهةً، وبايعتُه نقدًا، أي: كلمتُه في هذه الحال**»[7].

(1) ينظر: المقتضب: 3/ 272.

(2) سورة يوسف، الآية: 2.

(3) شرح الرضي على الكافية: 2/ 32.

(4) شرح الرضي على الكافية: 2/ 32.

(5) الكتاب: 1/ 395 - 396.

(6) شرح السرافي على هامش الكتاب: 1/ 396.

(7) الكتاب: 1/ 391.

ج ـ ما دلّ على ترتيب، وذلك نحو: بيّنتُ لَهُ حسابهُ بابًا بابًا، وتصدَّقتُ بمالي درهمًا درهمًا»[1].

د ـ ما دلّ على طور، قال سيبويه: «**هذا بابُ ما ينتصب من الأسماء والصفات؛ لأنَّها أحوالٌ تقع فيها الأمور، وذلك قولك: هذا بسرًا أطيبُ منه رطبًا، فإن شئت جعلته حينًا قد مضى، وإن شئت جعلته حينًا مستقبلًا. وإنّما قال الناس هذا منصوبٌ على إضمار إذا كان فيما يستقبل، وإذ كان فيما مضى؛ لأنّ هذا لمّا كان ذا معناه أشبه عندهم أن ينتصب على إذا كان، ولو كان على إضمار كان لقلت: هذا التمرُ أطيب منه البُسرَ؛ لأنّ كان قد ينصب المعرفة كما ينصب النكرة، فليس هو على كان، ولكنّه حال**»[2].

2 ـ إفادة معنى الملابسة بالحال الجملة:

وتفيد الحال الجملة معنى الاقتران الزماني بين جملتين ترتبط الثانية بالأولى بالواو. قال الرضي: «**أمّا جواز كون الحال جملة، فلأنّ مضمون الحال قيدٌ لعاملها، ويصحّ أن يكونَ القيد مضمون الجملة، كما يكون مضمون المفرد، وأمّا وجوب كونها خبرية، فلأنّ مقصود المجيء بالحال تخصيص وقوع مضمون عامله بوقت وقوع مضمون الحال. فمعنى قولك: جاءني زيدًا راكبًا: أن المجيء الذي هو مضمون العامل واقع وقت الركوب الذي هو مضمون الحال، ومن ثَمَّ قيل: إنّ الحال يشبه الظرف في المعنى**»[3].

وقد وردت الحال جملة عند سيبويه في موضع واحد حسب، وهو توجيهه لقوله عزَّ وجلّ: ﴿ثُمَّ أَنزَلَ عَلَيْكُم مِّنۢ بَعْدِ ٱلْغَمِّ أَمَنَةً نُّعَاسًا يَغْشَىٰ طَآئِفَةً مِّنكُمْ ۖ وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ﴾[4]، قال: «**فإنما وجهوه على أنّه يغشى طائفة منكم وطائفة في هذه الحال كأنه قال: إذ طائفة في هذا الحال، فإنّما جعله وقتًا ولم يردْ أن يجعلها واو عطفٍ، وإنّما هي واو ابتداء**»[5]. فقد قدّر سيبويه واو الحال

(1) الكتاب: 1/ 392.

(2) الكتاب: 1/ 400.

(3) شرح الرضي على الكافية: 2/ 40.

(4) سورة آل عمران، من الآية: 154.

(5) الكتاب: 1/ 90.

بـ (إذ)، وسماها واو الابتداء، وكلاهما بمعنى واحد[1]. وإنّما قدرها بـ (إذ) لإفادتها معنى الظرفية، وهي أقرب إلى قرينة الاقتران الزماني[2]؛ لأن الحال مقيدة لمضمون الحدث وصفته بوقت ذلك الحدث، أي: الاقتران بوقت واحد، وعليه قول سيبويه: «**وإنما جعله وقتًا**».

ويغلب عليّ الظن أن هذا المعنى يصحّ شرطًا لتصور الحال، وهو شرط يفقد مع الصفة؛ لأنها يمكن أن تقع قبل وقوع متعلقها الموصوف[3]. ومنها أيضًا نفهم سبب اصطلاحهم على الحال بهذا الاسم.

ـ قرينة التفسير أو التبيين:

التفسير[4]، أو التبيين[5] ـ مصطلحات استعملها سيبويه للدلالة على الاسم المنصوب بعد إسناد تام، أو اسم تام، والذي استقرّ ـ فيما بعد ـ عند النحويين باسم «التمييز»[6].

وتفيد هذه القرينة في الكشف عمّا يعتور المعاني النحوية من إبهام أو غموض بتخصيصه، أو تقييده «**ولا شك أنّ الإبهام عموم، وأنّ التقييد تخصيص لهذا العموم، وما دام التفسير يزيل الإبهام فهو تخصيص يزيل العموم**»[7].

وعلى الرغم من أنّ هذه القرينة تبيين وتفسير فإنَّها بحاجة إلى قرائن لفظية تدلُّ عليها لكي لا تلبس دلالتها مع أبواب أخرى من المنصوبات كالحال مثلًا، ومن أهم تلك القرائن اللفظية التي تتضافر مع معناها وتحدد بابها النحوي هي:

أ ـ أن يكون التمييز نكرة.

ب ـ أن يكون اسمًا جامدًا.

---

(1) ينظر: مغني اللبيب: 471.

(2) ينظر: المقتصد: 1/ 671، وشرح المفصل: 2/ 86، اللغة العربية، معناها ومبناها: 198.

(3) ينظر: الخلاف في زمن الحال: الإنصاف في مسائل الخلاف: 1/ 252، وما بعدها ، م (32).

(4) ينظر: الكتاب: 2/ 169.

(5) ينظر: الكتاب: 1/ 417.

(6) ينظر: على سبيل المثال: الأصول: 1/ 268، والمقتصد: 2/ 691، وارتشاف الضرب: 2/ 377.

(7) اللغة العربية، معناها ومبناها: 199.

جـ ـ أن يكون بمعنى (من) تمييزًا له عن الحال التي تكون بمعنى: في حال كذا.

د ـ أن يكون متأخرًا، فلم يجز سيبويه تقديم التميز.

هـ ـ أن يكون منصوبًا بعد كلام تام، أو اسم تام.

وسنجد تفصيلات ذلك من خلال عرض الوسائل التركيبية التي اعتمدها سيبويه في توجيه هذه القرينة، وعلى النحو الآتي:

1 ـ انتصاب الاسم بعد الإسناد التام: وهو على أقسام هي:

أ ـ ما انتصب بعد إسناد اسمي تام تفسيرًا وتبيينًا لجنس ما قبله. ومن ذلك هو أشجعُ النّاسِ رجلًا، وهما خيرُ الناسِ اثنين. فالمجرور هنا بمنزلة التنوين، وانتصب الرجلُ والاثنان كما انتصب الوجه في قولك: «**هو أحسنُ منه وجهًا، ولا يكون إلّا نكرة، كما لم يكن ثَمَّةَ إلّا نكرة. والرّجلُ هو الاسم المبتدأ والاثنان كذلك. إنَّما معناه هو خيرُ رجلٍ في الناسِ وهما خير اثنين في الناس. وإنْ شئتَ لم تجعله الأوّلَ فتقول: هو أكثرُ الناسِ مالًا**»[1].

ب ـ ما ينتصب بعد إسناد اسمي تام لتبيين الإبهام وإزالة الغموض عمّا قبله، ومنه إزالة الإبهام عن مقدار مبهم، قال سيبويه: «**وأمّا قولهم: داري خلفَ دارِكَ فرسخًا، فانتصب؛ لأنَّ خَلْفَ خبرٌ للدار، وهو كلامٌ قد عَمِلَ بعضهُ في بعض واستغنى، فلمّا قال: داري خَلْفَ دارِكَ أبْهَمَ، فَلَم يُدْرَ ما قَدْرُ ذاك، فقال: فرسخًا وذراعًا وميلًا، أراد أن يُبيِّن**»[2].

جـ ـ الاسم المنصوب بعد إسناد فعلي، والفعل ضعيف لا يتعدى إلى مفعولٍ يقع فيه فانتصب ما بعده على التشبيه بالمفعول، وليس بمفعول، ولكنّه تبيين لجنس الفاعل؛ لأنّه هو الفاعل في المعنى. قال سيبويه: «**وقد جاء من الفعل ما قد أنفذ إلى مفعولٍ ولم يقوَ قوّةَ غيره مما قد تعدّى إلى مفعول، وذلك قولك: امتلأتُ ماءً، وتفقّأتُ شحمًا، ولا تقول: امتلأته ولا تفقّأتُه، ولا يعمل في غيره من المعارف، ولا يقدَّم المفعول فيه فتقول ماءَ امتلأتُ، كما لا يُقَدَّمُ المفعول فيه في الصفة المشبَّهة، ولا في هذه الأسماء؛ لأنها**

(1) الكتاب: 1/ 205 - 206.

(2) الكتاب: 1/ 417.

ليست كالفاعل. وذلك؛ لأنه فعلٌ لا يتعدى إلى مفعول وإنما هو بمنزلة الانفعال لا يتعدى إلى مفعول، نحو كسرته فانكسر، ودفعته فاندفع. فهذا النحو إنَّما يكون في نفسه ولا يقع على شيء، فصار امتلأتُ من هذا الضرب، كأنك قلت: ملأني فامتلأتُ. ومثله دحرجته فتدحرج. وإنَّما أصله امتلأتُ من الماء، وتفقأتُ من الشحم، فحذف هذا استخفافًا، وكان الفِعْلُ أجدر أن يتعدّى إن كان ينفذ، وهو ـ في أنَّهم ضعَّفوه ـ مثلُه»[1].

فقد نظر سيبويه إلى علاقات التركيب وضعف الحدث في هذه الأفعال، فوجّه من خلالها ملاحظاته حول دلالة التبيين في هذا النوع من التراكيب.

فهذه الأفعال ضعيفة في التعدية، وفي تقديم الاسم المنصوب، فضلًا عن أن حركتها في نفسها؛ لأنها اشتملت على ضمير الفاعل لفظًا لا معنًى فاندرج التمييز بعد الفاعل مباشرةً لتبيين وتفسير جنس الممتلئ والمتفَقّئ وتفسيرهما.

2 ـ التبيين بعد الاسم التام، وهو على قسمين:

أ ـ ما يزيل الإبهام عن المقادير، وقد يكون سؤالًا عن عدد كتمييز (كم) الاستفهامية، أو التمييز عن المثليّة، وقد جعله سيبويه من المقادير، ومذهب أبي علي الفارسي أنه ليس من المقادير[2]. قال سيبويه: **«هذا باب ما ينتصبُ نصبَ كَمْ إذا كانت منوّنةً في الخبر والاستفهام، وذلك ما كان من المقادير، وذلك قولك: ما في السماءِ موضعُ كفٍّ سحابًا، ولي مثله عبدًا، وما في الناسِ مثله فارسًا، وعليها مِثْلُها زُبْدًا. وذلك أنّك إذا أردت أن تقول: لي مثله من العبيد، ولي ملؤه من العسلِ، وما في السَّماءِ موضعُ كفٍّ من السَّحاب، فحذف ذلك تخفيفًا كما حذفه من عشرين حين قال: عشرون درهمًا، وصارت الأسماء المضاف إليها المجرورة بمنزلة التنوين، ولم يكن ما بعدها من صفتها ولا محمولًا على ما حُمِلت عليه، فانتصب بمِلءْ كفٍّ ومِثلِهِ، كما انتصب الدرهم بالعشرين؛ لأنّ مثل بمنزلة عشرين، والمجرور بمنزلة التنوين؛ لأنّه قد منعَ الإضافة كما منع التنوين»**[3]. ويشير سيبويه إلى نصّ شيخه في هذه

(1) الكتاب: 1/ 204 – 205.

(2) ينظر: ارتشاف الضرب: 2/ 381.

(3) الكتاب: 2/ 172.

المسألة، وكأنّه يريد أن يشير إلى فارقٍ معين في التوجيه لهذه المسألة، أي: أنّه يرى غير ما يراه الخليل في هذه المسألة، قال: «**وزعم الخليل ـ رحمه الله ـ أنّ المجرور بدلٌ من التنوين، ومع ذلك أنّك إذا قلت: لي مثله فقد أبهمتَ، كما اختصصت نوعًا، وبه يعرف من أيِّ نوعٍ ذلك العدد، فكذلك (مثله) هو مبهم يقع على أنواع: على الشجاعة، والفروسة، والعبيد. فإذا قال: عبدًا فقد بيّن من أي أنواع المثل، والعبدُ ضربٌ من الضروب التي تكون على مقدار المِثْلِ، فاستخرج على المقدار نوعًا، والنوع هو المِثْل، ولكنّه ليس من اسمه، والدرهم ليس من العشرين، ولا من اسمه، ولكنّه ينصب كما تنصب العشرون، ويحذف من النوع كما يحذف من نوع العشرين والمعنى مختلفٌ**»[(1)].

فعلى الرغم من تشابه النصين إلى حدٍّ ما فثَمةَ فارق بين توجيه الشيخ وتوجيه تلميذه لهذه المسألة ـ مع جلالة قدريهما ـ وهو ما لا يدركه إلّا المتأملُ غيرُ المتعجل.

فسيبويه يرى أن التركيب في نحو: لي مثله عبدًا يشبه عشرين درهمًا من وجهين: أحدهما أن المنصوب صيغة مخففة لمجرور تقديره (من) والآخر أن المنصوب ليس صفة لما قبله ولا جزءًا منه. وأمّا الخليل فيرى أنّ المنصوب بيان للنوع السابق، أي: أن المنصوب بعض السابق، أو بعض المثل[(2)].

ويبدو أن غاية سيبويه في إقامة نظام اللغة العربية تدفعه في أحيان كثيرة إلى نظر عقلي تأملي يحتاج إليه التوجيه النحوي أحيانًا، وهو ما يوفِّر المتعة في التحليل، ويبعد الجفاف عن النحو، وقد ابتعد النحويون عن هذه الأفكار التأملية عند قولهم بالفضلة.

ب ـ ما جاء تبيينًا وتخصيصًا لنوع المفرد الذي قبله، قال سيبويه: «**هذا باب ما ينتصب انتصاب الاسم بعد المقادير، وذلك قولك: وَيْحَهُ رجُلًا، ولله دَرُّه رجُلًا، وحَسْبُكَ به رجُلًا، وما أشبه ذلك. وإن شئت قلت: وَيْحَهُ من رجلٍ، وحَسْبُكَ به من رجل، ولله دَرُّه من رجل، فتدخل منْ ههنا كدخولها في**

(1) الكتاب: 2/ 172 - 173.

(2) ينظر: عشرون درهماً في كتاب سيبويه: 125.

كم توكيدًا. وانتصب الرجل؛ لأنّه ليس من كلام الأوّل، وعَمِلَ فيه الكلام الأوّل، فصارت الهاء بمنزلة التنوين.

ومع هذا أيضًا أنَّك إذا قلت: وَيْحَهُ فقد تعجّبتَ وأبهمتَ، من أيّ أمور الرجل تعجبتَ، وأيّ الأنواع تعجبت منه. فإذا قلت فارسًا وحافظًا فقد اختصصت ولم تُبهم، وبيّنت في أي نوع هو»[1].

فقد أظهر سيبويه هنا سمة تركيبية تجلّت في الكلام المكتفي أو المستغني بالتنوين كما هو الحال في انتصاب الدرهم بعد العشرين؛ لأن النون منعت الإضافة، فانتصب بعدهما على الخلاف .فكذلك الهاء منعت الإضافة في ألفاظ تلزم الإضافة نحو: (ويحه) لذلك انتصب الاسم بعدها لا بتأثير عامل، وإنّما بعلاقة (الخلاف) التي فسّر بها سيبويه النصب في الظروف.

من هنا ندرك الطريقة التي وجه بها سيبويه باب التمييز بهذه القرينة المعنوية مستثمرًا طائفة من القرائن معها لتوجيه الدلالات المختلفة التي يؤول إليها النظام النحوي في مثل هذه التراكيب، ودلالاتها التركيبية.

ـ ثامنًا: قرينة الإخراج والإدخال:

من القرائن المعنوية التي حظيت بعناية سيبويه (الإخراج)؛ إذ هي توجّه المعنى نحو باب نحوي معين هو (باب الاستثناء). وقد أفرد سيبويه للاستثناء في كتابه بابًا نحويًّا قائمًا برأسه[2].

والإخراج تخصيص؛ لأنّ فيه صرفًا للمستثنى إمّا من عموم لفظ متقدّم، أو من عموم معنى متقدم[3]، «وحقيقته صفة عامة، فكلّ استثناء تخصيص، وليس كلّ تخصيص استثناء»[4].

وهذا لا يعني أن كلّ إخراج تخصيص، وإنَّما نريد بالإخراج هنا الدلالة على باب نحويٍّ معيَّن له ضوابطه وأحكامه التي تفضي إلى شكلٍ تركيبيٍّ معيَّن ذي دلالة معينة.

(1) الكتاب: 2/ 174.

(2) الكتاب: 2/ 309.

(3) ينظر: شرح جمل الزجاجي: 2/ 248.

(4) شرح المفصل: 2/ 76.

والاسم المستثنى عند سيبويه «**هو الاسم الذي يكون داخلًا فيما يخرج منه غيره، وخارجًا مما يدخل فيه غيره**»[1].

ولا يمكن ضبط أحكام هذه القرينة دون ملاحظة الوسائل التركيبية والدلالية التي لاحظها سيبويه، واتبعها النحويون من بعده. وهذه الوسائل هي جملة الأحكام التي تعين على تحليل النصوص والأمثلة والوصول إلى فهم كلّ الأحكام الدالّة على هذا المعنى النحوي. ومن أهم تلك الملاحظات هي:

أ ـ الأدوات النحوية المستعملة للدلالة على الإخراج.

ب ـ الإيجاب والنفي، وأثرهما في توجيه دلالة التراكيب النحوية الخاصّة بهذه القرينة.

ج ـ العلامة الإعرابية الموجهة للمستثنى نحو وجوب النصب واختياره.

د ـ سياق التركيب وملابساته الخارجية، وذلك بلحاظ العلاقات المكوّنة للتركيب، وما يتصل بها من مقام، أو ظروف خارجية.

هـ ـ المعنى، وهو جانب مهم في إظهار الانسجام الدلالي عندما يخرج التركيب عن النظام اللفظي المعتاد لتركيب الاستثناء، فيحمل على المعنى، أو على المجاز مثلًا.

وبعد هذه التقدمة نستطيع الدخول إلى مباحث الاستثناء؛ لمعرفة القرائن التي يوفرها النّص اللغوي في الدلالة على معنى التخصيص، وعلى النحو الآتي:

1 ـ ما اجتمعت فيه قرائن الأداة، والرتبة، والإيجاب، والعلامة الإعرابية، وذلك بوقوع المستثنى بعد (إلّا) في كلام موجب، ودلالته إخراج المستثنى من عموم لفظ متقدم، أو تخصيصه بعد إسناد تام، فينتصب وجوبًا، والإتباع فيه محال، قال سيبويه: «**هذا بابٌ لا يكون المستثنى فيه إلّا نصبًا؛ لأنّه مُخرجٌ مما أدخلت فيه غيره، فعملَ فيه ما قبله كما عمل العشرون في الدرهم حين قلت: له عشرون درهمًا. وهذا قول الخليل ـ رحمه الله ـ؛ وذلك**

---

(1) الكتاب: 2/ 343.

قولك: أتاني القومُ إلّا أباكَ، ومررتُ بالقومِ إلّا أباكَ، والقومُ فيها إلّا أباكَ، وانتصب الأبُ إذ لم يكن داخلًا فيما دخل فيه ما قبله ولم يكن صفةً، وكان العامل فيه ما قبله من الكلام؛ كما أنَّ الدرهم ليس بصفة للعشرين، ولا محمولٍ على ما حُمِلَتْ عليه وعمل فيها.

وإنَّما منعَ الأبَ أن يكون بدلًا من القوم أنَّك لو قلت: أتاني إلّا أبوكَ، كان محالًا، وإنَّما جاز ما أتاني القومُ إلّا أبوك؛ لأنّه يحسن لك أن تقول ما أتاني إلّا أبوك؛ فالمبدلُ إنَّما يجيء أبدًا كأنّه لم يذكر قبله شيء؛ لأنّك تخلي له الفعل وتجعله مكان الأوّل. فإذا قلت ما أتاني القومُ إلّا أبوكَ فكأنّك قلت: ما أتاني إلّا أبوكَ»[1].

يلحظ أنّ الإيجاب والنفي أعانا علاقات التركيب لصرف المعنى نحو الإخراج، واللفظ نحو النصب، قال الرضي: «وإنّما وجب النصب في المستثنى من الموجب؛ لأنّ التفريغ لا يجوز فيه، كما يجيء، والإبدال أيضًا لا يجوز في نحو: جاءَ القومُ إلّا زيدًا؛ لأنّك لو أبدلت، كان المبدل منه في حكم الساقط، فيؤدي إلى التفريغ في الإيجاب فلم يبقَ إلّا النصب»[2].

ففي النصب مع الإيجاب دلالة على أنّ المخرج من القوم هو الأب، وفي الرفع مع النفي دلالة على قصر الإتيان على الأب، وبين المعنيين تناقض؛ لأنّ معنى الأول غير معنى الثاني، فالأول مخرج من متقدم لفظًا لا معنى، والآخر مخرج منه لفظًا ومعنى.

2 ـ إخراج الثاني من عموم مفهوم من معنى الكلام المتقدّم «فهو أن تدخل الاسم في شيءٍ تنفي عنه ما سواه، وذلك قوله: ما أتاني إلّا زيدٌ، وما لقيتُ إلّا زيدًا، وما مررتُ إلّا بزيدٍ، ولكنّك أدخلتَ إلّا لتوجبَ الأفعالَ لهذه الأسماء ولتنفيَ ما سواها، فصارت هذه الأسماء مستثناة»[3]. قال ابن عصفور: «إن هذا النوع لا يسمى استثناء إلّا بالنظر إلى معناه»[4]. ويسمى هذا النوع من الاستثناء بـ (الاستثناء المفرَّغ)، أي: أنّ ما قبل إلّا مفرَّغًا لما

(1) الكتاب: 1/ 330 - 331.

(2) شرح الرضي على الكافية: 2/ 83.

(3) الكتاب: 2/ 310.

(4) شرح جمل الزجاجي: 2/ 248.

بعدها، و(إلّا) تخصِّص الفعلَ بزيدٍ، فهي بمنزلة الحروف التي تُغيِّر المعاني دون الألفاظ نحو هَلْ»[1].

والضرب الثاني من هذا الاستثناء «**ما يكون المستثنى فيه بدلًا مما نفى عنه ما أُدخِلَ فيه، وذلك قولك: ما أتاني أحدٌ إلّا زيدٌ، وما مررتُ بأحدٍ إلّا زيدٍ، وما رأيتُ أحدًا إلّا زيدًا، جعلت المستثنى بدلًا من الأوّل، فكأنك قلت: مررتُ إلّا بزيدٍ، وما أتاني إلّا زيدٌ، وما لقيتُ إلّا زيدًا. كما أنَّك إذا قلت: مررتُ برجلٍ زيدٍ، فكأنك قلت: مررتُ بزيدٍ، فهذا وجه الكلام أن تجعل المستثنى بدلًا من الذي قبله، لأنّك تدخله فيما أخرجت منه الأوّل**»[2].

3 ـ ما كان المخرج منه من غير نوع الأوّل، وهو ما يسمى بـ (الاستثناء المنقطع). وسبب تسميته بالمنقطع «**انقطاعه منه (أي: ما قبل إلّا»؛ إذ كان من غير نوعه، وهذا النوع من الاستثناء ليس على سبيل استثناء الشيء مما هو جنسه؛ لأنّ استثناء الشيء من جنسه إخراج بعض ما لولاه لتناوله الأوّل، ولذلك كان تخصيصًا على ما سبق، فأمّا إذا كان من غير الجنس فلا يتناوله اللفظ، وإذا لم يتناوله اللفظ فلا يحتاج إلى ما يخرجه منه؛ إذ اللفظ إذا كان موضوعًا بإزاء شيء وأطلق فلا يتناول ما خالفه وإذا كان كذلك فإنّما يصحّ بطريق المجاز والحملُ على لكنَّ في الاستدراك، ولذلك قدرها سيبويه بلكنَّ**»[3]. وهذا يعني أنّ المستثنى المنقطع مخالف لما قبله؛ لذلك حملوا إلّا على لكنَّ؛ لأنّ (لكنَّ) تفيد هذا المعنى. ومعناها «**الاستدراك، والمراد بالاستدراك فيها رفع توهم المخاطب دخول ما بعدها في حكم ما قبلها، مع أنّه ليس بداخلٍ فيه، وهذا هو معنى الاستثناء المنقطع بعينه**»[4]. والاختيار فيه النصب، قال سيبويه: «**حدّثنا بذلك يونس وعيسى جميعًا أنّ بعض العرب الموثوق بعربيته يقول: ما مررتُ بأحدٍ إلّا زيدًا، وما أتاني أحدٌ إلّا زيدًا وعلى هذا: ما رأيتُ أحدًا إلّا زيدًا، فينصب زيدًا على غير رأيتُ، وذلك أنَّك لم تجعل الآخر بدلًا من الأوّل، ولكنَّك جعلته منقطعًا مما عملَ في الأول.**

---

(1) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح: 2/ 701.

(2) الكتاب: 2/ 311.

(3) شرح المفصل: 2/ 79 - 80.

(4) شرح الرضي على الكافية: 2/ 83.

والدليل على ذلك أنّه يجيء على معنى: ولكنّ زيدًا، ولا أعني زيدًا، وعمل فيه ما قبله كما عمل العشرون في الدرهم إذا قلت عشرون درهمًا. ومثله في الانقطاع من أوّله: إنّ لفلانٍ والله مالًا إلّا أنّه شقيٌّ»[1]. فانتصب المستثنى في كلّ الأمثلة التي ضمّها النص السابق؛ لأنّ ما قبل إلّا كلام تام استغني ببعضه، فيتعذر البدل فيه؛ لأن ما بعد إلّا لم يكن من نوع الأول، ولهذا حمله سيبويه على المجاز.

ويستعين سيبويه بالمستوى التعبيري لتوجيه هذا القرينة، فأهل الحجاز يوجبون النصب في الاستثناء المنقطع.

وأما بنو تميم فالمنقطع عندهم على ضربين: أحدهما ـ اختيار النصب، والآخر البدلية، قال سيبويه: **«هذا بابٌ يختار فيه النصبُ؛ لأنَّ الأخير ليس من نوع الأوّل، وهو لغة أهل الحجاز، وذلك قولك: ما فيها أحدٌ إلّا حمارًا، جاءوا به على معنى ولكنَّ، وعمل فيه ما قبله كعمل العشرين في الدرهم.**

وأما بنو تميم فيقولون: لا أحد فيها إلّا حمارٌ، أرادوا ليس فيها إلّا حمارٌ، ولكنه ذكر أحدًا توكيدًا؛ لأن يعلم أن ليس فيها أدبيٌّ، ثم أبدلَ فكأنه قال: ليس فيها حمارٌ. وان شئت جعلته إنسانها. قال ابو ذؤيب الهذلي[2].

فإنْ تُمْسِ في قبرٍ بِرَهْوَةَ ثاوِيًا ... أنيسُكَ أصداءُ القبورِ تصيحُ

فجعلهم أنيسه. ومثل ذلك قوله: ما لي عتابٌ إلّا السيفُ، جعله عتابَه.. وإن شئت كان على الوجه الذي فسّرته في الحمار أوّل مرة»[3].

ويبدو لي أنّ لسياق الحال أثرًا في توجيه الدلالة في الاستثناء المنقطع نحو الاستثناء أو البدلية. فأهل الحجاز كرهوا الإبدال في هذا الاستثناء الذين هم بُداة فلم يستنكروا مثل هذا الإبدال.

4 ـ وقد يستعمل للدلالة على قرينة الإخراج وبابها النحوي أدوات بمعنى إلّا من نحو: غير وسوى وغيرهما، ولها أحكامها الخاصة التي يدل عليها

(1) **الكتاب**: 2/ 319.

(2) **ديوان الهذليين**: 1/ 116، وينظر: **الكتاب**: 2/ 320.

(3) **الكتاب**: 2/ 319 - 322.

السياقان اللفظي والحالي، قال سيبويه: «اعلم أنّ غيرًا أبدًا سوى المضاف إليه، ولكنّه يكون فيه معنى إلّا فيجري مجرى الاسم الذي بعد إلّا، وهو الاسم الذي يكون داخلًا فيما يخرج منه غيره وخارجًا مما يدخل فيه غيره. فأمّا دخوله فيما يخرج منه غيره فأتاني القومُ غير زيدٍ، فغيرهم الذين جاءوا ولكن فيه معنى إلّا، فصار بمنزلة الاسم الذي بعد إلّا.

وأمّا خروجه مما يدخل فيه غيره فما أتاني غير زيدٍ. وقد يكون بمنزلة مثل ليس فيه معنى إلّا. وكلُّ موضع جاز فيه الاستثناء بإلّا جاز بغير، وجرى مجرى الاسم الذي بعد إلّا؛ لأنّه اسمٌ بمنزلته وفيه معنى إلّا. ولو جاز أن تقول: أتاني القومُ زيدًا تريد الاستثناء ولم تذكر إلّا لما كان نصبًا»[1].

من هنا نخلص إلى أن قرينة الإخراج قرينة معنوية على باب الاستثناء، وهو المعنى الذي يُؤدي بـ (إلّا)، أو ما كان في معناها، ووظيفتها في الكلام إخراج ما بعد إلّا إلى النفي دخلت على موجب، وإلى موجب إذا دخلت على نفي.

(1) الكتاب: 2/ 343.

الباب الثاني

أثر القرائن
اللَّفظية (السياقية)
والحالية (المقامية)
في التوجيه النحوي عند سيبويه

الفصل الأوّل: القرائن اللَّفظية (السياقية)

توطئة

أوّلًا: العلامة الإعرابية.

ثانيًا: قرينة الرتبة.

ثالثًا: قرينة الربط.

رابعًا: قرينة التَّضامّ.

خامسًا: قرينة التطابق.

سادسًا: قرينة التنغيم.

من أجلِ أن يكتملَ التوجيهُ النحويّ ويتّسقَ على أسسٍ ملحوظةٍ في التحليل لا بُدَّ من اكتناهِ جميع مقوّمات الكلام المعنوية واللفظية والحالية أو المقامية.

وعلى الرُّغم ممّا عرضنا له في الباب الأوّل من قرائن معنوية تفيدُ في الدّلالةِ على الباب النحويّ الخاص، ومن خلالها يمكن وصف بنية الكلام، وتحليل أجزائه، ومعرفة علاقاته النحوية الرابطة فإنَّ النظام النحويّ لا يمكن الاستدلال عليه بهذه القرائن المعنوية التي ذكرناها فحسب، وإنما يستدعي الإحاطة بكلّ ما من شأنه أن يجعل التحليل ناضجًا ومتكاملًا، وكلّ ما يفيد في الكشف عن الضوابط والأحكام التي تمدّ الجملة بكلّ مقوّمات البناء والدلالة.

وقد لاحظ سيبويه أهمية القرائن اللفظية (السياقية) والحالية (المقامية) وأثرها في التوجيه النحويّ. فهذه القرائنُ هي التي تمدُّ الجملة بالصيغة المناسبة المنسجمة مع متطلبات التركيب والدّلالة، وكذلك تحدّد نوعها، وموقعها في التركيب، وما يترتب على ذلك من علامةٍ إعرابية، أو أحكام نحوية كالتضامّ مع كلمة أخرى، أو الربط بأداة معيّنة، وكذلك ما يستدعيه الموقف أو المقام من تغيير في نبرات الصوت، أو الحال المشاهدة فضلًا عمّا يقتضيه المعنى من تغيير في التركيب، أو تباينٍ في الأسلوب.

وقد استثمر سيبويه كلّ تلك القرائن في توجيهه النحويّ ليجعل من التحليل النحويّ صورةً مماثلة للواقع اللغوي تفضي إلى نظام نحويّ يستغلّ كلّ الطاقات والإمكانات التركيبية التي يتيحها له الواقع اللغوي، والعقل القادر على التحليل والربط والاستنتاج، وهو ما يوفر للتوجيه النحوي وسائلَ فَهْمٍ وإمكانياتِ تحليلٍ يمكن الإفادة منها في الجانب التعليمي والبحث النظري، وهو ما يؤشر اكتمال ونضج النظرية النحوية في توجيه سيبويه النحويّ.

أوّلًا: القرينة الإعرابية:

لَمْ تحظَ قرينة من قرائن النحو العربي بمثل ما حظيت به قرينة الإعراب من عناية النحويين القدماء والمحدثين.

ويواجه دارس هذه القرينة ظاهرة لغوية لها جانبان متداخلان، أحدهما: الجانب الصوتي المتمثل بالعلامات الإعرابية التي تصرف الاسم نحو معنى معين وتصرف الفعل نحو معنى معين آخر، فتفصح عن المرفوع والمنصوب والمجرور من الأسماء، والمرفوع والمنصوب والمجزوم من الأفعال.

وأما الجانبُ الآخر فيتعلّق بالمعاني النحوية عندما تكون الكلمة عنصرًا في تركيب معين؛ لتؤديَ وظيفة نحوية نحو الفاعلية ، أو المفعولية، أو الإضافة أو غيرها. قال الزَّجاجي: «**إنَّ الأسماء لمّا كانت تعتورُها المعاني وتكون فاعلةً، ومفعولةً، ومضافةً، ومضافًا إليها، ولم يكنْ في صورها وأبنيتها أدّلةٌ على هذه المعاني، بل كانت مشتركةً، جُعِلَتْ حركاتُ الإعراب فيها تُنبئ عن هذه المعاني، فقالوا: ضَرَبَ زيدٌ عمرًا، فدلّوا برفع زيد على أَنَّ الفعلَ له، وبنصبِ عمرٍو على أن الفعل واقعٌ به. وقالوا: ضُرِبَ زيدٌ، فدلّوا بتغيير أوّل الفِعْلِ، وَرَفْعِ زيدٍ على أَنَّ الفعلَ ما لَمْ يُسَمَّ فاعلُه، وأنَّ المفعولَ قد نابَ منابه. وقالوا: هذا غلامُ زيدٍ، فدلّوا بخفضِ زيدٍ على إضافة الغلام إليه، وكذلك سائر المعاني، جعلوا هذه الحركات دلائلَ عليها ليتَّسعوا في كلامهم ويقدّموا الفاعل إن أرادوا ذلك، أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه، وتكون الحركاتُ دالّةً على المعاني**»[1].

ومن الجدير بالذكر أنَّ هذه الظاهرة تدخل في مجال الدراسات التاريخية؛ لأنَّها تكشف عن حقبة تاريخية قديمة من تاريخ العربية الطويل[2]، وكذلك تدخل في مجال الدراسات المقارنة؛ لوجود هذه الظاهرة في بعض اللغات الجزرية[3].

وكذلك يجدر بدارس هذه الظاهرة أن يفرّق بين أمرين، أحدهما ـ يكون

(1) **الإيضاح في علل النحو**: 69.

(2) ينظر: **التطور اللغوي التاريخي**: 52.

(3) ينظر: **التطور النحويّ**: 116.

الإعراب فيه علمًا للدلالة على معاني التراكيب النحوية، والآخر الذي جعله أصحابه صنعةً حتّى خُيّل للكثيرين أَنَّ العربية ما هي إلّا صنعة إعرابية وأَنَّ الإعرابَ معيارٌ للتفريق بين الأداء الصحيح والأداء الخاطئ.

وانطلاقًا من فهم الغالبية من النحويين الحاذقين القدماء والمحدثين[1]، سأحاول أن ألقي الضوء على استعمال سيبويه لهذه القرينة النحوية في توجيه المعاني التي تتمخض إليها التراكيب النحوية، مع بيان طريقته في استعمالها.

ولا أظنّ أَنَّ الإعراب وَحْدَهُ قادرٌ على الكشف عن المعاني النحوية دون أن تخضعَ التراكيب لقواعد نظم الكلام التي سلكتها العربية في تأليف الكلام، وملاحظة القرائن المعنوية واللفظية والحالية، فجميعها تتعاون مع قرينة الإعراب؛ لإظهار المعنى النحويّ.

ويلحظ أَنَّ سيبويه في أوّل كتابٍ منهجيٍّ متكامل، وبعد أَنْ يكشف عن نظام الإعراب في العربية في الباب الثاني من أبواب مقدمة الكتاب[2]، يفصح عن أهمية هذه القرينة في توجيه الدلالة التركيبية، وكذلك يوضّح للدارس الطريقة المثلى في فهم هذه القرينة من خلال فهم جملةٍ من الأسس والقواعد التي تعين على فهم المعنى. وكذلك لم يغْفَل في توجيهه النحويّ نظرية العمل النحويّ، بل كانت وسيلة من وسائله في تفسير نظام الإعراب في العربية والكشف عنه.

لقد عرض سيبويه في الباب الذي خصصه لتثبيت نظام الإعراب في العربية لعلامات الإعراب، وما يتفرع منها، وحالات الإعراب والبناء في الأسماء والأفعال، وما يدخله الإعراب وما لا يدخله، وغير ذلك مما سنعرض له في هذا المبحث.

فقد عرض للعلامات التي تجري في أواخر الكلمات، فقال: «**هذا بابُ مجاري أواخر الكلم من العربية، وهي تجري على ثمانية مجارٍ: على النَّصبِ**

---

(1) ينظر: **الإيضاح في علل النحو**: 91، **والخصائص**: 1/ 36 - 38، **والصاحبي في فقه اللغة**: 42، **ودلائل الإعجاز**: 55 - 56، **والمقتصد في شرح الإيضاح**: 1/ 108، **وشرح الرضي على الكافية**: 1/ 70، **في النحو العربي** ـ نقد وتوجيه: 67، **ونحو التيسير** ـ دراسة ونقد منهجي: 66 ـ 72، **والنحو والدّلالة**: 31 وما بعدها، **ومعاني النحو**: 26 ـ 40، **وأثر المعنى في الدراسات النحوية**: 204 وما بعدها.

(2) ينظر: **الكتاب** 1/ 13.

والجرِّ والرفع والجزم، والفتح والضمّ والكسر والوقف. وهذه المجاري يجمعهنّ في اللفظ أربعةُ أضربٍ: فالنصبُ والفتحُ في اللفظ ضربٌ واحد، والجرُّ والكسرُ فيه ضربٌ واحد، وكذلك الرفعُ والضمُّ، والجزمُ والوقف»[1].

وكان توجيهه لهذه القرينة لم ينفك عن نظريته في التوجيه النحوي؛ إذ ربط هذه العلامات بالعمل النحويّ، قال: «**وإنّما ذكرت لك ثمانية مجارٍ لأفرُق بين ما يدخله ضربٌ من هذه الأربعة لما يحُدِثُ فيه العاملُ ـ وليس شيء منها إلّا وهو يزول عنه ـ وبين ما يبنى عليه الحرف بناءً لا يزول عنه لغير شيء أحدثَ ذلك فيه من العوامل، التي لكل عاملٍ منها ضربٌ من اللفظ في الحرف، وذلك الحرفُ حرفُ الإعراب**»[2]. فالاسم المعرب ما تظهر عليه الحركة وتتغير بتغيير العامل الذي يدخل عليه، والمبنيُّ ما لا تظهر عليه الحركة؛ إلّا أنها ملاحظة فيه وإن لم تظهر، وقد فرّق بينهما بقوله: «يزول عنه، ولا يزول عنه». قال السيرافي: «**اعلم أنّ سيبويه لقّب هذه الحركات والسكون هذه الألقاب الثمانية ـ وإن كان في الصورة أربعًا ـ ليفرّق بين المبني الذي لا يزول، وبين المعرب الذي يزول، وإنما أراد ـ بالمخالفة بين تلقيب ما يزول وما لا يزول ـ إبانة الفرق بينهما؛ لأنَّ في ذلك فائدة تقريبًا وإيجازًا؛ لأن متى قال: هذا الاسم مرفوع، أو منصوب، أو مخفوض علم بهذا اللفظ أن عاملًا عمل فيه يجوز زواله، ودخول عامل آخر يحدث خلاف عمله، فيكتفي بمرفوع عن أن تقول: هذه ضمة تزول، أو تقول: عمل عامل فيه فرفعه، ففي هذا حكمة وإيجاز فاعرفه**»[3]. إنما حروف الإعراب التي تظهر عليها الحركة الإعرابية فهي أواخر الكلمات المعربة، قال سيبويه: «**فالرفعُ والجرُّ والنصبُ والجزمُ لحروف الإعراب. وحروف الإعراب للأسماء المتمكِّنة، وللأفعال المضارعةِ لأسماءِ الفاعلين**»[4]. فالحركة الإعرابية تظهر على الحرف الأخير من الكلمة لتدل على موقع الكلمة ووظيفتها في التركيب، ويتغير موقع الكلمة ووظيفتها بتغيير العلامة الإعرابية، ويلحظ ذلك في قول

(1) الكتاب: 1/ 13.

(2) الكتاب: 1/ 13.

(3) شرح السيرافي: 1/ 65.

(4) الكتاب: 1/ 13، وينظر: شرح السيرافي: 1/ 67.

سيبويه: «**واعلم أن الاسم أوّل أحواله الابتداء، وإنّما يدخلُ الناصبُ والرافعُ سوى الابتداء، والجارُّ على المبتدأ. أَلا ترى أَنَّ ما كان مبتدأ قد تدخل عليه هذه الأشياء حتّى يكون غير مبتدأ، ولا تصل إلى الابتداء مادام مع ما ذكرت لك، إلّا أَنْ تَدَعْهُ. وذلك أنَّكَ إذا قلت: عبد الله منطلقٌ، إنْ شئت أدخلتَ رأيتُ عليه فقلت: رأيتُ عبد اللهِ منطلقًا، أو قلت: كان عبدُ اللهِ منطلقًا، أو مررتُ بعبد اللهِ منطلقًا، فالمبتدأ أوّل جزء، كما كان الواحد أوّل العدد، والنكرة قبل المعرفة**»[1].

إنّ نظرية الأولوية اللغوية لم تنفك عن توجيه سيبويه لمسائل النحو ومنها الإعراب؛ وهي تعكس لنا سمة المناخ الفكري السائد في عصر نشأة النحو وتطوره. ولا أظنّ دارسًا يظلّ بمعزلٍ عمّا حوله من أفكار أيًّا كان نوعها؛ إلّا أنّ سيبويه على الرغم من إفادته من ثقافة عصره لم يَنْسَ غايته في إقامة نظام لتفسير التراكيب اللغوية للوصول إلى فهم القرآن الكريم، وهي غاية نشوء النحو، لهذا كان منهجه وسطًا بين الوصف والعقل إلّا أنّه العقل الطبيعي الذي يلاحظ الأشياء ويفسرها متجردًا عن أيّ فكر فلسفي أو منطقي يبعد الأشياء عن كينونتها الحقيقية، ولهذا تقول الدكتورة خديجة الحديثي عن منهجه: «**ومما يدلنا على أنّه يعتمدُ على عقلِهِ وفكرِهِ ويستنتجُ مما وردَ عن العربِ، أو يقيسُ عليه، أنّه كان يعللُ الموضوعات التي يستصوبها ويلتمسُ عِلّةً من حكم العدلِ، ومراعاة الأصلِ الذي ورد عن العرب معتمدًا على المشابهةِ والخلاف**»[2].

وسأعرض لبعضٍ من أقواله التي جَعلَ فيها الأصول اللغوية منطلقًا لتفسير ما حُمِلَ عليها، قالَ: «واعلم أَنَّ بعضَ الكلام أثقل من بعضٍ، فالأفعال أثقل من الأسماء؛ لأنّ الأسماء هي الأوّلى، وهي أشدّ تمكنًا، فمن ثم لم يلحَقْها تنوينٌ ولحقها الجزمُ والسكونُ، وإنّما هي من الأسماء. ألا ترى أنّ الفِعْلَ لا بدَّ له من الاسم، وإلّا لم يكن كلامًا، والاسم قد يستغني عن الفعل، تقول: الله إلٰهنا، وعبدُ اللهِ أخونا»[3].

يريد بذلك أن الفعل أصله الاسم؛ لأنّه مشتق منه[4]، ومن ثم أنّ الفعل

---

(1) **الكتاب**: 1/ 23 - 24.

(2) كتاب **سيبويه، وشروحه**: 110، وينظر: **العلة النحوية، تاريخ وتطور**: 74 - 75.

(3) **الكتاب**: 1/ 20 - 21.

(4) ينظر: **الكتاب**: 1/ 12، قوله: «وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ إحداث الأسماء».

بخلاف الاسم في تكوين علاقة نحوية، فهو بحاجة إلى الاسم دائمًا، والاسم لا يحتاج إليه ويستغني عنه أحيانًا.

وقال سيبويه: «**واعلم أنّ النكرةَ أخفُّ من المعرفة، وهي أشدُّ تمكنًا؛ لأنَّ النكرة أوّلٌ، ثم يدخل عليها ما تعرَّف به. فمن ثمَّ أكثر الكلام فيُصرفُ في النكرة**»[1]. وقال: «**واعلم أنّ الواحدَ أشدُّ تمكنًا من الجميع، لأنَّ الواحد الأوّلُ، ومن ثمَّ لم يصرفوا ما جاء من الجميع ما جاء على مثال ليس يكون للواحد، نحو مساجدَ ومفاتيحَ**»[2]. وقال: «**واعلم أنّ المذكر أخفُّ عليهم من المؤنث؛ لأن المذكر أوّل، وهو أشد تمكنًا، وإنما يخرج التأنيث من التذكير**»[3]. ويبني على هذه الأولوية حكمًا نحويًا يقول فيه: «**فالتنوين علامة للأمكن عندهم والأخفّ عليهم، وتركهُ علامةٌ لما يستثقلون**»[4]. ومن خلال هذه الأولوية يفسّر لنا سيبويه العمل والإعراب في طائفة من التراكيب النحوية فضلًا عن الدلالة النحوية وذلك في قوله: «**فإن نوّنتَ فقلتَ: يا سارقًا الليلة أهلَ الدارِ، كان حدُّ الكلام أن يكونَ أهلُ الدار على سارقٍ منصوبًا، ويكون الليلة ظرفًا؛ لأنَّ هذا موضع انفصال.. فإذا كان منوّنًا (يريد: اسم الفاعل) فهو بمنزلة الفعل الناصب، وتكون الأسماء فيه منفصلة**»[5]. فـ (سارق) اسم فاعل اجري مجرى الفعل المضارع في العمل فنصب مفعولًا به، قال سيبويه: «**فأمّا الأصل الأكثرُ الذي جرى مجرى الفعل من الأسماء ففاعل**»[6]. ولا يعمل إلّا منونًا دالًّا على الحال والاستقبال، ولهذا نجد أَنَّ التنوين عندما يلحق باسم الفاعل يكسبه سمات نحوية هي (عمل الفعل)، وسمات دلالية هي دلالته على (الحال أو الاستقبال)؛ فهو يرى أَنَّ معنى (كان موافقًا زيدًا) مثل معنى (كان يوافق زيدًا)، ويعلّق عليه بقوله: «**فهذا أُجري مجرى الفعل المضارع في العمل والمعنى منوّنًا**»[7].

(1) الكتاب: 1/ 22، و3/ 241.
(2) الكتاب: 1/ 22.
(3) الكتاب: 1/ 22، و3/ 241.
(4) الكتاب: 1/ 22.
(5) الكتاب: 1/ 176 - 177.
(6) الكتاب: 1/ 117.
(7) الكتاب: 1/ 164.

ـ الأسس التي اعتمدها سيبويه في تفسير قرينة الإعراب:

أدرك سيبويه شمولية المعنى النحويّ فلم يقتصر على قرينة واحدة دون أخرى، وإنما نظر إلى الإعراب نظرة شاملة غير مجزأة. فمعاني المفردات وصيغها والأساليب النحوية والعلاقات السياقية والمقام جميعها ملاحظة في توجيهه النحويّ لقرينة الإعراب كما سنلاحظ في الآتي:

1 ـ المعنى المعجمي قرينة على توجيه الإعراب وتحديد المعنى التركيبي:

فالمعنى المعجمي للمفردات له أهميته في توجيه الإعراب، والدّلالة على المعنى التركيبي كما يقول عبد القاهر الجرجاني، قال: «**ولا يُتَصوَّرُ أن تعرفَ للفظِ موضعًا من غير أنْ تعرفَ معناه، ولا أنْ تتوخّى في الألفاظ من حيث هي ألفاظ ترتيبًا ونظمًا، وأنّك تتوخى الترتيبَ في المعاني، وتعمل الفكر هناك، فإذا تمَّ لك ذلك أَتبعتها الألفاظ وقفوت بها آثارها**»(1). وهذا يعني أنّه لا تقوم علاقات تركيبية بين ألفاظ لا معنى لها، وكذلك لا يقوم إعراب بخلاف ما تصور الدكتور تمام حسان؛ إذ طاش سهمه في هذه المسألة ؛ فهو يرى أنه بالإمكان إعراب نسيق هوائي من نحو «**قاصَ التجينُ شِحالهُ بِتَريسه**» بالاعتماد على المعنى الوظيفي الذي هو وظيفة المبنى التحليلي دون حاجة إلى المعجم أو المقام(2). ولكن الدكتور تمام أنصف في تراجعه عن هذه الفكرة عند تأليفه كتابه (الأصول)، فيقول في قوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشۡتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلۡهُدَىٰ﴾(3) .«**لأن المسند إليه لم يكن صالحًا للفعل، أو ما في معناه، بسبب المفارقات في العلاقات المعجمية المذكورة ولولا هذه العلاقة ما صلح التركيب**»(4)، أيّ لولا حمله على المجاز لم يصحّ التركيب دلاليًا.

ومن النحويين المتأخرين الذين أولوا عناية بهذه القرينة ابن هشام، وفي الباب الخامس من كتابه مغني اللبيب خاصة، إذ قال: «**وأوّلُ واجبٍ على المعرب أن يفهم معنى ما يعربه، مفردًا أو مركبًا، ولهذا لا يجوز إعراب**

(1) **دلائل الإعجاز**: 53 - 54.

(2) ينظر: **اللغة العربية، معناها ومبناها**: 182 - 183، **ومناهج البحث في اللغة**: 266 - 228.

(3) سورة البقرة، من الآية: 16

(4) ينظر: **الأصول، دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب**: 373.

فواتح السور على القول بأَنها من المتشابه الذي استاثر الله بعلمه»[1]. ويلحظ أثر المعنى المعجمي في إعراب (كلالة) في قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَٰلَةً أَوِ ٱمْرَأَةٌ﴾[2]، فإن كانت (كلالة اسمًا للورثة) فالنصب على الحالية من ضمير يورث، و(كان) خبر، أو تامة ويورث صفة، أو خبر ويورث صفة[3]. «**ومن فسّر كلالة بالميّت الذي لم يترك ولدًا ولا والدًا فهي أيضًا حال أو خبر، ولكن لا يحتاج إلى تقدير مضاف ومن فسّرها بالقرابة فهي مفعول لأجله**»[4]. ومن هنا «قيل الإعرابُ فإنه فرع المعنى»[5].

وعندما نعود إلى كتاب سيبويه نجد أنه لم يهمل هذه القرينة؛ وإنما كان يلاحظها في توجيه الإعراب، فهو حين يفسّر «وجيف المطايا» من قول الراعي النميري[6]:

دَأَبتُ إلى أنْ يَنبُتَ الظِّلُّ بعْدما ... تقاصرَ حتّى كاد في الآلِ يمْصحُ

وجيفَ المطايا ثمَّ قلتُ لِصُحْبَتي ... ولمْ يَنزلوا أبردتمُ فَتروَّحوا

يرجع إلى المعنى المعجمي للفعل (دأب)، قال: «**لأنهُ قد عُرفَ أنّ قوله: دأبتُ: سرتُ، لما ذكر في صدر قصيدته، فصار دأبت بمنزلة (اوْجفتُ) عنده، فجعلَ وجيفَ المطايا توكيدًا لأوجفتُ الذي هو ضميره**»[7]. ومنه قوله: «**وتقول: جعلت متاعكَ بعضه فوق بعض، فله ثلاثة أوجه في النصب: إن شئت جعلت فوق في موضع الحال، كأنّه قال: علمت متاعك وهو بعضه على بعض أيْ: في هذه الحال، كما جعلت ذلك في رأيت في رؤية العين. وإن شئت نصبته عليه رأيتُ زيدًا وجهه أحسن من وجه فلان، تريد رؤية القلب.**

وإن شئت نصبته على أنك إذا قلت: جعلتُ متاعك يدخله معنى ألقيتُ، فيصير كأنك قلت: ألقيتُ متاعك بعضه فوق بعضٍ؛ لأنّ ألقيت كقولك:

(1) مغني اللبيب: 684.

(2) سورة النساء، الآية: 19.

(3) ينظر: مغني اللبيب: 686.

(4) مغني اللبيب: 686.

(5) البرهان في علوم القرآن: 1/ 302.

(6) شعره: 191.

(7) الكتاب: 1/ 383، وينظر: تحصيل عين الذهب: 227.

أسقطت متاعك بعضه على بعض، وهو مفعولٌ... والوجه الثالث: أن تجعله مثل: ظننت متاعك بعضه أحسن من بعضٍ»[1]. من هنا نلحظ تعدد الأوجه الإعرابية تبعًا لتعدد المعنى المعجمي.

2 ـ دراسة الأدوات النحوية، ومعرفة معانيها واستعمالاتها، وما تخرج إليه من معان مختلفة في السياق النحويّ، وهو أمرٌ مهمّ في الكشف عن قرينة الإعراب، وقد عُنيت كتب كثيرة بهذه المسألة لأهميتها، وللتخلص من اللبس والخلط الذي يبهم المعنى عند عدم التفريق بين المتشابهات[2].

وكانت مقدمة التنبيه على هذا الأمر في كتاب سيبويه، وعقد لذلك بابًا في كتابه بيّن فيه معاني الأدوات واستعمالاتها ومثّل لكلّ استعمال وهو «**باب عدة ما يكون عليه الكلم**»[3]. فضلًا عن تناوله هذه الأدوات في مجرى توجيهه النحويّ في عموم الكتاب، قال: «**واعلم أنّه لا ينتصب شيء بعد إنْ، ولا يرتفع إلّا بفعلٍ؛ لأنّ إنْ من الحروف التي يُبنى عليها الفعل، وهي (إن المجازاة)، وليست من الحروف التي يُبتدأ بعدها الأسماء ليُبنى عليها الأسماء**»[4]. وقال: «**اعلم أنّ لِكَمْ موضعين: فأحدهما الاستفهام، وهو الحرف المستفهم به، بمنزلة كيف وأينَ. والموضع الآخر: الخبر، ومعناها معنى رُبَّ. وهي تكون في الموضعين اسمًا فاعلًا ومفعولًا وظرفًا، ويُبنى عليها، إلّا أنّها لا تصَرُّفَ (يوم وليلة)، كما أنّ (حيثُ وأينَّ) لا يتصرفان تصرّف (تحتكَ وخلفكَ)، وهما موضعان بمنزلتهما، غير أنهما حروف لم تتمكن في الكلام، إنّما لها مواضع تلزمها في الكلام**»[5]. وقال: «**وسألته عن قوله عز وجلّ: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُم مِّن كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنصُرُنَّهُ﴾**[6] **فقال: ما ههنا بمنزلة الذي، ودخلتها اللام كما دخلت على إنْ حين قلت: والله لئن فعلت لأفعلنَّ،**

(1) الكتاب: 1/ 156 - 157.

(2) من المصادر التي عنيت بهذه المسالة مغني اللبيب، وكتب معاني الحروف.

(3) الكتاب: 4/ 216 - 235.

(4) الكتاب: 1/ 263.

(5) الكتاب: 2/ 156.

(6) سورة آل عمران، من الآية: 81.

والّلام التي في ما كهذه التي في إنْ، واللام التي في الفعل كهذه التي في الفعل هنا»[1]. والأدوات المختصة بالأسماء لا تدخل إلى الأفعال، قال: «**فمن تلك الحروف الحروف العوامل في الأفعال الناصبة. أَلا ترى أَنك لا تقول: جئتُكَ كي زيد يقول ذاك، ولا خِفتَ أنْ زيدٌ يقول ذاك، فلا يجوز أن تفصلَ بين الاسم وبين إنّ وأخواتها بفعلٍ. وممَّا لا تتقدم فيه الأسماءُ الفعل الحروفُ العواملُ الجازمة، وتلك: لَمْ، ولَمّا، ولا التي تجزم الفعل في النهي، واللام التي تَجزمُ في الأمر»**[2]. أما دلالة العلامة الإعرابية على معنى الأداة فأمر واضح، قال سيبويه: «**وإذا قال: هو يفعلُ ولم يكن الفعلُ واقعًا فنفيه لا يفعلُ»**[3]. فالضمة قرينة على أنّ لا لنفي الفعل ولم تصرف إلى معنى آخر.

3 ـ معرفة القرائن التي يقدمها علما الصوت والصرف لعلم النحو أمر مهم في الدلالة على الإعراب فيما سنلاحظ. وقد أكد علم اللغة الحديث على هذه العلاقة[4] فالفعل المضارع المسند إلى ضمائر الرفع (في التثنية والجمع والمخاطبة) تحذف منه نون الرفع إذا ألحقت به إحدى نوني التوكيد الثقيلة، أو الخفيفة. قال سيبويه: «**واعلم أنّ الخفيفة والثقيلة إذا جاءت بعد علامة إضمار تسقطُ إذا كانت بعدها ألفٌ خفيفة، أو ألف ولام، فإنها تسقط أيضًا مع النون الخفيفة والثقيلة، وإنما سقطت لأنها لم تحرّك ، فإذا لم تحرّك حذفت، فتحذف لئلاّ يلتقي ساكنان، وذلك قولك للمرأة: اضربنّ زيدًا وأَكرمنَّ عمرًا، تحذف الياء لما ذكرت لك، ولَتَضْرِبنَّ زيدًا، ولتكرِمنَّ عمرًا؛ لانَّ نون الرفع تذهب فتبقى ياء كالياء التي في اضربي وأَكرمِي. ومن ذلك قولهم للجميع: اضربُنَّ زيدًا، وأَكرمُنَّ عمرًا ، ولَتكرمُنَّ بشرًا؛ لأنَّ نون الرفع تذهب فتبقى واوٌ كواو ضَرَبوا وأكرمُوا»**[5].

وسأوضح ذلك على النحو الآتي؛ لأن توجيه سيبويه في النص السابق يتفق مع وجهات نظر علم الصوت الحديث:

---

(1) الكتاب: 3/ 107.
(2) الكتاب: 3/ 110 - 111.
(3) الكتاب: 3/ 117.
(4) ينظر: Introduction to the orical linguistics p.144
(5) الكتاب: 3/ 520

فلنأخذ مثلًا (يضربونَ) ونسندها إلى نون التوكيد الثقيلة فتكون أتيتهُ يضربونَنَّ. وفي التقطيع الصوتي الحديث: ي ـَ ض/ ر ـِ /ب ـُ / ن ـَ نَ/ن ـَ، ثم تحذف نون (يضربون) لكراهية توالي الأمثال فتصير البنية بعد التأكيد بالنون الثقيلة (يَضرِبُنَّ)، وفي التقطيع الصوتي: ي ـَ ض/ر ـِ /ب ـُ ن/ن ـَ قال سيبويه: «**وإذا كانَ فعلُ الجميع مرفوعًا، ثمَّ أدخلتَ فيه النونَ الخفيفة، أو الثقيلة حذفتَ نونَ الرفع.. لأنه اجتمعت فيه ثلاثُ نونات فحذفوها استثقالًا**»[1]. وأمّا الضمة القصيرة فهي دالّة على الجماعة ومن خلالها يمكن إعراب الجملة الفعلية، وهذه الضمة هي تقصير لصوت المدّ؛ لأن الواو هنا غير محذوفة، وإنما هي كما يرى الدكتور عبد الصبور شاهين ذهب نصف الجماعة وبقي النصف الآخر في صورة الضمة القصيرة[2].

أما القرينة الصرفية فلا شك في أنها من أوجه العلاقة بين الصرف والنحو، ومن خلالها يمكن الاستدلال على الباب النحوي، ونميّز من خلالها مثلًا الحال من التمييز، والمفعول لأجله من المفعول المطلق؛ وذلك يلحظ في جمود الصيغة أو اشتقاقها؛ لأنّ هذا الجمود أو الاشتقاق من القرائن الملاحظة في توجيه سيبويه للأبواب النحوية. قال سيبويه: «**هذا ما ينتصبُ؛ لأنَّه قبيحٌ أن يكون صفةً، وذلك قولك: هذا راقودٌ خلاًّ، وعليه نحْيٌ سَمْنا، وإن شِئْتَ قلت، راقودُ خَلٍّ وراقودٌ من خلٍّ. وإنما فررت إلى النصب في هذا الباب ، كما فررت إلى الرفع في قولك: بصحيفةٍ طينٍ خاتمها؛ لأن الطين اسمٌ وليس مما يوصف به، ولكنّهُ جوهر يضاف إليه ما كان منه، فهكذا مجرى هذا وما أشبهه.. ولا يكون صفة فيشبه الأسماء التي أخذت من الفعل**»[3]. ويفسّر لنا ابن يعيش سبب اشتراط الجمود في التمييز بقوله: «**وجملة الأمر إذا قلت: عندي راقودٌ خلاًّ، ورطلًا زيتًا فلا يحسن أن يجري وصفًا على ما قبله فتقول: راقودُ خلٍّ، ورطلُ زيتٍ؛ لأنه اسم جامد غيرُ مشتقٍ من فعلٍ فلا يكونُ وصفًا كالمشتقات**»[4]. واشترط سيبويه للمصدر الذي يكون حالًا أن يكون

---

(1) الكتاب: 3/ 519.

(2) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية: 101 - 102.

(3) الكتاب: 2/ 117 - 118.

(4) شرح المفصل: 1/ 72.

بمعنى فاعل ، نحو قتله صبرًا بمعنى قتله صابرًا، وأتيتهُ ركضًا بمعنى أتيتهُ راكضًا[1]. وأما المفعول لأجله فلا يكونُ وصفًا «**لأنهُ تفسيرٌ لما قبله لِمَ كان؟ وليس بصفةٍ لما قبله ولا مِنْهُ**»[2].

4 ـ معرفة القرائن التي تقدمها الأساليب من نحو الإثبات والنَّفي والاستفهام والأمر والنهي والدعاء والنداء والوصل والفصل. ففهم هذه الأساليب يمدّ المعرب بقرائن تعينه على فهم المعنى النحويّ الحاصل من أسلوب معين، ومدى قدرة هذا الأسلوب على إظهار المعنى النحويّ ودلالته الإعرابية.

قال سيبويه: «**فأما الوجهُ الذي يكون فيه الاسمُ بمنزلته قبل أن تلحقَ إلّا فهو أنْ تدخلَ الاسمَ في شيءٍ تنفي عنه ما سواه، وذلك قوله: ما أتاني إلّا زيدٌ، وما لقيتُ إلّا زيدًا، وما مررتُ إلّا بزيدٍ، تجري الاسم مجراه إذا قلت: ما أتاني زيدٌ، وما لقيتُ زيدًا، وما مررتُ بزيدٍ، ولكنك أدخلت إلّا لتوجب الأفعال لهذه الأسماء ولتنفي ما سواها، فصارت هذه الأسماء مستثناةً. فليس في هذه الأسماء في هذا الموضع وجهٌ سوى أن تكون على حالها قبل أن تلحق إلاّ؛ لأنها بعد إلّا محمولة على ما يجرُّ ويرفع وينصبُ كما كانت محمولة عليه قبل أن تلحق إلاّ، ولم تشغل عنها قبل أن تلحق إلّا الفعل بغيرها**»[3]. وقال سيبويه في باب الأمر والنهي: «**والأمرُ والنهي يُختارُ فيهما النصبُ في الاسم الذي يُبنى عليه الفعل ويُبنى على الفعل كما اختير ذلك في باب الاستفهام؛ لأن الأمر والنهي إنما هما للفعل كما أنّ حروف الاستفهام بالفعل أوْلى، وكان الأصل فيها أن يبتدأ بالفعل قبل الاسم، فهكذا الأمر والنهي لأنهما لا يقعانِ إلّا بالفعل مظهرًا أو مضمرًا، وهما أقوى في هذا الاستفهام؛ لأن حروف الاستفهام قد يستفهم بها، وليس بعدها إلّا الاستفهام نحو قولك: أزيدٌ أخوك، ومتى زيدٌ منطلقٌ، وهَلْ عمرٌو ظريف. والأمر والنهي لا يكونان إلّا بفعلٍ، وذلك قولك: زيدًا اضربهُ، وعمرًا أمررْ به، وخالدًا اضربْ أباه، وزيدًا اشترِ له ثوبًا.. لأنّه أمرٌ للغائب بمنزلةِ افْعَلْ للمخاطَبِ**»[4].

(1) ينظر: الكتاب: 1/ 370.

(2) الكتاب: 1/ 367.

(3) الكتاب: 2/ 310.

(4) الكتاب: 1/ 128.

وأمّا الفصلُ فيخلُّ بالمعنى النحوي، وعدم الفصل قرينة على إعراب الجزأين المتلازمين إعرابًا واحدًا وجعلهما بمنزلة اسم واحد، قال سيبويه: «**واعلم أنَّك لا تفصل بين لا وبين المنفيّ، كما لا تفصل بين مِنْ وبين ما تعمل فيه، كما أنه لا يجوز وذلك أنّه لا يجوز لك أن تقول: لا فيها رَجلَ، ذلك أن تقول في الذي هو جوابه: هل مِنْ فيها رجل. ومع ذلك أنهم جعلوا (لا) وما بعدها بمنزلة خمسةَ عشرَ، فقبح أن يفصلوا بينهما عندهم كما لا يجوز أن يَفصلوا بين خمسة وعشر بشيء من الكلام؛ لأنهّا مشبّهةٌ بها**»[1]. أما إذا حصل الفصل فلها حكم آخر؛ فتكرر (لا) ولا تعمل النصب ، قال سيبويه: «**واعلم أنك إذا فصلت بين لا وبين الاسم بحشوٍ لم يحسن إلّا أن تعيد لا الثانية؛ لأنه جُعِلَ جواب: أذا عندك أم ذا؟ ولَمْ تجعل لا في هذا الموضع بمنزلة ليس؛ وذلك لأنَّهم جعلوها، إذا رفعت، مثلها إذا نُصِبَتْ، لا تُفصَل؛ لأنها ليست بفعل. فما فُصِلَ بينه وبين لا بحشو قوله جلَّ ثناؤه: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ﴾[2] ولا يجوز لا فيها أحدٌ إلا ضعيفًا، ولا يحسن لا فيك خيرٌ؛ فإن تكلمت به لم يكن إلّا رفعًا؛ لأن لا لا تعمل إذا فصل بينها وبين الاسم، رافعة ولا ناصبة كما ذكرت لك**»[3]. وقال في إعراب المنادى المرخّم: «**واعلم أنّ الحرفَ الذي يلي ما حذفت ثابتٌ على حركته التي كانت منه قبل أن تحذف، إن كان فتحًا أو كسرًا أو ضمًّا أو وقفًا؛ لأنك لم ترد أن تجعل ما بقي من الاسم ثابتًا في النداء وغير النداء، ولكنك حذفتَ حرفَ الإعراب تخفيفًا في هذا الوضع وبقي الحرف الذي يلي ما حذف على حاله؛ لأنه ليس عندهم حرف إعراب وذلك قولك في حارث: يا حارِ، وفي سلَمَة: يا سَلَمَ، وفي بُرثُن: يا بُرْثُ، وفي هِرَقْلَ: يا هِرَقْ**»[4].

ولا شك في أن الأساليب كثيرة شغلت أبواب وصفحات من الكتاب، ولكن ما أردته هنا أنْ أبيّنَ وظيفتها في توجيه دلالة الإعراب فاقتصرت على طائفة من الأقوال التي ذكرتها لبيان تلك الدلالة.

5 ـ من الأمور التي أوْلاها سيبويه عنايته عنصر (المقام)، فهو الذي يحدد

---

(1) الكتاب: 2/ 276.

(2) سورة الصافات، الآية: 47.

(3) الكتاب: 2/ 298 - 299.

(4) الكتاب: 2/ 241.

الدلالة المقصودة للعلامة الإعرابية في كلمة ما داخل سياق الكلام. فقد ترفع الكلمة، أو تنصب بحسب قرينة المقام. قال سيبويه في (باب ما ينتصب من الأسماء التي ليست بصفة ولا مصادر؛ لأنه حال يقع منه الأمر فينتصب؛ لأنه مفعول به): «**وذلك قولك: كلمتهُ فاهُ إلى فيَّ، وبايعتُه يدًا بيدٍ، كأنه قال: كلمتُه مشافَهةً، وبايعتُه نقدًا، أيْ: كلمته في هذه الحال. وبعض العرب يقول: كلمتهُ فوهُ إلى فيَّ، كأنه يقول: كلمتهُ وفوهُ إلى فيَّ، أيْ: كلمتهُ وهذه حاله. فالرفعُ على قوله كلمتُه وهذه حالهُ، والنصبُ على قوله: كلمتُه في هذه الحال، فانتصب؛ لأنه حال وقع فيه الفعل. وأمّا بايعتُه يدًا بيدٍ فليس فيه إلّا النصب؛ لأنَّه لا يحسن أن تقول: بايعته ويدٌ بيدٍ، ولم يُرد لن يخبر أنه بايعهُ ويدُه في يدِه، ولكنّه أراد أن يقول: بايعته بالتعجيل، ولا يبالي أقريبًا كان أم بعيدًا. وإذا قال كلمتُه فوهُ إلى فيَّ، فإنَّما يريدُ أن يُخبرَ عن قربه منه، وأنَّه شافَهُه ولم يكنْ بينهما أَحَدٌ**»[1]. والكتاب يحتجنُ بأمثلةٍ من هذا النوع وسأفرد لهذه القرينة فصلًا إن شاء الله.

6 ـ مستوى التعبير اللهجي وأثره في تعدد وجوه الإعراب، وهو من الأمور الملاحظة في توجيه العلامة الإعرابية نحو حالة من حالات الإعراب، فيكون في الجملة أكثر من إعراب، وذلك نحو إعراب (ما) في لغة أهل الحجاز ولغة تميم. فأهل الحجاز يجرونها في الإعراب مجرى لَيْسَ «**تقول: ما عبد الله أخاك، وما زيدٌ منطلقًا**»[2]. وليس ذلك بقياس عند سيبويه وإن جاء به الاستعمال، وإنما القياس عنده عدم إعمالها، قال سيبويه: «**وأما تميم فيجرونها مجرى امّا وهلْ أي: لا يعملونها في شيء، وهو القياس؛ لأنّه ليس بفعل وليس ما كلَيْسَت، ولا يكون فيها إضمار**»[3]. وقال: «**وتقول: ما زيدٌ إلَّا منطلقٌ، تستوي فيه اللغتان، ومثله قوله عزّ وجلّ**: ﴿قَالُواْ مَآ أَنتُمۡ إِلَّا بَشَرٞ مِّثۡلُنَا﴾[4]. فالمستوى اللهجي كما يلحظ قرينة على تعدد العلامة الإعرابية.

ـ مراتب الإعراب وحالاته:

أقصد بمراتب الإعراب حالات الاسم أو الفعل وموقعه في التركيب والعلامة التي يستحقها. وقد عرض سيبويه لهذه المراتب في الباب الذي

---

(1) الكتاب: 1/ 391.

(2) الكتاب: 1/ 57.

(3) الكتاب: 1/ 57.

(4) الكتاب: 1/ 59. والآية من سورة يّس: 15.

خصصه للحديث عن نظام الإعراب في العربية[1].

ولا شك أن نظرته إلى هذا النظام مبنية على مقدمات توصل إلى فهم هذا النظام ومراتب الكلمات المعربة في هذا النظام. ومن هذه المقدمات ما أشرنا إليه سلفًا وهي: الأولوية في مراتب أقسام الكلام، والتمكن الإعرابي، والنظرة إلى الاشتقاق، وحمل الفعل على الاسم في إعرابه، أي: المضارعة، والعلاقة بين أجزاء الكلام.

والنظرة إلى مراتب الإعراب ـ فيما يبدو ـ لم تخرج عن نظرية المقامات. فقد جعلوا للكلمات في التركيب مراتب كمراتب الأناسي، فمنهم من هو في المستوى الرفيع، أو العمدة ولا يمكن الاستغناء عنه، ومنهم من كان تابعًا لغيره منجرًّا إليه، ومنهم من كان وسطًا بين العمدة والتابع، وهم الغالبية[2]. ونستطيع أن نستعين بهذا المفهوم الاجتماعي على جهة التحليل والتفسير ـ على الأقل ـ لا على وجه الحقيقة فنقول: إن من الكلمات ـ وهي الأسماء ـ ما لا يمكن الاستغناء عنه، وهو عمدة الكلام، ولهذا استحق الرفع صفةً لمستواه الرفيع، ومنه ما كانت رتبته منخفضة مجرورًا إلى ما قبله فاستحق الجر، ومنه ما كان متوسطًا في رتبته بين العمدة والتابع، ولكثرته استحق علامة خفيفة ومغايرة للعلامتين السابقتين للتفريق وأمن اللَّبس، فكانت حالته النصب وعلامته الفتحة لكثرة دورانه على الألسن[3].

والذي يلحظ في توجيه سيبويه لحالات الإعراب تقديمه النصب على الجرّ، وتقديم الجرّ على الرفع في جميع المواضع التي يتحدث فيها عن الحالات الثلاث في الأسماء، أو في الأفعال، وفي المعربات أو المبنيات. قال: «**فالنصبُ والجرُّ والرفعُ والجزمُ لحروفِ الإعراب**. . .»[4]، وقد راعى ذلك في التمثيل، قال: «**والنصبُ في الأسماء: رأيتُ زيدًا، والجر: مررتُ بزيدٍ، والرفع: هذا زيدٌ**. . .»[5] وكذلك في الأفعال، قال: «**والنصبُ في**

(1) ينظر: **الكتاب**: 1/ 13 وما بعدها.

(2) ينظر: **نحو التيسير**: 68 - 69.

(3) ينظر: **الخصائص**: 1/ 50، **ونحو التيسير**: 68 - 69.

(4) **الكتاب**: 1/ 13.

(5) **الكتاب**: 1/ 14.

المضارع من الأفعال: لَنْ يفعلَ، والرفعُ: سيفعلُ، والجزمُ: لَمْ يفعلْ»[1]. وأما في حركات البناء فقال: «**وأما الفتح والكسر والضم والوقف فللأسماء غير المتمكنة**»[2]، ويستمر هذا الترتيب عنده إلى آخر الكتاب فتتابع حركات وحروف الإعراب، قال: «**وإنّما الحركات من الألف والياء والواو**»[3]. وكذلك قوله: «**وزعم الخليل أَنَّ الفتحةَ والكسرةَ والضمةَ زوائدُ**»[4]. وعند تناوله للمقصور والممدود يظهر عنده هذا الترتيب فيقول: «**ولا يدخلها نصبٌ ولا رفعٌ ولا جرٌّ**»[5] فقدّم الرفع على الجر، وأشار المحقق إلى أنه في إحدى النسخ يقدم الجر على الرفع[6]. ويعلل ذلك الباحث حسن عبد الغني بوجود وعي لغوي لمنهجية معينة تقوم على ثنائية الأسماء والأفعال من جهة عمل العامل النحوي[7]. ولا أستبعد وجود تلك المنهجية؛ لأن نظرية العمل النحوي قد سيطرت على وجوه التأليف في الكتاب[8]. ويخطر لي رأي آخر هو مراعاة سيبويه للشيوع، وهو ملحظ دلالي مهم في تقسيم المعاني والحقول الدلالية فبدأ بالحالة التي هي أكثر شيوعًا ثم تدرّج إلى الحالات الأخرى، فضلًا عن مراعاة الخفة، والفتحة حركة أخفّ من الضمة والكسرة.

ـ دلالة العلامات الإعرابية:

فالذي عليه أغلب النحويين أنَّ الرَّفْعَ علمُ الفاعلية، والنَّصبَ علمُ المفعولية، والجرَّ علمُ الإضافة[9]. وفي ظني أنّ في ذلك ابتسارًا وتضييقًا للمعنى ـ وإن أطلقوا الجزء لإرادة الكلّ. فقولهم: الرفع علم الفاعلية لا يكاد يصدق على كلّ رفع ـ إذا ما راعينا الدّقة في الدلالة والتخصيص. فهو قد يصدق على الأسماء المتلبسة بأفعالها تلبسًا ماديًّا فحسب؛ إلا أنّه لا يصدق

(1) الكتاب: 1/ 14.
(2) الكتاب: 1/ 15.
(3) الكتاب: 4/ 101.
(4) الكتاب: 4/ 241.
(5) الكتاب: 3/ 536.
(6) ينظر: هامش المحقق: 3/ 536.
(7) ينظر: مفهوم الجملة عند سيبويه: 33 - 34.
(8) ينظر: منهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي: 248 - 249.
(9) ينظر: شرح المفصل: 1/ 71 - 72، وشرح الرضي على الكافية: 1/ 69.

على كثير من المرفوعات كالأسماء المتَّصفة بأفعالها من نحو أفعال السجايا والطباع مثلًا من نحو: حسُن زيدٌ، وكذلك المبتدأ المتَّصف بالخبر من نحو: زيدٌ جميلٌ، أو التابع المرفوع.

وأما قولهم النصب على المفعولية فلا يصدق إلّا على المفعول به حقيقةً؛ لأنَّ من الأسماء ما ينتصب على المعنى بعد تمام الإسناد وبدون عامل يتأثر به كما لاحظنا في قرائن التخصيص في الفصل الثاني من هذه الأطروحة. وكذلك يتعارض مع ما ينتصب على المعاني المجازية من نحو التعظيم، والذّم، والدعاء وغيرها.

وأما قولهم الجرّ علم الإضافة فمطلق إذ ضمّوا تحت هذا المصطلح المضاف والمضاف إليه والمجرور بحرف الجر، مع الفارق بين الاضافتين؛ لأن المضاف مع المضاف إليه كلمة واحدة، وحرف الجر يوصل معنى الفعل إلى الاسم، أو يوصل الفعل اللازم إلى مفعوله غير المباشر، نحو: مررتُ بزيدٍ[1]. وبتعبير آخر إنها «**تجعل علاقة الإسناد نسبية**»[2].

وقد ألمع الدكتور أحمد عبد الستار الجواري إلى قصور هذه المعاني التي ذكرها النحويون في الدلالة على حالات الرفع والنصب والجر كما لاحظنا[3].

ومن خلال هذا الفهم، ومن خلال منهجنا في دراسة القرائن النحوية نستطيع أن نحدد دلالات الحالات الإعرابية. وهو أمر ـ في اعتقادنا ـ لا يمكن فيه عزل الحالات الإعرابية عن السياق العام للتراكيب النحوية وعلاقاتها وروابطها من إسناد، أو تخصيص، أو نسبة، أو تبعية.

وسأعرض لدلالات الحالات الإعرابية على النحو الآتي:

1 ـ الرفع علم الإسناد:

فالقول بأن الرفع علمُ الإسناد وجيهٌ كلَّ الوجاهة؛ لأنّ الاسم المرفوع لابدّ أن يكون طرفًا من طرفي الإسناد، أو تابعًا لهذا الركن المرفوع. قال

---

(1) ينظر: الكتاب: 1/ 421، والمقتضب: 4/ 136.

(2) **اللغة العربية، معناها ومبناها**: 203.

(3) ينظر: **نحو التيسير**: 68، وما بعدها.

الرضي في ردّه على ابن الحاجب القائل بأنّ الرفع علم الفاعلية: «والأولى، كما بيَّنّا أن يقال: الرفع علم كون الاسم عمدة الكلام، ولا يكون في غير العمد»[1]. وقوله هذا لا يخرج عمّا قاله سيبويه في «باب المسند والمسند إليه»[2]. فالرفع بحسب هذا المعنى يشير إلى موقع الاسم أو الفعل ووظيفته في التركيب إذا كان مبتدأً أو خبرًا أو فاعلًا أو نائبًا للفاعل، أو اسمًا لكان وأخواتها، أو خبرًا لإنّ وأخواتها، أو فعلًا مضارعًا غير مقيّدٍ بحرفٍ ناصبٍ أو جازم. وهذه الألفاظ لا تخرج جميعها عن الإسناد، فكلّ واحدٍ منها يقع طرفًا في الإسناد.

ومن دلالات الرفع في كتاب سيبويه ما يأتي:

أ ـ قوة التَّضامّ بين المسند والمسند إليه؛ لأنهما متلازمان لا يستغني أحدهما عن الآخر[3]. والنحويون متفقون على ملازمة المسند للمسند إليه؛ لأنّ كمال معنى الأوّل في الثاني[4]. والرفع قرينة دالّة على هذا التَّضامّ.

ب ـ الإخبار عن شيءٍ معروف عند المخاطب: قال سيبويه: «**ولو قال: أما العبيدُ فأنتَ ذو عبيدٍ، يريد عبيدًا بأعيانهم قد عرفهم المخاطبُ كمعرفتك، كأنَّك قلت: أمّا العبيد الذين تعرف، لم يكن إلّا رفعًا. وقوله: ذو عبيدٍ كأنّه قال: أنتَ فيهم، أو منهم ذو عبيد**»[5].

جـ ـ الدلالة على ثبوت الحال في لحظة التكلم: وذلك قوله: «**وأمَّا أنتَ وشأنكَ، وكلُّ امرئٍ وضيعتُه، وأنتَ أعلم وربُّك وأشباه ذلك، فكلّه رفعٌ لا يكون فيه النصب، لأنّك إنّما تريد أن تخبر بالحالِ التي فيها المحدَّثُ عنه في حال حديثك، فقلت: أنت الآن كذلك، ولم ترد أن تجعل ذلك فيما مضى، ولا فيما يستقبلُ وليس موضعًا يستعملُ فيه الفعلُ**»[6].

(1) شرح الرضي على الكافية: 1/ 70.
(2) الكتاب: 1/ 23.
(3) الكتاب: 1/ 23.
(4) ينظر: المقتضب: 1/ 8، والأصول: 1/ 62، والجمل: 36.
(5) الكتاب: 1/ 389.
(6) الكتاب: 1/ 305.

د ـ الإخبار عن صفة ثابتة قبل لحظة التكلّم: وذلك قوله: «**وإذا قال: له علمٌ علمُ الفقهاء، فهو يخبر عمّا قد استقر فيه قبل رؤيته وقبل سمعه منه، أو رآه يتعلَّم فاستدل بحسن تعلمه على ما عنده من العلم، ولم يُرد أن يُخبر أنّه إنَّما بدأ في علاج العلم في حال لقيِّه إيّاه؛ لأنّ هذا ليس مما يثنى به، وإنما الثناء في هذا الموضع أن يخبر بما استقرَّ فيه، ولا يخبر أنّ أمثلَ شيءٍ كان منه التعلُّمُ في حالِ لقائه**»[1].

هـ ـ الابتداء والتنبيه: وهما معنيان موجبان للرّفع عند سيبويه، وذلك في المبتدأ والمنادى المفرد المرفوع والفعل المضارع. قال في رفع المبتدأ: «**هذا بابٌ من الاستفهام يكون الاسم فيه رفعًا؛ لأنك تبتدئه لتنبه المخاطب..**»[2]. وأما في رفع المنادى فقال: «**..فلمّا اطّرد الرفع في كلّ مفرد في النداء صار عندهم بمنزلة ما يرتفع بالابتداء أو بالفعل، فجعلوا وصفه إذا كان مفردًا بمنزلته**»[3]. وقد أشار إلى أن وظيفة النداء التنبيه وجذب المخاطب إليك[4]. والابتداء معنى يرفع الفعل المضارع أيضًا، قال سيبويه: «**وكينونتها في موضع الأسماءِ ترفعُها كما يرفعُ الاسم كينونته مبتدأ**»[5].

و ـ التبعية: والتبعية قرينة مراعاة في توجيه سيبويه إذا اختلفت أوجه الإعراب، فيستعملها في توجيهه النحويّ وإن خالفت القياس، قال: «**ومما جرى نعتًا على غير وجه الكلام «هذا جُحْرِ ضَبٍّ خَرِبٍ»، فالوجه الرفع، وهو كلام أكثر العرب وأفصحهم. وهو القياس؛ لانّ الخَرِبَ نعتُ الجُحْرِ والجُحرُ رفع..**»[6]. فالوجه على رأي سيبويه «هذا جُحْرُ ضبٍّ خَرِبٌ».

ز ـ دلالة الفعل المضارع المرفوع على الحال عند تجرده من ضميمة توجه معناه إلى دلالة زمنية أخرى. ويلحظ أن دلالة صيغة (يفعل) على الزمن دلالة مرنة لا يمكن تحديدها، فقد تكون في لحظة الحدث، وقد يكون زمنها

---

(1) الكتاب: 1/ 362.

(2) الكتاب: 1/ 127.

(3) الكتاب: 2/ 183، وقد أفرد سيبويه للمنادى المرفوع باباً سماه (باب النداء) الكتاب: 2/ 182.

(4) الكتاب: 2/ 208، وينظر: 1/ 244.

(5) الكتاب: 3/ 10.

(6) الكتاب: 1/ 436.

مستمرًا، أي: ممتدًّا من الماضي إلى المستقبل. وقد اعتمد سيبويه قرينة النَّفي وسيلة في توجيه زمن الفعل المضارع المرفوع، قال: «**وإذا قال: هو يفعلُ، أي: هو في حال الفعل فإنّ نفيه ما يفعلُ. وإذا قال: هو يفعلُ ولم يكن الفعل واقعًا فنفيه لا يفعلُ**»(1). وإنما السين فقرينة على صرف زمن الفعل المضارع المرفوع نحو الاستقبال، قال سيبويه: «**وإذا قال: سيذهب فإنه دليلٌ على أنّه فيما يستقبل من الزمان**»(2).

ح ـ تغيير جهة الدلالة: ومنه الرّفع في المصادر. قال سيبويه: «**ومما يسبقُ فيه الرّفع من المصادر؛ لأنّه يراد به أن يكون في موضعِ غيرِ المصدر قوله: قد خيفَ منه خوفٌ، وقد قيل في ذلك قولٌ. إنّما يريد خُيف منه أمرٌ أو شيءٌ، وقد قيل في ذلك خيرٌ أو شرٌّ. ومثل هذا في المعنى كان منه كون، أي: كان في ذلك أمرٌ. وإن حملته على ما حملت عليه السّير والضرب في التوكيد، حالًا وقع فيه الفعل، أو بدلًا من اللفظ بالفعل، نصبتَ**»(3).

وهذا يعني أن التغاير في العلامة الإعرابية في اللفظ الواحد قرينة على اختلاف المعنى، وعبارة سيبويه «**ولم يجز لك أن تجعل المنصوب بمنزلة المرفوع**»(4). تدلّ على ذلك دلالة بيّنة. فالرفع في الفعل المضارع مثلًا دلالة على وقوع الفعل، والنصب دلالة على عدم وقوعه، قال سيبويه: «**وتقول: حسبتهُ شتمني فأثبَ عليه، إذا لم يكن الفعل واقعًا، ومعناه: أنْ لو شتمني لوثبتُ عليه. وإن كان الوثوب قد وقع فليست إلّا الرفعُ؛ لأن هذا بمنزلة قوله: ألستَ قد فعلت فأفعلُ**»(5). ألا ترى أن العلامة الإعرابية صارت قرينة على تمييز زمن فعليّ من آخر؟

2 ـ النَّصب علم التخصيص:

إنّ القول بأنّ النصب علم المفعولية، أو علم الفضلة(6)، لا يمكن أن

(1) الكتاب: 3/ 117.
(2) الكتاب: 1/ 35.
(3) الكتاب: 1/ 232 - 233.
(4) الكتاب: 1/ 331.
(5) الكتاب: 3/ 36.
(6) ينظر: المقتضب: 3/ 116، وشرح الرضي على الكافية: 1/ 70.

يصدق على كلّ حالة نصب. وإذا رجعنا إلى الفصل الثاني من أطروحتنا هذه سنجد أن هذه المنصوبات بحاجة إلى مصطلح جامع مانع على حدّ قول المناطقة. والمصطلح الذي وجدناه مناسبًا للدلالة على المنصوبات هو مصطلح (التخصيص) لما فيه من شمولية على معنى النصب؛ لأن الاسم المنصوب بعد إسناد تام، أو اسم تام يكون مخصصًا ومقيدًا لما قبله كما أشار الدكتور تمام حسان إلى ذلك[1].

وقد حاولت من خلال دراستي للقرائن أن استوحي مصطلحًا من فكر سيبويه النحوي ليكون علمًا على المنصوبات فخطر ببالي مصطلح التعدية لشموليته عنده؛ لأن تعدية الفعل عنده معنى عام. فالفعل الذي لم يتعدّ إلى مفعوله يتعدى إلى المصدر والظرف وغيره[2]. إلّا أني لاحظت قصور المصطلح عن الإيفاء بكلّ معاني المنصوبات، وبالأخص ما ينتصب على المعاني المجازية كالمدح والذم والإغراء والتحذير وغيرها. ولربَّما يظنّ ظانٌّ أنّ هذه المنصوبات تنصب بعامل مقدر مفهوم من سياق الكلام، أقول: قد يصدق ذلك من جهة التحليل النحويّ في وجهته التعليمية ليكون المتعلم على بيّنة من خطوات تحليل تركيب ما لدلالة سياق الحال أو المقام على هذا الناصب المختزل أو المحذوف، ولكنه لا يمكن أن يصدق بإزاء فكر لغويّ يقوم على منطق خاص هو منطق اللغة التي استوفت أغراضها من خلال الاستعمال الذي مداره المعاني التي تحقق أغراض التراكيب اللغوية لشمولية هذه المعاني وتعددها. ومن هنا سوّغت لمصطلح التخصيص؛ لأنّه عام وشامل لكلّ المنصوبات إذا ما نظرنا إلى علاقات التركيب ووظائفها ودلالاتها على المعاني النحوية فضلًا عن المقام وسياق الحال ومقاصد التركيب وغاياته الأسلوبية والدلالية.

ومن دلالات النصب في كتاب سيبويه ما يأتي:

أ ـ الدلالة على حدوث الصفة وتجددها في المصادر المنصوبة، ومنه قول سيبويه: «**وإن شئتَ نصبتَ فقلتَ: له علمٌ علمَ الفقهاءِ، كأنَّك مررت به في حال تعلّم وتفقّهٍ، وكأنّه لم يستكمل أن يقال: له عالمٌ**»[3].

(1) ينظر: **اللغة العربية، معناها ومبناها**: 194 - 195

(2) ينظر: **الكتاب**: 1/ 34 - 37.

(3) **الكتاب**: 1/ 362.

ب ـ التخصيص والتبيين والتوكيد للكلام الذي قبل الاسم المنصوب. فالحال يوضِّح معنى صاحب الحال والتمييز يبين المميز ويزيل إبهامه، والمستثنى يوضح المستثنى منه، والمصدر يؤكد أو يبين نوع فعله أو عدده أو زمانه أو مكانه وهكذا بقية الأسماء المنصوبة. ومن أقوال سيبويه في هذه المعاني قوله: «**وذلك قولك: هو زيدٌ معروفًا، فصار المعروف حالًا .. والمعنى أنك أردت أن توضِّح أن المذكور زيدٌ حين قلتَ معروفًا**»[1]. ومنه قوله: «**وأما قولهم داري خلف دارك فرسخًا، فانتصب؛ لأنَّ خلفَ خبرٌ للدار، وهو كلامٌ قد عمل بعضه في بعض واستغنى، فلما قال: داري خَلْفَ دارك أبهمَ، فلم يُدْرَ ما قدر ذاك، فقال: فرسخًا وذراعًا وميلًا، أراد أَنْ يُبين**»[2]. ومن موارد هذه المعاني نصب المصدر المؤكد لنفسه، قال في «**هذا باب ما يكون المصدر فيه توكيدًا لنفسه نصبًا، وذلك قولك: له عليَّ ألفُ درهمٍ عُرفًا، ومثل ذلك قول الأحوص**[3]:

إنّي لأمْنَحُكَ الصُّدودَ وإنَّني قسمًا إليكَ مع الصُّدود لأمْيَلُ

وإنما صار توكيدًا لنفسه؛ لأنّه حين قال: له عليّ، فقد أقرّ واعترف؛ وحين قال: **لأمْيَلُ، عُلِمَ أنّهُ بَعْدَ حلفٍ ، ولكنه قال: عرفًا وقسمًا وتوكيدًا كما أنّه إذا قال: سيرَ عليه فقد علم أنَّه كان سيرٌ، ثم قال: سيرًا توكيدًا.**»[4]. ثم قال في الباب نفسه: «**واعلم أنّ نصب هذا الباب المؤكد به العامة منه وما وُكِّد به نفسه، ينصب على إضمار فعلٍ غير كلامك الأوّل؛ لأنه ليس في معنى كيفَ ولا لِمَ**[5]**، كأنّه قال: أحقُّ حقًّا، فجعله بدلًا كظنًّا من أظنّ، ولا أقول قولك، وأقول غير ما تقول، واتجدّ جدّك، وكتب الله تبارك وتعالى كتابه، وادعو دعاءً حقًّا، وصبغ الله صبغةً، ولكن لا يظهر الفعل؛ لأنّه صار بدلًا منه بمنزلة سقيًا**»[6].

(1) الكتاب: 2/ 78.
(2) الكتاب: 1/ 417.
(3) مرّ تخريجه في قرينة التوكيد والبيان.
(4) الكتاب: 1/ 380، وينظر: الكتاب: 1/ 378.
(5) يريد أن هذه المصادر ليست حالاً أو مفعولاً لأجله.
(6) الكتاب: 1/ 383 - 384.

ج ـ النصب قرينة على معانٍ مجازية نحو: المدح، والشتم، والتوبيخ والدعاء، والاختصاص وغيرها. ومن موارد هذه المعاني قول سيبويه: «وتقول: اصنعْ ما سرَّ أخاك واحبَّ أبوك الرجلان الصالحان على الابتداء، وتنصبه على المدح والتعظيم، كقول (الخرنق) من قيس بن ثعلبة:

لا يَبعَدَنْ قومي الذين هُمُ ... سَمُّ العُداةِ وآفةُ الجُزرِ
النّازلينَ بكلّ معتركٍ ... والطَّيبون معاقدَ الأزْرِ

. . . وان شئت نصبت على الشَّتْم، وذلك قولك: اصنعْ ماساء اباك وكرِهَ أخوك الفاسقينِ الخبيثينِ»[1]. وقال في «هذا باب ما يجري من الشتم مجرى التعظيم وما اشبهه»: «تقول: أتاني زيدٌ الفاسق الخبيث: لم يرد أن يكرّره ولا يعرِّفَكَ شيئًا تُنكرُه، ولكنّه شتمه بذلك»[2]. وقال: «وزعم الخليل ـ رحمه الله ـ أن قولهم: بك الله نرجو الفَضْلَ، وسبحانك الله العظيمَ، نصبه كنصب ما قبله، وفيه معنى التعظيم»[3]. ومنه في الدعاء قول سيبويه: «وهذه حججٌ سُمعت من العرب وممن يوثق به، يَزعَمُ أنَّهُ سَمِعها من العرب. من ذلك قول العرب في مثلٍ من امثالهم: «اللَّهُمَّ ضَبعًا وذِئبًا» إذا كان يدعو بذلك على غنم رجلٍ. واذا سألتهم ما يعنون قالوا: اللَّهمَّ اجمعْ أو اجعلْ فيها ضَبُعًا وذئبًا. وكلُّهم يُفسِّر ما ينوي. وانّما سَهُلَ تفسيره عندهم؛ لأن المضمر قد استعمل في هذا الموضع عندهم بإظهار»[4].

وأما الأمثلة المنصوبة على التحذير فقول سيبويه: «ومثل ذلك: أهلَكَ والليل، كأنَّهُ قال: بادِرْ أهلك قبل الليل، وإنما المعنى أن يحذره أن يدركه الليل، والليل محذرٌ منه، كما كان الاسد محتفظًا منه»[5]. يقول الدكتور مهدي المخزومي: «والتحذير اسلوب يعتمد على القرائن والدلالات التي تكتنف الخطاب، ويكتفي به بذكر ما يراد إلى التحذير منه، فلا يُذكرُ معه فعلٌ»[6].

(1) الكتاب: 2/ 57 - 58.
(2) الكتاب: 2/ 70.
(3) الكتاب: 2/ 235.
(4) الكتاب: 1/ 255.
(5) الكتاب: 1/ 275.
(6) في النحو العربي، نقد وتوجيه: 212 - 213.

ومن موارد معاني النصب (الاختصاص)، أو قرينة المخالفة[1]. قال سيبويه: «**وذلك قولك: إنّا معشرَ العربِ نفعل كذا وكذا، كأنّه قال: أعني، ولكنّه فعلٌ لا يظهر ولا يستعمل كما لم يكن ذلك في النداء؛ لأنّهم اكتفوا بعلم المخاطب، وأنّهم لا يريدون أن يحملوا الكلام على أوّله، ولكنَّ ما بعده محمولٌ على أوّله.. وقال الفرزدق:**[2]

ألـــم تَـــرَ أنّـــا بـــنـــي دارِمٍ زُرارةُ مِـــنّـــا أبـــو مَـــعْـــبَـــدِ

فإنما اختص الاسم هنا ليعرفً بما حمل على الكلام الأوّل، وفيه معنى الافتخار»[3]. ويشير الدكتور تمام حسان إلى هذه القرينة وأهميتها في التفريق بين الخبر والمختص بدلالة العلامة الإعرابية قال: «**ولو اتحد المعنى لاتحد المبنى فأصبحت الحركة واحدة فيهما، ولكن إرادة المخالفة بينهما كانت قرينة معنوية تتضافر مع اختلاف الحركة لبيان أن هذا خبرٌ وهذا مختصٌ**»[4]. وأظن هذه الأمثلة وهي كثيرة في الكتاب كافية لإلقاء الضوء على هذه المعاني.

د ـ ومن معاني النصب في الأفعال المضارعة (الغائية) قال سيبويه: «**فالفعلُ إذا كان غايةً نَصبٌ**»[5]، وكذلك فإن النصب يصرف معنى الفعل المضارع نحو الاستقبال «**ذلك أنّه ينصب إذا تحدَّد معناه الزمني تحديدًا لا يخرج به عن المضارعة مضارعة الاسم ودلالته على جزء من ذلك المعنى الزمني وهو معنى الاستقبال**»[6].

ويستعمل سيبويه لهذا الزمن المستقبلي مصطلح الفعل (غير الواجب)، أي: غير الواقع؛ لتوقع حدوثه في المستقبل، قال: «**واعلم أنَّ الفعلَ إذا كان غير واجبٍ لم يكن إلّا النصب**»[7]. فالنصب قرينه على صرف زمن الفعل المضارع نحو الاستقبال، وقرينه على عدم وقوع الحدث.

---

(1) وقد وضعها الدكتور تمام حسان عند تقسيمه للقرائن ضمن قرائن التخصيص، ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: 194.

(2) شرح ديوانه: 202، والكتاب: 2/ 234.

(3) الكتاب: 2/ 233 - 234.

(4) اللغة العربية، معناها ومبناها: 200.

(5) الكتاب: 3/ 17.

(6) نحو التيسير: 89.

(7) الكتاب: 3/ 24.

3 ـ الجرُّ علم النسبة:

وإنما قلنا بالنسبة ولم نقل بالإضافة؛ لأنها ـ بحسب اعتقادنا ـ أوفق في الدلالة على هذا الباب النحوي؛ فهي تضم حروف الجر والإضافة؛ وتنسب شيئًا إلى شيء بوساطة حرف أو بإضافة اسم، يقول الدكتور تمام حسان: «**والنسبةُ قيدٌ عامٌّ على علاقة الإسناد، أو ما وقع في نطاقها أيضًا، وهذا القيد يجعل علاقة الإسنادِ نسبية.. والمعاني التي تدخل بصورة عامة هي ما نسمّيه معاني حروف الجر ومعها معنى الإضافة**»[1].

وكان سيبويه دقيقًا في التفريق بين النسبتين أي: النسبة التي يفيدها حرف الجر والنسبة التي تفيدها الإضافة. قال سيبويه: «**والجرّ إنما يكون في كلّ اسم مضاف إليه. واعلم أنّ المضاف إليه ينجرُّ بثلاثة أشياء: بشيء ليس باسم ولا ظرف، وبشيء يكون ظرفًا، وباسم لا يكون ظرفًا. فأما الذي ليس باسم ولا ظرف فقولك: مررتُ بعبد الله، وهذا لعبد الله، وما أنت كزيدٍ.. وأما الحروفُ التي تكون ظرفًا فنحو خلْفَ وأمام، وقدّام ووراء وفوق وتحت.. وأَمَّا الأسماء فنحو: مثلٍ، وغيرٍ، وكلٍّ، وبعضٍ.. وأمَّا الباء وما أشبهها فليست بظروف ولا أسماء، ولكنها يضاف بها إلى الاسم ما قبله أو ما بعده. فإذا قلت: يا لبكرٍ فانّما أردت أن تجعل ما يعمل في المنادى من الفعل المضمر مضافًا إلى بكرٍ باللام. وإذا قلت مررتُ بزيدٍ، فإنما المرور إلى زيد بالباء، وكذلك هذا لعبد الله. وإذا قلت: أنت كعبد الله، فقد أضفت إلى عبد الله الشبه بالكاف. وإذا قلت: أخذتُه من عبد الله فقد أضفت الأخذ إلى عبد الله بمِنْ..**»[2].

ومن دلالات النسبة في كتاب سيبويه:

أ) «**إيجاد علاقة نسبية بين المجرور وبين معنى الحدث الذي في علاقة الإسناد**»[3]. قال سيبويه: «**وأمَّا مِنْ فتكون لابتداء الغاية في الأماكن، وذلك قولك: من مكان كذا وكذا إلى مكان كذا وكذا، وتقول إذا كتبت كتابًا: مِنْ فلان إلى فلان. فهذه الأسماء سوى الأماكن بمنزلتها. وتكون أيضًا للتبعيض،**

(1) اللغة العربية، معناها ومبناها: 201، وينظر: نحو التيسير: 96.

(2) الكتاب: 1/ 421.

(3) اللغة العربية، معناها ومبناها: 204.

تقول: هذا من الثَّوبِ، وهذا منهم، كأنَّكَ قلت بعضه.. وكذلك لي ملؤه من عَسَلٍ، وكذلك هو أفضلُ من زيدٍ، وإنما أرادَ أن يفضِّله على بعضٍ ولا يَعُمَّ..»[1].

فابتداء الغاية والبعضية قرائن معنوية الأولى تلابس الابتداء بالغاية، والثانية تلابس البعض بالكلّ، والتعلّق نسبي أوجده الحرف.

ب) الدلالة على تمام الاسم، ومن ذلك قول سيبويه: «**من قبل أن المضاف والمضاف إليه بمنزلة اسم واحد منفرد، والمضاف إليه هو تمام الاسم ومقتضاه، ومن الاسم. ألّا ترى أنّك لو قلت: عبدًا أو أميرًا، وأنت تريد الإضافة لم يجز لك. ولو قلت هذا زيدٌ كنت في الصفة بالخيار، إن شئت وصفت وإن شئت لم تصف. ولست في المضاف إليه بالخيار؛ لأنّه من تمام الاسم، وإنما هو بدلٌ من التنوين**»[2]. إن التنوين قرينة على تمام الاسم واكتماله، وحذفه قرينة على صاحبه إلى ما يكون من تمامه، وهو ما يشير إلى ما ذكره سيبويه في نظام الإعراب في مقدمة الكتاب قوله: «**لأن المجرور داخلٌ في المضاف إليه معاقبٌ للتنوين**»[3].

جـ) الدلالة الزمانية، وذلك في إضافة اسم الفاعل والمصدر إلى معموليهما. ففي تلك الإضافة دلالة على الزمن الماضي، وإلى هذا أشار سيبويه بقوله: «**وإن شئت قلت: هذا ضربُ عبد الله، كما تقول: هذا ضاربُ عبدِ اللهِ، فيما انقطع من الأفعال**»[4].

د) التعريف والتعيين، وذلك نحو قول سيبويه: «**وأمَّا المضافُ إلى المعرفة فنحو قولك: هذا أخوك، ومررتُ بأبيك، وما أشبه ذلك. وانّما صار معرفةً بالكاف التي أضيف إليها؛ لأنَّ الكاف يراد بها الشيء بعينه دون سائر أمته**»[5]. والمضاف إلى معرفة واحد من أقسام المعارف، ويفيد هذا التعريف

(1) الكتاب: 4/ 224 - 225.
(2) الكتاب: 1/ 226.
(3) الكتاب: 1/ 14.
(4) الكتاب: 1/ 193.
(5) الكتاب: 2/ 5.

بوصفه قرينةً على تحديد موقع الكلمة في الجملة وتحديد وظيفتها.

ـ الجزم علم القطع:

فالجزم حالة إعرابية تختص بالأفعال المضارعة، ولا تكون إلّا فيها[1]. ويبدو أن للجزم من دلالته اللغوية نصيبًا، فهو في اللغة بمعنى القطع، أي: قطع الحركة أو الحرف من آخر الفعل المجزوم. جاء في المقاييس «**الجزم: القطع، يقال: جزمتُ الشيء أجزمهُ جزمًا. والجزم في الإعراب يسمى جزمًا؛ لأنّه قُطِعَ عن الإعراب**»[2]. والقطع يتحقق في ضربٍ واحدٍ من الإعراب يجري على حالين هما: الجزم والوقف[3]. فالجزم للأفعال المضارعة والوقف علامة للبناء؛ لأن الأولى تنجزم بعوامل جزم، والأخرى نحو الأمر تنجزم على المعنى فتكون مبنية للفرق بينها وبين الفعل المضارع المجزوم بأداة الجزم، قال سيبويه: «**من قبل أن هذه الأفعال التي يدخلها الرفعُ والنصبُ والجزمُ، وهي الأفعال المضارعة، لا تكون في موضع افعلْ أبدًا؛ لأنها إنما تنتصب وتنجزم بما قبلها، وافعلْ مبنية على الوقف. فإن أردت أن تجعل هذه الأفعال أمرًا أدخلت اللام، وذلك قولك: ائتِهِ فليحدِّثكَ، وفيحدِّثْكَ إذا أردت المجازاة. ولو جاز الجزم في: ائتني فأحدِّثَك ونحوها لقلت تُحدثْني تريد به الأمرَ**»[4].

ويقع الجزم في سياقات الطلب والشرط؛ لأنّ فيها معنى القطع وفيها معنى الحدّ. قال سيبويه في قولهم: لا تأكلِ السمكَ وتشربِ اللّبنَ: «**فإذا جزم فكأنه نهاه أن يأكل السمك على كلّ حال أو يشرب اللبن على كلّ حال**»[5]. وقال في الجزاء: «**واعلم أنَّ حروف الجزاء تجزم الأفعال وينجزم الجواب بما قبله. وزعم الخليل أنَّك إذا قلت: إن تأتيني آتك، فآتكَ انجزمت بأن تأتيني كما تنجزم إذا كانت جوابًا للأمر حين قلت: ائتني آتكَ**».

وزعم الخليل أنّ (إن) هي أمُّ حروف الجزاء، فسألته: لم قلت ذلك؟ قال: «**من قبل أنّي أرى حروف الجزاء قد يتصرفن فيكنَّ استفهامًا، ومنها ما يفارقه ما فلا يكون فيه الجزاء، وهذه على حال واحدة أبدًا لا تفارق**

---

(1) ينظر: الكتاب: 1/ 13.

(2) مقاييس اللغة: 1/ 454 (جزم).

(3) ينظر: الكتاب: 1/ 13.

(4) الكتاب: 3/ 53.

(5) الكتاب: 3/ 43.

المجازاة» .ويبدو لي وجاهه القول بالقطع كما لاحظت في الأمثلة المجزومة؛ لأن المتكلم يقطع كلامه في الجملة الأولى، وينتظر السامع منه أمرًا يفهم منه معنى يمكن السكوت عليه، وكذلك في الأمر فإنَّ السامع يقف على آخر الكلمة ويقطع كلامه.

ثانيًا: قرينة الرتبة:

يتحقق الإبلاغ بالخطاب الموجه على وفق نظام اللغة، وترتيب مفرداتها، ونظمها في تراكيب متَّسقة شكلًا ومضمونًا. وذلك أن تلك الغاية لا تتّم إلّا إذا وضعت عناصر التراكيب في مواضعها الصحيحة والمناسبة بحيث يدلّ كلّ عنصر على موقعه ومعناه في التركيب المعين. وهذا يعني أنّ الأمر الأوّل الواجب مراعاته هو أن يجري نظم التركيب اللغوي على وفق قواعد النحو التي هي قواعد اللغة، وبها يكون التركيب صحيحًا ومقبولًا ودالًّا. وهو ما أشار إليه عبد القاهر الجرجاني بقوله: «**اعلم أنْ ليسَ النّظم إلّا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه، وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك، فلا تخلُّ بشيء منها**»[1]. وأمّا في مراعاة الترتيب في الكلام فقال: «**وأنّ الكلم تترتّب في النطق بحسب ترتّب معانيها في النّفس، وأنها لو خلت من معانيها حتّى تتجرد أصواتًا وأصداء حروفٍ، لما وقع في ضمير، ولا هجسَ في خاطرٍ، أنْ يجب فيها ترتيبٌ ونظم ، وأن يُجعل لها أمكنة ومنازل، وأن يجب النطقَ بهذه قبل النطق بتلك**»[2].

إنّ مصطلح الترتيب الذي أشار إليه عبد القاهر الجرجاني يعدُّ من الإشارات اللامعة في تراثنا اللغوي والبلاغي، ويعني «**وضع العلامات المنطوقة، أو المكتوبة في سياقها الاستعمالي حسب رتب خاصة تظهر بها فوائد التقديم والتأخير اللّذين كانا موضع عناية فائقة من لدن عبد القاهر، وكذلك يظهر بهذا الترتيب ما كان من الرتب محفوظ، أو غير محفوظ**»[3].

---

(1) دلائل الإعجاز: 81.

(2) دلائل الإعجاز: 56.

(3) اللغة العربية، معناها ومبناها: 188.

ومن الرتب المحفوظة التي لا يجوز تغيّر موقعها في التركيب تقدّم الموصول على الصلة، والمتبوعات على توابعها، وصدارة الأدوات في أساليب الشرط والاستفهام والعرض والتخصيص والنّفي ونحوها، وكذلك تقدم حرف الجرّ على المجرور والمضاف على المضاف إليه والفعل على الفاعل، أو نائب الفاعل وفعل الشرط على جوابه. وأمّا الرتب غير المحفوظة فمنها رتبة المبتدأ والخبر، والفاعل والمفعول به، والضمير وما يعود عليه، والفاعل والتمييز بعد نِعْمَ وبِئْسَ والمفعول به والفعل ونحوها.

ويرى الدكتور تمام حسان: «**أنّ عبد القاهر حين صاغ اصطلاحه (الترتيب) قصد به شيئين: أوّلهما ـ ما يدرسه النحاة تحت عنوان الرتبة ـ وإنْ كانوا لم يعنوا بها تمامًا، وإنما فرّقوا القول فيها بين أبواب النحو. وثانيهما: ما يدرسه البلاغيون تحت عنوان التقديم والتأخير. ولكنَّ دراسة التقديم والتأخير في البلاغة دراسة لأسلوب التركيب لا للتركيب نفسه، أي أنَّها دراسة تتم في نطاقين، أحدهما ـ حرية الرتبة حرية مطلقة، والآخر ـ مجال الرتبة غير المحفوظة. وإذًا، لا يتناول التقديم والتأخير البلاغي ما يسمى في النحو باسم الرتبة المحفوظة؛ لأنّ الرتبة المحفوظة قرينة لفظية تحدد معنى الأبواب المرتبة بحسبها**»[1]. وبحسب هذا الفهم تكون الرتبة من متطلبات التحليل في الدرس النحوي؛ لأنها تبيّن خصائص عناصر التركيب والباب الذي تدلّ عليه، وما يتعلّق بذلك من صيغ وأدوات وبناء وإعراب وعمل نحوي ونحوها. ويوضِّح لنا الدكتور تمام مفهوم الرتبة من خلال ثلاثة أمور هي:

1 ـ **«أنّ الرتبة قرينة لفظية وعلاقة بين جزأين مرتبين من أجزاء السياق يدلّ موقع كلّ منهما من الآخر على معناه.**

2 ـ **أنّ الرتبة أكثر ورودًا مع المبنيات منها مع المعربات، وأن ورودها مع الأدوات والظروف من بين المبنيات أكثر اطّرادًا منه مع غيرها.**

3 ـ **أنّ الرتبة بكونها قرينة لفظية تخضع لمطالب أمن اللّبس، وقد يؤدّي ذلك إلى أن تنعكس الرتبة بين الجزأين المرتبين بها. ويكون ذلك أيضًا إذا كانت الرتبة وعكسها مناط معنيين يتوقف أحدهما على الرتبة، والآخر**

(1) اللغة العربية، معناها ومبناها: 207.

على عكسها»[1].

وبحسب ذلك فالرتبة قرينة لفظية تفيد في مواضع أمن اللّبس؛ وذلك أنّ الرتب غير المحفوظة قد تحفظ في موضع معيّن إذا خيف اللّبس، وذلك في تراكيب يختفي فيها الدليل على الفاعل أو المفعول من نحو: ضربَ موسى عيسى، قال ابن جنّي: **«فإن قلت: فقد تقول: ضربَ يحيى بشرى، فلا تجد إعرابًا فاصلًا، وكذلك نحوه، قيل: إذا اتفق ما هذه سبيله، مما يخفى في اللفظ حاله، ألزم الكلام من تقديم الفاعل وتأخير المفعول، ما يقوم مقام الإعراب. فإن كانت هناك دلالة أخرى من قبل المعنى وقع التصرف فيه بالتقديم والتأخير، نحو: أكل يحيى كُمَّثْرى. لك أن تقدّم أو تؤخر كيف شئت»**[2]. وأمّا الرّضي فأشار إلى هذه القرينة ودواعي حفظها في أمن اللبس، قال: **«إذا انتفى الإعراب اللفظي في الفاعل والمفعول معًا، مع انتفاء القرينة الدالّة على تمييز أحدهما عن الآخر وجب تقديم الفاعل؛ لأنّه إذا انتفت العلامة الموضوعة للتمييز بينهما أي: الإعراب ، لمانع، والقرائن اللفظية والمعنوية التي قد توجد في بعض المواضع دالة على تعيين أحدهما من الآخر، كما يجيء، فليلزم كلّ واحد منهما مركزه ليعرفا بالمكان الأصلي»**[3]. وهذا يعني أنّ النحويين قد لاحظوا تلك القرينة وأشاروا إلى أثرها في توضيح المعنى النحويّ من فاعلية أو مفعولية أو غيرها، وكذلك لاحظوا أثرها في دفع اللبس الذي يحصل من تراكيب معينة يختفي فيها الدليل أو القرينة فيلجأ في تلك الحال إلى قرينة الرتبة.

وأحسب أن ما ذكرته فيما سبق تقدمه مناسبة أو مدخلًا مناسبًا لتلمس هذه القرينة من توجيهات سيبويه النحوية، وطريقة استعمالها عنده، ومن ثم معرفة أثرها في بناء الأحكام النحوية لمسائل نحوية عدّة . إلّا أنّ ما واجهني في الكتاب أنّه لم يذكر هذه القرينة بلفظها الذي وسمنا به هذا المبحث. وهذا يستدعي من الباحث البحث عن مصطلح مرادف من خلاله يمكن عدّ مصطلح (الرتبة) تطورًا لذلك المصطلح. فوجدت ما يناسبه في كتاب سيبويه وهو

(1) **اللغة العربية، معناها ومبناها:** 209.

(2) **الخصائص:** 1/ 36.

(3) **شرح الرضي على الكافية:** 1/ 190.

(الموضع) وموضع الكلمة هو وظيفتها في التركيب كما يقول بلومفليد[1]، أو عملها كما نفهم من توجه سيبويه.

وسأعرض لأنواع هذه القرينة عند سيبويه من خلال أقواله، وهي:

1 ـ الرتبة غير المحفوظة: وهي على أقسام منها:

أ ـ رتبة المبتدأ التقدّم، ورتبة الخبر التأخر، وفي ذلك قال سيبويه: **«فالمبتدأ الأوّل والمبني عليه ما بعده عليه»**[2]. وقال: **«فالمبتدأ أوّل جزء، كما كان الواحد أوّل العدد، والنكرة قبل المعرفة»**[3].

وقد يطرأ على هذه الرتبة غير المحفوظة ما يستدعي حفظها، ومنه ما ذكره ابن مالك واشار إليه[4]. وقد يطرأ عليها ما يستدعي خلاف ذلك من لزوم تقديم الخبر، وقد جمعه ابن مالك في قوله[5]:

ونَحوُ عِندي دِرهَمٌ، ولي وَطَرْ مُلتزَمٌ فيهِ تَقَدُّمُ الخَبَرْ
كَذا إذا عادَ عَليهِ مُضْمَرُ مِمَّا بِهِ عَنهُ مُبيّنًا يُخبَرُ
كذا إذا يَستوجِبُ التّصْدِيرا كأيْنَ مَنْ عَلِمْتَهُ نَصيرَا
وخبرَ المحصُورِ قدِّم أَبدا : كما لَنا إلّا اتباعُ أحْمَدا

ومنه قول سيبويه: **«هذا باب ما يقع موقع الاسم المبتدأ ويسدُّ مسدّه؛ لأنه مستقرٌّ لما بعده وموضع، والذي عمل فيما بعده حتّى رفعه هو الذي عمل فيه حين كان قبله، ولكن كلّ واحد فيهما لايُستغنى به عن صاحبه، فلمّا جمعا استغنى عليهما السكوتُ حتى صارا في الاستغناء كقولك: هذا عبد الله. وذلك قولك: فيها عبدُ الله ... وأينَ زيدٌ وكيف عبدُ اللهِ، وما أشبه ذلك»**[6].

ب ـ رتبة الفاعل التقدّم، ورتبة المفعول التأخّر، وذلك نحو: ضَرَبَ عبدُ

---

(1) ينظر: نحوي عربي: 32.
(2) الكتاب: 2/ 125.
(3) الكتاب: 1/ 24.
(4) ينظر: شرح ابن عقيل: 1/ 231 - 232، وقوله:
فامنعه حين يستوي الجزآن عرفاً ونكراً عادمي بيان
(5) شرح ابن عقيل: 1/ 239 - 240.
(6) الكتاب: 2/ 128.

الله زيدًا[1]. (فعل مع فاعل مع مفعول به)، ويمكن الترخص بهذه الرتبة إذا أمنَ اللّبس عند توافر قرينة لفظية كالعلامة الإعرابية، أو معنوية نحو: أكلَ الكُمّثرى موسى[2]، ولهذا أجاز سيبويه تقديم المفعول وتأخير الفاعل قال: «**وذلك قولك: ضربَ زيدًا عبدُ اللهِ ؛ لأنّك إنما أردت به مؤخرًا ما أردتَ به مقدمًا، ولم ترد أن تشغل الفعل بأوّل منه ـ وان كان مؤخرًا في اللفظ ـ فمن ثمّ كان حدّ اللفظ أن يكون فيه مقدمًا، وهو عربي جيّد كثير**»[3].

2 ـ الرتبة المحفوظة: وهي على أقسام أيضًا منها:

أ) رتبة الفعل التقدُّم، والفاعل التأخُّر، هذا عند سيبويه وعموم البصريين. إمَّا الكوفيون فيجيزون تقديم الفاعل على فعله[4].

قال سيبويه في ذلك: «**لأنّ الحدّ أن يكون الفعل مبتدأ إذا عمِلَ**»[5]. ويبني سيبويه على تأخر الفعل أو توسطه نحو (ظنّ) مسألة سنعرض لها بعد سطور قليلة.

ب) تصدّر الأدوات في الأساليب من نحو الاستفهام والشرط وغيره. قال سيبويه: «**فمعنى أينَ في: أيِّ مكانٍ، وكيف: على أيّة حالةٍ. وهذا لا يكون إلّا مبدوءًا به قبل الاسم؛ لأنّها من حروف الاستفهام، فشبهت بهلْ وألف الاستفهام؛ لأنّهُنَّ يستغنين عن الألف، ولا يكنَّ كذا إلّا استفهامًا**»[6].

جـ)الجار قبل المجرور، وذلك «**لأنّ المجرور داخل في الجارّ، فصارا كأنّهما كلمة واحدة**»[7]. والكلمة الواحدة لا يمكن تقديم أحد أجزائها على الآخر.

د) الموصوف قبل الصفة، وذلك «**لأنَّكَ إنّما تبتدئ بالاسم ثم تصفه**»[8].

(1) الكتاب: 1/ 34.
(2) ينظر: شرح الرضي على الكافية: 1/ 191.
(3) الكتاب: 1/ 34.
(4) ينظر: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: 277.
(5) الكتاب: 1/ 120.
(6) الكتاب: 2/ 128.
(7) الكتاب: 2/ 164.
(8) الكتاب: 2/ 29.

هـ) فعل الشرط قبل الجواب؛ وذلك لتعلّق الجواب به، قال سيبويه: «**هذا باب من الجزاء ينجزم فيه الفعل إذا كان جوابًا لأمرٍ أو نهي أو استفهام أو تمنٍ أو عرضٍ.. وإنّما إنجزم جوابُ إن تأتيني؛ بأنْ تأتيني (يريد: إن تأتيني آتك)؛ لأنّهم جعلوه معلّقًا بالأوّل غير مستغنٍ عنه إذا أرادوا الجزاء، كما أنّ إن تأتيني غيرُ مستغنية عن آتِك**»[1]. وهي من الرتب المحفوظة؛ اذ لا يمكن أن يتقدم الجواب على فعل الشرط؛ لارتباط الثاني بوجود الأوّل.

وأمّا أثر الرتبة في توجيه الأحكام النحوية فيتجلى عند سيبويه في معالجته لنظام الإلغاء في الفعل أو الحرف. وينظر سيبويه إلى الإلغاء من خلال أمرين: أحدهما ـ نظام الرتبة، والآخر ـ قوة وضعف العامل وهو جانب ملحوظ في توجيهه النحوي كما أشرنا إلى ذلك من قبل ـ وكذلك يستثمر المعنى في توجيه نظام التركيب ودلالته دون أن يسوّغ لمشيئة المتكلم الإعمال أو الإلغاء دون ملاحظة المعنى.

ويظهر الإلغاء جليًّا في أفعال القلوب، وهي «**ظَنَنْتُ، وحَسِبتُ، وخِلْتُ، وأريتُ، ورأيت وزَعَمْتُ، وما يتصرّف من أفعالهنَّ. فإذا جاءت مستعملة فهي بمنزلة رأيتُ وضربتُ وأعطيتُ في الإعمال والبناء على الأوّل، في الخبر والاستفهام وفي كلّ شيء. وذلك قولك: أظنُّ زيدًا منطلقًا، وأُظنُّ عَمْرًا ذاهبًا، وزيدًا أظنُّ أخاك، وعمرًا زعمتُ أباك.. فإن الغيت قلت: عبد اللهِ أظنُّ ذاهبٌ، وهذا أخال أخوك، وفيها أرى أبوك. وكلّما أردْتَ الإلغاء فالتأخير أقوى. وكلّ عربيٌّ جيد. وقال اللّعين يهجو العجاج:**

أبِالأراجيزِ يا ابنَ اللُّؤمِ تُوعِدُني ... وفي الأراجيزِ خِلْتُ اللُّؤمُ والخَوَرُ»[2]

فسيبويه ربط نظام الإلغاء بالرتبة «**لأنّ الرتبة حفظ الموقع، والظاهرة الموقعية هي تحقيق مطالب الموقع على رغم قواعد النظام**»[3]. قال: «**لأنّ الحدَّ أن يكون الفِعْلُ مبتدأ إذا عمل**»[4]. والفعل هو أقوى العوامل عنده، إلّا

(1) الكتاب: 3/ 93 - 94.
(2) الكتاب: 1/ 119 - 120.
(3) اللغة العربية، معناها ومبناها: 208.
(4) الكتاب: 1/ 120.

أن هذه الأفعال ضعيفة الحدث؛ لانعدام حركتها في الخارج، قال الرضي: «**أفعال القلوب ضعيفة؛ إذ ليس تأثيرها بظاهر كالعلاج**»(1).

ويرى الدكتور فاضل السامرائي: «**أنّ معنى الإلغاء غير معنى الأعمال، والمتكلم مقيّد بالمعنى، فليس له أن يعمل، أو يلغي من دون نظر إلى القصد والمعنى. إنّ معنى الإعمال أنَّ الكلام مبنيٌّ على الظن تقدم الفعل، أو تأخر، ومعنى الإلغاء أن الكلام مبنيٌّ على اليقين ثم أدركك الشك فيما بعد**»(2). والمعنى لم يغب عن توجيه سيبويه لنظام الإلغاء، قال: «**وإنّما كان التأخير أقوى؛ لأنّه إنّما يجيء بالشكّ بعدما يمضي كلامه على اليقين، أو بعد ما يبتدئ، وهو يريد اليقين ثم يدركه الشك**»(3). فكلام الدكتور السامرائي لم يكن إلّا توضيحًا لكلام سيبويه.

وأمّا (إذن) وهي من الحروف الناصبة للأفعال في وجهٍ من وجوهها فتخضع لنظام الإلغاء إذا غُيّرت رتبتها وتغيّر موضعها في الكلام. قال سيبويه: «**فهي في الأفعال بمنزلة أرى في الأسماء، وهي تُلغى وتُقدَّم وتُؤخَّر**»(4). ويعلل السيرافي إلغاء (إذن) وبطلان عملها بتغيير موضعها في الكلام، قال: «**فلمّا كانت إذن جوابًا قويت في الابتداء. لأن الجواب لا يتقدّمه كلام. ولمّا وُسِّطت وأُخِّرت زايلها مذهب الجواب فبطُلَ عَملُها**»(5).

ولأنَّ (إذن) ضعيفة لا تقوى إلى قوة الأفعال، فإذا تغيّر موضعها فلا عمل لها، وإنما العمل لما هو أقوى منها وهو الفعل، قال سيبويه: «**واعلم أنَّ إذنْ إذا كانت بين الفعل وبين شيء الفعلُ معتمدٌ عليه، فإنها ملغاة لا تنصب البتة، كما لا تنصب أُرى إذا كانت بين الفعل والاسم في قولك: كان أُرى زيدٌ ذاهبًا، وكما لا تعمل في قولك: إنّي أُرى ذاهبٌ. فإذن لا تصل في ذا الموضع إلى أن تنصب كما لا تصل أُرى هنا إلى أن تنصب. فهذا تفسير الخليل. وذلك قولك: أنا إذنْ آتيكَ، فهي هنا بمنزلة أُرى حيث لا تكون إلّا**

(1) شرح الرضي على الكافية: 4/ 157.
(2) معاني النحو: 2/ 451.
(3) الكتاب: 1/ 120.
(4) الكتاب: 3/ 13.
(5) شرح السيرافي على هامش الكتاب: 3/ 13.

مُلغاةً. ومن ذلك أيضًا قولك: إنْ تأتيني إذنْ آتِكَ؛ لأنّ الفِعل ههنا معتمد على ما قبل إذنْ»(1).

نلحظ من ذلك إلى أنّ الإلغاء المتعلّق بقرينة الرتبة يحقق غايات الموضع في الاستعمال، ويتعلّق بضعف العامل وقوّته، ويستجيب لمطالب السياق اللفظي والحالي، وليس منه الإلغاء الحاصل لعمل (إنّ وأخواتها) عند دخول (ما) الكافة عليها؛ لأن هذا الإلغاء إنّما اصطلح عليه النحويون بـ (الكف)(2)، ولكلِّ مصطلحٍ دلالته واستعماله.

ثالثًا: قرينة الرَّبط:

الرَّبط من القرائن السِّياقية التي تضفي على الكلام تماسكًا لفظيًّا ومعنويًّا. وقد عبّر سيبويه عن الرَّبط بـ (التعليق)، فهو إذ يعلّل جزم الجواب في الجزاء يقول: «**لأنَّهم جعلوه معلّقًا بالأوّل غير مستغنٍ عنه إذا أرادوا الجزاء**»(3). وواضح أن عبد القاهر الجرجاني قد تابع سيبويه في مصطلح التعليق ووضعه لنظريته في النّظم؛ لأنّ ما قاله في التعليق لايعدو ما ذكره سيبويه في كتابه. يقول عبد القاهر: «**معلومٌ أن ليس النّظم سوى تعليق الكلم بعضها ببعضٍ، وجعلِ بعضها بسببٍ من بعض.. كتعلّق حرف النّفي والاستفهام والشَّرط والجزاء بما يدخل عليه**»(4). وبحسب ذلك يكون سيبويه صاحب المصطلح الأول الذي توسع وصار أكثر شموليةً واستعمالًا على يد عبد القاهر الجرجاني. وعبد القاهر نحويّ مبدع افاد ممّا التمع في فكر من سبقوه ومن سيبويه خاصةً. يقول الدكتور عبد القادر حسين: «**فإذا كان عبد القاهر هو الذي يُنسب إليه ابتكار النظم؛ لأنّه بسّطها وفصّلها وطبَّقها على أبواب جمّة من البلاغة، فإنّ سيبويه هو الذي أمسك المصباحَ بكلتا يديهِ وأَنار الطريقَ أمامَ عبد القاهر**»(5).

---

(1) **منازل الحروف**: 37.

(2) **منازل الحروف**: 37.

(3) **الكتاب**: 3/ 93 - 94.

(4) **دلائل الإعجاز**: 4 - 6.

(5) **أثر النحاة في البحث العلمي**: 113، ولاشك أن عبد القاهر أشار إلى إفادته من سيبويه في مواضع كثيرة من الدلائل، فالرجل لم يبخس حقّ الآخرين، وهذا هو خلق العلماء. ينظر: على سبيل المثال: **دلائل الإعجاز**: 145، 220 وغيرها.

وقد لاحظ سيبويه نظام الربط أو التعليق بين أجزاء الكلام، فجعل منه قرينة لتوجيه التراكيب النحوية التي يكون الربط عاملًا مهمًّا في تماسكها وأمن لبسها.

ويلحظ أثر هذه القرينة اللفظية في توجيه سيبويه لعدد من المسائل النحوية، منها:

1 ـ الضمير الرابط للجملة الواقعة خبرًا بالمبتدأ، قال سيبويه: «**وذلك قولك: زيدٌ كَمْ مرّةً رَأَيْتَهُ .. فإن قلت: زيدٌ كم مرّةً رأيتَ، فهو ضعيف، إلّا أن تدخُلَ الهاء**»[1]. ويعلّل الرّضي سبب الربط هنا بحاجة الكلام إليه، وذلك لا يحصل إلّا بالضمير؛ لأنه موضوع لهذا الغرض، قال: «**وإنّما احتاجت إلى الضمير؛ لأنَّ الجملة في الأصل كلامٌ مستقِلٌّ؛ فإذا قصدتَ جعلها جزء الكلام، فلا بدَّ من رابطة تربطها بالجزء الآخر، وتلك الرابطة، هي الضمير، إذ هو الموضوعُ لمثلِ هذا الغرض**»[2]. من هنا نصَّ النحويون على أنّ الضمير هو الأصل في الربط[3].

2 ـ الربط بالّلام، وذلك نحو قول سيبويه: «**وذلك قولك: لولا عبد الله لكان كذا وكذا. أمّا لكان كذا وكذا فحديثٌ معلَّقٌ بحديثِ لولا. .**»[4]. فاللام قرينة رابطة لجواب لولا بلولا.

3 ـ الربط بالفاء، وهو على قسمين هما:

أ) في خبر المبتدأ المتضمن معنى الشرط؛ وذلك إذا كان المبتدأ اسمًا موصولًا بفعلٍ، أو بظرف، أو نكرة موصوفة بهما، قال سيبويه: «**ألا ترى أنّكَ لو قلت: الذي يأتيني فله درهَمٌ، والذي يأتيني فَمُكْرَمٌ محمودٌ، كان حسنًا. ولو قلتَ زيدٌ فله دِرْهَمٌ لمْ يَجُز. وإنّما جاز ذلك؛ لأنَّ قوله: الذي يأتيني فله درهمٌ، في معنى الجزاء، فدخلت الفاء في خبره كما تدخل في خبر الجزاء. ومن ذلك قوله عزّ وجلّ:** ﴿ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ سِرًّا

(1) الكتاب: 1/ 127.

(2) شرح الرضي على الكافية: 1/ 238.

(3) ينظر: مغني اللبيب: 653.

(4) الكتاب: 2/ 129.

وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾[1]. **ومن ذلك قولهم: كلُّ رجلٍ يأتيكَ فهو صالحٌ، وكلُّ رجلٍ جاء فلهُ دِرْهمان؛ لأنّ معنى الحديث الجزاء»**[2]. وكذلك يلحظ نوع آخر من الربط في النص السابق وهو ربط الصلة بالاسم الموصول «ولا يربطها غالبًا إلّا الضمير»[3].

ب) في جواب الجزاء، وربطه بفعل الشرط. قال سيبويه: «**واعلم أنَّه لا يكون جواب الجزاء إلّا بفعلٍ، أو بالفاء. فأمّا الجواب بالفعل فنحو قولك: إنْ تأتِني آتِك، وإن تضربْ أضربْ، ونحو ذلك. وأمّا الجواب بالفاء فقولك: إنْ تأتيني فأنا صاحبك. ولا يكون الجواب في هذا الموضع بالواو ولا بِثُمَّ. ألا ترى أنّ الرجل يقول: افعل كذا كذا فتقول: فإذَنْ يكون كذا وكذا. ويقول: لمْ أُغَثْ أمسِ، فتقول: فقد أتاك الغَوْثُ اليوم. ولو أدخلتَ الواوَ وثُمَّ في هذا الموضع تريد الجواب لم يجزْ**»[4].

4 ـ الربط بـ (إذا)، وهو كالربط بالفاء، قال سيبويه: «وسألت الخليل عن قوله جلَّ وعزَّ: ﴿وَإِذَآ أَذَقْنَا ٱلنَّاسَ رَحْمَةً فَرِحُواْ بِهَا ۖ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾[5]. **فقال: هذا كلامٌ معلَّقٌ بالكلام الأوّل كما كانت الفاء مُعَلَّقةً بالكلام الأوّل، وهذا هنا في موضع قنطوا كما كان الجواب بالفاء في موضع الفعل.. فصارت إذا هاهنا جوابًا كما صارت الفاءُ جوابًا»**[6].

5 ـ الضمير الرابط للجملة الموصوف بها بالموصوف، قال سيبويه: «وإذا كان الفعل في موضع الصفة فهو كذلك، وذلك قولك: أزيدٌ أنتَ رجلٌ تضربه، وأكلَّ يومٍ ثوبٌ تَلْبَسَهُ. فإذا كان وصفًا فأحسنه أن يكون فيه الهاء»[7].

6 ـ الضمير الرابط للبدل بالمبدَل منه، وذلك لا يكون إلّا في بدلي البعض والاشتمال[8]، ومنه قوله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ

---

(1) سورة البقرة، الآية: 274.

(2) الكتاب: 1/ 139 - 140.

(3) مغني اللبيب: 654.

(4) الكتاب: 3/ 63.

(5) سورة الروم، الآية: 36.

(6) الكتاب: 3/ 63 - 64.

(7) الكتاب: 1/ 128.

(8) ينظر: الكتاب: 1/ 150، ومغني اللبيب: 657.

فِيهِۖ﴾[1]. ومنه قولك: رأيتُ قومكَ ثلثيهمْ، أو ناسًا منهم[2]. إنما بدل الكل فلم يحتج «إلى رابط؛ لأنه نفس المبتدأ في المعنى، كما أنّ الجملة التي هي نفس المبتدأ لا تحتاج إلى رابط لذلك»[3].

بحسب ما عرضنا له من طائفة الأقوال التي أشار إليها سيبويه يتبين لنا أثر قرينة الربط اللفظية السياقية في جعل الكلام أكثر تماسكًا في الشكل والدلالة؛ لأن المواضع التي تحتاج إلى الربط إنما دعت حاجة المعنى إليها؛ ولهذا رأى سيبويه أن المجيء بهذه التراكيب خالية من علاقة الربط يضعفها، وقد أشار إلى ذلك بلفظ (الضعف) في مواضع كثيرة ذكر فيها هذه القرينة؛ وإنّ هذا الحس اللغوي العميق لسيبويه إنّما جاء بفضل ملاحظة ودقّة تأمل وإدراك لطبيعة بناء الكلام ونظمه في لغة العرب.

رابعًا: قرينة التَّضامّ

التَّضامّ واحدة من القرائن السياقية اللفظية التي لها أثرها في الكشف عن نظام العلاقات الشكلية بين أجزاء التراكيب اللغوية، وعن طبيعة ائتلاف الأجزاء في الجملة الواحدة فيما بينها لحصول الفهم[4]، و«**تساعد بتضافرها مع القرائن الأخرى على توضيح دلالة المراد من خلال السياق النحوي**»[5]. ومصطلح التَّضامّ من مصطلحاتنا النحوية المستعملة في تراثنا النحوي، وليست من صنع المحدثين، فهذا الزَّجاجي يقول: «**إنّ معنى الكلمة يستفاد من التركيب والتَّضامّ، فلم يكتفِ بإيراد المعاني المعجمية**»[6]، وهي إشارة واضحة إلى السياق اللغوي.

ويوضِّح لنا الدكتور تمام حسان معنى التَّضامّ بقوله: «**إن المقصود بالتَّضامّ أن يستلزم أحد العنصرين التحليليين النحويين عنصرًا آخر فيسمّى التَّضامّ هنا (التلازم)، أو يتنافى معه فلا يلتقي به، ويسمى هذا (التنافي)، وعندما يستلزم**

---

(1) سورة البقرة، الآية: 217.

(2) ينظر: الكتاب: 1/ 151.

(3) مغني اللبيب: 658.

(4) ينظر: المنهج الوصفي في كتاب سيبويه: 260.

(5) الدلالة السياقية عند اللغويين: 68.

(6) حروف المعاني: 21.

أحد العنصرين الآخر فإنّ هذا قد يدلّ عليه بمبنًى وجودي على سبيل الذكر، أو يدلّ عليه بمبنى عدمي على سبيل التقدير بسبب الاستتار أو الحذف»[1].

وسأتناول هذه القرينة من خلال معنيين تشتمل عليهما، ويدلّان عليها، وهما:

1 ـ التلازم:

لقد أدرك سيبويه من خلال منهجه في وصف وتحليل التراكيب اللغوية ما يحصل بين بعض الوحدات النحوية من تضامٍّ إلزاميٍّ؛ لأن ظهور هذا العنصر في الكلام يستلزم ظهور عنصر آخر؛ لأن كلَّ عنصرٍ منهما متمم للآخر، وبه يكتمل معناه، ومن هذا التلازم:

أ ـ التلازم بين المسند والمسند إليه، قال سيبويه: «**وهما مالا يغني واحدٌ منهما عن الآخرِ، ولا يجدُ المتكلّمُ مِنهُ بُدًّا**»[2].

ب ـ التلازم بين الصفة والموصوف. قال سيبويه: «**وإنّما منعهم أن ينصبوا بالفعل الاسمَ إذا كان صفةً له أنَّ الصفةَ تمامُ الاسم، ألا ترى أنّ قولك: مررتُ بزيدٍ الأحمرِ كقولك: مررتُ بزيدٍ، وذلك إنك لو احتجت إلى أن تنعت فقلت: مررتُ بزيدٍ، وأنت تريد الأحمر وهو لا يعرف حتى تقول: الأحمرَ، لمْ يكن تمَّ الاسم، فهو يجري منعوتًا مجرى مررت بزيدٍ، إذا كان يُعرفُ وَحْدَهُ، فصار الأحمر كأنه من صلته**»[3]. ومنه قوله: «**ولا يجوز أن يسكت على أيّهُا، فَرُبَّ اسم لا يحسن عليه عندهم السكوت حتى يصفوه، وحتى يصير وصفه عندهم كأنّه به يتمّ الاسم**»[4].

جـ ـ التلازم بين الصلة والموصول، وإليه أشار سيبويه عند توجيهه للجملة «**أأخواك اللّذان رأيتُ؟**»، **قال**: «**لأنّ رأيتَ صلةٌ للّذين وبه يتمُّ اسمًا، فكأنّك قلت: أأخواك صاحبانا**»[5].

(1) اللغة العربية، معناها ومبناها: 217.

(2) الكتاب: 1/ 23.

(3) الكتاب: 1/ 88.

(4) الكتاب: 2/ 106.

(5) الكتاب: 1/ 128.

د ـ التلازم بين الجار والمجرور، قال سيبويه: «**لأنّه قبيح أن تفصل بين الجار والمجرور؛ لانَّ المجرور داخل في الجارّ، فصارا كأنَّهما كلمة واحدة**»(1).

هـ ـ التلازم بين المضاف والمضاف إليه، وقد أشار إلى هذا التلازم بقوله: «**من قبل أنّ المضاف والمضاف إليه بمنزلة اسم واحد منفرِد، والمضاف إليه هو تمامُ الاسمِ ومقتضاه**»(2).

إنّ ما سبق ذكره من أقوال لسيبويه تشير إلى ملاحظة سيبويه وإدراكه للتلازم الحاصل بين بعض أجزاء الكلام بحيث لا يمكن الفصل بين الجزأين المتضامَّين إلّا بحسب قواعد اللغة وما تم استقراؤه من شواهد نحوية من كلام العرب.

فقد يحصل الحذف لأحد العنصرين المتضامَّين إذا توافرت في الكلام قرينة تمنع اللبس وتدفع الغموض «**فالذكر قرينة لفظية، والحذف إنما يكون بقرينة لفظية أيضًا ، ولا يكون تقدير المحذوف إلّا بمعونة هذه القرينة، وأهمّ القرائن الدالّة على المحذوف هي الاستلزام وسبق الذكر وكلاهما من القرائن اللفظية الداخلة في مفهوم التّضامّ**»(3).

وقد راعى سيبويه في توجيهه النحوي تلك القرائن الدالّة على المحذوف، وبحسبها استطاع أن يوجه المحذوف وتقديره بملاحظة تلك القرائن، ومن ذلك قوله: «**ومنه قولهم: «هذهِ الظّهرُ أو العصرُ أو المغربُ» إنما يريد: صلاةَ هذا الوقت. و«اجتمع القيظُ»، يريد: اجتمع الناس في القيظ، وقال الحطيئة**(4):

وشرُّ المنايا ميِّتٌ بينَ أَهلِهِ كهُلكِ الفتى قد أَسْلَمَ الحيَّ حاضِرُهْ

يريد: مَنيّةُ ميتٍ.

وقال النابغة الجعدي:(5)

(1) الكتاب: 2/ 164.

(2) الكتاب: 2/ 226.

(3) اللغة العربية، معناها ومبناها: 221.

(4) ديوانه: 45، وينظر: الكتاب: 1/ 215.

(5) شعره: 26، وينظر: الكتاب: 1/ 215.

وكيفَ تُواصِلُ مَنْ أصْبَحَتْ خَلالَتُهُ كأبي مَرْحَبِ

يريد كخلالة أبي مَرْحبِ.»[(1)].

ويتفرع من قرينة التضام ظاهرة (الفصل) بين المتلازمين، وهو أمرٌ استقبحه سيبويه كما لاحظنا في أقواله السابقة؛ لأنه يقطع العلاقة ويقطع عرى التواشج بين المتضامين؛ إلّا أنّه جوّز الفصل في مواضع أخرى لفائدة هذا الفصل وهي «**الإعلام بأنّ ما بعده خبرٌ لا تابع. فضمير الفصل قد يفيد أنّ ما بعده خبرٌ لا تابع، ولولا هو لاحتمل أن يكونَ تابعًا، وأن يكونَ خبرًا، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْقَصَصُ ٱلْحَقُّ﴾**»[(2)]. وقد لاحظ سيبويه ذلك ونقل تفسير الخليل لهذه الضمائر الفاصلة بين الأجزاء المتلازمة كالمبتدأ والخبر مثلًا، قال: «**هذا باب ما يكون فيه هو وأنتَ وأنا ونحنُ وأخواتهُنَّ فصلًا: اعلم أنهُنَّ لا يَكُنَّ فصلًا إلّا في الفعل، ولا يَكُنَّ كذلك إلّا في كلِّ فعلٍ الاسم بعده بمنزلته في حال الابتداء، واحتياجه إلى ما بعده كاحتياجه إليه في الابتداء. فجاز هذا في هذه الأفعال التي الأسماء بعدها بمنزلتها في الابتداء، إعلامًا بأنه قد فصل الاسم، وإنَّه فيما ينتظر المحدَّثُ ويتوقعه منه، مما لا بدَّ له من أن يذكره للمحدَّث؛ لأنَّك إذا ابتدأت الاسم فإنَّما تبتدئه لما بعده؛ فإذا ابتدأت فقد وجب عليك مذكورٌ بعد المبتدأ لابد منه، وإلّا فسد الكلامُ، ولم يَسُغْ لك، فكأنَّه ذكر هو ليستدلَّ المحدَّثُ أنّ ما بعد الاسم ما يخرجه مما وجب عليه، وأنّ ما بعد الاسم ليس منه. هذا تفسير الخليل ـ رحمه الله ـ**»[(3)].

2 ـ التَّنافي:

والتَّنافي بخلاف التَّضامّ «**وإن أدخلناه تحته باعتباره قسيمًا للتلازم. وهذا التنافي قرينة سلبية على المعنى يمكن بواسطتها أن تستبعد من المعنى أحد المتنافيين عند وجود الآخر**»[(4)].

(1) **الكتاب**: 1/ 215 - 216.

(2) **معاني النحو**: 1/ 51، والآية من سورة آل عمران: 62.

(3) **الكتاب**: 2/ 389.

(4) **اللغة العربية، معناها ومبناها**: 221.

ويمكن ملاحظة أثر هذه القرينة بصورة جلّية في توجيه سيبويه لباب الإضافة، وذلك نحو:

(أ) (أل التعريف) عند دخولها على الاسم المضاف قرينة على منع الإضافة المحضة بين الاسمين المتضايفين، قال سيبويه: «**وذلك قولك: هذا الضاربُ زيدًا، فصار في معنى: هذا الذي ضربَ زيدًا، وعَمِلَ عَمَلَهُ؛ لأنَّ الألف واللام منعتا الإضافة، وصارتا بمنزلة التنوين، وكذلك: هذا الضاربُ الرَّجُلَ، وهو وجه الكلام**»[1].

(ب) التَّنوين قرينة على منع الإضافة بنوعيها (المحضة وغير المحضة)، فسيبويه يرى أنّ المضاف إليه يعاقب التنوين[2]، وهو من تمام الاسم، قال: «**والمضاف إليه هو تمام الاسم ومقتضاه، ومن الاسم. ألا ترى أنّك لو قلت عبدًا، أو أميرًا، وأنت تريد الإضافة لم يجزْ لك. ولو قلت هذا زيدٌ كنت في الصفة بالخيار، إنْ شئتَ وصفتَ، وإن شئت لم تصف. ولست في المضاف إليه بالخيار؛ لأنّه من تمام الاسم، وإنّما هو بدلٌ من التنوين**»[3]. والنون في هذا مثل التنوين، ومنه قول الشاعر ابن مُقبل[4]:

يا عَينِ بَكِّي حُنَيفًا رأسَ حَيِّهِم الكاسرينَ القَنا في عَوْرَةِ الدُّبُرِ

قال سيبويه: «**فإن كففتَ النّون جررت وصار الاسم داخلًا في الجار، وبدلًا من التنوين؛ لأنّ النون لا تعاقب الألف واللام، ولَمْ تدخل على الاسم بعد أن ثبتت فيه الألف واللام**»[5].

فقد أدرك سيبويه أن الألف واللام والتنوين دوال على سلب القدرة من الاسم في منح المجال للمضاف إليه[6]. ومن خلال التنوين فسَّر المستشرق

(1) الكتاب: 1/ 181 - 182.
(2) الكتاب: 1/ 14.
(3) الكتاب: 2/ 226.
(4) ديوانه: 82، وينظر: الكتاب: 1/ 184.
(5) الكتاب: 1/ 184.
(6) ينظر: مفهوم الجملة عند سيبويه: 89.

كارتر ظاهرة النصب في كتاب سيبويه وهي (عشرون درهمًا)[1]، إذ لاحظ أن التنوين يمنع الإضافة. وكذلك ما ذهب إليه باحث آخر من «**أنّ هذا الأمر في الكشف عن مفهوم الاسميّة عند سيبويه سيمكننا من تفسير البناء في الأسماء بوصفه عائدًا إلى عدم امتلاك المبنيات للقدرة على فتح مجال للمضاف إليه**»[2].

من هنا نلحظ أثر قرينة التضامّ في الكشف عن العلاقات النحوية وارتباط الأجزاء فيما بينها سواء في التراكيب أم في الأسماء، وقد لاحظ سيبويه أنّ بعض الأجزاء يستدعي البعض الآخر إذا لم يكن هناك مانع يمنع التضامّ، وكشف عمّا يتعلق بهذه القرينة من أحكام مستقرأة من كلام العرب واستعمالهم للتراكيب النحوية في لغتهم.

خامسًا: قرينة المطابقة:

إنّ بعض العلاقات السياقية لا يمكن أن تفضي إلى المعنى المراد ما لم تحصل مطابقة بين أجزاء التركيب النحوي؛ لأنّ هذه المطابقة «**تقوي الصلة بين المتطابقين فتكون هي نفسها قرينة على ما بينهما من ارتباط في المعنى، وتكون قرينة لفظية على الباب الذي يقع فيه، ويعبّر عنه كلّ منهما. فبالمطابقة تتوثق الصلة بين أجزاء التركيب التي تتطلبها، وبدونها تتفكك العُرَى، وتصبح الكلمات المتراصَّة منعزلًا بعضها عن بعض، ويصبح المعنى عسير المنال**»[3].

وتوفر هذه القرينة انسجامًا لفظيًا ومعنويًا بين أجزاء التراكيب النحوية التي تتطلب المطابقة بين أجزائها، وفي الصيغ الصرفية والضمائر خاصةً.

وبذلك تكون ملاحظة هذه القرينة في توجيه سيبويه النحوي أمرًا ضروريًا، وجزءًا من نظريته النحوية التي تُعنى بالعلاقات السياقية المبنية على الاستقراء والوصف والتحليل لطريقة العرب في تأليف وبناء كلامهم.

وسأعرض للمواضع التي تتجلى فيها هذه القرينة في كتاب سيبويه، وعلى النحو الآتي:

---

(1) ينظر: عشرون درهماً في كتاب سيبويه: 119.

(2) مفهوم الجملة عند سيبويه: 90.

(3) اللغة العربية، معناها ومبناها: 212 - 213.

أ ـ المطابقة في العلامة الإعرابية:

ومنه تطابق المبتدأ مع المبني عليه في العلامة الإعرابية (الرفع)، قال سيبويه: «**والمبتدأ والمبني عليه رفعٌ**»[1]، وقال: «**فأما الذي يُبنى عليه شيءٌ هو فإنَّ المبني عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء، وذلك قولك: عبد الله منطلقٌ، ارتفع عبدُ الله؛ لأنَّه ذُكرَ ليبنى عليه المنطلق، وارتفع المنطلق؛ لأنَّ المبنيّ على المبتدأ بمنزلته**»[2].

وتتجلى أغلب موارد هذه المطابقة في التوابع؛ إذ يتبع التابع متبوعه في العلامة الإعرابية رفعًا أو نصبًا أو جرًّا. ومن ذلك مطابقة الصفة للموصوف في العلامة الإعرابية، كما جاء في محاورة جرت بين الخليل ـ رحمه الله ـ وسيبويه، قال سيبويه: «**فقلتُ: أرأيتَ الرفعَ على أي شيء هو إذا قال: يا زيدُ الطويلُ؟ قال: هو صفةٌ لمرفوع. قلتُ: ألستَ قد زعمتَ أنّ هذا المرفوع في موضع نصب، فلِمَ لا يكون كقوله: لقيته أمسِ الأحْدَثَ؟ قال: من قبل أنّ كلّ اسم مفردٍ في النداء مرفوع أبدًا، وليس كلّ اسم في موضع أمس يكون مجرورًا، فلمّا اطرد الرفع في كلّ مفرد في النداء صار عندهم بمنزلة ما يرتفع بالابتداء، أو بالفعل، فجعلوا وصفه إذا كان مفردًا بمنزلته**»[3].

ومنه المطابقة بين المعطوف والمعطوف عليه في عطف البيان، قال سيبويه: «**قلتُ: أرأيتَ قول العرب: يا أخانا زيدًا أقبلْ؟ قال: عطفوه على هذا المنصوب، فصارَ نصبًا مثله، وهو الأصلُ؛ لأنه منصوب في موضع نصب**»[4].

ومثله ما ذكره في البدل، قال: «**فالبدلُ أن تقول: ضُرِبَ عبدُ الله ظهره وبطنه. وضُرِبَ زيدٌ الظّهرُ والبطنُ، وقُلِبَ عمرٌو ظهرُه وبطنُه، ومُطرِنا سهلُنا وجَبَلُنا، ومُطرِنا السُّهلُ والجبلُ**»[5].

(1) الكتاب: 2/ 126.
(2) الكتاب: 2/ 127.
(3) الكتاب: 2/ 183.
(4) الكتاب: 2/ 184 - 185.
(5) الكتاب: 1/ 158.

ب ـ المطابقة في النوع:

ونعني بها مطابقة المسند للمسند إليه والتوابع لما قبلها في التذكير والتأنيث. ومنه تأنيث الفعل لغرض مطابقة الفاعل المؤنث، قال سيبويه: «**وسمعنا من العرب ممن يوثق به: اجتمعت أهلُ اليمامة؛ لأنَّه يقول في كلامه: اجتمعتِ اليمامةُ، يعني أهل اليمامة، فأنث الفِعْلَ في اللفظ إذ جعله في اللفظ لليمامة**»[1]. ومنه مطابقة الضمير العائد لما قبله في التأنيث والتذكير، وذلك نحو: «**نساؤك قُلن ذاك، كما قلت: قومك قالوا ذاكَ، وتقول: جاريتاك قالتا، كما تقول: أبواكَ قالا؛ لأنّ في قُلْنَ وقالتا إضمارًا كما كان في قالا وقالوا**»[2]. ويذكر لنا سيبويه نوعًا آخر من المطابقة في التأنيث أو عدم المطابقة بحسب نوع الفاعل إن كان مؤنثًا تأنيثًا حقيقيًا، أو مجازيًا، قال سيبويه: «**واذا قلت: ذهبتْ جاريتك أو جاءتْ نساؤك، فليس في الفعل إضمارٌ، ففصلوا بينهما في التأنيث والتذكير، ولم يفصلوا بينهما في التثنية والجمع. وانّما جاءوا بالتاء للتأنيث، لأنّها ليست علامة إضمار كالواو والألف، وإنّما هي كهاء التأنيث في طلحة، وليست باسم. وقال بعض العرب: قالَ فلانةُ. وكلما طال الكلام فهو أحسن، نحو قولك: حضر القاضي امرأة؛ لأنّه إذا طال الكلام كان الحذف أجمل، وكأنه شيء يصير بدلًا من شيء كالمعاقبة.. وإنّما حذفوا التاء لأنّهم صار عندهم إظهار المؤنث يكفيهم عن ذكرهم التاء**»[3]. والاستغناء عن الشيء بالشيء مذهب من مذاهب العرب في كلامهم.

جـ ـ المطابقة في التعيين:

ويراد بها المطابقة في التعريف والتنكير، وأبين المواضع التي تظهر منها هذه المطابقة تكون بين الصفة والموصوف، قال سيبويه: «**واعلم أنّ المعرفة لا توصف إلّا بمعرفةٍ، كما أنّ النكرة لا توصف إلّا بنكرة**»[4]. وإذا كان الأمر كذلك فإنّ أنواع المطابقة الأخرى نحو العلامة الإعرابية والنوع والعدد تتحقق في مثل هذه التركيب؛ وذلك بسبب تبعية الوصف للموصوف، قال سيبويه: «**واعلم أن صفات المعرفة تجري من المعرفة مجرى صفات النكرة من النكرةِ،**

(1) الكتاب: 1/ 53.
(2) الكتاب: 2/ 36.
(3) الكتاب: 2/ 38.
(4) الكتاب: 2/ 6.

وذلك قولك: مررتُ بأخويك الطويلَيْنِ، فليس في هذا إلا الجرّ كما ليس في قولك مررتُ برجلٍ طويلٍ إلّا الجرُّ»[1].

ألا تلاحظ أنّ النعت طابق منعوته في العلامة الإعرابية والتعريف والتنكير والجنس والعدد؟

د ـ المطابقة في العدد:

وتعني المطابقة في «الإفراد والتثنية والجمع»، وتفيد في ترابط وانسجام عناصر التركيب اللغوي، قال سيبويه: «**قال الخليل: فإن ثنّيت أو جمعت فإنّ الأحسن أن تقول: مررتُ برجلٍ قرشيانٍ أَبواه، ومررت برجلٍ كهلون أصحابهُ؛ تجعله اسمًا بمنزلة قولك: مررت برجلٍ خزٌّ صُفَّتُه**»[2]. ومن موارد هذه القرينة أيضًا قوله: «**فإن بدأت بالاسم قبل الصفة قلت: قومك منطلقونَ، وقومك حسنونَ، كما تقول: أبواك قالا ذاك، وقومك قالوا ذاك**»[3].

يظهر مما تقدم عناية سيبويه بهذه العلاقة السابقة وأهميتها في التماسك السياقي بين أجزاء التراكيب النحوية التي يكون لهذه القرينة أثر في تماسكها وتحقيق وظيفتها الدلالية.

سادسًا: قرينة التنغيم:

تردَّدت في بادئ الأمر كثيرًا في دراسة هذه القرينة؛ وذلك لأمرين: أحدهما أنّ اللغة التي ندرسها لغة مكتوبة لا منطوقة، والحدث الكلامي يحتاج إلى معرفة كلّ ملابساته، ومن ضمنها السياق الصوتي. والآخر: أن توجيهنا لهذه القرينة سيكون توجيهًا ذاتيًا لغياب الأجهزة الصوتية، وعدم توفرها.

وقد أعاد لي العزم في دراستها ما وجدته من إشارات عند النحويين القدماء نحو ابن جنّي الذي أشار إلى أنّ صاحب الكتاب لاحظ هذه القرينة في توجيهه النحوي[4]، وكذلك ما وجدته من إشارات عند الباحثين المحدثين تشير إلى أهمية هذه القرينة[5].

---

(1) **الكتاب**: 2/ 8.

(2) **الكتاب**: 2/ 41.

(3) **الكتاب**: 2/ 36.

(4) ينظر: **الخصائص**: 2/ 373.

(5) ينظر: **اللغة العربية، معناها ومبناها**: 226 - 231، **والنحو والدلالة**: 118 - 226، =

وممّا يشجع أكثر هو معرفة سيبويه بالصوت اللغوي، ولا شك أنّه لاحظ هذه القرينة في توجيهاته النحوية لمعرفته بالسياق الصوتي، وكذلك فإنَّ هذا الجانب جزء مهمٌّ من الأسس التي تكتمل فيها نظريته الشاملة في توجيه وتفسير نظام التراكيب اللغوية والأساليب النحوية.

من هنا يمكن أن نعدّ التنغيم قرينة من «**قرائن التعليق اللفظية في السياق، وهو الإطار الصوتي الذي تُقال به الجملة في السياق**»[1]. وتعريفه هو «**تغييرات تنتاب صوت المتكلّم من صعود إلى هبوط، ومن هبوط إلى صعود؛ لبيان مشاعر الفرح والغضب، والنفي والإثبات، والتهكم والاستهزاء، والاستغراب**»[2]، وغيرها.

فالنغمة بصعودها أو هبوطها قد تؤثر في تباين المعنى، فلو قلنا: هي جميلة جدًا بنغمة صاعدة ـ هابطة في آخرها، فهذا يعني أنّها جملة خبرية، ولكن إذا قلناها: بنغمةٍ هابطة صاعدة فالمعنى يختلف على الرغم من أنّ الصيغة واحدة، وهذه المعاني لا يمكن معرفتها في اللغة المكتوبة مع أن التنغيم جزء أساس من اللغة[3]. ويقترح الدكتور كمال بشر وسيلة لمعرفة هذه القرينة مؤدّاها أنّ معالجة النصوص المكتوبة يتمُّ عن طريق ما يسمّى بـ (النطق الضمني)، أي وضع النص في موضعه المناسب حتى لا يفقد شيئًا من معناه وحقيقته[4]. وهو رأي وجيه ـ فيما أحسب ـ وذلك؛ لأنّ النصوص المكتوبة في تراثنا اللغوي لا يمكن أن تحافظ على ما حافظت عليه من المعنى قبل الإعجام والتنقيط لولا تمثّل النص واستحضاره وإعادته إلى زمانه ومقامه. فحافظوا عليها دون أن يحصل لها أي لبس أو اختلاط، وإنّما بحثوا فيما يصيبها من تحريف أو تصحيف ليعيدوا اليها دلالتها الأصلية ولفظها الصحيح.

= **والدلالة السياقية عند اللغويين**: 50 - 56.

(1) **اللغة العربية، معناها ومبناها**: 226.

(2) **في البحث الصوتي عند العرب**: 63.

(3) ينظر: F. palmer , Grammer P. 29-31. نقلاً عن: **الدلالة السياقية**: 30.

(4) ينظر: **دراسات في علم اللغة**: 2/ 65 - 66.

فمثلًا بيت الفرزدق[1]:

كم عـمـةٍ لـك يـا جـريـرُ وخـالـةٌ   فَـدْعـاءُ قـد حَـلَـبَـتْ عـلـيَّ عـشـاري

ذكره سيبويه بثلاث روايات «بنصب ورفع وجر عمّة والمعطوف عليها»، والمعنى مختلف، قال الأعلم الشنتمري: «**فالرّفعُ على الابتداء، وتكون كَمْ لتكثير المرار، والتقدير: كم مرّةً حلبتَ عليَّ عشاري، والنصب على أن تجعل كم استفهامًا، أو خبرًا في لغة مَنْ ينصب بها في الخبر، والجرُّ على أن تكون كم خبرًا بمنزلة رُبَّ**»[2]. فالدكتور كمال بشر يرى أن التنغيم يمكن أن يحدد المعنى، قال: «**بالالتجاء إلى طريقة نطق البيت نستطيع أن نحسم الأمر، ونقرّر ما إذا كانت (كم) خبرية فقط، أو استفهامية فقط، وذلك؛ لأنَّ اللون الموسيقي الذي يصاحب نطق البيت يختلف من إمكانية إلى أخرى؛ إذ موسيقى الاستفهام غير موسيقى الأجناس الأخرى من الكلام**»[3].

ويشير ابن جنّي إلى أنّ سيبويه قد لاحظ هذه القرينة في توجيهه النحوي؛ وذلك في قوله: سير عليه ليلٌ[4]، قال ابن جنّي: «**وقد حُذِفت الصفة، ودلّت الحال عليها، وذلك فيما حكاه صاحب الكتاب من قولهم: سيرَ عليه ليلٌ، وهم يريدون: ليلٌ طويلٌ. وكأنّ هذا إنّما حذفت فيه الصفة لما دلّ من الحال على موضعها. وذلك أنّك تحسّ في كلام القائل من التطويح والتطريح والتفخيم والتعظيم ما يقوم مقام قوله: طويلٌ، أو نحو ذلك. وأنت تحسّ هذا من نفسك إذا تأملته، وذلك أن تكون في مدح إنسان والثناء عليه، فتقول: كان والله رجلًا!، فتزيد في قوّة اللفظ بـ (الله) هذه الكلمة، ولتمكّن في تمطيط اللام، وإطالة الصوت بها وعليها، أي: رجلًا فاضلًا، أو شجاعًا أو كريمًا، أو نحو ذلك. وكذلك نقول: سألناه فوجدناه إنسانًا!، وتمكن الصوت بإنسان وتفخّمه، فتستغني بذلك عن وصفه بقولك: إنسانًا سَمْحًا، أو جوادًا، أو نحو ذلك. وكذلك إن ذممته ووصفته بالضيق قلت: سألناه وكان إنسانًا!، وتزوي**

---

(1) شرح ديوانه: 451، والكتاب: 2/ 72، 162.

(2) تحصيل عين الذهب: 392.

(3) دراسات في علم اللغة: 2/ 27.

(4) ينظر: الكتاب: 1/ 220، وقوله: «ونقول: سير عليه ليلٌ طويلٌ، وسيرَ عليه نهارٌ طويلٌ، وإن لم تذكر الصفة وأردت هذا المعنى رفعت..».

وجهك وتقطّبه فيغني ذلك عن قولك: إنسانًا لئيمًا، أو لَحِزًا، أو مُبخلًا، أو نحو ذلك»[1].

وإذا ما أخذنا بتقسيم المحدثين النغمة إلى: صاعدة، وهابطة، ومستوية[2]، وما دعا إليه الدكتور كمال بشر من استحضار النص والنطق الضمني، وما أشار إليه ابن جنّي من السياقين الصوتي والحالي سنجد ما يشير إلى استعمال سيبويه لهذه القرينة في توجيهه النحوي، بل هي جزء من السياقين اللفظي والحالي؛ لأن ارتفاع الصوت، أو انخفاضه يلابسه تغيّرات على الحال المشاهدة.

ومن موارد هذه القرينة في الكتاب ـ فيما أحسب ـ توجيهه لـ(أعبدًا) في قول جرير[3]:

أعَبْدًا حلَّ في شُعَبَى غريبًا ... ألؤمًا لا أبا لكَ واغترابا

يقول: «**فيكون على وجهين: على النداء، وعلى أنّه رآه في حال افتخار واجتراءٍ، فقال: أعبدًا**، أي: أتفخَرُ عبدًا». فالصيغة واحدة، وحملها على النداء مرّة، وعلى الاستفهام مرة أخرى إنما يكون بفعل التنغيم؛ لأنّ التنغيم في النداء يبدأ بنغمة صاعدة ثم ينتهي بنغمة هابطة على المقطع الأخير، وأما الاستفهام بالأداتين (الهمزة، وهل) فهو النوع الوحيد من تنغيم الاستفهام الذي ينتهي بنغمة صاعدة على المقطع الأخير كما يشير إلى ذلك دارسو الصوتيات[4].

وكذلك توجيهه للجملة الآتية: ما أنت وعبدُ الله، قال: «**كأنّك قلت: ما أنتَ وما عبدُ الله، وأنت تريد أن تحقِّر أمره، أو ترفع أمره**»[5]. فتحقير أمر الشخص أو توبيخه، أو تعظيم أمره إنما يتبع الطريقة التي تنطق بها الجملة، فهي حين تنطق بنغمات متعددة يتغير معناها النحوي والدلالي مع كلّ نغمة بين التوبيخ والتعظيم؛ لأنّ هذه الجملة لم يتغير شيء في بنيتها بحذف أو زيادة.

---

(1) **الخصائص**: 2/ 372 - 373.

(2) ينظر: **في نحو اللغة وتراكيبها**: 309.

(3) **ديوانه**: 650، وينظر: **الكتاب**: 1/ 339.

(4) ينظر: **اللغة العربية، معناها ومبناها**: 229 - 230، **والبنى النحوية**: 95.

(5) **الكتاب**: 1/ 303.

فلم يتغير فيها إلّا التنغيم وما قد يصاحبه من قرائن حالية كتعبيرات الملامح نحو التقطيب أو الأنزواء في الوجه، أو الدهشة البائنة على ملامح الشخص إن أراد التعظيم.

ويلحظ ذلك في جملة (ما أتاك رجلٌ)، فهي تدلّ على «**العدد، والجنس والنوع من خلال تباين النغمة التي تنسجم مع الغرض الذي يريد المتكلّم إبلاغه للسامع**»[1]، قال سيبويه: «**يقولُ الرَّجلُ: أتاني رجُلٌ، يريد: واحدًا في العدد لا اثنين، فيقال: ما أتاك رجلٌ، أي: أتاك أكثر من ذلك، أو يقول: أتاني رجلٌ لا امرأة فيقال: ما أتاك رجلٌ، أي: امرأة أتتك، ويقول: أتاني اليوم رجلٌ، أي: في قوّته ونفاذه، فتقول: ما أتاك رجلٌ، أي: أتاك الضُّعفاء**»[2].

إنّ استثمار هذه القرينة في التوجيه النحوي عند سيبويه دلالة على أنّه يهدف إلى بناء نظام متكامل للنحو يستثمر لأجله كلّ الإمكانات والوسائل التي من شأنها أن تخدم غاية هذا النظام.

(1) المنهج الوصفي في كتاب سيبويه: 263.

(2) الكتاب: 1/ 55.

الفصل الثاني: القرائن الحالية أو (المقامية)

- الاتجاهات الحديثة في الدرس اللُّغوي.
- أثر قرينة المقام في التوجيه النحوي عند سيبويه.
- عناصر قرينة المقام.

1 ـ حال المتكلم.

2 ـ علاقة المتكلم بالمخاطب.

3 ـ أثر المقام في إزالة اللَّبس.

4 ـ حال المخاطب.

- أثر قرينة المقام وسياق الحال في توجيه الأساليب النحوية
- أثر المقام في توجيه المظاهر الطارئة على بنية الجملة.

إنّ هذا النوع من القرائن توسع في التحليل إلى ما وراء حدود النظر اللغوي الذاتي الخالص، ونزوع نحو عناصر إضافية، ومتغيّرات خارجية تلابس المادة اللغوية الخالصة[1].

وقد توجهت الدراسات اللغوية الحديثة في حقول المعرفة اللغوية إلى هذا الاتجاه في التحليل. لذا وجدنا من المناسب أن نفتح بحثنا على ما يجري من متغيرات في ميادين الدرس اللغوي لما لذلك من أهمية تفيدنا في الكشف عن أمرين: أحدهما ـ أصالة التفكير اللغوي والنحوي عند علمائنا القدماء، وتبيان أسبقية فكرنا اللغوي والنحوي في اعتماد تلك الأفكار والمناهج والطرائق؛ إذا ما حاولنا مقارنتها مع ما استجدَّ من أفكار ومناهج في ميادين الدرس اللغوي والنحوي عند غيرنا، عُدَّتْ فيما بعد بدعًا في الدرس اللغوي الحديث أبهرت الباحثين، ومنهم الباحثون العرب. وأما الأمر الآخر ـ فإن هذه المحاولة في التحليل تكشف لنا عمق التحليل عند علمائنا القدماء حين تلتقي أفكارهم مع أحدث النظريات والاتجاهات اللغوية على الرغم من تباعد الزمان بين عصر أولئك وعصر هؤلاء.

وسيتبين لنا الأمر أكثر عندما نعرض لتلك المناهج والطرائق في واحدٍ من أقدم وأبرز ينابيع فكرنا النحوي هو كتاب سيبويه.

ـ الاتجاهات الحديثة في الدرس اللغوي:

قبل أن ندخل في بيان أثر هذه القرينة في توجيه سيبويه النحوي نحاول أن نعرض لأبرز وأهم الاتجاهات في التحليل اللغوي ومناهج التوسيع في الدرس اللغوي الحديث، وذلك على النحو الآتي:

1 ـ المنظور الوظيفي للّغة، أو الوظيفية (Functionalism)، وتتزعم هذا الاتجاه مدرسة براغ اللغوية. وهذا الاتجاه ينظر «**إلى العلاقات بين الكَلِم**

---

(1) ينظر: **نظرية النحو العربي**: 81، هامش الصفحة.

ضمن دائرة أوسع من دائرة الكلم نفسها تستوعب السياق الذي هي جزء منه. ذلك أنّ مدرسة براغ تتميز بإلحاحها على دراسة وظائف اللغة. وهذا الإلحاح على الوظيفة يتخذ وجهين: النظر في وظيفة اللغة في عملية الاتصال ودور اللغة في المجتمع. والنظر في وظيفة اللغة في الأدب ومسألة وجوه اللغة ومستوياتها من منطلق وظيفيّ»[1].

ويقرّر لنا واحدٌ من أبرز الوظيفيين في هذا الاتجاه هو (هاليداي) نظرة هذا الاتجاه إلى أن اللغة وسيلة اتصال (System of Communication) ترتبط بالمجتمع، وتعبّر عن السلوك الاجتماعي لأفراد ذلك المجتمع عن طريق طائفة من الأساليب والتراكيب والكلمات التي يستعملها متكلم اللغة لتحقيق أهدافه وغاياته عن طريقها[2].

2 ـ المنظور الاجتماعي للغة الذي تمخض عمّا عُرِف بـ (علم اللغة الاجتماعي Sociolinguistics)، ويعرّف بأنّه «**دراسة اللغة في علاقتها بالمجتمع**»[3]. وهو «**منهج في درس اللغة يستشرفها من خلال بعدٍ أوسع. ويحاول أن يتبين كيف تتفاعل اللغة مع محيطها. ويتمثّل هذا البعد الأوسع عندهم في النظر إلى العوامل الخارجية التي تؤثر في استعمالنا للّغة، وأبرزها التشكيل الاجتماعي. فإنّ المتغيّرات الاجتماعية كطبقة المتكلم ومركزه، وطبيعة الموقف الذي فيه.. تؤثر في استعمالنا للّغة تأثيرًا بالغًا**»[4].

3 ـ سياق الحال، أو السياق غير اللغوي: وتنسب فكرة هذا السياق إلى عالمين هما: الأنثروبولوجي مالينوفسكي، والآخر: اللساني فيرث؛ إذ أكدا على أنّ السياق الذي تستعمل فيه اللغة هو ميدانها[5]. فقد حدّد فيرث عناصر الإطار الاجتماعي للغة بثلاثة عناصر هي: العنصر البشري، وعنصر

---

(1) نظرية النحو العربي: 84. وينظر: **الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة**، يحيى أحمد، **مجلة عالم الفكر**، مج: 20، عدد: 3 لسنة 1989، ص: 75.

(2) ينظر: **معنى الكلمة بين الاتجاه التجريدي والاتجاه الوظيفي**، يحيى أحمد، **المجلة العربية للعلوم الإسلامية**، مج: 4، عدد: 16، لسنة 1984، ص: 55.

(3) **علم اللغة الاجتماعي**، د. هدسن: 22.

(4) **نظرية النحو العربي**: 86 - 87.

(5) ينظر: **علم الدلالة**، **بالمر**: 66.

الموضوع، وعنصر الهدف. واستعمل لهذا السياق العبارة الإنكليزية (Contexof Situation)، وترجمتها سياق الحال كمصطلح لدراسة الكلام في المحيط الذي يقع فيه[1]. إنما في الدرس الأسلوبي الحديث فيطلقون على هذا السياق بـ «السياق الخارج عن النص»[2].

وفي الدرس اللغوي الحديث عند الباحثين العرب يعرف بـ «قرينة المقام أو الحال»[3]. والمقام أو الحال هو إشارة إلى المقولة المشهورة في تراثنا القديم «لكلِّ مقامٍ مقال»[4]. وهي عبارة موجزة دالّة تتحقق فيها جميع أغراض هذا النوع من السِّياق.

يُلحظ أن جميع هذه المحاولات والمناهج في تفسير الكلام لم تخرج عن وظيفة اللغة الاجتماعية، وتحقيق غايتها في الإيصال والإفهام. فالمقام هو مسرح النص كما يُفهم من أقوال هالداي؛ إذ يشمل العلاقات المختلفة بين عناصر الحدث الكلامي من متكلم ومخاطب وحدث لغوي مع ملاحظة الأسلوب المتَّبع ووسائله في الإبلاغ[5]. وبحسب ذلك تكون «الجملة خاضعة لمناسبات القول، وللعلاقة بين المتكلم والمخاطب، ولا يتم التفاهم في أية لغة؛ إلّا إذا روعيت تلك المناسبات، وأخذت العلاقة بين أصحابها بنظر الاعتبار، ولن يكون الكلام مفيدًا، ولا الخبر مؤديًا غرضه ما لم يكن حال المخاطب ملحوظًا ليقع الكلام في نفس المخاطب موقع الاكتفاء والقبول»[6]. ويرجع الدكتور مهدي المخزومي سبب الفصل الذي حصل بين علم النحو وعلم المعاني إلى إهمال هذا الجانب في التوجيه النحوي[7]. أمّا الدكتور كمال بشر فيرى أن الكلام في ترتيبه لا بدَّ أن يخضع لسياقه الاجتماعي؛ لأن عزله عن هذا السياق ضربٌ من الفوضى[8].

(1) ينظر: Papers in Linguistics, J. R. Firth P.7
(2) علم الأسلوب، مبادئه وإجراءاته: 210.
(3) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: 41، والنحو والدلالة: 114.
(4) البيان والتبيين: 1/ 136.
(5) ينظر: الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة: 84 - 85.
(6) في النحو العربي، نقد وتوجيه: 225.
(7) ينظر: في النحو العربي، نقد وتوجيه: 226.
(8) ينظر: دراسات في علم اللغة، القسم الثاني، د. كمال بشر: 2/ 65.

والتحليل النحوي بحسب هذه القرينة يخضع لملاحظة طائفة من العناصر الملاحظة في النص أو الخطاب ـ أوّلها المتكلّم نفسه، هل هو ذكر أو أنثى؟ صغير السن أو كبير؟ واحد أو اثنان أو ثلاثة أو جماعة أو جمهور؟ وما جنسه ودينه وشكله الخارجي ونبرة صوته، ومكانه الاجتماعي وغيرها من الصفات التي تميّزه عن غيره. وهذا ينطبق على المستمع أيضًا. ويشمل علاقة السامع بالمتكلم من جهة القرابة، أو الصداقة، أو المعرفة السطحية، أو عدم المعرفة، أو اللامبالاة، أو العداوة، أو المركز الاجتماعي، أو المالي، أو السياسي أو غيره. ومن عناصر المقام أيضًا موضوع الكلام، وفي أيّ جوٍّ يقال، وفي أيّ مكانٍ أو زمان؟ وكيف يقال؟ وما دواعي قوله؟ وغيرها من العناصر المؤثرة على طريقة الكلام وتركيبه ومعانيه والغرض منه[1].

وبعد أن عرضنا لأنواع هذا السياق وعناصره بهذه الإلمامة الموجزة التي ستكون مقدمة للانطلاق نحو هذا النوع من التحليل الذي يسجّل حضوره في توجيه سيبويه للأبواب النحوية المختلفة في الكتاب ـ بغضِّ النظر عن المسمَّيات ـ فلكلٌ مصطلح عصره وظروفه الملابسة له.

وقد تنبّه غير باحث على هذا النوع من التحليل في كتاب سيبويه. يقول الأستاذ كارتر: «**ويتعامل سيبويه مع اللغة على أنّها شكل من السلوك الاجتماعي فيتبنى المقاييس الاجتماعية السائدة في عصره في تقويم مستوى الصواب في اللغة على جميع مستويات التحليل اللغوي. .**»[2]. أمَّا الدكتور نهاد الموسى فيقول: «**وكنتُ نظرتُ في سياق بحث مختلف في كتاب سيبويه ألتمس لديه هذا العنصر من عناصر التحليل، فوجدته منذ ذلك العهد المبكر يفزع إلى السياق، والملابسات الخارجية، وعناصر المقام؛ ليردّ ما يعرض في بناء المادة اللغوية من ظواهر مختلفة إلى أصول النظام النحوي طلبًا للاطراد المحكم، وهو يوافق فيما صدر عنه في الكتاب ملاحظات كثيرة مما تنبني عليه الوظيفية ومناهج التوسيع، أو اللغويات الخارجية بعبارة دي سوسير.**

تلقانا في الكتاب أمثلة كثيرة من الجمع بين التفسير اللغوي، وملاحظة

(1) ينظر: أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة: 123، والنحو والدلالة: 114 - 115.

(2) نحوي عربي من القرن الثامن للميلاد: 29.

السياق؛ وذلك حيث نرى سيبويه يقف إلى أنماط لغوية مقرَّرة، ويقدّر ما يكون عرض لها من الوجهة اللغوية الخالصة من حذفٍ، أو غيره، وفق نظرية العامل، ولكنه لا يقف عند ذلك، بل يتسع في تحليل التراكيب إلى وصف المواقف الاجتماعية التي تستعمل فيها، وما يلابس هذا الاستعمال من حال المخاطب، وحال المتكلم، وموضوع الكلام»[1].

ويلاحظ الدكتور محمد حماسة هذا الاتساع في التحليل عند سيبويه فيقول: «**وهنا يلتقي سيبويه مع أحدث الاتجاهات اللغوية مع تباعد الزمن والشقة؛ إذ كان يعوّل على هذا الضرب من السياق كثيرًا، وتكثر في الكتاب الإشارة إلى فهم المخاطب، والاستغناء عن بعض العناصر اللغوية في الجملة بناءً على فهم المخاطب والسياق الخارجي الذي يجري فيه الكلام. ولذلك يلحظ قارئ الكتاب أنّ سيبويه في مواطن كثيرة يُعنى بوصف الموقف الذي يجري فيه الكلام واستعماله»**[2].

وأحسب أنّ ما ذكر من أقوال الباحثين بصدد هذه القرينة وأثرها في توجيه سيبويه النحوي قائمٌ على قراءة عميقة متأملة للأبواب النحوية المختلفة في كتاب سيبويه، فضلًا عن الوعي الملحوظ لمناهج التحليل في الدرس اللغوي الحديث. وإنّ اعتماد سيبويه لهذا المنهج منذ ذلك الزمن المبكر، واستعماله في توجيهه النحوي يعضده ـ في اعتقادي ـ أمران: أحدهما ـ الوعي المبكّر لصاحب الكتاب لمنهجه القائم على أسس من الفهم اللغوي الذي خلقته ظروف عصره من شيوخ وثقافة ورغبة وطموح في بناء نظام للغة يهيئ للدارس تحليلًا موضوعيًا متكاملًا. والآخر ـ أنّ اللغة التي وضع بموجبها نظامه النحوي كانت تؤخذ مشافهةً، وكذلك هي لغة منطوقة نقلت بجميع ملابساتها الخارجية. ولا شك أنّ نقل الكلام بشكل مباشر يعزّز من الملاحظة، والانتباه لكلِّ حركة، ولكلّ نبرة صوت، أو إشارة، أو إيماءة صريحة أو غير صحيحة. فتلابس هذه المتغيرات الخارجية الكلام المنقول حتى تصير جزءًا منه، فلا يمكن إغفالها في التحليل والتوجيه النحوي.

---

(1) نظرية النحو العربي: 88.

(2) النحو والدلالة: 115 - 116.

ولكي يتسّق قولنا بأنّ سيبويه قد شافه العرب، وبأنه هو واحد من الرواة الذي نقلوا كلام العرب نشير إلى طائفة من أقواله لتعزيز هذا المنحى، ومن هذه الأقوال، قوله: «**وأنشدَناهُ هكذا أعرابيٌّ من أفصحِ النّاس**»[1]، و«**سمعنا رجلًا من أهلِ البادية**»[2]، و«**سَمِعْتُ أعرابيًّا**»[3]، و«**سَمِعْتُ رَجُلَينِ من العَرَبِ عربيّين**»[4].

فقد أشار في المرّة الأولى إلى مستوى كلام الراوي، وفي الثانية إلى بيئته، وفي الثالثة إلى مستواه الاجتماعي والثقافي، وفي الرابعة إلى الجنس والعدد. وجميع هذه العناصر من المتغيرات الخارجية الملاحظة التي أشار إليها علم اللغة الحديث كما ذكرنا فيما مرّ من كلام.

ـ أثر قرينة الحال أو (المقام) في توجيه سيبويه النحوي:

في هدي النظام التحليلي الشامل عند سيبويه يمكن إدراك طريقته في توظيف قرينة الحال أو المقام في توجيهه النحوي. فلم تغبْ هذه القرينة عن وسائل منهجه وتفسيره للكلام. إذ لاحظ خضوع الكلام لمؤثرات المحيط الخارجي وملابساته المختلفة.

فقد أدرك سيبويه تقصير الإعراب عن تحقيق الشمول في تحليل الظاهرة النحوية. فوجّه نقدًا إلى معاصريه من النحويين لانشغالهم بالإعراب وإهمالهم هذا النوع من التحليل، وذلك في واحدة من شذراته اللامعة التي يمكن عدّها منطلقًا لفهم هذا النوع من التحليل. قال: «**فإنَّ النحويين ممّا يتهاونون بالخَلف إذا عرفوا الإعراب**»[5].

فالجملة عنده لا يمكن أن تتحقق صحتها بالنظرة الشكلية؛ وإنما من خلال ملاحظة ما يكتنف النّص من مؤثرات السياق الاجتماعي وملابستها

(1) **الكتاب**: 3/ 300.

(2) **الكتاب**: 2/ 420.

(3) **الكتاب**: 1/ 328.

(4) **الكتاب**: 2/ 27.

(5) **الكتاب**: 2/ 80، والخَلفْ هو ما خلف النص من ظروف وملابسات مقامية تؤثر في تفسير الظاهرة النحوية.

للاستعمال اللغوي. ولهذا جعل من هذه القرينة معيارًا للحكم على صواب تركيب ما، أو خطئه. قال: «**وذلك أنّ رجلًا من إخوانك، ومعرفتك لو أراد أنْ يُخبرك عن نفسه، أو عن غيره بأمرٍ فقال: أنا عبد الله منطلقًا، وهو زيدٌ منطلقًا كان مُحالًا؛ لأنّه إنما أراد أن يُخبركَ بالانطلاق ولم يقل هو ولا أنا حتى استغنيت أنت عن التسمية؛ لأنَّ هو وأنا علامتان للمضمر، وإنّما يُضمر إذا علم أنّك قد عرفت من يعني. إلّا أنّ رجُلًا لو كان خلفَ حائطٍ، أو في موضعٍ تجهله فيه فقلت مَنْ أنتَ؟ فقال: أنا عبد الله منطلقًا في حاجتك، كان حسنًا**»[1]. فالتركيب «أنا عبد الله منطلقًا» واحدٌ لم يختلف وهو صحيح من جهة البناء النحوي؛ إلّا أنّ الذي اختلف هو السياق الملابس للكلام أو (قرينة المقام)، وبحسبها عدّ سيبويه التركيب محالًا مرّة، وحسنًا أخرى[2].

والمحال والحسن من مصطلحات سيبويه التي نقلها من معايير السلوك الاجتماعي إلى تقويم مستويات الجملة في النحو، بل لتقويم جميع مستويات اللغة بدءًا من الصوت وانتهاءً بالجملة. ويعدّ هذا الباب أوّل التفاتة منه إلى قرينة المقام والسياق الاجتماعي؛ إذ وضعه ضمن أبواب مقدمة الكتاب؛ لأنه - فيما أحسب - جانب أساس من جوانب نظريته في التوجيه النحوي. قال فيه: «**هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة. فمنه مستقيم حسنٌ، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب. فأمّا المستقيم الحسن فقولك: أتيتك أمسِ، وسآتيك غدًا. وأمّا المحال فإنْ تنقض أوّل كلامك بآخره فتقول: أتيتك غدًا، وسآتيك أمس. وأمّا المستقيم الكذب فقولك: حَمَلْتُ الجبل، وشربتُ ماء البحر، ونحوه.**

وأما المستقيم القبيح فأن تضع اللفظ في غير موضعه نحو قولك: قد زيدًا رأيت، وكي زيدٌ يأتيك، وأشباه هذا. وأما المحال الكذب فأن تقول: سوفَ أشربُ ماء البحرِ أمسِ»[3].

ويعلّق الأستاذ كارتر على مصطلحات التقويم النحوي هذه بقوله: «**يبدو**

(1) الكتاب: 2/ 80 - 81.

(2) ينظر: نظرية النحو العربي: 92، والنحو والدلالة: 117.

(3) الكتاب: 1/ 25 - 26.

واضحًا أنّ أوّل مصطلحين (حسن، قبيح) اللذين يشيران إلى شكل السلوك الإنساني قد استعملهما سيبويه في وصف الأشكال اللغوية. ويمكن تفسيرهما على أنَّهما يدلَّان على تركيب بنيوي سليم، أو غير سليم. وهذا التعبير يلفت نظرنا إلى المصطلح الحديث حسن التكوين (Well - Formed) الذي أصبح شائعًا في الأوساط اللسانية.

ويرتبط المصطلحان الآخران ـ كما يستعملهما سيبويه ـ بفكرة القدرة على الفهم عند المخاطب؛ فيكون أحسن ما يقابل مصطلح مستقيم أن يكون صحيحًا ضمن معنى «ملائم أو مناسب أو صائب اجتماعيًا) لكون اللفظة تعبّر عن واجب المتكلم في أن يكون مفهومًا، ومثله مصطلح محال الذي يفضل له أن يؤخذ على أنّه يعني خطأ؛ لكونه يشير إلى ألفاظ لا يمكن أن تصلح للتواصل.. إن هذه المقاييس تتلاءم كليًّا مع التعريفات التي أعطيت لها، استنادًا إلى كيفية استعمالها في الكتاب. فإن جميع السمات البنوية في العربية من مستوى الفونيم (الوحدة الصوتية) إلى مستوى الجملة، قد قوّمت إمّا حسنة أو قبيحة»[1]. ومن ذلك قوله في باب الجزاء: «وتقول: لا تدنُ منه يكنْ خيرًا لكَ. فان قلت: لا تَدْنُ من الأسدِ يأكلكَ فهو قبيح إن جَزَمْتَ، وليس وجه كلام النّاس؛ لأنّك لا تريد أن تجعلَ تباعده من الأسد سببًا لأكله. فإن رَفَعْتَ فالكلام حَسَنٌ كأنّك قلت: لا تَدْنُ منه فإنّه يأكُلُكَ. وإن دخلت الفاء فهو حسنٌ، وذلك قولك: لا تَدْنُ منه فيأكلكَ.

وليسَ كلُّ موضع تدخل فيه الفاء يحسن فيه الجزاء. ألا ترى أنّه يقول: ما تأتينا فتحدّثنا، والجزاء هنا مُحال. وإنما قَبُحَ الجزم في هذا؛ لأنّه لا يجيء فيه المعنى إذا أدخلت الفاء»[2].

فسيبويه هنا استعمل مصطلحي «حسن، وقبيح» للإشارة إلى صحة بناء وانتظام التركيب أو عدمه. ويقترب في هذا المنحى من منظور الوظيفيين فيربط بين الموضع والوظيفة النحوية في قوله: «وليس كلّ موضع تدخل فيه الفاء يحسن فيه الجزاء» .وبحسب ذلك يقرر كارتر أنّه «لن يكون هناك شك في أنّ

(1) نحوي عربي من القرن الثامن للميلاد: 31.

(2) الكتاب: 3/ 97.

سيبويه أراد بمصطلح الموضع الوظيفة»[1]. وهذا الحكم إنّما استقاه كارتر من تعريف بلومفيلد للوظيفة؛ إذ قال: «**المواضع التي يمكن أن تظهر فيها الصيغة هي وظائفها**»[2]. وبهذا يكون مصطلح (حسن) معيارًا للجملة الصحيحة نحويًّا ودلاليًّا، وأما مصطلح (قبيح) فيستعمل عنده للجملة التي لا تبنى بناءً نحويًّا صحيحًا؛ لأن ألفاظها وضعت في غير موضعها المناسب.

ـ عناصر قرينة الحال أو المقام:

أشرنا فيما سبق من كلام إلى عناصر قرينة المقام التي تلابس الاستعمال اللغوي، والتي يكون لها أثرها في توجيه التراكيب النحوية، وهي «حال المتكلّم، وحال المخاطب، وموضوع الكلام، أو الحدث اللغوي، وما يتعلق بهذه العناصر». وتوجهنا في كتاب سيبويه نصوص كثيرة تشير إلى إدراكه لهذه القرينة وعناصرها، والأخذ بها في توجيهه النحوي للتراكيب النحوية المختلفة. وسأعرض لهذه العناصر بوصفها مقيّدات للجملة، وقرائن سياقية أخضعها سيبويه لمنهجه النحوي في توجيه الكلام بشكل واضح، وعلى النحو الآتي:

1 ـ حال المتكلّم:

لاحظ سيبويه حال المتكلّم في الموقف الكلامي المعين، وجعل منه قرينة لتوجيه بعض التراكيب النحوية. ومن ذلك تعدية الفعلين (رأى، ووجد) إلى مفعول واحد، أو مفعولين بحسب حال المتكلّم، فـ(رأى) إذا كانت بمعنى رؤية العين تتعدّى إلى مفعول واحد، وإذا كانت بمعنى العلم تتعدى إلى مفعولين، وكذلك (وجد) إذا كانت بمعنى وجدان الضّالة تتعدى إلى مفعول واحد، وإذا كانت بمعنى العلم تتعدّى إلى مفعولين، والأمر يتعلق بموقف المتكلّم، وإلى هذا يشير سيبويه بقوله: «**وإنْ قلت: رأيتُ فأردْتَ رؤية العين، أو وجدتُ فأردْتَ وجدانَ الضالّة، فهو بمنزلة ضربتُ، ولكنّك إنّما تريدُ بوجدت عَلِمْتُ، وبرأت ذلك أيضًا، ألّا ترى أَنّه يجوز للأعمى أن يقول: رأيتُ زيدًا الصالحَ**»[3]. فرؤية الأعمى رؤية بصيرة لا إبصار وشاهد حال الرجل الأعمى

---

(1) نحوي عربي: 32.

(2) نظرية النحو العربي: 39، وينظر: نحوي عربي: 32.

(3) الكتاب: 1/ 40.

قرينة على ذلك .«وواضحٌ أنّه هنا يحاكم التعبير اللغويّ إلى ملابساته الخارجية، فينظر في حال المتكلّم، ويجعله فيصلًا في الحكم النحوي»[1].

2 ـ علاقة المتكلّم بالمخاطب:

وينظر سيبويه إلى علاقة المتكلّم بالمخاطب فيفسّر التلازم بينهما؛ بوصفهما طرفي الخطاب. والعملية التخاطبية «نشاط عقلاني يهدف إلى التعاون ما بين المتخاطبين»[2]. ويبني سيبويه حكمًا نحويًا على هذه العلاقة، وذلك في مسائل من نحو: كلَّمتُه فاهُ إلى فيَّ، وبايعتهُ يدًا بيدٍ، قال: «**واعلم أنَّ هذه الأشياء لا ينفرد منها شيء دون ما بعده، وذلك أنّه لا يجوز أن تقول: كلَّمتُه فاهُ حتى تقول إلى فيَّ؛ لأنَّك إنَّما تريد مشافهةً، والمشافهةُ لا تكونُ إلّا من اثنين، فإنّما يصحُّ المعنى إذا قلت إلى فِيَّ، ولا يجوز أن تقول: بايعتهُ يدًا؛ لأنّك إنّما تريد أن تقول: أخذ منّي وأعطاني، فإنّما يصحُّ المعنى إذا قلت بيدٍ؛ لأنهما عملان**»[3]. وكذلك يبني سيبويه على هذه العلاقة حكمًا نحويًا آخر في (الجواز والمنع)، فإذا كان الموقف يتطلب اثنين جاز الحذف، قال: «**وقد يجوز أنْ يكونَ أنتَ على قوله: أنتَ الهالكُ، كما يقال: إذا ذُكِرَ إنسانٌ لشيء، وقال الناسُ: أنتَ**»[4]، ويريد بذلك أنت فانظر أي: أنّ (أنت) مبتدأ وخبره مضمر والفاء زائدة مؤكدة لمعنى تعلق الأمر بأول الكلام[5]، ومنه قول عديّ بن زيد[6]:

أَرواحٌ مُوَدِّعٌ أمْ بُكُورُ أنْتَ فانظر لأيِّ ذاكَ تصيرُ

وسيبويه يستند في تعليله لذلك إلى العلاقة بين المتكلم والمخاطب،

(1) نظرية النحو العربي: 94.

(2) الاقتضاء في التداول اللساني، عادل خوري، عالم الفكر، مج: 20، عدد: 3، 1989م، ص: 146.

(3) الكتاب: 1/ 394.

(4) الكتاب: 1/ 141.

(5) ينظر: الكتاب: 1/ 139 - 141، وتحصيل عين الذهب: 103 - 104، وشرح السيرافي على هامش الكتاب: 1/ 140، وقد ذكر السيرافي الأوجه الإعرابية لقوله (أنت فانظر).

(6) ديوانه: 84، وشطره الثاني فيه: لكَ فاعلم لأيِّ حال تصير، وينظر: الكتاب: 1/ 141، وتحصيل عين الذهب: 120

ولهذا لا يجوّز قولهم: هذا أنت. قال: «**ولا يكون على أن تضمر هذا؛ لأنَّك لا تشير للمخاطب إلى نفسه، ولا تحتاج إلى ذلك؛ وإنَّما تشير له إلى غيره. ألا ترى أنَّك لو أشرتَ له إلى شخصه فقلت: هذا أنتَ لم يستقم؟**»[1]. ويبدو لي وجاهة رأي الدكتور نهاد الموسى في تفسير هذه المسألة بأن سيبويه «**كان يستمدّ هذا التعليل من تحليل موقف الإشارة، فقد لاحظ أنه يقوم في المواضعات المتعارفة على جهات ثلاث: المتكلّم (المشير)، والمشار إليه، والمخاطب (المشار له)، ولاحظ أنّ المخاطب جهة لازمة من هذه الجهات، ولكنّه جهة واحدة، فلا يجوز في حكم التحليل الخارجي للعبارة أن يكون المخاطب مشارًا ومشارًا له في آنٍ معًا**»[2]. في حين أنّه جوّز أن تقول: أنت فتشير إلى الشخص المخاطب؛ لأنّه هو المشار إليه وجهات الخطاب اثنتان. وهذا النوع من التحليل إنّما يرجع إلى مقام الخطاب وعلاقة طرفي الخطاب، ولولا ذلك لجاز القول: هذا أنت. فالمنع إنّما جاء من قرائن سياقية من خارج النص.

3 ـ أثر المقام في إزالة اللَّبس:

تنبّه سيبويه على أنّ لمقام النص أحوالًا متباينة، ويتباين الكلام ويختلف بحسب تلك الأحوال. ومن ذلك قوله في (رُوَيْد) التي يستعملها العرب لطلب المهلة من الواحد أو المجموع، أو الذكر، أو الأنثى. قال سيبويه: «**وذلك قولك: رُوَيْدكَ زيدًا، ورُوَيْدكُمْ زيدًا. وهذه الكاف التي لحقت رُوَيْدًا إنَّما لحقت لِتُبين المخاطب المخصوص؛ لأنَّ رُوَيْد تقع للواحد والجميع، والذكر والأنثى. فإنَّما أدخلَ الكاف حين خافَ التباس مَنْ يعني بِمَنْ لا يعني**»[3]. **قال السيرافي: «يعني أنك إذا قلت رُوَيْد فالمعنى تام، فإن زدت الكاف زدتها بعد تمام المعنى لتبين المخاطب، وإن كانت رويد قد أغنتك عن ذلك»[4]. ويبدو أن سيبويه أبْيَن من السيرافي الذي جعلها زائدة؛ والزائد يمكن الاستغناء عنه في الكلام؛ إلّا أنّ سيبويه جعلها قرينة تعيين للعدد، أو لنوع الجنس، وبها يؤمن اللبس ولا يحصل الخلط والإبهام.**

---

(1) الكتاب: 1/ 141.

(2) نظرية النحو العربي: 92.

(3) الكتاب: 1/ 244.

(4) شرح السيرافي على هامش الكتاب: 1/ 246.

4 ـ حال المخاطَب:

وأمّا حالُ المخاطَب فقرينةٌ واضحةٌ في مراعاة سيبويه للأحكام النحوية، وقد أخذت النصيب الأكبر من توجيهه النحوي، وفي باب الحذف خاصةً. ومنه قول سيبويه: «**ومن ذلك أيضًا أن ترى رجلًا قد أوقع أمرًا، أو تعرض له فتقول: متعرِّضًا لعننٍ لم يعنِه**[1]**، أي: دنا من هذا الأمر متعرضًا لعننٍ لم يعنه، وترك ذكر الفعل لما يرى من الحال**»[2].

وقد لا يحسن الإضمار لمراعاة حال المخاطب أيضًا ومقام الكلام، قال سيبويه: «**فأمّا الفعلُ الذي لا يحسُنُ إضماره فإنه أن تنتهي إلى رجلٍ لم يكنْ في ذكر ضَرْبٍ ولم يخطرْ ببالِه، فتقول: زيدًا. فلا بدَّ له من أن تقول له: أضربْ زيدًا، وتقول له قد ضربتُ زيدًا**»[3].

وهذا يعني أنّ علم المخاطب أمرٌ ضروري في اختزال عنصر من عناصر الكلام؛ وإلّا يمتنع هذا الاختزال إذا لم يكن له علم بالخبر. إنما إذا كان مستخبرًا وعالمًا بالحدث فالحذف إيجازًا واختصارًا مراعاة لحاله ولعلمه ولما يستوجبه موقف الحدث اللغوي، وإلى ذلك يشير سيبويه بقوله: «**هذا باب ما جرى من الأمر والنهي على إضمار الفعل المستعمل إظهاره، إذا علمت أنّ الرجل مستغنٍ عن لفظك بالفعل، وذلك قولك: زيدًا، وعمرًا، ورأسه. وذلك أنك رأيت رجلًا يضرِبُ أو يشتمُ أو يقتل، فاكتفيتَ بما هو فيه من عمله أنْ تلفظَ له بعمله، فقلت: زيدًا، أي: أوقع عملكَ بزيدٍ. أو رأيتَ رجلًا يقول: أَضْرِبُ شَرَّ الناسِ، فقلت: زيدًا. أو رأيتَ رجلًا يحدِّث حديثًا فَقَطَعهُ فقلت حديثك. أو قَدِمَ رجلٌ من سفرٍ، فقلتَ: حديثك، استغنيت عن الفعل بعلمه أنَّه مُستَخبرٌ، فعلى هذا يجوز هذا وما أشبهه. وأمَّا النَّهيُ فإنَّه التحذيرُ، كقولك: الأسدَ الأسدَ، والجدارَ الجدارَ، والصبيَّ الصبيَّ، وإنَّما نهيته أنْ يقربَ الجدارَ المخوف المائلَ، أو يقرب الأسدَ، أو يوطئ الصبيَّ. .**»[4]. فحذفُ الفعل في الأمر إنّما كان مراعاة لحال المخاطب وعلمه في كونه مستخبرًا. وأما في

---

(1) مجمع الأمثال: 2/ 321، وهو مثل يقال للمعترض فيما ليس من شأنه.

(2) الكتاب: 1/ 272.

(3) الكتاب: 1/ 296 - 297.

(4) الكتاب: 1/ 253.

النهي الذي فيه معنى التحذير «**فيسرع إلى تنبيه المخاطب دون ذكر الفعل؛ لأن ذكر الفعل يؤدي إلى إطالة الكلام ويفوّتُ الفرصةَ على المخاطب لتجنب أمرٍ مكروه**»[1]. وجميعها من القرائن السياقية المقامية الملابسة للكلام.

ـ أثر قرينة المقام وسياق الحال في توجيه الأساليب النحوية:

لاشك أن الأساليب النحوية تقتضي أكثر من غيرها مناسبة المقام، وحال المخاطب «**فلا توكيدَ دون أن تُشعِرَ حال المخاطَب بحاجتها إلى التوكيد. ولا نفي دون أن يلاحظ ما في نفس المخاطَب من أحاسيس ساورته خطأً، مما اقتضى المتكلّم أنْ يسعى لإزالة ما علق في ذهنه منها بأسلوب النفي، وبإحدى طرائقه المتنوعة الاستعمال.. ولا استفهام دون أن يراعى فيه مقتضيات الأحوال، ومتطلباتِ القول..**»[2]. وكذلك بقية الأساليب فقد تخضع لما خضعت له الأساليب التي ذكرناها. وقد راعى سيبويه هذه القرينة وملابساتها الخارجية عند توجيهه لهذه الأساليب، فكانت عنده من الملاحظ المهمة التي يكتمل بها المعنى الذي هو غاية التحليل النحوي لديه. وهذا المعنى لا يحصل في نظر سيبويه إلّا بملاحظة الكلام من داخل ذاته، ومن خارجها. ومن هذه الأساليب ـ وهي كثيرة قد يتكلفها بحث منفرد ليفي بجميع أغراضها؛ إلّا أن الذي يهمُّنا هنا توظيفُ هذه القرينة في توجيه هذه الأساليب عند سيبويه، ومن هذه الأساليب:

1 ـ أسلوب التأكيد:

التأكيد في اللغة التثبيت، قال الخليل: «**وكّدتُ العضدَ اليمينَ أوثقتُهُ**»[3]. ويلحظ معنى التثبيت عند ملاحظة الاستعمال اللغوي لهذا الأسلوب، وإدراك غرضه في الكلام. فهو يمكّن المعنى في نفس المخاطَب، أو يزيل لَبْسٍ، أو شُبْهةٍ قَدْ خالجت المخاطَب، أو تثبيتُ يقينٍ قد عَلمه وساورتْهُ الظنونُ فيه. ويلخص لنا الرضي الأستراباذي أغراض التوكيد في ثلاثة أشياء، قال: «**فالغرض الذي وُضِعَ له التأكيد: أحد ثلاثةِ أشياء: أحدها: أَنْ يدفعَ المتكلّمُ**

(1) الدلالة السياقية: 128.

(2) في النحو العربي، نقد وتوجيه: 228 - 229.

(3) العين: 5/ 355.

ضررَ غفلةِ السامع عنه. وثانيها: أن يدفع ظَنَّه بالمتكلّم الغلط. فإذا قصد المتكلم أحد هذين الأمرين، فلا بُدَّ أنْ يكرِّر اللفظَ الذي ظَنَّ غفلةَ السامعِ عنه، أو ظَنَّ به الغلطَ فيه، تكريرًا لفظيًا نحو: ضَرَبَ زيدٌ زيدٌ، أو ضَرَبَ ضَرَبَ زيدٌ، ولا ينجع هنا التكريرُ المعنويُّ... والغرض الثالث: أنْ يدفعَ المتكلّمُ عن نفسهِ ظَنَّ السامعِ به تَجوّزًا... فهذا هو الغرض من جميعِ ألفاظِ التوكيد»[1]. فما أثبته الرّضيّ هنا من أغراض للتوكيد «**نصّ على الالتزام بمراعاة حال السامع، وملاحظة ما بينه وبين المتكلم من علاقة، أو إشارة واضحة إلى أهمية مراعاة المناسبات القولية عند تعبير المتكلم عمّا في نفسه من أفكار تعبيرًا صحيحًا وافيًا بكلّ متطلبات الفصاحة التي ظنّ الدارسون أنها شيء فوق صحة الكلام**»[2].

وقد لاحظ سيبويه أثر المقام وسياق حال المخاطب في هدي تحليله لهذا الأسلوب من الكلام. فإذا المتكلّم ظنّ غفلةَ السامعِ، أو ظَنَّ أنَّ السامعَ ظنّ به الغلط كرّر اللفظ لتمكين المعنى في نفسه، أو دفعَ شُبْهةً خالجت ظنّه، قال: «**قولك: قد ثبت زيدٌ أميرًا قد ثبتَ، فأعدتَ (قَدْ ثَبتَ) توكيدًا.. ومثله في التوكيد والتثنية: لقيتُ عمْرًا عَمْرًا**»[3]. وأما إذا أراد المتكلم أن يدفع ظنّ السامع به تجوّزًا فينسب الفعل إلى جميع أفراد المنسوب إليه فيقرّر: «**أمر المتبوع في باب كونه منسوبًا إليه، وفي باب كون النسبة شاملةً عامةً لأفراده**»[4]، وذلك الوهم يدفع بألفاظ من نحو: كلّ وأَجمع وأَكتع وغيرها. ومنه قول سيبويه: «**وذلك قولك: مررتُ بِهم كلِّهم، أي: لَمْ أَدَعْ منهم أَحَدًا، ويجيء توكيدًا كقولك: لم يبقَ منهم مُخَبِّرٌ وقد بقي منهم. ومثله أيضًا: مررتُ بهم أجمعين أكتعينَ، ومررتُ بهم جُمَعَ كُتَعَ، ومررتُ بهم أَجْمَعَ أَكْتَعَ، ومررتُ بِهم جميعِهم. فهكذا هذا وما أَشبههُ**»[5].

والتوكيد يقع في جميع أنواع الكلام لتحقيق واحدٍ من الأغراض التي ذكرناها، فقد يؤكد بالحرف لدفع الالتباس الذي يحصل للمخاطب، قال

---

(1) شرح الرضي على الكافية: 2/ 357 - 359.

(2) في النحو العربي، نقد وتوجيه: 227.

(3) الكتاب: 2/ 125.

(4) شرح الرضي على الكافية: 2/ 359.

(5) الكتاب: 2/ 11.

سيبويه: «**وقد تقول: أيضًا رُوَيْدَكَ، لمن لا يخاف أن يلتبس بسواه، توكيدًا، كما تقول للمقبلِ عليك المنصت لك: أنت تَفْعَلُ ذاكَ يا فلانُ توكيدًا**»[1]. وكذلك تدخل (إنَّ) على الجملة الابتدائية لدفع المتكلّم الشك عن نفسه عندما يظنّ هذا الشك عند المخاطب، قال سيبويه: «**لأن معنى إنَّ زيدًا منطلقٌ، زيدٌ منطلقٌ، وإنّ دَخَلَتْ توكيدًا**»[2]. ولم يغفل سيبويه شأن الزيادة وأثرها في توكيد الكلام، ومن ذلك قوله: «**وذلك قولك: ما أتاني من أحدٍ إلّا زيدٌ، وما رأيتُ من أحدٍ إلّا زيدًا.. لأنَّ معنى ما أتاني من أحدٍ واحد، ولكنّ مِنْ دخلتْ هنا توكيدًا، كما تدخل الباء في قولك: كفى بالشيبِ والاسلام وفي: ما أَنتَ بفاعلٍ، ولَسْتَ بفاعلٍ**»[3].

فأحرف الزيادة إنّما تأتي لفائدة معنوية هي كون المخاطب محتاجًا إلى تمكين المعنى في نفسه لكونه غافلًا أو شاكًّا ـ و«**إن فائدة حروف الزيادة المعنوية عند المتأخرين لا تخرج عمّا قاله سيبويه ـ رحمه الله ـ منذ خمسة قرون من الزمان**»[4].

من هنا نلحظ أنّ طريقة التوكيد تتنوع بتنوع المقام وحال السامع، ولكلّ حالٍ أسلوبه في التوكيد كما أشار إلى ذلك سيبويه.

2 ـ أسلوب النفي:

وهو واحدٌ من الأساليب التي أخضعها سيبويه لقرينة الحال ومناسبات القول، فقد يمتنع في الكلام الإخبار بالنكرة عن النكرة لأنه يلبس الأمر على المخاطب ولا يحقق الإفهام المقصود من الكلام؛ إلّا أنّ حال المخاطب وحاجته إلى العلم بذلك جوّزت الأخبار بالنكرة، وذلك عند النفي في باب (كان). قال سيبويه: «**هذا باب تُخبر فيه عن النكرة بنكرةٍ، وذلك قولك: ما كانَ أَحدٌ مثلك، وما كان أحدٌ خيرًا منكَ، وما كان أحدٌ مجترِئًا عليك.**

وإنَّما حَسُنَ الإخبار ههنا عن النكرة حيث أردت أن تنفي أن يكون مثل

---

(1) الكتاب: 1/ 244.

(2) الكتاب: 2/ 144.

(3) الكتاب: 2/ 316.

(4) أثر النحاة في البحث البلاغي: 78.

حاله شيءٌ أو فوقهُ؛ لأنَّ المخاطب قد يحتاج إلى أنْ تُعلمهُ مثل هذا. وإذا قلت: كان رجلٌ ذاهبًا، فليس هذا شيءٌ تُعلِمَه كان جَهِلَه»[1].

وقد لاحظ سيبويه أن النفي قرينة على فهم السامع بمقاصد المتكلم، وقدرته على التمييز ونفي اللَّبس، قال: «يقول الرّجلُ: أتاني رجلٌ، يريد واحدًا في العدد لا اثنين، فيقال: ما أتاك رجلٌ، أي: أتاكَ أكثر من ذلك، أو يقول: أتاني رجلٌ لا امرأةٌ، فيقال: ما أتاكَ رجلٌ، أي: امرأةٌ أتتك. ويقول: أتاني اليوم رجلٌ، أي: في قوّته ونفاذه، فتقول: ما أتاك رجلٌ، أيّ أتاك الضعفاء. فإذا قال: ما أتاك أحدٌ صار نفيًا عامًّا لهذا كله، فإنّما مجراه في الكلام هذا»[2].

3 ـ أسلوب الاستفهام:

الاستفهام هو طلب الفهم أو العلم من المخاطب بشيءٍ لم يستقرَّ عند السائل[3]. قال سيبويه: «**وذلك؛ لأنَّك تريدُ أعلمني إذا استفهمتَ**»[4].

والاستفهام في الأصل إنّما يكون بالفعل لا بالاسم، وإنما استفهمت العرب بالاسم من باب الاتساع اللغوي كما يرى سيبويه، إذ قال: «**وحروف الاستفهام كذلك لا يليها إلّا الفعل، إلّا أنَّهم قد توسعوا فيها، فابتدأوا بعدها الأسماء، والأصل غير ذلك**»[5]. ويعلّل ابن يعيش سبب الاستفهام بالفعل بقوله: «**لأنَّك إنّما تستفهم عمّا تشك فيه وتجهل عمله، والشك إنَّما يقع في الفعل**»[6].

فهذا الأسلوب ـ وبحسب ما ذكرناه ـ معنى يتطلب فهمه الربط بالسياق الخارجي وملابساته من المقام، وحال المخاطب؛ لأن «**طلب الفهم يتفاوت فيما يراد فهمه، فقد يُستفهم عن وقوع نسبة، وقد يستفهم عمّن أوقع النسبة أو عمّن تلقّاها**»[7].

---

(1) الكتاب: 1/ 54.
(2) الكتاب: 1/ 55.
(3) ينظر: الكتاب: 1/ 99.
(4) الكتاب: 3/ 513.
(5) الكتاب: 1/ 98 - 99.
(6) شرح المفصل: 1/ 81.
(7) في النحو العربي، نقد وتوجيه: 229.

وقد لاحظ سيبويه هذا التفاوت في المقامات، واختلافها، وتنوّع أسلوب الاستفهام بحسب هذا التفاوت، فإذا كان السائل يعلم بحال المخاطب وأراد أن يوبّخه أو يقرّر، أو يثبّت فعله في تلك الحال، أو يبصّره بفعله كان السائل **«كمن يوهم أنّه لا يعلم بالحقيقة بأنّ الفعل كائن»**[1]، فيستعمل المصدر المنصوب النائب عن فعله مع همزة الاستفهام، ومن ذلك قول سيبويه: **«وأمّا ما ينتصب في الاستفهام من هذا الباب فقولك: أقيامًا يا فلان والناسُ قعودٌ، وأجلوسًا والناسُ يعدون، لا يريد أَن يخبرَ أَنَّه يجلس، ولا أنّه قد جلس، وانقضى جلوسُه، ولكنّه يُخبر أنَّه في تلك الحال في جلوسٍ وفي قيام. وقال الراجز، وهو العجّاج: أَطَرَبًا وأنْتَ قِنَّسْرِيُّ. وإنّما أراد أتطربُ، أي: أَنت في حال طربٍ؟ ولَمْ يُرد أن يُخبر عمّا مضَى، ولا عمّا يُستقبل»**[2]. وقال في موضع آخر: **«وتقول للرجلِ أطربًا! وأنت تعلم أنّه قد طَرِب؛ لتوبِّخه وتقرره، ولا تقول هذا بعد هَلْ»**[3]. أي: أن همزة الاستفهام تناسب هذا الأسلوب في حال أن المتكلم يريد التقرير أو التوبيخ. ومنه قول سيبويه: **«وذلك قولك: أتميميًّا مرّةً وقَيْسيًّا أخرى. وإنّما هذا أنَّك رأيت رجلًا في حال تلوُّنٍ وتَنقُّلٍ، فقلتَ: أتميميًّا مرّة وقيسيًّا أخرى، كأنك قُلت: أتَحوَّلُ تميميًّا وقيسيًّا أخرى. فأنت في هذه الحال تعمل في تثبيت هذا له، وهو عندك في تلك الحال في تلوّن وتَنقُّل، وليس يسأله مسترشدًا عن أمرٍ هو جاهلٌ به ليفهمه إيّاه ويُخبِرَهُ عنه، ولكنّه وبَّخه بذلك»**[4]. ألا تلاحظ أن طريقة سيبويه هنا تستند إلى قرينة المقام وسياق حال المخاطب؟ فهو ينقل لنا مشهدًا مصوّرًا بكلّ ما فيه من ملابسات خارجية يوظِّفها في توجيه الاستفهام في مواقف مناسبة للحال المستفْهَمِ عنها.

4 ـ أساليب النِّداء والاستغاثة والندبة:

إنّ ربط النداء بسياقه الخارجي من الأمور الملحوظة في توجيه سيبويه النحوي. فالنداء يشير إلى علاقة بين طرفين بينهما خطاب. وهذا الخطاب مما

(1) دلائل الإعجاز: 116.
(2) الكتاب: 1/ 338.
(3) الكتاب: 3/ 176.
(4) الكتاب: 1/ 343.

يستلزم أن يكون المخاطب متنبّهًا ومصغيًا، ومهيَّئاً للحديث معه. ولهذا جعله سيبويه أوّل كلّ كلام منطلقًا من فهمه لوظيفة هذا الأسلوب في الكلام، قال: **«أوّل الكلام أبدأ النِّداء؛ إلّا أن تدعه استغناءً بإقبال المخاطب عليك، فهو أوّل كلّ كلام لك به تعطف المكلّم عليك، فلمّا كثر، وكان الأوّل في كلّ موضع حذفوا منه تخفيفًا؛ لأنَّهم مما يغيّرون الأكثر في كلامهم»**[1]. وتتضح تلك الأهمية للنداء من خلال أدواته والطاقة الصوتية التي تتضمنها كلّ أداة بحسب ما يناسب المقام والقدرة على الإبلاغ، قال: **«فأمّا الاسم غير المندوب فينبّه بخمسة أشياء: بيا، وأيا، وهيا، وأيْ وبالألف. نحو قولك: أحارِ بنَ عمرو. إلّا أنَّ الأربعةَ غير الألف قد يستعملونها إذا أرادوا أن يمدّوا أصواتهم للشيء المتراخي عنهم، والإنسان المُعرض عنهم، الذي يرون أنّه لا يقبل عليهم إلّا بالاجتهاد، أو النائم المستثقلَ. وقد يستعملون هذه التي للمد في موضع الألف، ولا يستعملون الألف في هذه المواضع التي يمدون فيها. وقد يجوز ذلك أن تستعمل هذه الخمسة غير (وا) إذا كان صاحبك قريبًا منك، مقبلًا عليك، توكيدًا. وإن شئت حذفتَهنّ كلَّهن استغناءً كقولك: حار بنَ كعبٍ، وذلك أنّه جعلهم بمنزلة مَنْ هو مقبِلٌ عليه بحضرته يخاطبه»**[2].

إنّ الاستغناء عن حروف النداء ممكن في حال أن يكون المخاطب مقبلًا، أو قريبًا من المتكلّم، أو يُنزَّل منزلة المقبل أو القريب، وذلك بحسب المقام ونوع الأسلوب المنادى به. فحرف النداء (يا) يكون ملازمًا للاستغاثة والتعجب والندبة، قال سيبويه: **«وأمّا المستغاث به فيا لازمة له؛ لأنّه يجتهد. فكذلك المتعجب منه، وذلك يا للنّاسِ ويا للماءِ. وإنما اجتهد؛ لأنّ المستغاث عندهم متراخٍ، أو غافلٌ، والتعجب كذلك، والندبة يلزمها (يا، وَ وا)؛ لأنّهم يختلطُون، ويدعون ما قد فات وبَعُدَ عنهم. ومع ذلك أنّ الندبة كأنهم يترنمون فيها، فمن ثمَّ ألزموها المدَّ، وألحقوا آخر الاسم المدَّ مبالغة في الترنُّم»**[3].

لهذا استوجب مقام الندبة البيان والتخصيص **«لأنّك إذا ندبت فإنّما ينبغي لك أن تفجّع بأعرفِ الأسماءِ، وان تخصَّ ولا تُبهِم؛ لأنّ الندبة على البيان..**

---

(1) الكتاب: 2/ 208.

(2) الكتاب: 2/ 229 - 230.

(3) الكتاب: 2/ 231.

لأنك إذا ندبت تُخبر أنّك قد وقعت في عظيم، وأصابك جسيمٌ من الأمر، فلا ينبغي لك أَنْ تُبهمَ»[1].

فقد أدرك سيبويه طواعية العربية وقدرتها على المواءمة بين أساليب التعبير وقواعد اللغة بما يناسب السياق الاجتماعي، وتمكين اللغة من السيطرة على كلّ مدركات الحس والتصوّر. فكان يبني ملاحظاته في التحليل النحوي ـ كما تناولنا بعضها وعرضنا لها ـ بالواقع الخارجي فيضفي على الدرس شمولية ويؤطّره بمرونة تكاد تتسع لتكون نظرية قائمة في فهم الكلام وعلاقته بالعلوم الإنسانية الأخرى كعلم النّفس وعلم الاجتماع، وعلم الجمال.

ـ أثر المقام في توجيه المظاهر الطارئة على بنية الجملة:

إنَّ وظيفة اللغة في الإبلاغ تفرض أنماطًا من التراكيب اللغوية المعبِّرة عن مقاصد المتكلّم وحال السامع وموقف الخطاب التي هي عناصر قرينة المقام[2]. وبما أن اللغة ممثَّلة بأنماط أو صور أو أنساق من التراكيب الجارية على وفق نظامها السائد في بيئتها اللغوية، والمؤدية لغايتها فلا شك في أنَّ الجانب الآخر الذي ينظر إليها بوصفها نشاطًا اجتماعيًا يقتضي أن يكون لقرينة المقام أثرٌ في تحديد شكل التركيب وصورته. وكذلك يقتضي إدراك التحولات التي تطرأ على بنية التراكيب اللغوية، وهو ما اصطلح عليه عند المحدثين بـ (قواعد التحويل (Trans formation al Grammers) وتشمل هذه القواعد التحويلات، أو الأغراض التي تحصل للجملة من تقديم أو تأخير، أو حذف، أو زيادة، أو غيرها[3].

وقد أدرك سيبويه غايته منذ ذلك الوقت، فكان بحق رائدًا في فهم ظواهر اللغة، وتفسير الكلام والوقوف على أنماطه ووظائف عناصره، والأعراض الطارئة عليه وأن للمقام أثره في الكشف عمّا وراء اللغة من ملابسات خارجية تحكم التراكيب اللغوية وتحدد صورها الشكلية وغاياتها الدلالية. وكان ذلك من خلال اهتدائه إلى ملاحظة الحال المشاهدة، وهي من القرائن المهمة في

(1) الكتاب: 2/ 227.

(2) ينظر: أضواء على الدراسات اللغوية الحديثة: 123.

(3) ينظر: في نحو اللغة وتراكيبها: 48.

الدلالة على مراد المتكلّم، وقديمًا قالوا: فمن أهملها غلط نظره، وغالط مناظرته[1].

وتبدو الصلة بيِّنة بين منهج سيبويه في كتابه وبيّن ما أُقرَّ في الدرس البلاغي عند المتأخرين[2]. فمن هدي أفكار سيبويه إنّما وضعت نظرية النظم[3]. فضلًا عن أن كتابه «**لا يعلم العربية وقواعدها فحسب، بل يعلّم أيضًا أساليبها ودقائقها التعبيرية**»[4]. وامتد هذا التأثير ليشهد به دارسو اللسانيات فضلًا عن أنّه مؤشرٌ إلى ريادته في هذا الباب، يقول الدكتور عبد السلام المسدّي: «**لا يمكن للباحث أن يغفل عن نباهة شيخ النحو العربي في هذا المقام، فقد حاول صاحب الكتاب تفسير المظاهر الطارئة على بنية التراكيب النحوية في اللغة. ولمّا سعى إلى تعليلها انتبه رأسًا إلى ما لجهاز التحاور من سيطرة على نواميس الحدث الخطابي، حتى أنّ مبدأ التفاهم قد غدا بمنزلة المعيار الضابط لطاقة الاختزال، أو التصريح في الكلام، فيكون له نفس التأثير في تحديد أبعاد الشمول والاستيعاب، عند تفسير الظاهرة النحوية كليًّا. .**»[5]. فكلما أدرك المتكلم حال المخاطب مال إلى الإيجاز والاختصار، وكذلك التقديم والتأخير والزيادة يحدّدها سياق الحال المشاهدة.

ومن أبرز هذه المظاهر في كتاب سيبويه هي:

1 ـ التقديم والتأخير:

لاحظ سيبويه أن للعلاقة بين المتكلّم والمخاطب أثرًا في التصرّف في تركيب نحوي واحد ذي صورتين جائزتين، واختيار إحدى الصورتين إنّما يكون تبعًا لغايات المتكلم ومقاصده، ومراعاة لحال السامع ومتطلبات السياق الخارجي، وعبّر سيبويه عن تلك العلاقة بقوله:

«**إنّما يقدّمون الذي بيانه أهمُّ لهم، وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعًا**

---

(1) ينظر: بدائع الفوائد: 4/ 9.
(2) ينظر: سيبويه إمام النحاة: 178.
(3) ينظر: أثر النحاة في البحث البلاغي: 113.
(4) المدارس النحوية: 77.
(5) التفكير اللساني في الحضارة العربية: 332.

يهمّانهم ويعنيانهم»(1). ويلحظ ذلك في توجيهه للجملة الفعلية التي فعلها متعدٍّ، نحو: ضربَ زيدٌ عبدَ اللهِ، وضَرَبَ عبدَ اللهِ زيدٌ. فالمعنى النحوي في الفاعلية والمفعولية لزيدٍ ولعبد الله واحد في التقديم والتأخير(2). ولكنّ اختيار صورة واحدة منهما يخضع لمتطلبات السياق الخارجي بتقديم الأهم في نظر المتكلم والمناسب لحال السامع. فالاختيار هو «**انتقاء الصيغة المعيّنة الصالحة للتعبير عن المعنى في التركيب المعيّن**»(3).

ويمكن ملاحظة الأمر نفسه في ترتيب نائب الفاعل مع المفعول، قال سيبويه: «**وإن شئت قدّمت وأخّرت فقلت: كُسِيَ الثوبَ زيدٌ، وأُعطِيَ المالَ عبدُ الله، كما قلتَ: ضربَ زيدًا عبدُ الله، فأمره هذا كأمر الفاعل**»(4). ومنه ما جاء في ترتيب اسم كان وخبرها، قال: «**تقول: كان عبدُ الله أخاك، وإن شئتَ قلتَ: كان أخاكَ عبدُ الله، فقدّمتَ وأخّرتَ كما فعلت ذلك في ضَرَبَ؛ لأنّه فعلٌ مثلُه، وحالُ التقديم والتأخير فيه كحالِهِ في ضَرَبَ**»(5).

وممّا يؤكد عمق التحليل النحوي عند سيبويه ومراعاته لكلّ عناصر قرينة المقام أنّه كان ينظر إلى المقام ككل فلا يجيز التقديم والتأخير إلّا بحسب ضوابط ملاحظة ومدركة منها: إحساس ابن اللغة وثقافته، فضلًا عمّا يحكم هذه الضوابط من سياق الحال والبعد الاجتماعي(6)، لذلك استقبح التقديم في بيتٍ لعمر بن أبي ربيعة. قال سيبويه: «**ويحتملون قُبح الكلام حتى يضعوه في غيرِ موضعِهِ؛ لأنّه مستقيمٌ ليس فيه نقصٌ. فمن ذلك قوله:**(7)

صَدَدْتِ فأطولتِ الصُّدودَ وقَلَّما ... وصالٌ على طولِ الصُّدودِ يَدومُ

«**وإنّما الكلامُ، وقلَّ ما يدومُ وصالٌ**»(8). ولكنّ سيبويه استقبح تقديم

---

(1) الكتاب: 1/ 34.
(2) ينظر: الكتاب: 1/ 34.
(3) دراسات في الأدوات النحوية: 127.
(4) الكتاب: 1/ 42.
(5) الكتاب: 1/ 45.
(6) ينظر: الدلالة السياقية عند اللغويين: 142.
(7) ديوان عمر بن أبي ربيعة: 207، وينظر: تحصيل الذهب: 62.
(8) الكتاب: 1/ 31، وينظر: تحصيل عين الذهب: 62.

الفاعل وفصله عن فعله؛ لأن الكلام يجري على خلاف المتعارف عليه والمستعمل عند أبناء اللغة «**وواضحٌ أنّه يرسم لأبناء اللغة أن يساقوا بين المتغيّرات الخارجية والوجوه الجائزة المناسبة عند استعمال اللغة. وقد طرد سيبويه هذه القاعدة على نحو يدلّ على أنّها كانت قائمة في نفسه جزءًا من منهجه النحويّ**»(1). وهو ما لوحظ فيما عرضنا له من أقواله الخاصة بهذا الأمر، وفيما سنلاحظه في توجيهه لمسائل تتعلق بهذه القرينة أو بهذا السياق.

2 ـ الحذف:

من أبرز المظاهر التي تطرأ على بنية الجملة حذف بعض عناصرها، وهذا الحذف لا يكون إلّا بحسب ضوابط يقرّها الاستعمال ونظام اللغة نفسه(2). فإذا وجد الدليل اللفظي أو الحالي على هذا المحذوف تجوّزوا حذفه لدلالة المقال أو الحال عليه، قال ابن يعيش: «**اعلم أنّ المبتدأ والخبر جملة مفيدة تحصل الفائدة بمجموعهما. فالمبتدأُ مُعتَمَدُ الفائدةِ، والخبرُ محلُّ الفائدةِ، فلا بُدَّ منهما، إلّا أنّه قد توجد قرينة لفظية أو حالية تغني عن النطق بأحدهما فيحذف لدلالتها عليه؛ لأنّ الألفاظ إنّما جيء بها للدلالة على المعنى، فإذا فهِمَ المعنى بدون اللفظ جاز ألاّ تأتي به، ويكون مرادًا حكمًا وتقديرًا**»(3). وهذا المعنى يفيد في تفسير جميع الحالات التي يحصل فيها الحذف سواء أكان المحذوف فعلًا أم اسمًا. مفردًا أم جملةً؟

وسيكون محلّ عنايتنا هنا الدليل الحالي أو (قرينة المقام)، وأثر ذلك في توجيه ظاهرة الحذف في التراكيب اللغوية المختلفة، وهي قرينة سياقية غير لغوية تبحث في تفسير الظاهرة بحسب رؤية الحال، ومتطلبات السياق الاجتماعي.

وقد اعتمد سيبويه هذه القرينة بعناصرها المختلفة في توجيه الحذف الذي يطرأ على بنية التراكيب النحوية، وكشف عن جانب حيوي تجب مراعاته في التوجيه النحوي، بل كشف عن عمق النظر في التحليل النحوي، وهو ما لزمته

(1) نظرية النحو العربي: 93.

(2) ينظر: الكتاب: 1/ 24 - 25.

(3) شرح المفصل: 1/ 94.

الدراسات اللغوية الحديثة وعوّلت عليه في التوسع في التحليل، وسنلاحظ استعمال سيبويه لعناصر المقام في توجيه ظاهرة الحذف والكشف عن جميع ملابساتها الخارجية وعلى النحو الآتي:

أ ـ الحال المشاهدة بالإدراك الحسّي:

فقد يستغني المتكلّم عن بعض عناصر الكلام برؤيته إيّاها رؤية بصرية، وفي ذلك قال سيبويه: «**ومما ينتصب على إضمار الفعل المستعمل إظهاره، أن ترى الرجلَ قد قَدمَ من سَفَرٍ فتقول: خَيْرَ مَقْدَمٍ، أو يقول الرجل: رأيتُ فيما يرى النائمُ كذا وكذا، فتقول: خيرًا وما سَرَّ، وخيرًا لنا وشرًّا لعدوّنا. وإن شئت قلت: خيرُ مَقْدَم، وخيرٌ لنا وشرٌّ لعدوّنا. إنما النصب فكأنّه بناه على قوله: قَدِمْتُ، فقال: قَدِمْتَ خيرَ مَقْدَم، وإن لمْ يُسمَعْ منه هذا اللفظ، فإنّ قدومه ورؤيته إيّاه بمنزلة قوله قدمتُ. وكذلك إذا قال: رأيت فيما يرى النائم كذا وكذا، فتقول: خيرًا وشرًّا لعدوّنا. فاذا نصبَ فعلى الفعل...**»[1]. فالرؤية هنا بصرية حسية هذا ما يتعلق بحذف الفعل، لاستغناء المتكلم عنه برؤية الحال المشاهدة بالابصار. وكذلك الأمر في حذف الاسم، فقد يُحذف المبتدأ لدلالة الحال المشاهدة عليه، ومن ذلك قول سيبويه: «**هذا باب ما يكون المبتدأ فيه مضمرًا ويكون المبنيُّ عليه مظهرًا، وذلك أنّك رأيت صورة شخص فصارَ آيةً لك على معرفة الشخص، فقلت: عبد الله وربِّي، كأنَّك قلت: ذاكَ عبد الله، أو هذا عبد الله**»[2]. وكذلك في تحسس الشخص للأشياء فيحذف منها ما دلّ عليه حالها؛ لأن هذا التحسس صار قرينة على معرفتها؛ فإذا «**سمعتَ صوتًا فعرفتَ صاحبَ الصوتِ فصار آيةً لك على معرفته فقلت: زيدٌ وربِّي، أو مسسْتَ جَسَدًا، أو شَمِمْتَ رِيحًا، فقلتَ: زَيْدٌ، أو المِسْكُ، أو ذُقْتَ طعامًا فقلتَ: العَسَلُ**»[3].

ب ـ الاعتماد على الخبرة السابقة في الدلالة على المحذوف:

فقد يستدل المخاطب على المحذوف من خلال ذكر صفاته؛ بوصفها

---

(1) الكتاب: 1/ 270.

(2) الكتاب: 2/ 130.

(3) الكتاب: 2/ 130.

قرينة على معرفته، ومن ذلك قول سيبويه: «**ولو حُدِّثتَ عن شمائل رجلٍ فصار آيةً لك على معرفته لقلتَ: عبدُ اللهِ، كأنَّ رَجُلًا قال: مررتُ برجلٍ راحمٍ للمساكين، بارٍّ بوالديه، فقلت: فلانٌ واللهِ**»[1]. ويلحظ هنا وضوح المنحى التعليمي عند سيبويه، وكأنّي بشيخٍ يوضح مسألة معينة لتلاميذه فيتدرج بهم من الحس إلى الإدراك مستندًا إلى ما يفهمونه، وهو ليس بعيبٍ يذكر، وإنما هي رؤية واعية في منهج التحليل النحوي تلتقي مع أحدث النظريات اللغوية، فهذا غرايس يقول: «**اجعل مشاركتك على النحو الذي يتطلبه، في مرحلة حصولها الغرض أو المآل المسلّم به من التخاطب المعقود**»[2].

جـ - الحذف استغناءً بعلم المخاطب:

فقد يحذف جواب الشرط عندما يكون المخاطب عالمًا بذلك، فيستغني عن الجواب مكتفيًا بذلك العلم، قال سيبويه: «**وسألتُ الخليل عن قوله جلّ ذكره:** ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا﴾[3]، أين جوابها؟ وعن قوله جلّ وعلا: ﴿وَلَوۡ يَرَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ إِذۡ يَرَوۡنَ ٱلۡعَذَابَ﴾[4]، ﴿وَلَوۡ تَرَىٰٓ إِذۡ وُقِفُواْ عَلَى ٱلنَّارِ﴾[5]، فقال: إنّ العرب قد تترك في مثل هذا الخبر الجواب في كلامهم، لعلم المخبر لأيّ شيءٍ وضع هذا الكلام»[6].

ومنه حذف المستثنى استخفافًا لعلم المخاطب به، قال: «**وذلك قولك: (ليس غيرُ) و(ليس إلّا)، كأنّه قال: ليس إلّا ذاك، ولَيْسَ غيرُ ذاك، ولكنّهم حذفوا ذلك تخفيفًا واكتفاءً بعلمِ المخاطَب ما يعني**»[7]. فعلم المخاطب قرينة سياقية لتحقيق الإيجاز والاختصار في الكلام، والتخفيف عن جهد المتكلم «**وهذا مبدأ الاقتصاد اللغوي الذي أثبته اللغويون المعاصرون، وهو يقول إنّ الإنسان لا يبذل من الجهود العلاجية أو الذهنية في أعماله لآلة الخطاب إلّا**

(1) **الكتاب**: 2/ 130.
(2) **الاقتضاء في التداول اللساني**: 146.
(3) سورة الزمر، الآية: 73.
(4) سورة البقرة، الآية: 165.
(5) سورة الأنعام، الآية: 27.
(6) **الكتاب**: 3/ 103.
(7) **الكتاب**: 2/ 344 - 345.

بقدر ما يستطيع إفادة المخاطب، أو بعبارة أخرى إنّ همّ المتكلم أن يبلغ أكبر عدد ممكن من الفوائد بأقل ما يمكن من الجهود»[1].

6 ـ الحذف استغناءً بما يعرفه المتكلّم من صفات المخاطب:

فالمتكلّم يحذف بعض عناصر الكلام؛ لمعرفته بصفات المخاطب، وكذلك إن المخاطب يعلم أنه عارفٌ بصفاته، ومن ذلك قول سيبويه في المثل العربي: «**مواعيدُ عرقوبٍ أخاه بيثرِبَ**»[2]، إذ قال: «لأنّه قال: واعدْتَني مواعيدَ عرقُوبٍ أخاه، ولكنّه ترك واعدتني أستغناءً بما هو فيه من ذكر الخُلْفِ، واكتفاءً بعلم من يعني بما كان بينهما قبل ذلك»[3].

إنّ اعتماد سيبويه لهذه المنهج التوسعي في التحليل وربط الكلام بمقامه إنما أراد به اكتناه البنية العميقة للجملة لتستوي في السطح جملة تامة ذات فائدة يحسن السكوت عليها، فضلًا عن إظهار محتواها الدلالي عن طريق تفسير الجملة تفسيرًا دلاليًا صحيحًا. وقد أشار إلى ذلك أغلب الباحثين الذين عرضوا لهذه القرينة في التحليل النحويّ[4]. وهو منهج أقرب ما يكون لطريقة المفسرين في البحث عن أسباب النزول «**لأنّ الجهل بأسباب النزول يجعل الناس يفهمون الآيات على غير وجهها، ولا يصيبون الحكمة الإلهية من تنزيلها**»[5]. فكذلك النحويون لم يصيبوا المعنى التام عند إهمالهم لمقام النص وملابساته الخارجية. وقد تنبّه على ذلك سيبويه منذ ذلك الزمن المبكِّر وإليه يعود الفضل في إرساء أسس هذا المنهج وتقوية دعائمه لبناء منهج للتحليل النحوي يقوم على خطوات ثابتة ورصينة ومحسوبة لتفسير التراكيب اللغوية تفسيرًا صحيحًا، وقبول ما يتآلف مع الحس اللغوي، ورفض ما لا يتآلف مع هذا الحس.

من هنا نلحظ بطلان ادّعاء الدكتور تمام حسان بأنَّ علماءنا القدماء لم

---

(1) نظرية النحو العربي: 87.

(2) الكتاب: 1/ 272، وينظر: المثل في مجمع الأمثال: 2/ 311.

(3) الكتاب: 1/ 272.

(4) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: 353، ونظرية النحو العربي: 88، والدلالة السياقية عند اللغويين: 112 – 113، والمنهج الوصفي: 299، ومفهوم الجملة عند سيبويه: 162.

(5) معترك الأقران في إعجاز القرآن: 3/ 173.

يلاحظوا هذه القرينة في توجيهاتهم النحوية، فهو إذ يعرض شكوى أساتذة النحو من خلوّ النحو العربي من المضمون وارتباطه بالصناعة أكثر من الواقع، وذلك عند حديثه في فصل الدلالة، يقول: «**وأنا أوافق موافقة تامة على كلّ هذا الذي يدور في أذهان الأساتذة الكرام وألاحظ أنّ العبارات الصادقة كانت تدعو إلى الغوص في خضمّ هذه المشكلة بإيضاح الطريقة التي يمكن بواسطتها أن يصبح للنحو العربي مضمون، والتي يمكن بها مزج معطيات علم النحو بمعطيات علم المعاني لنصل منهما معًا ممتزجين إلى تنظيم دراسة الفصحى على أساس جديد لم يخطر ببال سيبويه، ولا ببال عبد القاهر، ولكن لم يحاول واحد من الأساتذة أن يمزج أحد العلمين بالآخر ليخرج منهما دراسة نحوية تُعنى بالتركيب كما تُعنى بالتحليل، وتختص بمعاني الجمل كما تحتفي بمعاني الأبواب الفرعية التي في داخل الجمل**»[1].

ألا تلحظ أنّ هذا القول ينافي ما ذكرناه في هذا الفصل؟ وكذلك أنّ سيبويه من أوائل الذين تنبهوا على المعنى والملابسات الخارجية في التوجيه النحوي، وإنّ ما قيل بخلاف ذلك تردّه الحقيقة ويدحضه الواقع.

(1) اللغة العربية، معناها ومبناها: 336.

نتائج البحث ومقترحاته

بعد أن قادنا البحث في أبواب الكتاب إلى هذه النقطة، فلا بُدَّ أنْ نسجّلَ الأفكار والتصورات التي أفضت إليها هذه الرحلة الممتعة حول الموضوع وفكر سيبويه فيما نعتقد بأنّه نتائج، وسأوجزها على النحو الآتي:

ـ أوّلًا : النتائج العامة:

1 ـ لم يكن سيبويه دارسًا للنحو فحسب، بل مفكّرٌ لغويٌّ نظاميٌّ غايته بناء نظام نحوي متكامل. فاستثمر لأجل هذه الغاية كلَّ الإمكانات التي وفرها له المناخ الفكري السائد في عصره من شيوخ، وحركة علمية، فضلًا عمّا كان يتمتع به من خصائصَ عقلية مبدعة أعانته على الوصف، والتحليل، والتعليل، والنقد، والربط، والاستنتاج، والتقعيد.

2 ـ إنَّ فكرَ سيبويه اللغوي المبني على أسس علمية وموضوعية قاده إلى الإبداع، فكانت الأفكارُ التي يقدمها ناضجة وذات حيوية وتجدّد. وهذا الأمر ـ في اعتقادي ـ هو الذي جعل لسيبويه منزلة لا تقلّ عن منزلة العلماء الّذين يشغلون مواقع الإبداع في الدرس اللغوي الحديث. وينبني على ذلك أنّ دارسي الكتاب وناقديه القدماء والمحدثين تجدهم دائمًا منشغلين بمواطن الإبداع في الكتاب، وتجنب ما يسيء إلى درسه وأفكاره.

3 ـ لم تكن أفكار سيبويه وليدة عقل فلسفي مجرّد، بل هي أفكار ينتظمها عقل علمي تأمليّ طبيعيّ يستند إلى مقدمات فهم ملحوظة من كلام العرب، وطريقتهم في التعبير أفاد منها سيبويه في توجيهه النحويّ سواء أكان في الوصف أم في التحليل؟

4 ـ من طرائق سيبويه في التوجيه النحوي أنّه يستثمر لأجل التحليل كلّ ما يتيحه له السياق اللغوي وغير اللغوي من وسائل وملاحظات يجعلها في

خدمة المعنى التركيبي الدلالي موائمًا بين ما هو نظري وما هو واقع لغوي. بل يبحث أحيانًا في الدلالات العميقة الكائنة وراء السياق التركيبي جاعلًا من مصطلحه «تمثيل ولم يتكلم به» وسيلة لحمل البنى التركيبية غير الظاهرة على بُنى تركيبة مستعملة بما يوفِّر للتركيب انسجامًا دلاليًا ملحوظًا، وكأنّه بعمله هذا يشبه عمل مفسر يبحث عن دلالة نصٍّ قرآني قد يُوْثمُ عليه إذا ما نحا به النحو غير الصحيح.

5 ـ لم يكن البحث في كتاب سيبويه بالأمر اليسير، بل يتطلب البحث فيه باحثًا ممتلكًا لأدوات بحثٍ، ومقدمات فهم واسعةٍ ومسبقةٍ للنحو؛ ليتمكن من التفريق بين طريقة وأخرى، وحكّم نحويّ وآخر، ولتحديد خصوصية التوجيه النحويّ في كتاب سيبويه بوصفه الكتابَ النحويَّ الأوّل المتكامل في العربية.

ـ ثانيًا : النتائج الخاصة:

1 ـ تكشف القرائن عن أسبقية منهج سيبويه في النظر إلى نظام العلاقات الرابطة بينَ مكونات التراكيب النحوية. فهذه القرائن هي المحور المنظم لهذه العلاقات شكلًا ودلالة.

2 ـ لم يكن تناول سيبويه للقرائن النحوية بمعزل عن نظرية العمل النحوي، بل هي عنده وسائل فهم وآلياتِ تفسير مرافقة للعامل النحوي. وهذا يعني عدم جدوى فكرةً الدكتور تمام حسان بإبدال العامل النحويّ بالقرائن وإلغاء العامل نهائيًّا.

فنظرية العمل النحوي نظرية راسخة وثابتة الجذور في الفكر النحوي العربي. وهي وسيلة التفسير الأصل التي اعتمدها سيبويه في توجيهه النحويّ. ولكن النحويين بعد سيبويه غيروا مسار النظرية واتجاهاتها. فبدلًا من أن تكون وسيلة تفسير لنظام العلاقات التركيبية جعلوها وسيلة تبحث في الأثر الإعرابي. ولو نظر الرافضون لنظرية العمل النحوي إلى مفهومها اللغوي التفسيري عند الخليل وسيبويه لما حصل أي مشكل، أو اعتراض ، أو رفض.

3 ـ يفيد التوجيه بالقرائن منهج التحليل النحوي في الكشف عن مكونات التركيب وأجزائه وعلاقات هذه الأجزاء.

فالقرائن تكشف عن الصيغة، والرتبة، وتحدد المفردة من جهتي التنكير والتعريف، وتبين علاقات الربط، ونوع العلامة الإعرابية التي تستحقها المفردة بحسب موقعها في التركيب، فضلًا عن العلاقات الإسنادية، والتخصيصية، وغيرها.

ومن خلال هذه العناصر يتحدد الموقع الوظيفي لكل مفردة، وكذلك الدلالة على الباب النحوي الخاص، فضلًا عن معرفة ما يطرأ على بنية التراكيب النحوية من تغيّرات طارئة تؤثر في شكل التركيب ومعناه بما يخدم القصد ويحدد المعنى.

4 ـ من الإشارات البينة إلى عناية سيبويه بالدرس الدلالي استعماله للمصطلحات؛ إذ هي عنده أدلة تخصيص وتقييد يستثمرها لتحديد المعنى المراد بشكل دقيق ولافت للنظر.

5 ـ يخدم التوجيه النحوي بالقرائن الغايتين العلمية والتعليمية. فأما الغاية العلمية فالقرائن تمنح البحث النظري وقواعد النحو منهجيةً واتساقًا ومتعةً من خلال ربط الظواهر اللغوية بقوانين وأحكام ذات نظام خاص، من خلالها يمكن إظهار صورة منطقية للتراكيب النحوية تمثّل صورة المستعمل في النظام اللغوي، وجعل التحليل النحوي صورة حاضرة للواقع اللغوي.

وأما الغاية التعليمية فالقرائن تقود التوجيه النحوي إلى التدريج من اليسير إلى المركب، أي: بدءًا من الجملة النواة (المسند والمسند إليه) إلى نماذج الجملة الأخرى وأساليبها. واعتماد القرائن في ميدان تعليم النحو سيعود حتمًا بنتائج على مستوى الدرس التعليمي، فضلًا عن أنها وسيلة من وسائل التيسير النحوي.

6 ـ من بواكير الدرس اللساني وأصوله عند الخليل وسيبويه التأكيد على الوظيفة الاجتماعية للغة. فكان سيبويه يتعامل مع الكلام على أنّه شكل من أشكال السلوك الاجتماعي، فيربطه بالمواقف والملابسات الخارجية

مبيّنًا أثر تلك المواقف في دلالات التراكيب النحوية. وما معاييره في (الصواب والخطأ والمحال والكذب والقبيح والحسن) إلّا دلائل على أنّ نظريته في النحو نظرية مقامات. وهذا ما يؤشر أسبقيته في النظر إلى قرينة المقام.

7 ـ وأمّا المعنى فأولاه عناية فائقة، فربط النحو بعلم المعاني، وتناول الإعراب بحسب حالاته ودلالة كلّ حالة على معنى معيّن. والفيصل في ذلك الاستعمال اللغوي.

وكان يدير ذلك بعقل طبيعي منطقي وسعة تأمل وعلم ودراية.

8 ـ ان الوسائل التحليلية التي اعتمدها سيبويه في التوجيه النحوي تكادُ تنهضُ بنظرية كاملةٍ في فَهْمِ الكلامِ، وعلاقة النحو بعلوم أخرى كعلم النّفس، وعلم الاجتماع، وعلم الجمَال.

وهذا في اعتقادي هو الذي منح قواعد سيبويه مرونة وتجديدًا ورسوخًا لم يحظَ بذلك الكثيرُ من النحويين.

ـ ثالثًا: المقترحات:

وأمّا المقترحات التي قاد إليها البحث فهي كالآتي:

1 ـ يمكن تطبيق هذه الدراسة على الكتب الأصول التي أُلِّفَت بعد كتاب سيبويه؛ لمعرفة مقدار المسائل التي خرجت فيها عن نظرية سيبويه في التوجيه النحوي، وتقويم تلك الأصول بحسب تلك النظرية.

2 ـ ما زال كتاب سيبويه مجالًا خصبًا للكثير من الدراسات، وخاصةً إذا ما بحثنا أثره في النحو الكوفي. فالكثير من أفكار الكوفيين النحوية هي امتداد للدرس النحوي عند سيبويه.

3 ـ من الضروري جدًّا أن تنصب العناية في الدراسات العليا لأقسام اللغة العربية في السنة التحضيرية على دراسة كتاب سيبويه؛ بوصفه الأصل، ونقطة الانطلاق في الدرس النحوي العربي.

❑❑

ثبت المظان

أوّلًا: الكتب المطبوعة والمترجمة:

- **أثر النحاة في البحث البلاغي**، الدكتور عبد القادر حسين، دار النهضة مصر للطباعة والنشر، ط1، القاهرة، 1976م.

- **أحكام كلّ وما عليه تدل**، تقي الدين علي بن عبد الكافي السّبكي (ت756هـ)، تح: الدكتور طه محسن، دار الشؤون الثقافية العامة، ط1، بغداد، 2001م.

- **إحياء النحو**، إبراهيم مصطفى، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1937م.

- **أخبار النحويين البصريين**، أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي (ت368هـ)، مطبعة البابي الحلبي، مصر، 1955م.

- **إرتشاف الضرب من لسان العرب**، أثير الدين محمد بن يوسف بن حيّان الأندلسي المعروف بأبي حيّان الأندلسي (ت745هـ)، تح: الدكتور مصطفى أحمد النمّاس، مطبعة المدني، ط1، القاهرة، 1409هـ ـ 1989م.

- **الأصول**، دراسة أبيستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، الدكتور تمام حسان، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1988م.

- **الأصول في النحو**، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي (ت316هـ)، تح: الدكتور عبد الحسين الفتلي، مطبعة النعمان، النجف الأشرف، 1973م.

- **أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث**، الدكتور محمد عيد، عالم الكتب، القاهرة، 1973م.

❑ **أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة**، الدكتور نايف حزما، سلسلة عالم المعرفة ـ 9، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1398هـ ـ 1978م.

❑ **الإعراب عن قواعد الأعراب**، جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام المصري (ت761هـ)، مطبعة حجازي، القاهرة، د.ت.

❑ **أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة**، الدكتور فاضل مصطفى الساقي، المطبعة العالمية، نشر مكتبة الخانجي، القاهرة، 1397هـ ـ 1977م.

❑ **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، أبو البركات عبد الرَّحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي (ت 577هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، ط4، مصر ، 1380هـ ـ 1961م.

❑ **الإيضاح في شرح المفصل**، أبو عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب، (ت646هـ) تح: الدكتور موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد ، 1402هـ ـ 1982م.

❑ **الإيضاح في علل النحو**، أبو القاسم الزَّجاجي (ت337هـ)، تح: مازن المبارك، مطبعة المدني، المؤسسة السعودية، مصر، 1387هـ ـ 1959م.

❑ **البحر المحيط**، أبو حيان الأندلسي، نشر مكتبة ومطابع النصر الحديثة، السعودية، الرياض، د. ت.

❑ **بدائع الفوائد**، ابن القيّم الجوزية (ت751هـ)، المطبعة المنيرية، مصر، 1966م.

❑ **البرهان في علوم القرآن**، بدر الدين الزركشي، (ت794هـ)، تح: محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، ط3، بيروت ، 1400هـ ـ 1980م.

❑ **البنى النحوية**/ نعوم جومسكي، ترجمة: يوئيل يوسف عزيز، مراجعة: مجيد الماشطة، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1987م.

❑ **البيان والتبيين**، أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، (ت 255هـ)، تح:

عبد السلام محمّد هارون، مكتبة الخانجي، ط4، مصر ، 1975م.

❑ **تحصيل عين الذهب من معدن جوهر العرب في علم مجازات العرب**، صنّفه أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى الشنتمري (ت476هـ)، تح: زهير عبد المحسن سلطان، دار الشؤون الثقافية العامة، ط1، بغداد، 1992م.

❑ **التعريفات**، أبو الحسن علي بن محمّد بن علي الجرجاني المعروف بالسيد الشريف، (ت816هـ)، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1406هـ ـ 1986م.

❑ **التفكير اللساني في الحضارة العربية**، الدكتور عبد السلام المسدّي، الدار العربية للكتاب، ط1، ليبيا، طرابلس، 1986م.

❑ **التطور اللغوي التاريخي**، الدكتور إبراهيم السامرائي، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، د.ت.

❑ **التطور النحوي للغة العربية**، المستشرق الألماني برجستراسر، أخرجه وصححه وعلّق عليه الدكتور رمضان عبد التواب ، نشر مكتبة الخانجي، القاهرة ، والرفاعي ـ الرياض، 1402هـ ـ 1982م.

❑ **تهذيب اللغة**، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري، (ت370هـ)، تح: عبد السلام محمّد هارون، وآخرين، دار الكتاب العربي، 1967م.

❑ **الجواز النحوي ودلالة الإعراب على المعنى**، مراجع عبد القادر الطلحي، منشورات جامعة قاريونس، ط1، ليبيا، بنغازي، 2002م.

❑ **جوانب من نظرية النحو**، نعوم جومسكي، ترجمة : مرتضى سعيد باقر، طبع مطابع جامعة الموصل، 1985م.

❑ **حروف المعاني**، الزَّجاجي، تح: الدكتور علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، ط2، بيروت، 1986م.

❑ **الخصائص**، صنعة أبو الفتح عثمان بن جني (ت 392هـ)، تح: محمد علي النجار، مشروع النشر المشترك بين دار الشؤون الثقافية والهيئة المصرية العامة للكتاب، ط4، بغداد، 1990م.

- **دراسات في الأدوات النحوية**، الدكتور مصطفى النحاس، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، ط1، الكويت، 1399هـ ـ 1979م.
- **دراسات في علم اللغة ـ القسم الثاني**، الدكتور كمال محمد بشر، مطابع دار المعارف، ط2، مصر، 1971م.
- **دلائل الإعجاز**، عبد القاهر بن عبد الرَّحمن بن محمد الجرجاني، (ت471هـ أو 474هـ)، تح: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، نشر مكتبة الخانجي، ط2، القاهرة، 1410هـ ـ 1989م.
- **ديوان ابن مقبل**، تح: الدكتور عزة حسن، دمشق، 1962م.
- **ديوان أبي الأسود الدؤلي**، تح: عبد الكريم الدجيلي، ط1، بغداد، 1954م.
- **ديوان امرئ القيس**، تح: محمد أبي الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، 1958م.
- **ديوان جرير**، تح: الدكتور نعمان محمّد أمين طه، دار المعارف، مصر، 1969م.
- **ديوان حاتم الطائي**، تح الدكتور فوزي عطوي، الشركة اللبناية للكتاب، بيروت، 1969م.
- **ديوان الحطيئة**، تح: الدكتور نعمان محمد أمين طه، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، 1958م.
- **ديوان عدي بن زيد**، جمع وتحقيق: محمد جبار المعيبد، دار الجمهورية، بغداد، 1975م.
- **ديوان عمر بن أبي ربيعة**، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1978م.
- **ديوان الهذليين**، مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية، القاهرة ، 1965م.
- **الردّ على النحاة**، أحمد بن عبد الرحمن بن مضاء القرطبي (ت592هـ)، تح: الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف، ط2، مصر، 1982م.
- **سيبويه إمام النحاة**، علي النجدي ناصف، مطبعة لجنة البيان العربي، 1953م.

- **الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه**، الدكتورة خديجة عبد الرزاق الحديثي، مطبعة مقهوي، الكويت، 1974م.
- **شرح أبيات سيبويه**، تأليف أبي جعفر النحاس (ت338هـ)، تح: زهير غازي زاهد، مطبعة الغريّ الحديثة، النجف الأشرف، 1974م.
- **شرح ابن عقيل**، على ألفية بن مالك: قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمداني المصري (ت769هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط4، مصر ، 1964م.
- **شرح جمل الزَّجاجي**، الشرح الكبير، علي بن مؤمن بن محمد بن عصفور الإشبيلي (ت669هـ)، تح: الدكتور جعفر صاحب أبو جناح، طبع مطبعة مؤسسة دار الكتب، ط1، بغداد.

الجزء الأول: 1400هـ ـ 1980م.

الجزء الثاني 1402هـ ـ 1982م.

- **شرح ديوان الفرزدق**، جمع وتعليق: عبد الله إسماعيل الصاوي ، مطبعة الصاوي، مصر، 1936م.
- **شرح الرضي على الكافية**، رضي الدين بن محمد بن الحسن الأستراباذي (ت686هـ)، تح: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، ليبيا، بنغازي، 1996م.
- **شرح كتاب سيبويه**، السيرافي، الجزء الأول بتحقيق الدكتور رمضان عبد التواب واخرين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1986م.
- **شرح المفصل**، موفق الدين علي بن يعيش النحوي (ت643هـ)، عالم الكتب ، بيروت ، د. ت.
- **شعر الأحوص الأنصاري**، جمع وتحقيق: عادل سليمان جمال، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1970م.
- **شعر الراعي النميري**، تح: الدكتور نوري حمودي القيسي وهلال ناجي، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، 1980م.

❑ **شعر النابغة الجعدي**، تح: عبد العزيز رباح، المكتب الإسلامي، دمشق، 1964م.

❑ **الصاحبي في فقه اللغة وسنن العربية في كلامها**، أبو الحسين أحمد بن فارس (ت395هـ)، تح: مصطفى الشويمي، مؤسسة أ. بدران للطباعة والنشر، بيروت، 1382هـ ـ 1963م.

❑ **عصر البنيوية من ليفي شتراوس إلى فوكو**، تأليف أديث كيروزيل، ترجمة: جابر عصفور، دار آفاق عربية، بغداد، 1985م.

❑ **العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث**، الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف، ط1، الكويت، 1984م.

❑ **العلّة النحوية**، تاريخ وتطور حتى نهاية القرن السادس الهجري، الدكتور محمود جاسم الدرويش، مطبعة السطور، ط1، بغداد، 1423هـ ـ 2002م.

❑ **علم الأسلوب، مبادئه وإجراءاته**، الدكتور صلاح فضل، مؤسسة مختار للنشر والتوزيع، القاهرة 1992م.

❑ **علم الدلالة**، أف. أر. بالمر، ترجمة: مجيد الماشطة، الجامعة المستنصرية، مطبعة العمال المركزية، بغداد، 1985م.

❑ **علم اللغة الاجتماعي، الدكتور هدسن**، ترجمة: الدكتور محمود عبد الغني عياد، مراجعة: الدكتور عبد الأمير الأعسم، سلسلة المائة كتاب، دار الشؤون الثقافية، ط1، بغداد، 1987م.

❑ **علم اللغة العام**، فرديناند دي سوسير، ترجمة: الدكتور يوئيل يوسف عزيز، دار آفاق عربية، بغداد، 1985م.

❑ **العين**، أبو عبد الرحمٰن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت175هـ)، تح: الدكتور مهدي المخزومي، والدكتور إبراهيم السامرائي، دار الحرية للطباعة، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد.

الجزء الخامس ، ط2، 1986م.

الجزء السابع، ط2، 1984م.

- ❑ **في البحث الصوتي عند العرب**، الدكتور خليل إبراهيم العطية، الموسوعة الصغيرة ـ 124، دار الحرية للطباعة والنشر بغداد، 1983م.
- ❑ **في النحو العربي**، نقد وتوجيه، الدكتور مهدي المخزومي، المكتبة العصرية، ط1، صيدا، بيروت، 1964م.
- ❑ **في نحو اللغة وتراكيبها**، منهج وتحقيق، الدكتور خليل أحمد عمايرة، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، ط1، السعودية، 1404هـ ـ 1984م.
- ❑ **كتاب سيبويه**، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت 180هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، مطبعة المدني، نشر مكتبة الخانجي، ط3، القاهرة، 1408هـ ـ 1988م.
- ❑ **كتاب سيبويه وشروحه**، الدكتورة خديجة الحديثي، دار التضامن، ط1، بغداد، 1386هـ ـ 1967م.
- ❑ **كشف المشكل في النحو**، الحديدرة اليمني (ت 599هـ)، تح: هادي عطية مطر، مطبعة الإرشاد، ط1، بغداد، 1404هـ ـ 1984م.
- ❑ **الكليات**، أبو البقاء الكفوي (ت1098هـ)، تح: الدكتور عدنان الدرويش ومحمد المصري، ط2، دمشق، الجزء الخامس، 1982م.
- ❑ **لسان العرب**، جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور (ت 711هـ)، دار صادر، دار بيروت للطباعة والنشر، 1375هـ ـ 1956م.
- ❑ **اللغة بين المعيارية والوصفية**، الدكتور تمام حسان، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، د.ت.
- ❑ **مجمع الأمثال**، أبو الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم النيسابوري الميداني (ت 518هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار القلم، بيروت، د.ت.
- ❑ **المدارس النحوية**، الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف، ط1، مصر 1972م.
- ❑ **المسائل العسكريات في النحو العربي**، أبو علي الفارسي (ت 377هـ)،

دراسة وتحقيق: علي جابر المنصوري، مطبعة الجامعة، ط1، بغداد، 1982م.

- **المستصفى من علم الأصول**، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي (ت 505هـ)، المطبعة الأميرية ببولاق، ط1، مصر، الجزء الأول، 1322هـ.
- **معاني الحروف**، أبو الحسن علي بن عيسى الرُّماني (ت 384هـ)، تح: الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي، مكتبة الطالب الجامعي، ط2، مكة المكرمة، العزيزية، 1407هـ ـ 1986م.
- **معاني القرآن**، يحيى بن زياد الفرّاء (ت 207هـ)، تح: محمد علي النجار، ومحمد يوسف نجاتي، ط2، عالم الكتب، بيروت، 1980م.
- **معاني النحو**، الدكتور فاضل صالح السامرائي، مطبعة التعليم العالي، الموصل، 1989م.
- **معترك الأقران في إعجاز القران**، أبو بكر جلال الدين بن عبد الرحمن السيوطي (ت 911هـ)، تح: علي محمد البجاوي، دار الثقافة العربية، القاهرة، 1969م.
- **معجم متن اللغة**، الشيخ محمد رضا، دار مكتبة الحياة، بيروت، 1379هـ ـ 1960م.
- **معجم لغة الفقهاء**، محمد رواس، ط1، دار النفائس، بيروت، 1985م.
- **المعجم المفهرس لألفاظ القرآن**، محمد فؤاد عبد الباقي، مطبعة دار الكتب المصرية، نشر دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، 1364هـ ـ 1945م.
- **معجم مقاييس اللغة**، أحمد بن فارس، تح: محمد عبد السلام هارون، دار الفكر بيروت، 1399هـ ـ 1979م.
- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، جمال الدين بن هشام الأنصاري، تح: الدكتور مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، مراجعة: سعيد الأفغاني، دار الفكر، ط6، بيروت، 1985م.

- **مفتاح العلوم**، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر السكاكي (ت 626هـ)، مطبعة البابي الحلبي واولاده، مصر، 1356هـ ـ 1937م.
- **المقتصد في شرح الإيضاح**، عبد القاهر الجرجاني، تح: الدكتور كاظم بحر المرجان، المطبعة الوطنية، عمّان، نشر دار الرشيد، بغداد، 1982م.
- **المقتضب**، محمد بن يزيد المبرّد (ت285هـ) تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي ـ القاهرة (1399هـ= 1979م).
- **منازل الحروف**، الرُّماني، تح: الدكتور إبراهيم السامرائي، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، 1984م.
- **من الأنماط التحويلية في النحو العربي**، الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف، مكتبة الخانجي، القاهرة، د.ت.
- **مناهج البحث في اللغة**، الدكتور تمام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1979م.
- **المنهج الصوتي للبنية العربية** ـ رؤية جديدة في الصرف العربي، الدكتور عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1400هـ ـ 1980م.
- **منهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي**، الدكتور محمد كاظم البكّاء، دار الشؤون الثقافية العامة، ط1، بغداد، 1989م.
- **المنهج الوصفي في كتاب سيبويه**، الدكتور نوزاد حسن أحمد، منشورات جامعة قار يونس، ط1، ليبيا، بنغازي، 1996م.
- **الموفقي في النحو**، أبو الحسين محمد بن أحمد بن كيسان (ت299هـ)، تح: الدكتور عبد الحسين الفتلي، والدكتور هاشم طه شلاش، المورد، مج: 4، عدد: 2، العراق، 1395هـ ـ 1975م.
- **نحو التيسير** ـ دراسة ونقد منهجي، الدكتور أحمد عبد الستار الجواري، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ط1، بغداد، 1404هـ ـ 1980م.
- **النحو والدلالة** ـ مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي، الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف، ط1، مصر، 1983م.

❑ **نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث**، الدكتور نهاد الموسى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، بيروت، 1400هـ ـ 1980م.

❑ **النكت في تفسير كتاب سيبويه**، الأعلم الشنتمري، تح: زهير عبد المحسن سلطان، منشورات معهد المخطوطات العربية، المنظمة العربية للعلوم الإسلامية والتربية، ط1، الكويت، 1407هـ ـ 1987م.

❑ **النواسخ في كتاب سيبويه**، حسام سعيد النعيمي، دار الرسالة للطباعة، بغداد، 1397هـ ـ 1977م.

ثانيًا: الكتب الأجنبية:

❑ J. Lyons, **Introduction to theortical linguistics** cam Bridhe University press, 1968.

❑ J. R. Firth, **papers in lingustics** (1934-1951), Oxford University press, London, 1969.

ثالثًا: الأطاريح:

❑ **أثر المعنى في الدراسات النحوية حتى نهاية القرن الرابع الهجري**، كريم حسين ناصح، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1990م.

❑ **جملة النسخ في السور القصار**، مهدي حارث الغانمي، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الكوفة، 1999م.

❑ **الدلالة السياقية عند اللغويين**، عواطف كنوش مصطفى، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة البصرة، 1992م.

❑ **القرائن النحوية في الأسماء المعربة**، دريد عبد الجليل عبد الأمير، رسالة ماجستير، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، 1997م.

❑ **المصطلح النحوي في كتاب سيبويه**، دراسة تحليلية، صباح عبد الهادي، كاظم رسالة ماجستير، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، 2000م.

❑ **مفهوم الجملة عند سيبويه**، حسن عبد الغني محمد جواد، أطروحة دكتوراه، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، 1999م.

رابعًا: البحوث والدوريات:

❑ الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة، الدكتور يحيى أحمد، **مجلة عالم الفكر**، الكويت، مج: 20، عدد: 3 ، 1989م.

❑ الاقتضاء في التداول اللِّساني، عادل فاخوري، **مجلة عالم الفكر**، الكويت، مج: 20، عدد: 3، 1989م.

❑ عشرون درهمًا في كتاب سيبويه، مايكل جي كارتر، ترجمة وتعليق: الدكتور عبد اللطيف الجميلي، والدكتور حاتم الضامن/ **مجلة المورد**، العراق، مج: 16، عدد: 1/ ، 1987م.

❑ القرائن النحوية واطّراح العامل والإعرابين التقديري والمحلّي، الدكتور تمام حسان، **مجلة اللسان العربي**، المغرب، مج11، ج1، 1974م.

❑ معنى الكلمة بين الاتجاه التجريدي والاتجاه الوظيفي، الدكتور يحيى أحمد، **المجلة العربية للعلوم الإنسانية**، الكويت، مج: 4، عدد: 16، 1984م.

❑ المفهوم التكويني للعامل النحوي عند سيبويه، دراسة وتحليل، الدكتور غالب المطلبي، ود. حسن عبد الغني الأسدي، **مجلة المورد**، العراق، مج: 27، عدد: 3، 1999م.

❑ نحوي عربي من القرن الثامن للميلاد ـ دراسة عن منهج سيبويه في النحو، مايكل جي كارتر، ترجمة: عبد المنعم آل ناصر، **مجلة المورد**، مج: 20، عدد: 1، 1992م.